المَشْرُوعُ الحَضَارِيُّ النَّهْضَوِيُّ العَرَبِيُّ:
نَحْوَ عَالَمٍ عَرَبِيٍّ مُعَاصِرٍ "2030"

رُؤْيَةٌ إِسْتراتِيجِيَّةٌ مُرَكَّبَةَ

د. خَالِد الحَلاَّج*

*Dr.-Ing Khaled Hallaje, Ex. President, Ex. Dean and Ex.Prof. Of Civil Engineering.
Tishreen Univercity/Lattakia - Syria. E-mail: khhallaj@gmail.com

المُحْتَوَى

المبحثُ السّابعُ: الرَّبيعُ العربيُّ.

الفصلُ الثّالث: "الاتّجاهـاتُ العالَميَّةُ والعربيَّةُ المُستقبليَّةُ حَتَّى عام "2030".

المبحثُ الأوّل: التوجّهات العالمية الحاليَّة و المستقبلية في المجال السياسي.

المبحثُ الثّاني: التوجّهات العالمية الحاليَّة و المستقبلية في المجال الاقتصادي.

المبحثُ الثّالث: التوجّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في المجال الاجتماعي.

المبحثُ الرّابع: التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليةًّ في المجال الثقافي.

المبحثُ الخامس: التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في مجال العلوم والتقانة.

المبحثُ السّادس: التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في مجال التنمية الانسانية.

المبحثُ السّابع: ظاهرة "الفقْر":

المبحثُ الثّامن: ظاهرة "الهِجرة".

المبحثُ التاسع:ظاهرة "التطرُّف".

المبحث العاشر: ظاهرة "أفول الدكتاتوريَّات وتهافُت الأيديولوجيَّات".

المبحث الحادي عشر: ظاهرة "التَّحوُّل الديموقراطيَّ".

المبحثُ الثاني عشر: التوجُّهات العربيَّة المستقبليَّة في العالم العربيَّ.

الفصلُ الرّابع: "الإستراتيجيَّةُ الوطنيَّة الإجماليَّةُ للتنميَّة الشاملة المستدامة والمتوازنة في العالم العربيِّ: "المشروع الحضاريِّ النهضويِّ العربيِّ".

المبحثُ الأوّل: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: "الإنتقال إلى الدِّيمقراطيَّةِ وبنـاءُ دولةِ القانونِ":

- **بنيـةُ المنظومـةِ السِّيـاسيَّـةِ، وأَنمـاطُها، ومهـامّها.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ : الانتقالُ إلى الدّيمقراطيّةِ".**

المبحثُ الثّاني: الإسـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصـاديّةِ: بناءُ "اقتصـادِ المعرفةِ" الاجتماعيِّ وتحقيقُ "العدالةِ الاجتماعيّةِ".

- **بنيـةُ المنظومـةِ الاقتصاديّـةِ، وأَنمـاطُها، ومهـامّها.**

- الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ :بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيِّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ.

المبحثُ الثّالث: الإســـتراتيجيَّة الوطنيَّة لتنميَّة المجتمعِ المَدَنِيِّ: تنميَّة المجتمعُ المدنيّ ودورُهُ في تعزيزِالسّـــيرورةِ الدّيمقراطيّةِ (المجتمعُ المَدَنِيُّ،ورأسُ المالِ الاجتماعيّ،والقطاعُ الثّالثُ).

- المُجْتَمَعُ المَدَنِـــيُّ، وَرَأْسُ المَالِ الاجتماعيِّ، وَالقطــــاعُ الثَّــالِــثُ: البنيــــةُ وَالأنماط والمهـــامُّ.
- الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لتنميَّة المجتمعِ المَدَنِيِّ: تنميَّة المجتمع المدني وانخراطُه في تعزيزِ السّيرورةِ الدّيمقراطيّةِ.

المبحثُ الرابع: الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ.

- بنيــــةُ المنظومـــةِ الثقافيّة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها.
- الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ.

المبحثُ الخامس: الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطويرالعلوم والتّقانة: بناءُ منظوماتِ البحثِ العلميِّ والابتكارُ وتحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ.

- بنيــــةُ منظومة العلوم والتّقانة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها.
- الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: تحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ وبناءُ "المنظومة الوطنيَّة للبحثِ العلميِّ والابتكارُ".

المبحثُ السّـــادس: الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســـانيَّةِ: تنميةُ الخِدمات والقُدراتِ والخياراتِ الإنســـانيَّة؛ مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُســـتدامةِ الشّـــاملةِ والمُتوازنةِ.

- بنيــــــــــةُ منظومة "الخِدمات والقُدرات والخيارات الإنسانيَّة"، وأَنمــــــــــاطُهـــا، ومهـــامّها.
- الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســـانيَّة: تنميَّة الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة؛ مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُستدامةِ الشّاملةِ والمُتوازنةِ.

الفصلُ الخامس: الخيارات المصيريَّة لشعوب العالم العربيِّ:

أولاً - الإنتقال الى الديموقراطيَّة والحوكمة الرشيدة ،

ثانيا - "الثورة الدائمة" و"التغيير الجذريّ"،

ثالثا - أولويّـــةُ الخيـــارِ الوطنيّ وبناء "دولة القانون"،

رابعا - التنميَّة الشاملة المستدامة والمتوازنة وتحقيق العدالة الإجتماعيَّة،

خامسا - تجديد الخطاب الثقافي (وفي صلبه الخطاب الدينيّ)،

سادسا - تعزيز المجتمع المدنيّ وتشكيل الأحزاب الشعبيَّة ،

سابعا - بناء مجتمع المعرفة وبناء "المنظومة الوطنيَّة للبحث العلميّ والإبتكار"،

ثامنا - ضـــــــــرورةُ التّوجُّهِ القوميّ: نموذجا: الاتّحاد الاوروبيّ، الولايات المتحدة الأمريكيَّـة. المقـاربـة الـديموقراطيَّـة الإجتمـاعيّـة البرغمـاتيّـة(حِزمـة القيم الإنســانيَّة الأخلاقيَّة والجماليَّة الكونيَّة، مُركَّب المصــالح المشــتركة، إرادة الشعوب العربيَّة) في مقابل: المقاربة الأيديولوجيّة القومية (العرق واللغة)، والمقـاربـة الأيـديولوجيـة الثيوقراطيـة (الـدين والمـذهـب)، والمقـاربـة الأيـديـولـوجيّـة الـتـوتـالـيـتـاريّـة(الأيـديـولـوجيّـة الشــمـولـيّـة: السياسيّة/الإقتصاديّة/الاجتماعيّة/الثقافيّة...)،

تاسعا – تعزيز الأمن القومي وإرساء دعائم الإستقرار في العالم العربي والإقليم المحيط والسـعي الجاد لإقامة تكتُّل إقتصاديٍ/سياسيٍ مع دول الإقليم الديموقراطيَّة (تركيًّا، إيران)،

عاشرا - الإسهام الحضاري، تعزيز الشراكة العالمية، وصيانة السلم العالمي.

الخاتمةُ: وتتضمّنُ أهمَّ النّتائج والمقترحات.

الفهارس العامّة:

- **فهرس المصادر والمراجع.**

المُقَدِّمَـةُ

- **هَدَفُ الدِّرَاسَـةِ، وَمَنْهَجِيَّةُ البَحْثِ، وفَرَضِيَّاتُهُ:**

فِي الإطارِ التّاريخيِّ لتطوّرِ الحضـارةِ الإنسـانيّةِ الواحدةِ، مرّتِ الحالةُ الحضـاريَّةُ للأُمَّةِ العربيَّةِ (وشعوب المنطقةِ الّتي عاشت في كنفِها وتثاقفت معها) بثلاثةِ أطوارٍ مُمَيَّزَةٍ:

الأوّلُ منها: عصـرُ الازدهارِ الّذي امتدَّ طَوالَ سبعةِ قرونٍ (بين القرنين الثّامنِ والخامسَ عَشَرَ الميلادِيَّيْنِ)؛ حيثُ استطاعتِ الأُمَّةُ العربيَّةُ حينئذٍ أنْ تستوعبَ مخزوناتِ الحضـاراتِ الّتي سـبقتها في الزّمان نقلاً وتوطيناً، ثُمَّ زادت عليها فأغنتها توليداً وإبداعاً، مُسْـبِغةً عليها صـفة العالميّة، ثُمَّ قامت من بعدُ بإسـهامٍ حضـاريٍّ مُمَيَّزٍ، عن طريقِ نقلِ ما وصـلت إليه من ازدهارحضـــاريٍّ ظاهرٍ إلى الغرب الّذي كانَ قد بدأ يسـتفيق من غيبوبة القرون الوسـطى المُظلمة. وفي هذا الإطارِ الحضـاريِّ يمكن القول: إنَّ "الحضـارةَ العربيَّةَ الإسـلاميَّةَ" مثَّلَتْ بحقٍّ حلقةَ وَصْلٍ مُهِمَّةً بين التُّراثِ والحداثةِ بالمفهوم العالميّ.

والثّاني: عصـرُ الانحطاط الّذي امتدَّ بين القرنين الخامسَ عَشَرَ والتاسعَ عَشَرَ الميلادِيَّيْنِ؛ حيث انكفأتِ الأُمَّةُ العربِيَّةُ في هذا الطّورِ على نفسِها، وانغلقَ العقلُ العربِيُّ على ذاتِهِ ولذّاتِهِ، وَكَفَّ عن فضـوله المعرفيّ وتواصـلِهِ مع العالَمِ الخارجيِّ، وَجَفَّتْ ينابيعُ العطاءِ الحضـاريِّ في الرُّوحِ العربيَّةِ، وَعَاشَـتِ الجموعُ العربيَّةُ في متاهاتِ العيش اليوميِّ المعتادِ، واسـتكانتْ إلى الرّكودِ.

والثّالث: هُوَ عصرُ النّهضـةِ الّذي ابتدأَ في مَطالعِ القرنِ التّاسعَ عَشَرَ مع وصـولِ الحملةِ الاسـتعماريَّةِ الغربيّةِ الجديدةِ إلى العالَمِ العربِيِّ، ومازال مُسـتمرّاً إلى يومنا هذا؛ وَبِفِعْلِ أسـبابٍ مُباشـرةٍ كالاحتكاكِ القسـريِّ بين الحالتين الحضـاريّتين (الغربيّة والعربيّة) الّذي فرضـته تلك الحملةُ من جهة، والإيفاداتِ العربيّةِ الطوعيّةِ إلى الغرب للدّراسـة من جهة أخرى، وأسـبابٍ غيرِ مُباشـرةٍ تُضـافُ إليها كجملةِ دوافعَ كامنةٍ في الذّاتِ العربيَّةِ وعواملَ موضـوعيّةٍ وتاريخيّةٍ، انطلقتِ الشّـرارةُ الأولى في تحفيزِ "إرادةِ" النّهوضِ العربِيِّ؛ فكانت أُولى الخطواتِ الجادّةِ في بلورةِ هذه الإرادة وتحقيقِ متطلّباتِها والشّروعِ في مسيرةِ النّهضةِ العربيّةِ، تجربةُ محمّد عليّ الرّائدةُ في مِصْرَ مَعَ بداياتِ القرنِ التّاسعَ عَشَرَ.

ثُمَّ تَوَالَتْ حركاتُ النّهوضِ؛ حَيْثُ أخذتِ الطّابعَ الثّقافيَّ في نهاياتِ القرنِ التّاسـعَ عَشَـرَ وأوائلِ القرنِ العشـرين على أيدي كُلٍّ مِنَ (الطّهطاويّ، وخير الدِّين التّونسـيّ، ومحمّد عبدُه، وعبد الرّحمن الكواكبيّ، وعبد الله النّديم، وأحمد فارس الشّـدياق، وأديب إسـحاق، وفرح

أنطون وغيرهم)، ثُمَّ طابعَ الاستقلالِ في أعقابِ الحربِ العالميّةِ الأولى في العديد من البلدانِ العربيّةِ النّاشئةِ، وقد تمثّلَ هذا الطّابعُ في كُلٍّ منَ (الثّورةِ العربيَّةِ الكُبرى، والثّورةِ المصريّةِ، والثّورةِ السّـــوريةِ وغيرِها)، وَمِنْ ثَمَّ تحولَّتْ إلى حركاتِ تحريرٍ وطنيَّةٍ على امتدادِ الوطنِ العربيّ في منتصفِ القرنِ العشرين، تجسّدتْ في كُلٍّ مِنْ (ثورة23 تموز/يوليو في مصرَ، وثورة التّحرير الجزائريّة، والثّورة اليمنيّة وغيرها)، ثُمَّ بدأت بعد ذلكَ تأخذُ تدريجيّاً الطّابعَ التّنمويّ، إلَّا أَنَّها ما لبثت جميعُها في العقودِ الثّلاثةِ الأخيرةِ منَ القرنِ العشـــرين أَنْ تحولَّتْ إلى أنظمةٍ أوتوريتاريَّة/ســلطويَّة[1] بعيدةٍ كُلَّ البعدِ عَنْ تطلُّعاتِ الشّــعوبِ العربيَّةِ والمنطقِ التّاريخيّ والجَدَلِيّ للتّطوّرِالحضاريّ الكُلّيّ، استولت على السّلطة في بلدانها، واستأثرت بها لصــالحِ حزبٍ وحيدٍ أو فئةٍ خاصّــةٍ (عرقيَّة أو دينيَّة أومذهبيّة أو قبليَّة) أوعائلةٍ أو فردٍ واحدٍ أحدٍ مطلقِ الصّـلاحيّاتِ، فحوّلتِ البلادَ بذلك إلى ما يشبه إقطاعيّاتِ القرونِ الوسطى؛ حيثُ اســتبدّت بشــعوبها وســلبتها حقوقَها وحريّاتِها الأســاســيّةَ، وحوّلتها إلى رعايا كما عبيدٍ، واســتثمرت الثروةَ الوطنيَّةَ - بما فيها من نتاج الطّفرة النفطيّة العربيَّة الماليّة في ســبعينيات القرن العشـــرين وما بعدها - واســـتثمرت بها لصــــالح النخب الحاكمة، وغالَتْ هذه النّظمُ الأوتوريتاريَّة - عبر أكثرمن أربعة عقود في ممارســـة ســياســاتها الظالمة الّتي تتمثّل في حصــــرِالسّـــلطـة والثّروة جميعـاً في أيـدي العصــــبـة الحـاكمـة (قمّـة الهرم)، وفي قمع جماهير ِالشّــعب (قاعدة الهرم) وتهميشــها وإفقارها واســتلابها؛ حتَّى انبثقت أخيراً حركاتُ التّغييرِالعربيَّةُ الّتي فجّرتها إرادةُ الشّعوبِ العربيّةِ فِي استعادة حقّها الطَبَيعِيّ في الحياةِ الحرّة الكريمة والمســـاواة، وفي إقامة مجتمع الدّيمقراطيّة، وفي التّنمية الشّـــاملة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وفي تبنّيها للقيم الإنسانيّة الكونيّة.

اليوم - في ظلِّ عالَمٍ مُتغيّرٍ، وفي إطارِ ظاهرةِ العولمةِ - تواجهُ الأُمَّةَ العربيَّةَ جملةٌ من التّحدياتِ المصـيريّةِ، تتجسّدُ في أطماع الصــهيونيّة ومصــالح الدّول والتكتلات الكبرى (من احتلال للأرض العربية واستغلال لمواردها وشعوبها)، وفي التّجزئة الّتي تمزّق أوصـالها، وفي تفاقم المعضلات المتعدّدة الأسباب والسمات وعلى الصُّعُدِ كافَّةً (من فقر وجهل وظلم وتهجير وتطهير ديموغرافيّ، وغياب للحقوق الأســاســيّة للإنســان العربيّ والحريات العامّة وللقيم الديموقراطيَّة، وللكرامة الإنســـانيّة والعدالة الاجتماعيّة)، وفي قصــــور الإنجاز الحضــاريّ العربيّ، وغياب الإســهامات العربيّة في بناء صــرح الحضــارة الإنســانيّة الكليّة وتقدّمها.

إنَّ التَّصَدِّيَ لهذه التّحديات المصيريّة يفترض بالضرورةِ - من النّاحية النظريّة - تَبَنِّيَ

---

[1] Othoritarian

الأُمَّةِ على المســتويين (القوميّ والوطنيّ) رؤيةً إســتراتيجيّةً مُتكاملةً "لمشــروعٍ حضــاريٍّ نهضــويٍّ عربيٍّ": تهدف إلى تحقيق الغايات الرَّئيســةِ المشــروعةِ للأمّة العربيّة الّتي تتمثّل في تحرير الإنسان العربيّ والأرض العربيّة، وفي إقامة النّظام الدّيمقراطيّ، والتّنمية الشّاملة المســتدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وفي إحراز الأمن القوميّ والإســهام الحضــاريّ؛ ويستلزم - من الناحية العملانية - اغتنامَ الفرصةِ التّاريخيّة الّتي تُقدّمها حركاتُ التّغيير التي تمثّلت في شكل انتفاضات شعبيّة جماهيريّة سلميّة في بادئ أمرها بقيادة ناشطين اجتماعيّين شُــبّان وغيرهم، انبثقتْ على امتداد الأرض العربيّة منذ بدايات العام (2011)، ومازالت تتوالى لتعمَّ العالمَ العربيَّ برُمّتِهِ، كونها تشكّل بحق مدخلاً رئيساً إلى عصر الحداثة، ونقطةَ انطلاقٍ مركزيَّةً للتجديد الحضاريّ، ومنعطفاً تاريخيّاً مفصليّاً في مسيرة التّقدّم الحضاريّ العربيّ.

وقد اعتمدنا في تحليل رؤيتنا الاســتراتيجية آنفة الذكر منهجاً نقديّاً مركّباً من آليّات التحليل التضــافريّ[2] أو الكلّيانيّ[3] والتحليل الاختزاليّ[4]، ومبادئ وميكانزميّات التفكير المنظومي والإســتراتيجي، ومبادئ الدياليكتيك[5] وآليّاته وأدواته، في إطار السياق التاريخي لتطوّر الحضارة الإنسانيّة.

ومن هُنا، فإن القصــد من هذه الدراســة هو تقديم إطار عامّ لرؤيةٍ إســتراتيجيَّةٍ شــاملةٍ "للمشــروع الحضــاري النهضــويّ العربي"، وعرضــه على الرَّأيِ العامّ العربيّ للنقاش والتوافق في حدِّه الأقصــى أو الالتقاء في حدود القواســم المشــتركة، للاتفاق على رؤية إســتراتيجيَّة جامعة بين قوى "الثورة" على اختلاف توجّهاتها، المطالبة بالتغيير، الملتزمة بكلِّ مضامينه وحيثيّاته؛ تهدف إلى الإسهام في ترشيدِ عمليَّةِ التّحوّل الدّيمقراطيّ - السياسيّ والإقتصــاديّ والإجتماعيّ والثّقافيّ - وســيرورتِهِ، وصــولاً إلى التّغيير الكلّيّ في العالم العربيّ، إضافةً إلى الدّراسات العديدةِ التي عنيت بهذا الشّأن العربيّ المصيريّ.

---

(2) Synergy

(3) Holism

(4) Reductionism

(5) Dialectic

الفصل الأَوّل

"الإِطارُ المفاهيميُّ لصَوغِ الرُّؤيةِ الإِستراتيجيَّةِ للمشروعِ الحضاريِّ النـهضويِّ العربيِّ"

المبحثُ الأوّل: "المُنطلقـــاتُ النّظـــريَّةُ والمنهجيَّـــةُ والتّاريخيَّـــةُ للرُّؤيـــةِ":

- نظريَّـــــــةُ النّظـــمِ وتطبيقـــاتُها علـــــــى المجتمـعِ العربِـــيِّ.
- المنهـــجُ المُعْتَمَـدُ في صوغ "المشـــروعِ الحضـــــارِيِّ النـهضويِّ العربيّ": المنهج النقديُّ الكلِّياني الاختزالي المنظوميُّ الجدليُّ الإستراتيجيُّ،
- تاريخيَّـــةُ وحـــدةِ الحضـــارةِ الإِنســـانيَّةِ في إِطـارِ نظريَّةِ التّطوُّرِ الكليَّةِ.

المبحثُ الثّاني: مفهـــــومُ "المشـــــروعِ الحضـــــاريِّ النهضويِّ العـربيِّ"، وبنيتُـهُ، وأهدافُـــهُ:

- المَفهـــومُ.
- البنيـــــةُ.
- الهـــــدفُ.

الفصل الأَوّل

"الإِطارُ المفاهيميُّ لصَوغِ الرُّؤيةِ الإِستراتيجيَّةِ للمشروعِ الحضاريِّ النهضويِّ العربيِّ"

المبحثُ الأوّل: "المُنطلقـــاتُ النّظـــريَّةُ والمنهجيَّـــةُ والتّاريخيَّـــةُ للرُّؤيـــةِ":

تنطلقُ هَذِهِ الدّراسـةُ مِنْ وجهةِ نظرٍ كُلِّيَّةٍ تجمعُ بين ثلاثةِ مرتكزات رئيسة متلازمةٍ هي: "نظريَّـةُ النّظمِ: System theory "(النّظُمِ المعقّدة التكيُّفيَّة خاصَّـــةً) في إطار"نظريَّـة التعقيد: Complexity Theory "، والمنهجُ النقديُّ الديالكتيكيّ (الجدليُّ) الكلّياني الاختزالي، وتاريخيَّةُ "وحدةِ الحضارةِ الإنسانيَّةِ" و"التنوُّع الثقافيّ" في إطارِ "نظريَّةِ التَّطَوُّر" الكُلِّيَّةِ.

- **نظريَّةُ النّظمِ (System theory) والنّظمِ المُعقّدةِ (المُركّبةِ)، وتطبيقاتُها على المجتمعِ العربيّ:**

نظريّةُ النّظمِ هِيَ الدّراســةُ المُتداخِلةُ التّخصُّـصــاتِ للتّنظيم المُجَرَّدِ للظّاهرةِ بِمَعْزِلٍ عن جوهرِها وشـــكلِها ومقياس وجودِها في الزّمان والمكان، الّتي تتحرّى كُلّاً مِنَ المبادئ المشـــتركة بين الكينونات المركّبة جميعاً، وَمِنَ النّماذجِ - الرّياضـــيّة عادةً - التي يمكنُ استخدامُها لوصفِ هذه الكينوناتِ.

وترتبط نظريّات النّظم بوجهتي النّظرالأنطولوجية والإبيســتيمولوجية؛ حيثُ تتضـــمّنُ وجهةُ النّظرِالأنطولوجية أَنَّ العالَمَ يتكوّنُ من "نظم" أو "مستويات متكاملة"، وتتضمّنُ وجهةُ النّظرِالإبيســتيمولوجية وجهةَ نظرٍكُلِّيَّةٍ تؤكِّدُ على التّفاعلِ بين النّظم وعناصـــرها في تحديد وظائفها المتوافقة وغائيّة أدائها وتفاعلها مع النّظم أو (المنظومات) المحيطة.

وعليه يمكنُ تعريف النّظام أو(المنظومة) بِأَنَّهُ بنيةٌ مكونّةٌ من شـــركاءَ اجتماعيِّينَ وبيولوجيّينَ وتكنولوجيِّينَ أو مادِّيِّينَ (العناصـــر أو المركبات أو الأجزاء)، تربطُهُمْ علاقاتٌ ومصـــالحُ مشـــتركةٌ، ويقومونَ مُشْــتَرِكِينَ بعمليَّةٍ أو ســلســلةٍ من العمليَّاتِ أو (العلاقات والفعاليات والوظائف)، تحكمها مبادئ وقيم وقوانين محددة، من أجل هدف مشترك.

إنَّ النّظام مُعَدٌّ "لاســتيعابِ" مُدْخَلاتٍ (بشـــريّة ومعرفيّة وماديّة وماليّة)، ومعالجتِها بطريقةٍ ما، ثُمَّ إنتاجِها مخرجاتٍ تَكُونُ محدّدةً من أجل أغراض وأهداف وغايات مشـــتركة؛ وكي نفهمَ العلاقةَ بين المُدخلاتِ والمُخرجاتِ والنّظام من عناصر وعمليات، نحتاجُ إلى فهمِ

البيئةِ المحيطةِ الّتي يوجدُ فيها النّظامُ، والّتي تمثّلُ كُلَّ شـــيءٍ مُهِمٍّ لفهم أداء النّظام، مَعَ كونِها ليست جزءاً منه؛ فالبيئةُ هي ذلك الجزءُ من العالم الّذي يؤثّرفي النّظام ويتأثّر به.

وفي إطار"نظريّة التّعقيد"، تمثّل النّظمُ المعقّدةُ التكيّفيّةُ حالاتٍ خاصَّـةً من النّظمِ المُعقّدةِ، وهي معقدّة من حيثُ كونُها متنوّعةً ومركّبةً من شـــبكات ديناميَّة من العناصـــروالتفاعلات والعمليَّات والعلاقات، وليسـت مجرّد مجموعات من كينونات إسـتاتيكية، كما أَنَّها تكيّفيّة في كونِ سلوكِها الفرديّ والجماعيّ يتغّيرُ نتيجةً للتجربةِ والخبرةِ المُكتسبةِ ويتعلّمُ منها ويتكيّف معها.

بتطبيقِ "نظريّة النّظم المعقَّدة" على مفهوم "الدّولة" المعهود والمتعارف عليه عالميّاً، تُشْـتَقُّ الصـيغة الجامعة المُعتمدة في هذه المقاربة لمفهوم الدولة كما يأتي: الدّولةُ هي تجمّع بشريّ سكّانيّ سياسيّ يُؤَسِّسُ كياناً سياديّاً في نطاق إقليميّ جغرافيّ محدّد، يُمارس السلطةَ وإدارةَ شؤون الدّولة والإشرافَ العامّ في إطارالعقد الإجتماعيّ أو الدستور والقوانين المنبثقة عنها (الشـرعيَّة)، عبر نظام من المؤسـسـات والهيئات والمنظّمات الدائمة والمؤقتة، العامّة والخاصـّة والمُشْـتَرَكَة، التي تقوم مُجْتَمِعَةً بوجوه نشـاط وفعّاليّات وعمليّات متعدّدة ووظائف متنوّعة: سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وعلميّة وتقانيّة وغيرها. وفي إطار شبكة (أو شبكات) من العلاقات التبادليّة البينيّة والكلّيّة المتكاملة، التي تهدف جميعاً إلى تحقيق: التّنمية الشاملة المُستدامة، والأمن الشامل، والإسهام الحضاريّ للدولة بمكوّناتها كافّةً. بهذا المعنى الجامع يمكن تلخيص مكوّنات الدّولة بثلاثة: الشعب (السكّان)، والإقليم والأرض والأصول الرأسماليّة الثابتة: الماديّة والماليّة والمعنويّة، والنظام المؤسّساتي الكلّي (الحكومة والسّوق والمجتمع المدنيّ...).

ومن النظام الكلّي للدولة - وبحسب نوع الوظيفة أوالفعّاليّة للمؤسسة الفرعيّة موضوع البحث - يمكن اشـــتقاق مفهوم المنظومات النوعيّة الفرعيّة العاملة في إطار النظام الكلّي، كالمنظومة السـياسـيّة، والمنظومة الإقتصـاديّة، ومنظومة المجتمع المدنيّ، والمنظومة الثقافيّة، ومنظومة العلوم والتّقانة، وغيرها.

كما أنّ خاصـّـيّة المرونة التي تتّصــف بها نظريّة النّظم المعقّدة من جهة، والضـــرورة الموضـــوعيّة والحاجة العمليّة والظروف التاريخيّة التي تقتضـــيها عمليّة التطور والتنمية والإسـهام الحضـاريّ في تصـدّيها للتحدّيات الطارئة من جهة أخرى، تُوَفِّرُ جميعاً إمكانيّات اشـــتقاق منظومات جزئية أخرى في مســـتويات أدنى أو أعلى أوبينيَّة؛ بُغيةَ إظهارِأهميّة عناصـــرهذه المنظومات الجزئيّة والمركّبات المنظوميّة الطارئة وتأكيدِ وظائفها وفعّالياتها وعلاقاتها؛ ما يتطلّب أمرتحفيزها وتسـريع وتيرة تطويرها، واسـتكمال أسـباب نجاحها وتقدّمها، وتحديد أولويّاتها الإســتراتيجيّة دوريّاً، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك - كما في

مُنعطفات التَّغَيُّرِ والتَّغييرِ التاريخيّة -، وكلُّ ذلك في إطار الرؤية الإستراتيجيّة المُركّبة للعالم العربيّ.

وفي إطار هذا التوجّه - وعلى مســـاحة مرحلة التَّغَيُّرِ والتَّغييرِ الكونيّة الممتدّة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، بين خواتيم القرن العشرين المنصرم وبواكير القرن الحادي والعشرين الحاليّ - لابدّمن تسليط الضوء على "انبثاق"[6] مفاهيم جديدة أو مستجدّة، وظواهر اجتماعيّة كونيّة، ومنتديات ومنابر عالميّة للحوار حول موضـــوعات تشـــغل العالمَ المعاصـــرَ، عالمَ التكتلات الســـياســـيّة والإقتصـــاديّة الكبرى في فضـــاء القطبيّة الأحاديّة والثنائيّة، عالمَ الانتفاضات الشعبية وحركات التغيير والتحوّل الديموقراطيِ في البلدان النامية.

ومن هذه المفاهيمِ الجديدة مفهومُ كُلٍّ مِنَ المجتمع المدنيّ، والعولمة أوالعالميّة، والقيم الكونيَّة أو العالميّة المشـتركة كحقوق الإنســان الرئيســة والحريّات العامّة، والديموقراطيّة، والانتفاضــات، والحَوْكَمَة أوالحاكميّة، وثالوث (الحكومة/الســوق/المجتمع المدنيّ)، وثالوث (الحكومة/الســـوق/الجامعة)، أو ثنائيّة القطاع (العام/الخاص)، والثورة العلميّة والتقانيّة أو قاطرة التقدّم العلميّة والتقانيّة، والاقتصـــاد المعرفيّ، والمنظومة الوطنيَّة للبحث والابتكار، وظـاهرة "الفقر"، وظـاهرة "الهجرة"، وظـاهرة "التّطرّف"، وظـاهرة "أفول الـدكتـاتوريّـات وتهافت الأيديولوجيّات"، وظـاهرة "التحوُّل الـديموقراطي"، وحوار (الشـــمـال/الجنوب)، والمنتدى الإقتصادي العالمي، والمنتدى الإجتماعي العالمي، وظاهرة التغيّرالمناخيّ، وتجديد الخطاب الدينيّ أو تنويره، وحوارالثّقافات والأديان وغيرها؛ الأمرالذي يحتّمُ علينا الأخذَ بهذه المفاهيم - من حيث مضـــامينُها ومنهجيّاتُها الجدليّةُ وآليّاتُ عملِها وعلاقاتُها التّفاعُليّة - بعينِ الجدّ والاهتمام والحُسبان، وتضمينَها في صلب رؤيتنا الإستراتيجيّة المركّبة، من أجلِ صوغ الإستراتيجيّات الوطنيّة والقوميّة المنشودة.

وبإسقاط هذه المفاهيم على العالَمِ العربيِ في المستوى القوميّ، وعلى البلدان العربيّة في المســـتوى الوطنيّ، يمكنُ اســـتخلاصُ معـالمِ النّظـام العربيّ القومي "الكلّي" المرجوّ والمنظومـاتِ العربيّـة الوطنيّـة "الجزئيّـة" المنشـــودة وفق التَّعريف الآتي: إنَّ نظـامَ (الدّولة/المُجتمع) في العالم العربيّ - على المُســـتوى القوميّ أو الوطنيّ - هو كيانٌ مُرَكَّبٌ من منظومات فرعيّة نوعيّة (سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وعلميّة وتقانيّة وتربويّة وغيرها)، تربطُها علاقاتٌ ومصـالحُ مشـتركةٌ، وتقوم جميعاً بسلسلةٍ من العمليّات المتكاملة تحت تأثيرقوّة محرّكة تتمثّل في عمليّة "التّجديد الحضـــاريّ" الّذي يتبنّى الغاياتِ الرَّئيســـةَ للأُمَّةِ العربيّةِ في التّنمية الشّـاملة وإحرازالأمن العربيّ وبلوغ الإســهام الحضــاريّ، ضــمن

---

(6) Phenomenon of Emergence

البيئةِ المحيطةِ المُتضَـــمِّنةِ للمنظوماتِ الإقليميَّةِ والنّظامِ العالميِّ الكُلِّيِّ بمكوّناتِهِ كُلِّهَا: من مُواطنينَ ومُؤسّساتٍ وعلاقاتٍ وعمليّاتٍ تفاعليّةٍ مُتبادلةٍ.

- **المنهــــجُ المركّب المُعْتَمَـــدُ في صوغ "المشـــروعِ الحضـــارِيِّ النهضويِّ العـربِيِّ":**

لِفَهْمِ الواقع العربيِّ بكلِّ أبعاده، واستشرافِ المسقبل العربيِّ - في الأمدين القريب والمتوسط؛ أي حتى نهاية العام 2030 - فَهْماً أقرب ما يكون إلى تحسّس نبض هذا الواقع ومواكبة مجرى أحداثه، اعتمدتُ في هذه المقاربة منهجاً نقديّاً كلِّيّاً مركَّباً من مبادئ كلٍّ من التحليلَيْنِ الكُّلِّيَّانيِّ والاختزاليِّ والدياليكتيك والتحليل المنظوميِّ والتخطيط الإستراتيجيِّ وآليَّاتهنَّ وأدواتهنَّ، وتطبيقات هذا المنهج على الواقع العربيّ؛ بهدف تحقيق التّغيير والتّجديد الحضاريّ العربيّ المنشود.

- **التفكير النقديُّ (Critical Thinking):**

هو - استناداً إلى تعريف المجلس الوطنيِّ للتميُّز في مؤسسة التفكير النقديِّ (1987) - العمليّةُ المنضبطةُ فكريّاً، النشِطةُ والمُتقنة للتصوُّر والتطبيق والتحليل والتركيب و/أوالتقويم للمعلومات المُجمّعة أو المُولّده عن طريق الملاحظة والخِبرة والتجربة والتفكير والاستدلال المنطقيّ. وهو- بشكله النموذجيِّ - مُؤَسَّس على قيم فكريّة عالميّة كليّة، تتجاوز تقسيمات المواد والموضوعات والقضايا الخاضعة للبحث والتحرِّي والنقاش؛ وهي الوضوح والدقّة والاتِّساق والملاءمة والأدلة الصحيحة والأسباب الوجيهة والعمق والاتِّساع والإنصاف وغيرها. والغرض منه هو استخدامه مُرْشِداً للتبصُّر والتحليل واتخاذ القرارات.

- **التضافر أو التآزر (Synergism):**

يستخدم للإشارة إلى حصول تأثير أكبرعند تعاضُد عاملين مختلفين بالقياس إلى تأثير كلٍّ منهماعلى حدة، ويتميَّز هذا التأثيربكونه أكبرمن حاصل مجموع العاملين؛ فالكلُّ - وفق قول أرسطو في هذا الشأن - أكبر من مجموع أجزائه. في عالم الطّبيعة توجد الظواهر التضافريَّة في كلِّ مكان، شاملةً كلّ الفضاءات والمجالات، تمتدُّ من الفيزياء (توليفات الكواركات وتشكيلاتها في إنتاج البروتونات والنيوترونات في نواة الذرَّة) إلى الكيمياء (تشكُّل الماء من الهيدروجين والأكسيجين) ثمّ إلى البيولوجيا (التفاعلات التبادليَّة والتعاونيَّة بين الجينات، وتقسيم العمل في المجموعات البكتيريَّة، والتعاضدات في سُلَّم المتعضِّيات متعددة الخلايا، كما الأنواع المختلفة من التعاضدات الفعَّالة في المجموعات المنظَّمة اجتماعيّاً، من ممالك النّحل مروراً بمجموعات الذئاب إلى المجتمعات البشريَّة).

- **الكُلِّيَّانيَّة (Holisim):**

إنّ المنظومات (الفيزيائيَّة والكيميائيَّة والبيولوجيَّة والإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والروحيَّة واللّغويَّة وغيرها) كما خواصّها،يجب النظرإليها ككلٍّ مُوَحَّدٍ وليس كمجموعٍ مُركّبٍ من أجزاء. الأمرذاته ينطبق على وظائفها؛ بمعنى أنَّ المنظوماتِ تتصرَّف كمجموعات كاملة، وعليه فإنَّ تصرُّفها لا يمكن فهمُهُ فهماً دقيقاً فقط بالنظرإليه من ناحية مركَّباته الجزئيَّة.

إنّ فكرة الكُلِّيانيَّة أدَّتْ في النصف الثاني من القرن العشرين إلى فكرة التفكيرالمنظوميِّ ونظريَّة النظم ومشتقَّاتها، مثل علوم "الشواش:Chaos" و"التعقيد:Complexity ". فالنظم - في البيولوجيا والسيكولوجيا والسوسيولوجيا - غالباً ما تكون معقَّدة لدرجة أنَّ سلوكَها يكون أو يبدو "جديداً" و"منبثقاً"[7]؛ بمعنى أنَّه لا يمكن استخلاصه أواستنتاجه من خلال خواصّ عناصره فقط. وتمثِّل "نظريَّة التعقيد" الوريثَ المعاصرلتفرُّعات التفكيرالمنظوميِّ وتشعُّباته اليوم، وتشمل كلاًّ من المقاربتين المتعلِّقتين بخاصِيَّتَي الحاسوبيَّة والكلِّيانيَّة لفهم المنظومات التَّكَيُّفيَّة المعقَّدة كما يمكن النظرإلى طرائقها بوصفها القطب المضاد لطرائق الاختزاليَّة. لقد طُرِحَتْ نظريَّات عامة للتعقيد على نطاق البحث، وأُنْشِئَتْ معاهدٌ وأقسامٌ عديدة في هذا المجال حول العالم، إلاَّ أنَّ "معهد سانتا في" (Santa Fe Institute) في الولايات المتحدة الأمريكيَّة يبقى دون منازع الأكثر شهرة وتقدُّماً بينها جميعاً في هذا المضمار.

- **الاختزاليِّة (Reductionism):**

غالباً ما يتمُّ النظرإلى الاختزاليَّة على أنها التعبيرالمضاد للكلِّيانيَّة؛ فالاختزالية في العلوم تقضي بأنّ النظام المعقد يمكن شرحه في ضوء اختزال مكوِّناته الجوهريَّة ؛ حيث يمكن - على سبيل المثال - اختزال عمليات البيولوجيا إلى مبادئ الكيمياء، ويمكن شرح قوانين الكيمياء عن طريق الفيزياء.

والاختزاليَّة: أ- إمّا نهج لفهم طبيعة الأشياء المعُقَّدة عن طريق اختزالها إلى تفاعلاتٍ تقوم بين أجزائها، أو إلى أشياء أساسية أو أكثر بساطة.. ب- وإمّا موقف فلسفيّ مفاده أنّ أيّ نظام معُقّد ليس سوى مجموع أجزائه، بل يمكن اختزال أي جزء منه إلى شذرات تتألف من مقُوّمات أساسية فرديَّة. وهذا كُلُّهُ يمُكن أن ينطبق على الأشياء والظواهر والتفسيرات والنظريات والمعاني.

---

(7) من "الانبثاق "

- **الديالكتيك (Dialectic):**

يعدّ الديالكتيك/الجدل تعبيراً غيرموحّد الاستخدام في الفلسفة الغربيّة؛ حيث كان يمثِّل في العصورالكلاسيكيّة والوسطى- فيما يخصّ مكوّنات الوجود والمعرفة وتطوّرها - طريقةً في الحوار والمُحاجَّة (الحِجاج) بهدف التوافق لحل التناقض المتجذِّر ليس فقط في صلب الفلسفة الهندوأوروبيّة منذ العصورالقديمة وإزالته، بل في صلب الذاكرة الجمعيَّة للبشريّة أيضاً، للحفاظ على تماسك الاجتماع البشريِّ وبقائه منذ أقدم العصور. وقد تولّدت كلمة "الديالكتيك" في بلاد الإغريق، و أصبحت دارجة على يد "أفلاطون" في "محاورات سقراط". وفي العصر الحديث - منذ القرن الثامن عشر، وتحديداً عبر"هيغل"- فُرِضَت دلالة جديدة للمُصطلحٌ نفسَه، ذو معنى فلسفيّ جديد وعميق ما زال سائداً حتى اليوم، هو مُصطلح "علم التناقضات" بين الأشياء وكذلك بين المفاهيم، الذي يعني اكتشاف التناقضات والعمل عى إلغائها وإزالتها وحلّها؛ حيث جعل "هيغل" من الديالكتيك قانوناً يحدِّد مسيرة الفكر والواقع عبرتفاعلات النفي المتتالي للقضية - التي تعبِّرعن أمرأومشكلة أوظاهرة ما - في مواجهة النقيضة - التي تعبرعن نقيض ذلك الأمر أو تلك المشكلة أو تلك الظاهرة - وحلّ إشكاليّات المتناقضات القائمة عن طريق الارتقاء الى التركيبة (الشميلة) التي سرعان ما تصبح بذاتها قضيّة جديدة تتصدى لها نقيضة لها، فتتفاعلان الى أن يزول التناقض بينهما في مكوّن التركيبة أوالشميلة وهكذا دواليك (Thesis - Antithesis - Synthesis). وهكذا يتحوّل "الفعل السلبي" ليصبح جزءاً من الصيرورة؛ الأمرالذي يجعله - وفق "هيغل"- محرِّكاً للتاريخ وللطبيعة وللفلسفة.

فالديالكتيك اليوم - إلى حين الوصـــول الى مقاربة أكثر دقة وموضـــوعيّة - هو مركّب فكر وخطـاب ومنهج وآليّـة (ميكـانزم)، تتمُّ بوســـطـاتِـهِ وفي ضـــوئِـهِ وبِـهِ قراءةُ عمليّـةِ التطورِالكليّةِ وفهمُها وتفسيرُها، التي تشمل عالم الطبيعة والأشياء، وعالم المعرفة والمفاهيم، وتناقضاتهما وتطورهما الديناميِّ في الزمان والمكان. بهذا المعنى وبهذه الروح اِعْتُمِدَ مفهوم الديالكتيك في هذه الدراسة.

وفي إطارالعرض لمفهوم "الديالكتيك"، أرى من المفيد الإشارة الى مقاربتين تحليليتين لهما صلة بطريق أو بآخر بالمنهج الديالكتيكي الهيغليِّ، وهما: المقاربة المنسوبة الى الفكر الماركسي المتمثِّلة بالمفهوم الثنائيِّ "الثورة" و"الثورة المضادَّة"، والمقاربة المنسوبة الى الفكر الليبراليِّ المتمثْلة "بالفوضى الخلّاقة".

- **التحليل المنظوميُّ (System Analysis):**

هو طريقة فهمِ الكيفيّةِ الّتي تؤثّر وفقَها الأشياءُ بعضُها في بعضٍ ضمنَ نطاقِ الكُلِّ الذي تنتمي إليه؛ ففي المُجتمعاتِ البشـريّةِ تتكوّنُ النّظمُ مِنْ بشـرٍ وبِنَىً ومبادئ أسـاسـيَّة وعمليّاتٍ وعلاقات وتفاعلات تعملُ معاً كي تنظّمَ أداءَ هذه المجتمعاتِ إيجاباً وتطويراً وتقدُّماً. وبهذا المعنى يمكنُ تعريفُ التحليل المنظوميِّ بأنّه مقاربةٌ في إيجاد الحلول للمشـكلاتِ المطروحةِ بالنّظرإليه كأجزاء من نظام كلّي؛ بمعنى أنّها تفترضُ النّظرإلى النّظم بطريقةِ كُلِّيَّةٍ.

وانسجاماً مع فلسفة النظم يتعلّق التحليل المنظوميّ لفهمِ نظامٍ ما، بتحرّي حلقاتِ الاتّصالِ والتفاعلاتِ بين العناصـرالّتي تشـكّل النّظام كُلَّه، ويمكنُ اسـتخدامُ تقنياتِ التحليل المنظوميِّ لدراسةِ أَيِّ نوعٍ من النّظم، طَبَعِيّاً ووضعياً أو بشريّاً أو مفاهيميّاً أوغيره.

- **التخطيط الإستراتيجيُّ (Strategic Panning):**

هوعمليةُ تطويرِمخطّطٍ طويلِ الأجلِ، يوجّه منظومة ما، ويقودها نحو مهمّة وأهداف وأغراض واضـــحة المعالم؛ إنَّـهُ عمليـةُ تقويمِ واقعِ المنظومـةِ الرّاهنِ، وغربلـة التّحديات واغتنام الفرص التي تفرض نفسها، وتحديدِ ماهيّةِ آفاق المستقبل المنشود للمنظومة، وكيفيّة الوصـــول إلى هذه الآفاق بأفضـــل الطرق والوســـائل والإمكانات المتاحة، وتنمية القدرات البشريّة الفرديّة والمجتمعيّة، وابتكارالحلول المناسبة لكل ما يستلزمه أمر أو شأن أو ظرف طارئ.

والتّخطيطُ الإســتراتيجيُّ إجمالاً، هوعمليّةٌ انضــباطيّةٌ منهجيّةٌ هرميّةُ التّسـلسـلِ في أُطُرٍ إستراتيجيّةٍ مُتكاملةٍ للوصولِ إلى قراراتٍ أساسيّةٍ وَتَبَنّي عملياتٍ، تصوغُ وتوجّهُ ماهيّةَ النّظامِ وآليّات ســـلوكِهِ وكيفيّةَ أدائِهِ وغائيّةَ عملِهِ. وفي إطارالتّخطيط الإســـتراتيجيّ يلعبُ الترسيم المدروس لسيناريو محتمل " - الّذي يعتمدُ على تكنيكِ السّيناريوهات أو أسلوبِها في التّحليل - دوراً مُمَيَّزاً في صـوغ الإستراتيجيّاتِ طويلةِ الأجلِ؛ وعليه فإن ترسيم السّـيناريو هوطريقةٌ في التّخطيط الإســتراتيجيّ، من بين طرائقَ أخرى تســـتخدُمها بعضُ المنظوماتِ لوضــع برامج وخطط طريق مرنةٍ وديناميَّةٍ طويلةِ الأجل، وهي في قسـمٍ كبيرٍ منها صـيغةٌ معدّلةٌ ومعمّمةٌ من الطّرقِ الكلاسيكيّةِ المستخدمةِ من قبل الخبراء العسكريّين.

وفي الإجمال، فإنّ الإســـتراتيجيّة هي إطارٌ يمكن لأيِّ نظامٍ أَنْ يؤكّدَ في ضـــوئِهِ على اســتمراريّته الحيويّة في أثناء تدبّرِهِ التكيّفَ مع البيئة المحيطة لاكتســاب ميزات تفاضــليّة، وتقع الإستراتيجيّة في مرتبة بين السّياسة الّتي تحدّد الغاياتِ المُرَادَ التّوجُّهُ نحوَها من ناحية، وبين الخططِ أوالبرامجِ الّتي توضــع لتحقيقها من ناحية أخرى؛ فهي تســعى إلى رسـم معالم الطّريق إلى المستقبل المنشود الّذي يتوافق مع الغايات الّتي تحدّدها السّياسة - ولا يكونُ ذلك

إلّا بالانطلاق من واقع معروف؛ لتحقيق أهداف محددة وســيطة خلال فترة زمنية معقولة (من عقد إلى عقدين) -، وتصــور السّــبلَ والعمليّاتِ الموصــلةَ إلى تلك الأهداف، بعد إدراك القيود الّتي تفرضُــها التّحدياتُ المعاصــرةُ على النّظام لدى تصــدّيه لها في ســعيه إلى هذه الأهداف، ومسح وتحرٍّ للفرص المتاحة والإمكانات والطاقات والمصادر والبدائل المتوافرة الممكن استخدامُها لبلوغ تلك الأهداف.

وتتطلّبُ المجابهةُ تَدَخُّلَ الإرادةِ السّياسيّةِ الحازمةِ، الواعيةِ لمتطلّبات المجتمعات، المدركةِ لحاجات العصــر، القادرةِ على تحديد الغايات والأهداف وإقرار الســياســات وتبنّي الإستراتيجيّات وتهيئة القوى والطاقات البشرية والمادية والمعرفية اللّازمة لتنفيذها.

ويمثّلُ مفهومُ "الإستراتيجيّة" المعتمد في صياغة رؤيتنا" للمشروع الحضاريّ النهضويّ العربيّ " - مِنْ حيثُ النّظريّةُ والتّطبيقُ - أحدَ أَهَمِّ مكوّناتِ هذا المشروعِ الّذي تطرحه البيئةُ المحيطةُ؛ فهي - أي الإســتراتيجيّة - تُسْــهِمُ بالدرجة الأولى في بناء تلك البيئة، وتطويرها سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وثقافيّاً وعلميّاً وتقانيّاً وتربويّاً وغيره.

- **تاريخيَّــةُ وحدةِ الحضـــارةِ الإنســانيَّةِ في إطـارِ نظريَّةِ التّطوُّرِ الكليَّةِ:**

إنَّ الدِّراساتِ والأبحاثَ الرّصينةَ المُعاصرةِ والمتعدّدةَ التخصّصاتِ العلميّةِ الّتي تناولت مُعظمُها - إنْ لم تكن جميعَها - تطوُّرَ منجزاتِ المجموعات البشــريّة قبلَ التّاريخ المُدوّن وتطوُّرَ الحضـارةِ االبشـريّة المدوّنة منذ عشـرة آلاف سـنة تقريباً، تتّفقُ جميعا على التّسليمِ بـــمفهوم "وحدة الحضارة الإنسانية". وعليه يمكنُ عدُّ ما اصطلح على تسميته "بحضارات الشّــعوب وبلدانها في العصــور القديمة والوســيطة والحديثة - بالمعنى الدّقيق لهذا المفهوم- مجرّدَ "إســهامات حضـــاريّة" لهذه الشــعوب أو"روافد حضـــاريّة" متمايزة من حيث الكمّ والكيف لنهر الحضارة الإنسانيَّة الواحدة العظيم. ويحضـرُني في هذا السّياق جملةٌ "حسّيَّةٌ" مأثورَةٌ عَنِ المســتشــرقة الألمانيّة المعروفة "زيكريد هونكه"، تقولُ فيها ما مضــمونُه: «إنَّ الحضارةَ الإنسانيّةَ هِيَ بساطٌ تُسْهِمُ في حياكتِهِ جميعُ شعوبِ الأرضِ».

المبحثُ الثّاني: مفهــومُ "المشــروعِ الحضـاريّ النهضويّ العربيّ"، وبنيتُــهُ، وأهدافُــهُ:

- **المَفهـــومُ:**

إنَّ مفهـــومَ "المشـــروعِ الحضـــاريّ النهضويّ العــربيّ" الذي تهدف هذه الدراسة إلى إظهاره وتحديده، هُو مُرَكَّبُ عمليّاتِ (ســيرورات) التّغييرِ والتجديدِ الحضـــاريَّيْنِ اللَّازمَيْنِ

والكافِيَيْنِ لنقلِ الواقعِ العربيّ مِنَ الحالةِ الحضـــاريّةِ الرّاهنةِ - المتمثّلةِ في حالة الرّكود والتّبعية والتّخلّف بأشكالِهِ كافّةً - إلى الحالة الحضاريّةِ الإنسانيّةِ الكُلّيَّةِ المُعاصرةِ، مِنْ حيثُ التحامُها معها لَحَاقَاً وتكيُّفاً وإســـهاماً، مع الحفاظِ على الهويّةِ الثّقافيّةِ العربيّةِ الأصـــيلةِ في إطارالتّنوّع الثّقافيّ العالميّ.

- **البنيـــــــةُ:**

هِيَ جملةُ السّياساتِ والإستراتيجيّاتِ والخططِ والبرامجِ والعمليّاتِ والدّيناميّاتِ ومراحل التّحقيق والمراجعة والتحديث والبدائل المُتاحة، الّتي تمثّل القوّة المحرّكة في بناءِ النّظام العربيّ القوميّ والمنظومات العربيّة الوطنيّة وتطويرِها جميعاً لمواكبة عصـرالحداثة وبلوغ الإسهام الحضاري.

- **الهـــــدفُ:**

هُوَ القيامُ بعمليَّةِ التّجديدِ الحضاريّ الضّروريّةِ واللّازمةِ لتحقيقِ الغاياتِ المنشودة للأُمَّةِ العربيّةِ الّتي تتمثّل في ترسـيخِ القيمِ الكونيّةِ - وتشــمل حقوقَ الإنســانِ الرّئيســة والحرّيّاتِ العامَّةَ للفردِ والمجتمع وصــونَ الكرامةِ الإنســانيّةِ والمســاواةَ والعدالةَ - وفي إقامةِ النّظامِ الدّيمقراطيّ، وبناءِ دولةِ القانونِ، وفي التّنميةِ الشّـاملةِ المُستدامةِ (الاقتصـاديّةِ والاجتماعيّةِ والإنسانيّةِ والثّقافيّةِ والعلميّةِ والتّقانيّةِ وغيرها)، وتحقيق العدالة الإجتماعيَّة، وإنشاء "الاتّحاد العربيّ" وصـــولا إلى" دولـة الوحـدة "، وفي إحرازِالأمنِ القوميّ، وفي بلوغ الإســـهامِ الحضاريّ.

وبناءً على ما سبقَ من توضيحٍ للمفاهيمِ وتحديدٍ للمصطلحاتِ، فإنَّ "المشروعَ الحضاريَّ النهضويَّ العربيَّ" المطروحَ في هذه الدّراسـة هوعمليّةٌ مصيريّةٌ ومفصـليّةٌ للانتقالِ بالعالمِ العربيّ الرّاهنِ نقلةً نوعيّةً نهضويّةً، ولبناءِ نظامٍ عربيٍّ حضاريٍّ عصريٍّ، في ضوءِ رؤيةٍ إستراتيجيّةٍ تتمثّلُ في "تطويرِ النّظامِ العربيّ القائم وتحقيقِ التّجديدِ الحضـاريّ المنشـودِ له"، وتعبّرُعن إرادةِ التَّغَيُّرِ والتّغييرِ الكامنةِ والراسخة في صـلبِ المجتمعاتِ البشـريّةِ - والعربيّةُ جزءٌ منها - وروحِها. هَذِهِ الإرادةُ الشّـــعبيّةُ على امتدادِ الأرض العربيّة - الّتي تعيشُ هَذِهِ الأيــاّمَ التّــاريخيّــةَ حــالــةَ تحريرٍمن قيودِ الخوفِ والظّلمِ والقهرِوالتّهميشِ، والتي تجلّـت بانتفاضات شعبية تتراوحُ بين المنحى السلميّ الأعزل والتوجه الثوري المسلح - تشكّلُ اللّبنةَ الأسـاس لإثباتِ الوجودِ العربيّ المُشـار إليه، وتطلق الشـرارة الأولى لعمليّةِ التّغييرِوالتّجديدِ الحضــاريّة، كما تؤسـس وتؤطرّ الشّـروطَ الموضـوعيّةَ لبلوغ الإسـهامِ العربيّ المرجوّ في مسيرةِ الحضارةِ الإنسانيّةِ الواحدةِ.

الفصلُ الثّاني

"واقـــــــعُ العـــــالَـــمِ العــربِـــيِّ الرَّاهــــنُ":

المبحثُ الأوّل: "الـــواقـــعُ السِّـــياســـيُّ العــربـــــيُّ":

- الاحتلالُ الأجنبيُّ للأراضي العربيَّةِ.
- التَّـجــزئـــــةُ القــوميَّـــــــةُ.
- الاستبدادُ الدَّاخليُّ للأنظمةِ الدكتاتوريَّة الأوتوريتاريَّة.
- التّيّاراتُ والأحزابُ السِّياسيَّةُ العربيَّةُ ومجموعاتُ الحراكِ العربيِّ.
- الجامعةُ العربيَّةُ والمنظّماتُ العربيَّةُ البينيَّةُ والعملُ العربيُّ المُشتركُ.

المبحثُ الثّـــاني: "الـــواقـــعُ الإقتصـــاديُّ العـــربــــيُّ".

المبحثُ الثّالــــــثُ: "واقعُ المُجتمعِ المَدَنِيِّ في إطارِ الواقعِ الإجتماعيِّ في العالمِ العربيِّ".

المبحثُ الرّابـــعُ: "الواقعُ الثّقافيّ العربيّ".

المبحثُ الخامسُ: "واقعُ العلومِ والتّقانةِ في العالمِ العربيِّ".

المبحثُ السّادسُ: "واقــعُ التّنميـةِ الإنســـانيَّةِ العـــربيَّةِ".

المبحثُ السّـــابعُ: "الـرَّبيـــعُ العـــربـيُّ".

الفصلُ الثّاني

"واقـــــــــعُ العـــــالَـــمِ العــربِـــيِّ الرَّاهـــــنُ":

يعيش العالم العربيّ حالة ركود، أو بتعبيرأدق في غيبوبة حضـــاريّة مزمنة امتدت منذ القرن الخامس عشـــرالميلادي وحتى عهد قريب؛ حيث انتقل مركزالثقل الحضـــاري الكلّي للإنسـانيّة إلى أوروبا مع بداية عصـرالحداثة في أواخر القرن الخامس عشـرالميلادي، بدءاً من انبثاق الثورة الكوبّيرنيكيّة، مروراً بقيام حركة الإصـــلاح الديني وظهوربشـــائرالثورة العلميّة وتفجّر الاكتشـــافات العلميّة والجغرافيّة وانطلاق النهضـــة الثقافيّة، إلى ولادة حركة التنوير وانتشـارها في معظم ربوع أوروبا المركزيّة وما صـاحبها من تبلور للقيم الإنسـانيّة الكونيّة، وانتهاءً بتعميد ذلك كلّه بانفجارالثورة الفرنسـيّة التي وضـعتْ مجملَ الأفكار والقيم الجديدة موضع التطبيق.

وبفعل شرارة الاحتكاك الخارجيّ متعدّد الأوجه في بدايات القرن التاسع عشر بين العالم العربيّ القديم المنغلق على ذاته وأوروبا الحديثة المنطلقة من عقالها، اشـــتعلَ فتيلُ طاقات شعوب المنطقة العربيّة الكامنة في أعماقها، من أجل توكيدِ ذاتها وحضورِها الإنسانيّ مُجَدَّداً وتجديدِ إسهامها الحضاري.

غيرأنّ مسـيرة ما اصـطلح معظم المفكّرين العرب على تسـميته "بالنهضـة العربيّة" في أوائل القرن التاســع عشــرالميلادي تعثّرت عبرقرنين كاملين من الزمن؛ لأسـباب وعوامل متعددة ومتنوعة، داخليَّة وخارجيَّة، ذاتيَّة وموضـوعيَّة، قديمة ومسـتجدة. كما أنَّه لم يتيسَّـر لمحـاولات المجتمعـات العربيـة المتكرِّرة والمتراكمـة أن تنضـــجَ بمـا فيـه الكفـايـة نظريـاً وعملانياً، لتبلغ حدودَ "الكتلة الحرجة" اللازمة للتغييرالنوعيّ وفق القانون الجدليّ للتطوّر، وإحداث الاختراق اللازم والضـــروري للانتقال من حالة التخلّف إلى حالة الحداثة العالمية. ومع تعثّرالمحاولات النهضـــويّة وتراكم المزيد من التحدّيات الجديدة وضـــياع الكثير من الفرص الواعدة، تعقّدتْ إشـــكالياتُ المســيرة النهضـــويّة؛ الأمرالذي أدّى في النتيجة إلى استحالة نجاح "حركات الإصـلاح التجميليّة" التي أخذت شكل ما اصـطُلح على تسـميته في الأدبيات العربية الســياســيّة "بالثورات المحّلية "، ما أدّى بالضـــرورة إلى القيام مؤخّراً - وتحديداً في مسـتهلّ العام (2011) - بحركات جذريّة ثوريّة الطابع؛ لتفكيك إشـكاليَّات حركة النهضة المنشودة، وفرض التغييرالمطلوب للواقع العربيِّ المتخلّف، بهدفِ الارتقاء إلى حالة الحداثة والإســهام الحضـــاري. فكان من البدهيّ أن يصـــاحبَ حركاتِ التغييرالنوعيّة هذه - كمعظم "حركات التغيير" و"الثورات" في تاريخ البشـــرية - قدرٌ من المعاناة الإنســـانية

والخسائرالماديّة، ملموسٌ حيناً، وباهظُ الأثمان في أحيان أخرى، يقلّ أو يعظم وفقاً لظروف الزمان والمكان، ودرجة التغييروطبيعته ونوعيّته.

وبدهيٌّ أيضا أنَّه كلَّما تكاملتِ العلاقة التفاعلية بين الفكروالممارسة في الزمان والمكان، أغنى بعضهما الآخر، وضاقت الهوة وتزامنت المسافة بينهما، وتطابق مفهوما الواقعيّ والمنطقيّ على المستوى الفردي وصولاً إلى كمال العقل الكليّ؛ وأنَّه كلّما اتّسعتْ مدارك المعرفة والممارسة وآفاقهما وقدراتهما لتشمل أكبر قاعدة عريضة من الجماهير الشعبية، ضاقتِ الفجوة بين العامّة (الجمهور) والخاصّة (النُخبة) بالمعنى المعرفيّ، وقَوِيَ التماسك والتلاحم والتضامن المجتمعيِّ المحلي، وتكاملَ الاجتماع البشريّ العالميّ بالمعنى الوجوديِّ، وتطابقَ مفهوما الوجود والمعرفة على المستوى المجتمعي وصولاً إلى كمال الإجتماع البشريّ.

المبحثُ الأوّل: "الواقعُ السِّياسيُّ العربيُّ":

تطغى على المشهد السياسيِّ للواقع العربيِّ المعاصر الظواهر والكيانات والسيرورات السياسية الرئيسة الآتية:

- **الاحتلالُ الأجنبيُّ للأراضي العربيَّةِ:**

ما زالت حتى أيامنا هذه ثمَّة أراض عربية ترزح تحت نيرالاستعمار، يأتي في مقدمها فلسطين، إلى جانب أراض في سوريا ولبنان والإمارات العربيّة المتّحدة والعراق وغيرها. إضافة إلى ذلك مازالت أطماع الدول والتكتُّلات الكبرى في موارد الأمّة العربيّة وأسواقها الاستهلاكية الواسعة تشكل خطراً جاسماً عليها وتحدِّياً حضارياً لها جميعاً؛ الأمر الذي يتطلب بالضرورة أن تتصدى الرؤية الإستراتيجيَّة العربيَّة الكلّيَّة لهذا التحدِّي المصيريِّ، بمعنى أن يكون هذا التحدّي حاضراً في صُلب التخطيط الإستراتيجي "للمشروع الحضاريّ النّهضويّ العربي"، سواءٌ على مستوى الرؤية النظريَّة أم على مستوى التطبيق العمليّاتي أم على مستوى اغتنام الفرص المتاحة عالمياً.

- **التَّجزئةُ القوميَّةُ:**

ورث العالم العربي صورتَه الحاليّة - على ما هي عليه من التفكُّك والتجزئة - عن السياسات الاستعماريَّة التي رسمتها ونفذتَّها الدول الغربيّة المنتصرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ حيث تقاسمتْ هذه الدول فيما بينها - طبقاً لمعاهدة سايكس بيكو- مناطق

النفوذ والوصـــاية على الأراضـــي العربيّة التي تخلصـــت لتوّها من ربقة الهيمنة العثمانيَّة بانفراط عقد الخلافة نتيجة لتلك الحرب.

وعلى مدى القرن العشرين، دعتِ الحركات والأحزاب السياسية ذات التوجّه القوميّ في العالم العربيّ إلى الوحدة بين البلدان العربية المســـتقلة، على تباين أنظمتها الســـياســـية والإقتصـاديّة والإجتماعيّة؛ حيث تُوّجت هذه الدعوات بإقامة الوحدة بين مصـر وسـوريا في العام (1958)، والوحدة بين شـــطريّ اليمن الشـــمالي والجنوبي في العام (1990). وبينما انفكَّت عُرى الوحدة المصـــرية الســـورية في العام (1961)، اســـتمرتِ الوحدة اليمنية حتى يومنا هذا متجاوزةً محنة الحرب التي نشـــبت في العام (1994) بين طرفيّ الوحدة، والتي شنَّها الشطر الشمالي المسيطرعلى مقاليد الحكم السلطويّ لفرض الوحدة بالقوة المسلَّحة، بالرغم من استمرارالحراك الجنوبيّ المعارض للوحدة الاندماجيّة. وفيما يخص فشل الوحدة المصـــرية الســـورية، فإنَّ الأمر يعود في قناعتنا إلى أســـباب موضـــوعيَّة وذاتيَّة، داخليّة وخارجيّة، تتمثل في الآتي:

أوّلاً: قيامُ الوحدة على "الاتفاق الفوقيّ - المزاجيِّ- العاطفيِّ" بين "الحركة الناصـــريّة" الوليدة في مصر في خمسينيّات القرن العشرين، وحزب"البعث" الذي لم يمضِ على ولادته في سوريا سوى عقد من الزمان في أربعينيّات القرن العشرين.

ثانياً: غياب المناخ الديموقراطيِّ في شـــطريّ الوحدة بكلِّ أبعاده - من جهة البنى المؤسساتيَّة والممارسة والالتزام بحقوق الإنسان الأساسيَّة والحريَّات العامّة - غياباً كليَّاً في مصر، ونسبيَّاً في سوريا، لقصرعمر التجربة السّوريّة الديموقراطيَّة (1958-1953).

ثالثاً: عدم تجذّر أفكار "الثورة المصريَّة" بعدُ في نسيج المجتمع المصريِّ، وخاصة في مجال الإضـــاءة على "البعد القوميِّ" في إطار بنية "الهويَّة الوطنيَّة المصـــريَّة" من جهة، وعدم تمكُّن حزب "البعث" من امتحان أفكاره العامة الواردة في "المنطلقات النظريّة" للحزب التي صـاغها عفلق والبيطارفي البدايات(8)، وصـلاحيّة هذه الأفكار ومقاربتها للواقع العربي، وكذلك امتحان صـــلابة بنيته التنظيميّة ومدى ملاءمتها للبيئة الوطنيّة والعربيّة، في ضوء ممارسته وانخراطه وتجربته المحدودة في الصيغة الديموقراطيّة حديثة العهد وقصيرة العمر في سوريا ما بعد الاستقلال من جهة ثانية، وكذلك كان شأن "حركة القوميين العرب" في العالم العربي الذين شجَّعوا قيام الوحدة وساندوها من جهة ثالثة.

(8) هذه الأفكار العامة المســتوحاة من معطيات التجربة الوحدوية الإيطاليّة في ســتينيات القرن التاســع عشــر بقيادة غاريبالدي وماتســيني وكافور وإيمانويل الثاني، والتجربة الوحدوية الألمانيّة في سبعينيات القرن التاسع عشر بقيادة بسمارك.

رابعاً: في المقابل، فإنّ الوعي السـياسـي والثقافي والإجتماعي كان وما يزال ضـعيفاً وباهتاً و/أو مغيّباً في "الذهنية العامة" للجماهير العربيّة، بفعل الممارسات القمعيّة للسلطات العربيّة المسـتبدّة الحاكمة - التي اسـتمرّت على امتداد قرون من التخلّف العربيّ وبأشـكال متعددة - من جهة، ونتيجة للغياب طويل الأمد للطبقة الوسـطى - الحامل الرئيس للتغيير والبناء عبر المسيرة الحضارية الكلية للبشرية - من جهة ثانية، وبسبب قصور أداء المجتمع المدنيّ العربيّ الوليد بمكوّناته وآلياته وغياب الأحزاب السـياسـية الجماهيرية في القرن العشـرين من جهة ثالثة؛ من حيث إنَّ هذه التنظيمات هي المؤهّلة أسـاسـاً - وفق الفكر السياسي- للتعبير عن إرادة الجماهير العريضة في التغيير، وقيادتها في نضالها السياسيِّ، لتحقيق مشـروعها النهضـويِّ التجديديِّ، وتأمين مصـالحها الحيويَّة، ولتعزيزعمليّة التحوّل الديموقراطيّ في العالم العربي.

خامسـاً: كما أنّ ثمّة عوامل موضـوعيّة خارجيّة - من نتاج البيئة المحيطة العربيّة والإقليميّة والدوليّة - تضـاف إلى العوامل الموضـوعيّة الداخليّة آنفة الذكر؛ فعلى الصـعيد العربي لم يكن "المزاج العربي" الرسـميّ عموماً مواتياً لقيام الوحدة المصـريّة/السـوريّة، بالإضـافة إلى غلبة النزعات القُطْريّة السـائدة في جميع الأحوال، وعلى الصـعيد الإقليميّ ترافق ذلك كلّه مع بداية تشـكّل التكتّلات والأحلاف الإقليميّة المعادية لأيّ شـكل من أشـكال الاتحاد العربيّ كحلف بغداد وغيره، وعلى الصـعيد الدوليّ كانت سـياسـات القوى الغربيّة والصـهيونيّة وممارسـاتها الهادفة إلى إخماد هذه التجربة وأمثالها في المهد، قبل تماسـكها واشـتداد عودها وتعميمها على المنطقة العربية، كونها تشـكّل خطراً على مصـالحها المعلنة والمضـمرة، وتحدُّ من مسـاعيها الدائمة إلى عرقلة مسيرة النهضـة العربيّة المتعثّرة أصـلاً وتأجيل تحقّقها.

إلاَّ أنّ طموحَ شـعوب الأمّة العربية لتحقيق شـكل من أشـكال الوحدة فيما بينها بعد طول تشـتُّت، يبقى في الأسـاس يمثّل قوة كامنة متجذّرة في صـميم الوجدان العربي وبنية العقل العربي، كما يعبرعن سـمة حيوية رئيسـة من سـمات الإرادة العربيّة الحرَّة، التي تبقى أولاً وأخيراً الأسـاس الضـامن والمحرّك الرئيس لعمليّة التغيير النوعية، والانتقال من حالة الكمون إلى الحركة في لحظة حاسـمة من التاريخ، تنضـج عندها "كتلة حرجة" مركّبة من الشروط الموضوعية والذاتية والظروف المواتية والفرص المتاحة لتحقيق الوحدة المنشودة.

- **الاستبدادُ الدَّاخليُّ للأنظمةِ الدكتاتوريَّة الأوتوريتاريَّة:**

منذ أوائل سـبعينيات القرن العشـرين، أفرزتْ حركاتُ التحريرالعربيَّة نخباً سـلطوَّيةً حاكمة أقامت أنظمة حكم دكتاتوريَّة أتوريتاريَّة - وخاصـة في ما سميَّ لاحقاً "بالجمهوريَّات الوراثيَّة"- واسـتبدلت ثنائية إقطاعيَّة النخبة الحاكمة/الرعايا، بدولة القانون/المواطنين؛ وتحالفتْ مع شـريحة ضـئيلة من رجال الأعمال والمال والسـماسـرة المغامرين والتجَّار

الوسـطاء والقلّة من المفكّرين المنظِّرين الذين أغرتهم السـلطة والمال، وأحكمتْ سـيطرتَها على العالم العربيِّ طيلة العقود الأربعة المنصرمة. وقد استتبَّ الأمر لهذه النخب السلطويَّة خصـوصـاً في ظلِّ حال انهيار للطبقة الوسـطى وتراجع لدورها الرائد بوصـفها الحامل التاريخيّ للتقدُّم الحضـاريّ الإنسـانيّ، وفي ظلِّ هشاشـة مؤسسـات المجتمع المدنيِّ الحرَّة، وغيابِ شبه كامل للأحزاب الشعبيَّة الجماهيريَّة، كما في ظلِّ غيابٍ كامل لإرادة شعبية حرَّة واعية مسلَّحة بثقافة سياسيَّة لازمة وكافية، وأخيراً وليس آخراً في ظلِّ ظروف دولية غير مسـاعدة؛ حيث سـيطرتْ على العالم سـياسـةُ القطبِ الواحد المتمثِّلِ في الولايات المتحدة الأمريكية، التي سـعتْ إلى تنصـيب هذه الأنظمة الدكتاتوريَّة السـلطويَّة في العالم العربي لتأمين مصـالحها، ودعمتَها على حسـاب شعوب المنطقة وحسـاب المبادئ والقيم الإنسـانيَّة الكونيَّة المشـروعة لها، وغضَّـتِ الطرْف عن انتهاك هذه المبادئ والقيم التي طالما ادَّعت دعمَها وحمايتَها في العالم العربيِّ وفي أماكن أخرى في العالم.

وقد تميَّزت الأنظمةُ الدكتاتوريَّة الأوتوريتاريَّة العربيَّة - كما هي حال كلِّ الأنظمة الدكتاتوريَّة في أي زمان ومكان - بانتهاكٍ ممنهج لحقوق الإنسـان الأسـاسـيَّة، وقمعٍ همجيّ للحرِّيات العامَّة للأفراد والجماعات، وتهميشٍ مُذِلٍّ للكرامة الإنسـانية، وزرعٍ للخوف في نفوس الشـعب جميعاً - إلى الدرجة التي تسـتكين فيها النفوسُ والعقولُ والمشـاعرُ آليَّاً للرضـوخِ والاسـتسـلام والانغلاق على الذات، وتنعدم معها الثقةُ بين الأقرباء - واسـتخدامِ العنف والتعذيب لسجناء الرأي، وممارسةِ التمييز بأشكاله كافّةً، وإجهاضِ أية مبادرة للتمرُّد على الواقع الشـاذّ أو لنشوء مؤسسـات المجتمع المدني الحرَّة أوأيِّ حراك أو نشـاط سياسـيٍّ آخر. كما تميَّزت هذه النظم بتسـخيرِ مؤسَّسـات الدولة لحسـابها الخاص، ونهب المال العام، وإطلاق "ظاهرة الفساد والإفساد" وتفشِّيها في أرجاء المجتمع كلِّهِ، وزرع الفتن بين مكوّنات المجتمع العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والمناطقيّة، وخلق بؤرالتّطرف وتفريخ حالات وحركات ما يسمَّى "بالاستشهاد" و"الجهاد" و"الممانعة" من الشعارات "الشعبويَّة" المخادعة.

وخلاصـةُ القول: إن النظم الدكتاتوريَّة السـلطويَّة العربيَّة، قامتْ عن سـابق تصـميم وإصـرار- بحكم طبيعتها وتكوينها وسلوكيّاتها - بعمليَّات تخريبٍ ممنهجةٍ للنسيج المجتمعيِّ العربيِّ؛ من إذلال مُطلق للجماهير وإنكار تامّ لكرامة الإنسـان، وتحويل دولة القانون والمواطنين في عصـرالحداثة إلى إقطاعيَّات للعبيد و "الأزلام"، كالّتي كانت سـائدة في عصور الظلام.

- **التيّاراتُ والأحزابُ السِّياسيَّةُ العربيَّةُ ومجموعاتُ الحراكِ العربيِّ:**

لقد سادت في الساحة العربيَّة منذ أوائل القرن العشرين وحتى يومنا هذا، ثلاثةُ تيَّاراتٍ سياسيَّة رئيسة: التيَّارُ الماركسيُّ (اليسار)، والتيَّارُ الإسلاميُّ (اليمين)، والتيَّارُ القوميُّ (الوسط). وقد مثّلتِ الأحزاب الشيوعيَّة بمختلف مسمَّياتها التيَّارَ الماركسيَّ، ومثَّلتِ الأحزابُ الإسلاميَّةُ بمختلف مسميَّاتِها (جماعة الإخوان المسلمين، وحزب العمل الإسلامي، والجماعة الإسلامية، وحركة النهضة الإسلامية، وحزب العدالة والتنمية وغيرها) التيَّارَ الإسلاميَّ، كما مثَّلت الأحزاب والحركات القوميَّة بمختلف مسمَّياتها (حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحركة الناصريَّة) التيَّارَ القوميَّ.

ومن حيث النتائج على الأرض، فقد فشلت جميع هذه التيارات والأحزاب، في تحقيق النقلة النوعيَّة النهضويَّة للمجتمعات العربيَّة من حال التّخلّف إلى حال التقدُّم الحضاريِّ، بالرغم من وعودها المعلنة وفقاً للأهداف المنصوص عليها في دساتيرها وأجنداتها المتجدِّدة على تباينها للتغيير في العالم العربيِّ؛ وذلك في ظلِّ غياب المناخ الديموقراطيِّ والحريَّات العامة عن المنطقة العربيَّة لقرون مضت كعامل تراكميٍّ رئيس، وتحت وطأة سياساتِ الأنظمة العربيَّة الاستبداديَّة وممارساتِها في النصف الثاني من القرن العشرين في قمع الحريَّات العامة وكبت منابعها بشكلٍ مضاف، وعدم تمكِّن الأحزاب السياسيَّة من ممارستها لطقوسِ الصيغة الديموقراطيّة بسبب قمع الدكتاتوريَّات العربيَّة لها من جهة أولى، وعدم ارتقاء أيديولوجيَّاتها وسياساتها وبرامجها إلى مستوى تطلُّعات الشعوب العربيَّة في مواكبتها لروح العصرمن جهة ثانية، وقصورها في تمثُّل احتياجات الواقع العربيِّ الراهن من جهة ثالثة، وفشلها في استشراف آفاق المستقبل وتوجُّهات العالم المعاصرمن جهة رابعة، وأخيراً وليس آخراً في تحوُّلها لمطيَّة مقنَّعة لنزعات غرائزيَّة فئويَّة دينيَّة/مذهبيَّة وعرقيَّة وعشائريَّة ومناطقيَّة وعائليَّة وفرديَّة للاستئثار بالسلطة كاملة.

ثمَّ بدأت تتهاوى تباعاً، وتلاشى معظمُها من الوجود للأسباب المذكورة آنفاً ذاتها. وكان آخرالمطاف بها، أنَّها تحوَّلت نهائيّاً إلى مجرَّد نُخب سلطويَّة مستبدّة، تستند في حكمها إلى أقلويَّات فئويَّة عرقيَّة ودينيَّة/مذهبيَّة وقبليَّة ومناطقيَّة وميليشيويَّة ارتزاقيَّة، في مواجهة الجماهيرالعريضة الطامحة إلى الحريَّة والكرامة الإنسانيَّة والعدالة الاجتماعيَّة والديموقراطيَّة.

في المقابل ظهرتْ مع أواخر القرن المنصرم ومطلع القرن الحالي مجموعاتُ "الحراك السلمي" من المستقلين السابقين وبعض المنشقِّين عن الأحزاب والتيارات السياسيَّة المنهارة من مختلف الاتجاهات والتوجُّهات و"النشطاء الاجتماعيين" الجُدد، وشرعتْ تعمل فرادى

أو جماعات تحتَ شـــعار "التحوُّل الديموقراطيّ" (بكل ما يتضـــمَّنه من مفاهيم وســـلوكيَّات وممارســـات كحقوق الإنســـان الأســـاسـيَّة والحريَّات العامة والكرامة الإنســـانية والعدالة الاجتماعية وقيام دولة القانون وغيرها)، كما قامت - وخاصـــة الناشـــطون الاجتماعيون الشـباب منهم وفي ظلِّ غياب دور فاعل ومؤثِّر للمجتمع المدنيِّ العربيِّ الوليد كما للأحزاب المنقرضــة - بدور لافت ومهمّ وجديد في تاريخ العمل السـياســيِّ في ريادة مسـيرة التغيير العربيَّة؛ إذ قامت سـلميّاً - مسلَّحةً فقط بما تيسَّـر لها من وسـائط الإعلام العصـريَّة - بنشـر أبجديَّات الثقافة العامة لأحداث العالم المعاصرومعالم عصرالحداثة وخاصة الجانب المشرق من أوجه النشـــاط البشـــريّ، وتبنّتِ الدعوة إلى طلب التغيير بطريقة ســـلميّة، فتلقَّفتها الجمـاهيرالعربيَّـة التوّاقـة إلى الحيـاة الكريمـة بحمـاســـة؛ مـا أطلق الشـــرارةَ الأولى لكســـرجدارالخوفِ المزروع في أعماق النفس العربيَّة لدى الجماهيرالشـــعبيَّة المتعطِّشـــة للحريَّة، ولانطلاق الاحتجاجات السلميَّة المناهضـة للسلطة، ولتمهيد الطريق مباشـرةً وعلى أوسع قاعدة جماهيريَّة لاندلاع ثورات الغضب العارم وانتفاضات الحريَّة والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعيَّة الغائبة منذ قرون، وفي نهاية المطاف لانبثاق ما اصـــطلحَ العالمُ على تسميته "بالربيع العربيّ".

- **الجامعةُ العربيَّةُ والمنظّماتُ العربيَّةُ البينيَّةُ والعملُ العربيُّ المُشتركُ:**

مضـــى على قيام جامعة الدول العربية ســـبعون عاما ونيِّف (70) منذ توقيع بروتوكول الاسـكندرية، الذي نصَّ على اتفاق إنشـائِها في اكتوبر/تشـرين أول (1944).ثم حرِّرميثاقُ جامعة الدول العربيَّة في القاهرة بتاريخ 22 آذار/مارس ســـنة(1945)، وتلاه اتفاق عقد معاهدة الدفاع المشـــترك واتفاق التعاون الاقتصـــادي بين دول الجامعة العربيَّة وملحقها العســـكري في القاهرة بتاريخ 13 نيســـان / أبريل (1950)، كما أُعتمد النظامُ الداخليُّ لمجلس جامعة الدول العربية الاول بتاريخ 1973/07/24 والذي عُدِّل بالنظام الجديد بتاريخ 2008/03/5. وفي الإطار التنظيميِّ للجامعة انبثقت تباعا مجموعةٌ من المجالس الوزاريَّة المتخصِّصـة، ولجانٌ استشـاريَّة، ومنظَّماتٌ عربيَّة متخصِّصـة، واتحاداتٌ عربيَّة، لتيسير وترشــيد عملها. وبموجب الملحق الخاص باللقاء الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مســـتوى القمَّة، الذي تمَّ اعتماده واعتباره جزءا مكمِّلا لميثاق جامعة الدول العربية بتاريخ 2000/10/22، يتم عقد المجلس على المسـتويات التالية: أ - ملوك ورؤسـاء وأمراء الدول العربية، أو من يمثلهم على مســـتوى القمة؛ ب - وزراء الخارجية أومن ينوب عنهم؛ ج - المندوبون الدائمون. وقد جاء في المادة (2) من ميثاق الجامعة أن الغرضَ من الجامعة هو توثيق الصـلات بين الدول المشـتركة فيها، وتنسـيق خططها السـياسـية، تحقيقاً للتعاون بينها

وصيانةً لاسقلالها وسيادتها، والنظربصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من أغراضــها تعاون الدول المشـتركة فيها تعاونا وثيقا بحسـب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

(أ) الشـــؤون الاقتصــــادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعمل، وأمورالزراعة والصـــناعة؛ (ب) شــؤون المواصـــلات ويدخل في ذلك الســكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد؛ (ج) شـؤون الثقافة؛ (د) شـؤون الجنســية، والجوازات، والتأشــيرات، وتنفيذ الاحكام وتســليم المجرمين؛ (ه) الشـــؤون الاجتماعية؛ (و) الشــؤون الصــحية. كما جاء في صــكٍّ معاهدة الدفاع المشــترك والتعاون الاقتصــــادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العســـكري، أن الدول المتعاقدة تعتبر كل اعتداء مسلَّح يقع على أي دولة أو أكثر منها، أوعلى قواتِّها اعتداء عليها جميعا ولذلك فانها، عملا بحقّ الدفاع الشـــرعيّ عن كيانها تلتزم بأن تبادرإلى معونة الدولة أوالدول المعتدى عليها، وبأن تتخذعلى الفورمنفردة ومجتمعة جميع التدابيروتستخدم جميع مالديها من وسائل - بمافي ذلك استخدام القوة المسلَّحة - لردّ الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. كما تتشاورالدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها، كلما هُدَّدت أراضي أي واحدة منها أو اســتقلالها أوأمنها. وفي حالة خطر داهم أو قيام حالة دوليَّة مفاجئة يخشـــى خطرها، تبادرالدول المتعاقدة على الفورإلى توحيد خططها ومســـاعيها في اتخاذ التدابيرالوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف. ورغبة منها في تنفيذ الالتزامات آنفة الذكرعلى أكمل وجه، تتعاون فيما بينها لدعم مقوّماتها العسكريَّة وتعزيزها، وتشـترك بحسـب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلَّح.

أما عن دور جامعة الدول العربية على الســـاحة العربية وعلى امتداد تاريخها فانها تمكَّنت، في أفضــل الأحوال، من القيام بأدوارأربعة رئيســة يمكن الإشــارة إليها بإيجازعلى النحو الآتي:

أ - الإســهام المتواضــع فى حصــول الدول العربية على اسـتقلالها، حيث ظهر دور الجامعة على ســبيل المثال فى مجال دعم جهود التحرُّر في دول مثل الجزائر، وســـلطنة عمان، واليمن الجنوبي (قبل وحدة شــــطري اليمن)، والســـودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر فى اتِّساع حجم عضويَّة الجامعة على ما تقدم، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية (ودول أخرى مراقبة) على حين لم يتعدَّ عدد الدول الموقعة على الميثاق التأســيســى سبع دول .

ب - المشـاركة فى تسوية بعض المنازعات العربيَّة - العربيَّة ، ومن نماذجها النزاع المصري - السوداني عام 1958، والمغربي - الجزائري عام 1963، واليمني - اليمني عام

1987. ويلاحظ أنّ قُدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها، وهي نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي - العراقي عام 1961، وطوَّرت دبلوماسيَّة مؤتمرات القمَّة العربيَّة .

ج - تشجيع التعاون العربي - العربي عبر مجموعة المنظمات المتخصِّصة التي تشكَّلت على مختلف المستويات داخل إطارالجامعة وخارجه. ففي إطارالجامعة، تمَّ إنشاء منظَّمات اتَّسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والشؤون العلمية والثقافية، ووسائل الاتصال والاعلام. ولقد قامت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربيَّة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والإتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، تعبيراً عن تلك الإهتمامات وجوانب النشاط كافة. وخارج إطارالجامعة نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب وسواها.

د- تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظَّماتها المتخصِّصة ومنظمة الوحدة الافريقية والإتِّحاد الأوروبي وغيرها، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، والصندوق العربي للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا فى حقبة السبعينيات .

بالتزامن مع نشأة جامعة الدول العربية في منتصف القرن العشرين بدأت مسيرة الإتحاد الأوروبي عام (1950). إنَّ الإتحاد الأوروبي بصورته المعاصرة هو نتيجة مباشرة لتوجُّه رئيسٍ ساد الفكرَ السياسيّ الأوروبي يتمثَّل في منع ظهورأية نزاعات عنف مستقبلية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الغاية منه أصلا هي ربط البلدان الأوروبية مع بعضها البعض، باقامة تعاون صناعي واقتصادي وثيق. ومنذ ذلك الحين تطوَّرت مسؤوليات الإتِّحاد الأوروبيّ، من حيث البنية والوظيفة والأهداف، حيث جاءت استجابة للتحديَّات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة. ومع انضمام المزيد من البلدان الأوروبية، اكتسب الاتِّحاد الأوروبيّ صيغتَه المعاصرة باعتباره أحد أهم التكتُّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة العالميَّة المعاصرة.

وباجراء دراسة مقارنة بين المسيرتين، يدرك المرء بعد الشقَّة بينهما، فمن حيث البنية لكل منهما، فإن الإتِّحادَ الأوروبيّ هو "مؤسسة هرمية ديموقراطية" تجسِّد إرادةَ الشعوب الأوروبيّة في التطويرالمستمر، ومن أجل صيانة مصالح هذه الشعوب، أي أنَّها منتخبة من

قاعدة الهرم؛ بينما الجامعة العربية هي "مؤسسة سلطويَّة فوقيَّة" لملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية تجسِّد مصالح النخب السلطويَّة الحاكمة، ولاتعبِّرعن إرادة الشعوب العربية في التغيير نحو الأفضل، أي أنها مفروضة من أعلى الهرم ومن أجل الحفاظ على مصالح هذه النُخب.

ومن حيث الوظيفة والمهام، تتم "السيرورة الاتحاديّة الأوروبيّة" في سياق الحضارة الغربيَّة المتقدِّمة، أي في عالم غربيّ حضاريّ متقدِّم، بينما تتم "السيرورة التنسيقية العربيَّة" في سياق التخلُّف الحضاريِّ العربيِّ، أي في عالم عربيٍّ مازال يتعثَّر في مسيرته النهضوّية.

ومن حيث الأهداف، فإنّ الإتحاد الأوروبي يسعى إلى "توحيد الشعوب الأوروبية" بالرغم عمَّا كان بينها من خلافات تاريخيَّة وإختلافات نوعيَّة عديدة وحروب؛ بينما تسعى الجامعة العربية الى "إقامة التنسيق والتعاون بين النُخب السلطويَّة الحاكمة" في أقصى حدود ما يسمى "بالعمل العربي المشترك".

ومجمل القول، فإنّ الجامعة العربية، وبالرغم من جملة الدراسات النظريَّة التي أعدَّتها بهدف التطوير، وبعض الإنجازات التنفيذية في إطار التنسيق والتعاون الفوقيّ، فإنَّها من حيث الواقع الفعليِّ لم ترتق، في أيّ حال من الأحوال، إلى مستوى تطلُّعات الشعوب العربيَّة، أو تحقيق أي اختراق نوعيٌّ يُذكرلها في السياق الإيجابيِّ لمسيرة النهضة العربيَّة المنشودة.

المبحثُ الثّاني: الواقعُ الاقتصاديُّ العربِيُّ:

بَادِئَ ذي بِدْءَ، لابدُّ من الإشارة إلى أن هذه الدراسة "الإستشرافيّة" لا تطمحُ إلى تقديم عرضٍ مفصَّل وتنفيذيٍّ مركَّب لواقع الاقتصادات العربيَّة واسترتاتيجيَّة تطويرها، بقدر ما تسعى جاهدة إلى تقديم تصوُّر عام للخطوط العريضة للسياسات الاقتصاديَّة العربيَّة الحالية والمستقبلية والاستراتيجيَّات القوميَّة والوطنيَّة الضروريّة واللازمة لتطوير هذه الاقتصادات.

تشيرتقاريرالتنمية العالميَّة السنوية الصادرة عن"مجموعة البنك الدولي"ودراسات "اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا" والدراسات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية، إلى أن الاقتصادات العربيَّة تعاني جميعاً من ضُعفٍ في البنية الهيكَّلية، وقصورٍ في الأداء الوظيفيِّ، وتدنٍ في الإنتاجيَّة والنموِّ الاقتصاديِّ، وتضخُّمٍ في المديونيَّة الخارجيَّة، وتفشِّي البطالة - وخاصة في صفوف شريحة واسعة نسبياً من الفئة العمريَّة

الشابة المؤهَّلة - واقتصار الإستثمارات على قلَّتها في مجال الصناعات التقليديَّة الاستهلاكيَّة والتحويليَّة، وتضخّمِ تحالف النُخب الحاكمة غير المنتجة، واختلالٍ في توزيع الثروة والدخل القوميّ لصالح شريحة ضئيلة، تضمُّ الى جانب النخب الحاكمة، سماسرةَ أعمال ومال وتسويق طفيليّين، وأصحابَ مشاريع صغيرة ومتوسطة استهلاكيَّة وخدماتيَّة وحرفية وزراعيَّة، وتجَّارَ جملة وأمثالهم، على حسابِ باقي فئات الشعب، في ظلِّ غيابٍ شبه كامل للطبقة الوسطى، وانعدامٍ كامل للعدالة الاجتماعية.

وخُلاصة القول، فانّ الإقتصاداتِ العربيَّة تتصف بسمات مشتركة، من حيث الشكل، تجمع بين مختلف أنماط النظم الاقتصادية المعروفة عالميّاً اليوم (من النظام الموجه والاقتصاد المختلط واقتصاد السوق)، ولكن تبقى السمات الغالبة عليها جميعاً هي الطابع الريعيُّ والزراعيُّ والصناعيُّ الاستهلاكيُّ والكمبرادوريُّ التجاري؛ الأمر الذي يعني ببساطة أنها لا ترقى إلى مرحلة تكوين "منظومة اقتصاديّة" فعَّالةٍ وكفؤة - من حيث البنية والوظيفة والأداء - ومؤهَّلةٍ وقادرةٍ على تحقيق الأهداف المنوطة بها؛ والمتمثِّلةِ في التنمية الاقتصاديّة المطلوبة لرفاه المجتمع العربيّ والتقدُّم الحضاري.

المبحثُ الثّالثُ: واقعُ المُجتمعِ المَدَنِيِّ في إطارِ الواقعِ الاجتماعيِّ في العالمِ العربيِّ:

تابعت وسائطُ الإعلام المتعدِّدة التقليدية والجديدة منها، التي رافقت لحظيّاً أحداث انتفاضات "الربيع العربيِّ" منذ اندلاعِها في أوائل العام (2011)، ووثّقت وقائعَها تباعاً، وكشفت عن أبعادَ الصورة الكاملة للواقع العربيِّ بتجلّياته ومعطياته وتطلّعاته كلّها، ومن بينها حالةَ النسيج المجتمعيِّ العربيِّ؛ حيث أظهرت بالدليل المحسوس غلبةَ مكوِّناته الريفيّة والعشائريّة والقبليّة على مكوِّناته الحضرية/المدنيّة، إن يكن من حيث البنية وهشاشة العلاقات البينيّة بين مكوّناته، أومن حيث التماسك والتلاحم والتضامن الإجتماعيِّ، أوطغيانَ حالة التخلّف الحضاريّة في ميادين النشاط الحياتيِّ من حيث الأداء الوظيفيِّ للفرد والمجتمع. الأمر الذي أدى إلى اهتراء الطبقة الوسطى عموما، وتباطؤ نضوجِ التنظيمات المؤهّلة لقيادة الجماهير الشعبيّة وتأخُّر تشكُّلها وتبلوركياناتها،والمتمثّلة أصلا في مؤسسات المجتمع المدنيِّ من جهة، وهياكل الأحزاب الشعبية الجماهيريَّة من جهة أخرى.

ويرتبط مفهومُ المجتمع المدنيِّ من جهة أولى، بمفاهيم الحقوق الأساسية والحريات العامة للفرد والجماعات. وغياب هذه الحقوق والحريات، وما ينتج عن ذلك حكماً من ضعف الثقافة السياسية - التي تمثّل إحدى أهمّ مركبّات " العقل السياسيِّ العربي" - يؤخِّر بالضرورة تكوّن مؤسّسات المجتمع المدنيِّ، كما يؤخِّرتشكّل "الأحزاب الشعبيّة "، التي

تجسِّـــد تطلّعات الجماهير العريضـــة في الحياة الحرَة الكريمة والتنمية الشـــاملة والعدالة الاجتماعية والتقدُّم الحضاريّ، في إطارنظام ديموقراطي معاصر.

كما يرتبطُ مفهومُ المجتمع المدنيِّ من جهة ثانية بمفهومِ الديموقراطيّة ارتباطاً عضـــويّاً وثيقاً. وقد تجلَّى ذلك بصـــورة واضـــحة منذ بدايات ســـبعينيّات القرن العشـــرين أكثر من أي وقت مضـــى؛ حيث إنهما أصـــبحا متلازمين ومتكاملين وضـــروريّين من الناحيتين النظرية والعملية من أجل حوكمة رشـــيدة، وبما يدّل جليّاً على أنه لا يمكن تصـــوُّر قيام نظامٍ ديموقراطيٍّ دون وجود مؤسّـسـات للمجتمع المدنيِّ تنشـط في إطاره. بل أبعد من ذلك، فإنَّ كلَّ الدلائل تشير إلى أن الدولة الديموقراطيّة الحقة تسعى بجديّةٍ إلى إنشاء تلك المؤسّسات أوالمسـاعدة في إنشـائها أو تطويرها في حال وجودها، وإعطائها الصـبغة الشـرعية. وهي تعّزز بذلك موقفها القانوني تجاه المنظّمات الدولية المختلفة. وفي المقابل فإنه لا يمكن تصـــوُّر وجود مجتمعٍ مدنيٍّ حقيقيٍّ فعّالٍ أصـــلاً في كنف نظام دكتاتوريٍّ؛ حيث يُشَـــكِّلُ هذا النظام بأوامرَ فوقيّة مؤسّـسـاتِ مجتمع مدنيّ على صـورتِه وشـاكلتِه ورديفة له؛ أي مجرَد هياكلَ صـــوريّة زائفة، ســـرعان ما تنهارُ بمجرَد انهياره. ذلك أن كُلّاً من منظومتي الديموقراطيّة والمجتمع المدنيِّ تقوم أساساً، وقبل أي شيء آخر، على الإيمان نظريّاً بحقوق الإنسان الأساسيّة والحريّات العامّة للفرد والمجتمع، وممارستها في الواقع المعيش، وعدّها شروطاً لازمة وضروريّة لنشأةِ هاتين المنظومتين وتكوِّنهما، من غير إغفال لبقيّة الشروط والمكوِّنات، أوالغوص في تحليلات أعمق وأشـــمل وأكثرتعقيداً.صـــحيحٌ أنّ َهذه الشـــروط اللازمة ليسـت كافية بالضـرورة لاكتمال قيام المنظومتين، ولكنْ صـحيحٌ بالمقابل أيضـاً أنّ هاتين المنظومتين لا تقومان أصلاً إلا بتوافر هذه الشروط وحيثياتها. وخير مثالٍ يجسّد هذه المقولة هو خلاصـة التجربة التاريخيّة التي عاشـتها شـعوبُ منطقتي شـرقِ أوروبا وأمريكا اللاتينية في أثناء انتقالها من شـــتاءِ الأنظمة الدكتاتوريّة الشـــموليّة والســـلطويّة إلى ربيعِ الديموقراطيّة. الأمرنفســـه ينطبق بشـــكل أو بآخر- بعد أخذ الفروق الحضـــاريّة بين هذه المنـاطق بعين النّظر-على واقع المجتمع المـدنيِّ في العـالم العربيّ وعلاقتـه بـالنظـام الديموقراطيّ؛ بمعنى أنّه إذا حضـــر الأول حضـــر الآخر، والعكس صـــحيح؛ أي إذا غابَ أحدُهما غاب ثانيهما.

الجديدُ واللافت للانتباه في المشـــهد العربي العام في هذه اللحظة التاريخيّة التي تعيشـــها الشـــعوبُ العربيّة، وفي عصـــر التغيّر والتغيير الراهن، هو الدورُ المركزي الذي تقومُ به وســـائلُ الثورة العلميّة والتقنيّة المتعاظمة وتقنياتها عبرالفضـــائيّات والشـــبكة العنكبوتية وشـــبكات التواصـــل الاجتماعيّ والهاتف المنقول في "انبثاق" ثوراتِ التغيير العربيّة، و تسريع وتائرها، وتيسير سبُل نجاحها، في ظل ضعف مخزون الثقافة السياسية لغالبية الناس من جهة أولى، وغياب شـبه كامل لمؤسـسـات المجتمع المدني التقليدية والمعيارية من جهة

ثانية، وتأخُّر تشكّل الأحزاب الشعبيّة الجماهيريّة ـ التي تمثل إرادة هذه الجماهير في التغيير ـ المؤهلّة أصــلاً للقيام بمهمة قيادة هذه الجماهير لتحقيق تطلعاتِّها المشــروعة من جهة ثالثة؛ الأمر الذي يستلزم بالضرورة أخذها - أي وسائل الإعلام الرقميّ الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي، إضافةً إلى وسائط الإعلام التقليدية القديمة - بالحُسبان والجديّة في استشراف مستقبل المجتمع المدني، ودوره في صوغ استراتيجية "المشروع الحضاريِ النهضويِّ العربي".

المبحثُ الرّابعُ: الواقعُ الثّقافيّ العربيّ:

تســودُ في العالم العربيِّ اليوم "الثقافة العربيّة الإســلاميّة" - وهو مصــطلحٌ يكاد يكون مُعْتَمَداً وجوديّاً ومعرفيّاً على النطاق المحليِّ والعالميِّ - التي تثاقفت بها معظمُ مجموعات سـكّان المنطقة العربيّة على اختلافِ أديانهم ومذاهبهم وأعراقهم، من مســلمين (ويشــكّلون غالبيّة السُّــكّان)، ومســيحيين (ويشــكّلون الأقليّة)، وباقي الأقليّات المذهبيّة والعرقيّة التي تثاقفت بها ظاهريّاً، بينما لاتزال تحافظُ باطنيّاً على ثقافاتِها الخاصّة بها.

وقد تزامنت نشــأة "الثقافة العربيّة الإســلاميّة"مع ظهورِالإســلام في الجزيرة العربيّة، وترافقتْ مع انتشــاره وتوسُّــعه في الأبعادِ الروحيّة/الفكريّة، والأخلاقيّة/الســلوكيّة، والذوقيّة/العاطفيّة، كما الماديّة والمكانيّة، واشـتدّ عودُها واكتملَ نضـجُها وعظُم تأثيرُها مع اشتداد قوام الدين التوحيديِّ الجديد، واكتمالِ بُنية مؤسّساته الدينيّة والدنيويّة، واتّساع الدولة العربيّة الإسلاميّة وتعاظُم شـأنها؛ من حيثُ البنية البشـريّة والمؤسّسـاتيّة والجغرافيّة، ومن حيثُ التأثيرالمعنويّ والماديّ في دول الجوارالإقليميِّ وشــعوبه وفي النطاقِ العالميِّ. وقد تهيّأ للثقافةَ العربيّة الإسلاميّة الوليدةَ بشكل بديهي أن تتأثّرَ بالثقافاتِ القريبةِ منها (الفارسيّة والهيلينيّة والرومانيّة والمصـريّة والكلدانية والآراميّة والبيزنطيّة وغيرها)، كما البعيدةِ عنها (الهنديّة والصــينيّة)، فنقلتْ عنها كلَّ ما هو نافعٌ وواعدٌ من معارفِها - من علومٍ نظريّة وخِبراتٍ تقانيّة "تكنولوجية" ومهاراتٍ تِقْنيّة "تكنيكيّة" - وتجاربِها الإنسـانيّة وأنماطِ حياتها، بما لا يتعارضُ أصــولاً مع أركان الدين الإســلاميِّ الحنيف. واكتســبتْ مع الزمن صــفةَ "العالميّة"؛ فتمايزتْ بهذه الســمةِ عن باقي الثقافات في فترة من التاريخ البشــريِّ ليســت بالقصيرة (ما بين القرنين الثامن والخامس عشر الميلاديين).

وقد مرّتِ الثقافةُ العربيّة الإســلاميّة في الإطارالحضــاريِّ التاريخيِّ الكليِّ للأُمّةِ العربيّةِ وشــعوبِ المنطقةِ الّتي عاشــت في كنفِها وتثاقفت معها، كما ســبق ذكره في مقدّمة هذه الدراسة، بثلاثةِ أطوارٍ مُمَيّزَةٍ:

الأوّلُ منها: عصـــرُ الازدهارِ الّذي امتدَّ طَوال ســبعةِ قرونٍ (بين القرنين الثّامنِ والخامسَ عَشَـــرَ الميلادِيّيْنِ)، وتميّز بالتواصـــل الإيجابيّ مع ثقافات الجوار الإقليميّ والأقاليم البعيدة ترجمةً ونقلاً وتوطيناً، وبالإبداعِ والابتكارِ إضـــافةً وإغناءً وتجديداً، وبالشـــمولِ والتوسُّـــعِ والعالميّة فكراً وخُلُقاً وممارسةً.

والثّاني: عصـرُ الانحطاط الّذي امتدَّ بين القرنين الخامسَ عَشَـرَ والتاسـعَ عَشَـرَ الميلادِيّيْنِ، وتميّز بالركودِ والجمودِ والاجترار وانغلاقِ العقلِ وخبوِّ الروحِ وانكفاءِ الذاتِ على نفسِـــها وانقطاعِ التواصُل البنّاء مع الآخروجفافِ ينابيع التجديد الثقافيّ.

والثّالث: هُوَعصر ُالنّهضـةِ الّذي ابتدأ في مع مطالع القرنِ التّاسعَ عَشَرَ بوصـولِ الحملةِ الاسـتعماريّةِ الغربيّةِ الجديدةِ إلى العالَمِ العربِيِّ، ومازال مُسـتمرّاً إلى يومنا هذا. ويتميّزهذا العصـــرُبتكرارمحاولاتِ النهوضِ من الكبوةِ التي طال أمدُها، والخروج من النفَق المُظلم الطويل الى النور، والانتقالِ من الجُمود الى الحِراك، من غيرأن يكتملَ لها العقدُ والربطُ في اختراقِ التغييرالمطلوب، وتحقيقِ التنويرالضروريِّ، وتجديدِ الخطاب الثقافيِّ المنشود.

وانطلاقاً من الحالة الثقافيّة الراهنة، واستناداً إلى التعريف الجامع للثقافة المعتمد في هذه المقاربة، يطغى دورُالمكوّن الدينيّ (بما فيه الطائفيِّ والمذهبيّ) - بما يشـــمله من عقيدة وشريعة ومؤسّسات دينيّة ورجال دين وشبكة علاقات مُحكمة ذات الصلة أو تلك المنسوجة في دائرة تأثيره وتحت سلطانه عبرقرون ماضية - على كلّ ما عداه من المكوِّنات الأخرى للمنظومة الثقافيّة. ويمكن القول بتعبيرآخر: إنَّ الإسـلام هو السمةُ المميّزة للمنظومة الثقافيّة في العالم العربيّ، وهو الفيصـــلُ والحكمُ في شـؤونِ الحياة العامّة لبلدانه، والمظلَّة الكبرى لأنماط العيش لشـــعوبه. واليوم يتوزَعُ الانتماء الثقافيّ لســـكّان البلدان العربيَّة على ثلاثة تيّاراتٍ ثقافيّة رئيسةٍ متمايزة وغير متجانسة إلى حد التناقُض والتناحُر:

التيّارالأوَّل: "التيّارالثقافيُّ التّراثيُّ" الأكثريُّ، وهوالغالب على ما ســـواه، وينخرطُ فيه عامّةُ الناس ممن يعتنقون "الإسـلام" (من سنّة وشيعة) كأغلبيّة سكّانيّة، و"المسيحيَة" (من مُختلف طوائفها) كأقلّيّة ســكّانيّة، ويتثاقفون جميعاً " بالثقافة الدينيّة النقليَّة الظاهرة" بعاداتها وتقاليدها، منذ نشـــأتها ثم تطوُّرها حتى تاريخه من حيثُ المضـــمون، وبطرق متفاوتة من حيث الدرجة. ويتميَّزُهذا التيَّارُ بحالةٍ من الجمودِ والانســـداد والاغترابِ الحضـــاريِّ، إلى جانب العجزعن المشاركة الفاعلة في التقدُّم الحضاريِّ، من حيثُ انغلاق العقل العربيِّ على ذاته في مستهَّل عصر الانحطاط العربيِّ وحتى يومنا هذا، واجترارالروح العربيَّة للمخزون الثقافي - الذي جمعته عبر مسيرتها التاريخية منذ تكوُّنها وحتى نهاية القرن الرابع الهجري/ الحادي عشـــر الميلادي - طوال عصـــر الانحطاط؛ وذلك كلّه نتيجة لعوامل كثيرةً، داخلية وخارجية، متراكبة ومتداخلة، اجتماعيّة ونفسيّة وغيرها ممّا لا يمكنُ حصره في هذا المقام؛

حيث يتم الإكتفاء بتوصيف الحالة كما هي دون الخوض في الأسباب والنتائج التي أدت إلى انحرافها عن مسارها الصحيح ووصولها إلى ما وصلت إليه في العصر الرّاهن.

والتيّار الثاني: "التيّار الثقافيُّ الباطنيُّ" الأقلّويُّ، وتنخرطُ فيه الأقليّاتُ الفئويَّة، من حيث عدد السكّان المنتسبين إليها. وتتوزَّع هذه الأقليّات بين فئات بمرجعيّة دينيَّة/باطنيَّة - كانتْ قد افترقتْ عن التيّارالدينيِّ العام في لحظةٍ فارقة من التاريخ، وانغلقتْ على نفسِها وجوديّاً ومعرفيّا - وتدين "بالثقافة الدينيَّة العرفانيَّة الباطنية"، وبين فئات ذات أصول عرقيّة وإثنيّة - كانت وما تزال تعيشُ في إطارالعالم العربيِّ - وتدينُ "بالثقافة التُراثية الإثنيَّة/الفئويَّة ". وتنطبقُ على هذا التيَّارحالةُ التيَّارالسابق الحضاريَّة، من حيثُ الجمود والاغتراب والعجز الحضاريِّ، وهو مصحوبٌ غالباً بمسحةٍ ضبابيَّة مُركّبة من شعور دائم بالاضطهاد والتهميش والإقصاء من قبل الآخرالمتسلِّط والمستبدّ والظالم، ومزيدٍ من التقوقُع الباطنيِّ، وتكريسٍ لحالة انعدام الثقة بالشريك الآخر، وازدواجيّة الانتماء الثقافيِّ في الوطن الواحد.

والتيّار الثالث: " التيّار الثقافيُّ الحَداثيُّ/العَلماني"، وتنخرطُ فيه أقليّةٌ نخبويّةٌ عابرةٌ للدين والعرق، وتضمُّ أفراداً ومفكِّرين من جميع الفئات الاجتماعيَّة في العالم العربيّ، ممن كان معظمُهم وما زال على احتكاكٍ بطريقة أو بأخرى مع الغرب، إمَّا حضوراً بقصدِ الدراسة أو العمل أوالتجارة وغيرها، وإمَّا تواصلاً بأشكال مختلفة، وهي تدينُ "بثقافة الحداثة" في تجليّاتِها الغربيَّة المعاصرة أو ما يمكن تسميتُه "بالثقافة العالميّة"، التي تنادي بتوحيد القيم الإنسانيَّة المشتركة تحت مسمَّى"القيم الكونيَّة" واعتمادها في النطاق العالميّ. ويتميَّزُهذا التيَّارُ بضعفِ ترابُط المنتسبين إليه وتشتُّتهم وعدم تجانسهم من حيث الرؤية والنهج، وبِبُعد الهوّة التي تفصلهم عن عامَّة الناس وغالبيَّة السُّكان المنخرطين في التيَّار الثقافيِّ التُراثيِّ، وبمخاطرالدعوة إلى "التحديث" في بيئة معادية ورافضة له، وأخيراً بعدمِ إمكانيَّات هذا التيَّاروأنصاره وتمكينهم كما تمكّنهم، من إحداث الاختراقِ المطلوب في مجال إحداث التنوير الثقافيِّ.

وتعود أسبابُ هذا التمايُز الثقافيِّ غير المتجانس والمرفوض منطقيّاً، على عكس التنوُّع الثقافيِّ المتجانس والمطلوب واقعيّاً، إلى المعطيات الموضوعيَّة والظروف التاريخيَّة والديناميَّات الجدليَّة الآتية:

أوَّلاً: إنّ المدخَل الرئيس في تحليل كل ما يمتُّ إلى "ظاهرة الإسلام" وفَهمها، من حيثُ الموضوع والمنهج والتاريخ، هو"الظرف التاريخيّ الفريد" الذي جَمَعَ وَوَحَّدَ في شخصيَّةِ النّبيِّ العربيِّ "القُرَشيّ" محمد بن عبد الله، بين وظيفتين محوريتين في سُلّم النشاط الإنسانيِّ الإبداعيِّ؛ هما: أ- النبيُّ المبشِّر والداعي "للحقِّ". ب- الأب المؤسِّس الأوَّل "للإمبراطورية العربيَّة الإسلاميَّة"في آنٍ معاً. الأمرالذي يفسِّراقتصارَالمرحلة الأولى في تنزيلِ النصِّ

القرآنيّ على الآياتِ الخاصَّـةِ بشـؤونِ الدعوة إلى الدين الجديد إيماناً وعقيدةً؛ بقصـدِ تمكينِ النبيّ من إتمام "رســالته الدعويَّة الدينيَّة"، بينما تناولتِ المرحلةُ الثانية والأخيرة الآياتِ الزاخرةَ بأحكامِ التشـريع "لدولة الإسـلام الأولى" على أرض البشـر؛ لتمكينِ مؤسِّسِ "دولة المدينة " من إدارة شـؤونِ البلادِ والعبادِ وتحقيقِ "مشـروعه التأسـيسـيِّ الدنيويِّ" الرائد في بناء نواة إمبراطوريَّة المستقبل واستقرارها.

ثانياً: يُشـكِّلُ الدينُ الإسـلاميُّ العنصـرَ المركزيَّ أو التوطئة في بُنية منظومةِ الثقافة في العالم العربيِّ، منذ بدايات تشـكُّل هذه المنظومة تحت ما يعرف باسـم "الثقافة العربيَّة الإسـلاميَّة" وحتى أيامنا هذه. وانطلاقاً من "فرادة" فكرة "تلازُم العقيدة والشـريعة" في بُنية الدين الإسـلاميِّ، واكتمالِها طوالَ المرحلة المحمّديَّة، بدءاً من إعلان الدعوةِ في مكَّة، إلى الهجرةِ إلى المدينة وإقامةِ نواة دولتها، وانتهاءً بفتح مكَّة وخطبة الوداع واكتمالِ المشـروع الدينيِّ، تبلورتْ في قراءة النصِّ الدينيِّ وتفسيره مقاربتان رئيستان:

أ- المقاربةُ الميتافيزيقيَّة/ الغيبيَّة (عالم الغيب)، التي تجمعُ بين "العقيدة الإسـلاميَّة" التي تقومُ على الإيمان بالله وملائكته ورُسله وكُتبه واليوم الآخر، وبين "الشريعة الإسلاميَّة" التي تشمُل ما شرَّعه الله لعباده المسلمين، من أحكام وقواعدَ ونُظمٍ لإقامة الحياة العادلة وتصريفِ مصـالح الناس وأمنهم في العقائد والعبادات والمعاملات ونظُم الحياة؛ حيثُ توحِّد هذه المقاربةُ بينهما في صـيغةٍ أيديولوجيَّة راسـخة ذات طبيعة لاهوتيَّة، واجبةِ التطبيق على البشر أجمعين في كل زمان ومكان.

ب- المقاربةُ الواقعيَّة/ الدنيويَّة (عالم الشـهادة)، التي تنظرُ إلى الإسـلام كظاهرة مركّبةً من عنصرين رئيسين:

1- عنصـرلاهوتيّ مقدَّس وثابت: ويتناولُ "العقيدة الإسـلاميَّة"؛ وهي الإيمان بالله الحقِّ الواحد الأحد المنزَّه، وأركانها الخمسة؛ وهي علاقةٌ وجدانيَّة أحاديَّة تقومُ بين المخلوق (الإنسان الفرد) والخالق (الربِّ أو الإله الحقّ).

2- وعنصر ناسوتيّ دنيويّ ومتغيِّر بتغيُّر مرجعياته المرتبطةِ بأبعاد الزمان والمكان: ويتناولُ أحكامَ "الشـريعة الإسـلاميَّة"؛ من عبادات ومعاملات لتدبير الشـؤون الحياتية الدنيويَّة، ويتمثَّلُ في حِزمةٍ من السلوكيَّات الأخلاقيَّة والجماليَّة العقلانيَّة أوالمُعقلنة (المقاصد المُرسلة). وتعتمدُ هذه المقاربة على حقيقةٍ مُضـمرةٍ، تفيدُ بأنَّ النصّ القرآنيّ الذي"أنزله"الله لمقاصدَ وشؤونٍ دنيويَّة يتَّصف بالقُدسيَّة، من حيثُ النظرإليه في ذاته في لحظة تكوُّنه، إلا أنَّه قد أصبح نصاً دنيوياً بشرياً، منذ لحظة نزوله إلى أرضِ البشر، قابلاً للتكيُّف، متطوّراً وفقَ آليَّات التطوُّر التاريخيِّ الديالكتيكيَّة، من حيثُ التطبيق على "المخلوقات"، لغة وحواراً

وشؤوناً معيشيَّة لحظيَّة. إنَّ "ظاهرة النسخ" القرآنيَّة، التي تناولتْ في الأصل بعضَ أدبيَّات السلوك والعبادات والمعاملات (أحكام التشريع) في دولة المدينة الوليدة، تؤكِّد بما لا يقبلُ الشّكّ مصداقيَّة المقاربةَ الثانية.

ثالثاً: تبنَّتْ علومُ الدين الإسلاميّ والفرَقُ الدينيَّةُ الإسلاميَّةُ التقليديَّةُ (أهل السنَّة والشيعة) المقاربةَ الميتافيزيقيَّة/الغيبيَّة في قراءة النصِّ الدينيِّ (القرآن الكريم عقيدة وتشريع)؛ أي نظرت إليه كنصٍ إلهيٍ واجبَ التطبيق "بظاهره" و"مضمونه" في كل مكان وزمان.

وسادتْ حيثيَّات هذه المقاربة، من حيثُ المضمون (أي العقيدة)، ومن حيث الشكل (أي العبادات والمعاملات أوالتشريع)،على مُجمل أبعاد الخطابِ الدينيِّ ومستوياته وفضاءاته، الذي صاغته مذاهبُ السُّنة والشيعة الرئيسة،- من غير نفيٍ أو إنكارٍ لبعض تأويلات واجتهادات لهذا المذهب أو ذاك، لم تؤثِّر بأيِّ حال من الأحوال على السمة اللاهوتيَّة الكُليَّة للخطاب الدينيِّ الإسلاميِّ-؛ الأمرالذي سمحَ من جهةٍ لأصحاب السلطة والنفوذ ورجال الدين العاملين في فَلكهم، بتوظيف "الدين الإسلاميّ" كغيره من الوسائل الدنيويَّة، واستخدامه في دهاليز السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وفي مختلف الشؤون الدنيويَّة الأخرى، كما سمح لهم بتعطيل كلِّ أشكال التغيير والنهوض ومحاولات التجديد على امتداد الفضاء التاريخيِّ العربيِّ والإسلاميِّ، ومن جهة أخرى فتحَ البابَ على مصراعيه لظهور اختلافات فيما بينهما تطوَّرتْ مع الزمن لتأخذَ شكلَ خلافات، فِقهيَّة/تشريعيَّة بالدرجة الأولى، خلقتْ شرخاً عميقاً في الخطاب الدينيِّ الإسلاميِّ، ما زال قائماً إلى يومنا هذا، كما انعكستْ على مُجمل النشاطات المجتمعيَّة في داخل البيت المسلم، عربيّاً وعالميّاً.

رابعاً: تعثّر حركة التنويرالثقافيِّ/الفكريِّ منذ بداياتها الأولى، وعدمُ اكتمال نُضوج أسباب نجاحها، وخاصَّة في مجال الخطاب الدّينيِّ. فقد عرف الإسلامُ على امتداد تاريخه في هذا الإطارمحاولاتٍ جماعيَّة وفرديَّة جادَّة لتأسيس مدارسَ للفكر العقلانيِّ التنويريِّ، من حيثُ النظروالعمل، لفهم النصِّ الدينيِّ وتفسيره وتطبيقه على أرض الواقع البشريِّ المَعيش، أو بمعنى آخر" فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال". وأهم هذه المحاولات ثلاث:

فأمّا المحاولةُ الأولى، فكانت على يد "فرقة المعتزلة" رائدةِ العقلانيَّة في الفكرالإسلاميِّ، التي نشأتْ في بداية القرن الثاني الهجريِّ في البصرة أواخر العصر الأمويِّ، وازدهرتْ في أوائل العصرالعباسيِّ، وبلغتْ أوجها في عهد الخليفة المأمون وبدعمٍ منه، ثم انحسرتْ وقضتْ في عهد الخليفة المتوكِّل وعلى يديه. وقد اعتمدتِ المعتزلةُ على العقل في تأسيس عقائدها وقدّمته على النقل، وقالت إنَّ العقلَ والفِطرةَ السليمة قادران على تمييزالحلال من

الحرام تلقائيّاً. وبهذا يكون"الفِكرالمعتزليُّ" قد قدَّم أوَّلَ مقاربة عقلانيَّة في فهم النصِّ القرآنيِّ وتفسيره وتيسير تطبيقه واقعيّاً في إطارالسيَّاق التاريخيِّ والجدليِّ للتطوُّر البشريِّ.

وأمَّا المحاولةُ الجادَّة الثّانية في إعمال العقل في مقابل النقل والفصـــل المنطقيِّ بينهما، فكانتْ على يد العلاَّمة والحكيم الأُندلســـيِّ ابن رشـــد، عبرإطلاقِهِ مقاربةً فكرَّيةً عقلانيَّةً مســتنيرةً للعلاقة الجدليَّة بين الدين والفلسـفة، قريبةً من مقاربة المعتزلة في هذا المجال، بل إنها لَتكاد تتماهى معها نظرياً وعملياً. وممّا قاله ابن رشـد: "لا تعارُض بين الدين والفلسـفة؛ وإذا كان هناك من تعارض، فالتعارض ظاهريٌّ بين ظاهرنصٍّ دينيٍّ وقضيَّة عقليَّة ونستطيع حله بالتأويل...". ومن هذا المنطلق، فهو يرى أنّ الشـــرعَ أوجبَ ليس فقط النظرَبالعقل في الوجود، بل أوجبَ كذلك دراسةَ المنطق. ورأى أيضاً "أنّ القضايا الرهانيَّة العقليَّة هي حقٌّ، وما نطقَ به الشــرعُ حقٌّ، والحقّ لايضــادُّ الحقَّ بل يؤكِّده ويشــهد له"؛ الأمر الذي يعني أنّ الحكمةَ والشريعةَ لا يتناقضان.

وأمّا في العصــرالحديث والمعاصــر، وانطلاقاً من منتصـف القرن التاسـع عشـر، وفي سياق حركة النهضة العربيَّة التي انطلقت مع محمد علي في مصر، فإنَّ محاولاتِ النهوض الثقافيَّة/الفكريَّة قد اتَّسمت بالكثرة والتنوُّع. وكان ظهورالمشاريع الإصلاحيَّة الأولى على يد رفاعة الطهطاوي من روّاد حركة النهضـة في مصـر، وخيرالدين باشـا في تونس، وبطرس البســـتاني في لبنان مؤلفُ أوّل موســـوعة عربيَّة (دائرة المعارف) وفق المنهج الحديث، وصاحبُ شعار "الدين لله والوطن للجميع". وكانت هذه المشاريع في عمومها تسعى لفصل الدين عن السـياسـة وإقامةِ مجتمع مدنيٍّ على غرارالمجتمعات الأوروبيَّة؛ حيث تقوم الدولة ممثلة (بالسـلطة السـياسـيّة/الحكومة) بتدبيرشـؤون البلاد والعباد الدنيويّة، بينما يقوم الدين ممثلاً (بالمرجعيات الدينية) ذات الصـــلة بتصـــريف أمورالعباد الروحيّة في حدود"العقيدة الدينية" وفي إطار"منظومة القيم الأخلاقيَّة والجماليَّة" والســـلوكيات المنبثقة عنها. وعلى صـــعيد آخر ظهرتْ محاولاتُ الاجتهاد والتجديد الدينيِّ التي قام بها كلّ من جمال الدين الأفغانيِّ ومحمدعبده ورشـيد رضـا وعبد الرحمن الكواكبي وأمثالهم. وقد سـعتْ جميعاً بجدٍّ إلى تصحيح الرّؤى والمقاربات التقليديَّة للدين التي كرَّستِ الجمود.

خلاصـــةُ القول أنَّه بالرّغم من ظهورمحاولات جريئة وجادَّة لعقلنة الخطاب الدينيِّ على امتداد التاريخ العربيِّ الإســـلاميّ، إلاَّ أنها جميعاً لم ترق في نهاية الأمرإلى مســـتوى الفكر التنويريِّ الخالص؛ أي إلى إحداث الانعطافةِ التاريخيَّة أوالاختراقِ في بُنية هذا الخطاب ومنهجيَّته وأدواته، على غرار"الإصلاح الدينيِّ" اللوثريِّ في القرن السادس عشر الميلاديِّ خاصـــةً، أو في إطارمغزى "حركة التنويرالأوروبيَّة" ونبضـــها ومجرياتها في القرن الثامن عشر، بمختلف مضامينها وأشكالها وتجلِّياتها عامّةً.

خامسا: تبنِّي القسم الأعظم من المسلمين عامَّةً - أي المنخرطين في إطار "التيار الثقافي التراثي"- لمقولة تؤمن "بتعارض التراث العربيِّ الإسلاميِّ مع "الحضارة الغربيِّة" و"ثقافة الحداثة". هذه المقولةُ المثيرةُ للجدل، التي تضعُ "العالمَ الإسلاميَّ" اليوم في مواجهة صِداميَّة وهميّة مع "الغرب"، إذ أثبتتِ الأحداثُ والوقائعُ التاريخيَّة كما التجاربُ الحياتيَّة للشعوب بطلانَها وزيفَها. كذلك تدلّل الدراساتُ والأبحاثُ الجادَّةُ المتعدِّدةُ التخصُّصات، الجارية في مضمار التحريّات والكشف عن حلقات الاتصال بين"الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة" و"الحضارة الغربيَّة" والتواصُل بينهما، على وجود علاقاتٍ تبادليَّة وتفاعليَّة جدليَّة عميقة ووشيجةِ الصلة تربطُ بينهما قبل انبثاق "عصر الحداثة" في أوروبّا بعدة قرون؛ بمعنى أنَّ الحضارة الغربيَّة قد استوعبتْ منجزات الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة، وخصوصاً تلك العناصرَ والقيمَ الإيجابيَّة القادرة على الحياة والتطوُّر وزادت عليها، تماماً على المنوال ذاته الّذي مرَّت به الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة من استيعابٍ لحضارات الشعوب التي تقدمتها في الزمان من بيزنطيين وفرس ورومان وإغريق ومصريين وآراميين وآشوريين وبابليين وآكاديين وسومريين وهنود وصينيين وغيرهم. وبناءعليه، فإنَّه يصحُّ بحقٍّ إطلاقُ اسم "الحضارة الإنسانيَّة الواحدة" بديلاً عن "الحضارة الغربيَّة".

إنَّ التحليل العلميّ (الموضوعيّ والجدليّ والتاريخيّ) الشامل للأحداثِ الدراميَّة المتلاحقة والمتسارعة، التي رافقتْ وما تزال ترافق حركةَ التغيير الشاملة التي اجتاحتِ العالم العربيَّ منذ بدايات العام (2011) - والتي تمثِّل فصلاً من فصول حركة التغيير والتحوُّلات الكونيَّة التي تجتاح العالم المعاصر على مستوى الطبيعة والمجتمعات البشرية والأفراد - وما صاحبها من اقتتال "مذهبيّ سني- شيعي" كما يبدو في ظاهره، يدّل بما لا يقبلُ الجدل على أنَّ هذا الاقتتالَ العبثيَّ هو في أصله سياسيٌّ/قبليٌّ مقنَّعٌ دينيّاً، تمحورَ في الأساس حول فكرة "الأحقيَّة في خلافة المسلمين"، مؤجَّلٌ منذ ما يقرب من (1400) عام ونيِّف.

المبحثُ الخامسُ: واقعُ العلومِ والتّقانةِ في العالمِ العربيّ:

صـــحيحٌ أنَّ بعضَ العناصـــر العلميَّة والتقانيَّة الحديثة بدأت تنشـــأ في العالم العربيِّ منذ أواســـط القرن العشـــرين، إلَّا أنّه يُمكن اعتبار الفترة التي أعقبتِ الحرب العالميَّة الثانية وامتدت حتى السبعينيات مرحلةً تأسيسيَّة، تكونَّت خلالها العناصرُ الرئيسة "لمنظومة العلوم والتقانة". فبعدَ أن نالتِ البلدان العربيَّة اســتقلالَها الســياســيَّ في تواريخَ مختلفةٍ خلال هذه الفترة، أخذت تُخصِّص جزءاً من جهودها العامَّة لإنشاء المؤسَّسات العلميَّة وإرسالِ البعوث الى الخارج؛ سعياً منها إلى دعم هذا الاستقلال، وإلى تكوين الأُطر البشريَّة العلميَّة والتقانيَّة اللازمة للحلول محلَّ الخبراء والأُطرالأجنبيَّة العاملة في اقتصـــادها وإداراتها العامَّة ومؤسَّساتها التعليميَّة من جهة، وتوفيرالمزيد من هذه الأطر لسدِّ حاجات تنميتها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة المتزايدة من جهة أخرى. وتعاظَمَ هذا الاتجاه في الســـبعينيَّات إثرَ تصـــحيح أســعار النفط وتدفُّق الأموال النفطيَّة والقروض الأجنبيَّة، واســتمرَّ هذا التوسُّــع حتى مطلع الثمانينيَّات. وثمَّةَ دلائلُ تُشـــيرإلى تباطؤ وتيرة التوسُّـــع الأفقيِّ والكمِّي في نهاية القرن العشـــرين، مع بداية خجولةٍ للتوجُّه الشـــاقوليِّ والنوعيِّ؛ أي التوجُّه نحو توليدِ المعرفة وإنتاجها وتطبيقاتها من خلال الدراســـاتِ العليا والبحوثِ العلميَّة، ولكنْ من غير نتائجَ ملموســـة وفاعلة، ومن غير أن يؤدِّي ذلك في النهاية إلى بلوغ "الكتلة الحرجة" اللازمة للاختراق وإحداث التغيير المطلوب والنقلة النوعيَّة لمواكبة العصر ومستجدَّاته.

وفي المقابل، ومع مستهلِّ قيام الدكتاتوريَّات الأوتوريتاريَّة العربيَّة واستلامها للسلطة في العالم العربيِّ في سبعينيَّات القرن العشرين وتغوُّلها في القهر والاستبداد والطغيان، ظهرت إلى النورظـاهرةُ "هجرة الأدمغـة العربيَّـة" إلى الـدول الأكثر تطوُّراً وليبيراليَّـةً في العـالم، ولاســـيَّما أوروبَّا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وكندا، بحثاً عن أمكنة أكثر أمناً واســـتقراراً ودخلاً معيشـيَّاً وتشـجيعاً علميّاً ومهنيّاً. وقد شـكَّلتْ هذه الظاهرة الخطيرة - كما تشـكِّلُ اليوم وغداً - أخطر الجروحِ بالغةِ العُمق والتأثير والإيلام التي تدمي الكيانَ العربيَّ وتُشـــلُّ تنميته وتُعيق تطوُّره المنشود لأمد مجهول.

ومن جهة أخرى، تشـــيرُ بعضُ المعلومات المتوافرة عن حال الواقع العلميِّ والتقانيِّ في العالم العربيِّ - كما جاء في تقرير(طومســـون رويترز- شـــباط/فبراير 2001) - إلى أنَّ إنتاجيّة البحث العلميّ قد تضـــاعفت تقريباً خلال الفترة (2009-2000) في كلٍّ من مصـــر والسـعوديَّة والإمارات. وهي زيادات محدودة نسـبيّاً، لكنّها تعكِس جهداً ملموسـاً في النشـاط العلميّ العربيِّ. وسجَّل التقريرُ أيضاً أنَّ كلاً من مصر والسعوديَّة والأردن قد أظهرت أعلى معدَّلات عروض تستشهد بالبحوث التي تنتجها في مجالات الرياضيّات والفيزياء والهندسة والبيئة وعلوم الموادّ. وفيما يتعلَّق بإحصـائيات النشـرالعلميِّ الصـادرة عن معهد المعلومات

العلميَّة (ISI في فيلادلفيا بأمريكا)، فقد تمَّ انتقاءُ (3100) دوريَّة علميَّة من بين سبعة آلاف، استناداً إلى دليل أو مؤشر الاستشهاد العلمي (science citation index) في أشهر هذه الدوريات، واتَّضحَ أن (2%) فقط؛ أي (62) دوريَّة من الدوريَّات المختارة، تصدر في الدول النامية. وأنَّ الإنتاج العلميَّ في العالم النامي يمثِّل حوالي (% 5,8) فقط من الإنتاج العالمي، وفي العالم العربيِّ يمثِّل حوالي (% 0,6) فقط. أما الإنفاقُ على البحث العلميِّ في الدول العربيَّة، فتراوح بين (% 0,2 - % 0,6) من الدخل القوميِّ، مقارنةً بحوالي (% 2 - % 4) في الدول الصناعيَّة المتقدِّمة. والمعَّدل الماليُّ للتكلفة السنويَّة لطالب التعليم العالي في العالم العربيِّ تبلغُ حوالي سبعمائة دولار، بينما تصِلُ التكلفةُ في أعلى خمسة بلدان إلى أكثر من عشرة آلاف دولار. كذلك رصدتْ تقاريرأخرى صادرة عن المنظَّمات الدوليَّة ذات الصلة - كتقرير التنمية الإنسانيَّة العربيَّة (2003)، وكالتقرير العلميّ لمنظمة اليونسكو (2010) - أنَّه حتى عام (1953) لم يكن في العالم العربيِّ سوى (13) جامعة حكوميَّة وخاصَّة، ثم ازدادَ العددُ تدريجيّاً حتى أصبحَ في العام (2011) أكثر من (399) جامعة حكوميَّة وخاصة، وأصبحت نسبة عدد الطلاَّب إلى أعضاء هيئة التدريس (1:31)، مقارنة بالنسبة العالميَّة، وهي (1:15). وقد بدأت أسماء بعض الجامعات العربيَّة المتميِّزة في مصر والسعوديَّة والإمارات والأردن في الظهور ضمن التصنيف الدولي لأفضل الجامعات في العالم. إنّ هذه الإمكانات المادية والبشرية - رغم كثرتها النسبيَّة من حيث الكمِّ - لا تكفي وحدها لأداء واجب "منظومة العلوم والتقانة"على النحوِ الذي يفي بمتطلَّباتِ المجتمع العربيِّ في إحداث التغييرالمطلوب، أو النقلة النوعيَّة في التقدُّم العلميِّ والتقانيِّ للوصول إلى المستوى العالميِّ؛ حيث لا تزال الفجوة المعرفيَّة كبيرة، وتزداد اتساعاً مع الدول الصناعيَّة المتطوِّرة.

كذلك ينبغي الإشارةُ إلى "التقريرالسنوي للمعرفة العربيَّة" لعام (2009)،المنشور من قبل مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم عام (2010) بالتعاون مع برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي. وقد هدفَ التقريرإلى تقديم نظرةٍ شاملةٍ عن الوضع السائد في المنطقة العربيَّة؛ وهو يعالجُ عدة أبحاث عن المعرفة والثقافة والحريَّة والديموقراطيَّة وقضايا التمييز بين الرجل والمرأة واستخدام اللغة العربيَّة. وقد أشارَ التقريرُ إلى عدد من السماتِ النافرة للواقع العلميِّ العربيِّ؛ في مقدَّمها أنَّ التشارُكَ بين العِلْمِيّينَ العرب ما زال محدوداً جداً، وأنّ الفوائد من القدرات العلميَّة العربيَّة المتوافرة في البلدان العربيَّة ليست متيسِّرة لكلِّ البلدان العربيَّة؛ حيث إنَّ كلَّ بلد عليه أن يعيد اكتشافَ العلوم والتقانات نفسها، بدلاً من الاستفادة من المعرفة التي أصبحت متوافرة للجميع، ما يعبِّر بجلاء عن المستوى المتدنِّي للتعاون والتنسيق والتشارك بين البلدان العربيَّة في مجال العلوم والتقانة. الأمرالذي يشكِّل عاملاً أساسيّاً في استمرار وضع المنطقة العربيَّة على ما هوعليه من الركود والمراوحة في المكان والزمان.

كذلك لا يتطرَّق التقرير إلى الأهميَّة الحاسمة للسياسات الوطنيَّة التكنولوجيَّة، وكيف أنَّ هذه السياسات تحدِّد استخدام القدرات الوطنيَّة والعربيَّة وتطبيقاتها. كذلك يشير التقرير- عندَ التَّطرق إلى موضوع الأداء العربيّ في مجال البحث العلميِّ والابتكار- إلى أنَّه من الصعوبة بمكان إعطاء أيَّة أرقام عن "مؤشر" نظام "الابتكار" أو "التجديد الإبداعيّ"؛ بسبب غياب البيانات المفصَّلة والموثوقة من جهة، وبسبب غياب هيكليَّة معتمدة لما اصطلحَ عالميّاً على تسميته "بالمنظومة الوطنيَّة للبحث العلميِّ والإبتكار"على المستويين الوطنيِّ والقوميِّ من جهة أخرى. كما أنَّه - لعلمنا، وإلى يومنا هذا - لم تطوِّر أية دولة عربيَّة، أو تُبَادِرْ إلى تطويرِ"نظام وطنيٍ للبحث العلميّ والابتكار" من أجل بناء اقتصادٍ وطنيٍ مُؤَسَّسٍ على المعرفة.

وقد حاولت "إستراتيجية تطويرالعلوم والتقانة في الوطن العربي" - وهي أولى الدراسات الإستراتيجيَّة الجادَّة في حقل العلوم والتقانة، الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليكسو) في العام (1987) - رسمَ الملامح الرئيسة لتطويرالعلوم والتقانة في العالم العربيّ، منطلقةً من واقعها المعاصر في الثمانينيَّات، ومعتمدةً منهجَ التحليل المنظومي، من خلال دراسة الموارد المالية والبشرية والمؤسسات المخصَّصة لأنشطة العلوم والتقانة، ثم العمليَّات التي تقومُ بها هذه المؤسسات، وأخيراً إنتاجها وتفاعلها مع البيئة المحيطة، الداخلية منها والخارجية. وفي هذا المقام، نشيرُ إلى أنَّ هذه الدراسة الجادَّة والشاملة لواقع "منظومة العلوم والتقانة" في العالم العربيّ ومستقبلها وتطويرها - كغيرها من الدراسات الجادّة في ميادين أخرى - قد بقيتْ حتى يومنا هذا في أدراج مكاتب المسؤولين والجهات المعنيَّة في المستوى القومي كما الوطنيّ من غيرأن ترى النور.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ المعلومات والإحصائيات لم تكن يوماً في حال كافية من الغزارة والموثوقية وما زالت، بحيث تسمح دائماً برسم الصورة الكاملة والشاملة والدقيقة للواقع العلميّ والتقانيِّ العربيّ بجميع مؤشراته الوصفيَّة والكميَّة والنوعيَّة المطلوبة. وفي الإجمال، يُعدُّ نقصُ المعلومات والإحصائيَّات والدراسات النوعيَّة المتخصِّصة اللازمة للقيام بهذه المهمَّة على الوجه الأكمل، أحد المؤشِّرات المهمَّة للواقع العلميّ والتقانيِّ العربيِّ خصوصاً، والواقع العربيِّ عموماً، الذي يجب أن تهتمَّ به الدراساتُ الإستراتيجيَّة العربيَّة وتحسب له حساباً.

المبحثُ السّادسُ: واقعُ التّنميةِ الإنسانيَّةِ العربيَّةِ:

سوف نعتمدُ في هذه الفقرة - وفي الفصل الخاص"بالتنمية الإنسانيَّة"- المفاهيمَ والمصطلحاتِ والمفرداتِ والوقائع والبيانات الواردة في سلسلة تقارير التنمية الإنسانيَّة العربية للأعوام (2009، 2005، 2004، 2003، 2002). وتُقدِّم هذه الفقرةُ توصيفاتٍ عامة

لحال التنمية الإنســــانيَّة في المنطقة العربيَّة، مقارنةً بمناطقِ العالم الأخرى وعبر الزمن، بالاستناد إلى مقياس التنمية البشـريَّة، وتمشّـياً مع التوجُّه العام من حيثُ الأخذ بنهج للتنمية الإنسـانيَّة أكثر َشـمولاً من ذلك المتضـمَّن في "دليل التنمية البشـريَّة" المعروف في أدبيات تقارير الأمم المتَّحدة وبرامجها. ثم نشــير ُبإيجاز لثلاث حاجات تُعدّ سـمات محدَّدة للبلدان العربيَّة تعوق التنمية الإنسانيَّة. ولابدَّ من الإشارة هنا إلى ملاحظة أوليَّة عامَّة تتعلق بالنقص الحادِّ وتدنِّي الدقَّة في البيانات والمعلومات والإحصــائيات المتعمَّقة والضــروريَّة للقيام بالدراسـات والأبحاث والتقارير في مختلف الفعاليَّات وجوانب النشـاط الإنسـاني في البلدان العربية، ومن ضـمنها الخاصـة بالتنمية الإنسـانية، ولاسـيّما بالنظر إلى تحدَّي السـياق المؤسسي واكتساب المعرفة. الأمر الذي يضَّطر فيه الباحثون إلى استخدام مصادر بيانات دوليَّة تلجأ هي ذاتها إلى تقديرات للتوصُّل إلى مؤشِّرات على مستوى مناطق العالم. وتنشأ من اللجوء إلى مصـادر البيانات الدولية مشـكلةٌ أخرى تتمثَّل في الاختلاف الكبير بين منظَّمة وأخرى في تصـنيفها لدول العالم وفق مجموعات؛ الأمر الذي يصـعب معه إجراء مقارنات متَّسقة بين المناطق.

وفيما يخُّص حال التنمية الإنسـانيَّة في البلدان العربيَّة في سياق العالم، تُقارِن هذه الفقرة بإيجاز مجموعةَ البلدانِ العربيَّة بمناطقِ العالم الأخرى، فيما يتَّصـل بمقياس التنمية البشـريَّة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيِّ، وثلاثة من المؤشِّــرات الأربعة المكوِّنة له. حيث يُلْحَظ أن المنطقة العربيَّة تتفوَّق على منطقة إفريقيا جنوب الصـحراء ومنطقة جنوب آسـيا في مقياس التنمية البشـريَّة ومؤشِّـرات الصـحَّة الإجماليَّة (العمر المتوقَّع عند الميلاد)، وفي التحصـيل التعليميِّ (ويجري قياســه بمعرفة الكبار للقراءة والكتابة). إلَّا أن المنطقة العربيَّة مازالت بعيدةً عن إنجاز منطقة شــرق آســيا (مع الصــين أو من دونها) ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولعلَّ هذا الشــقَّ الثاني من المقارنة هو الأجدر بالحُسـبان في مناقشــة تتوخَّى الإحاطة بالتنمية الإنســانيَّة في العالم العربيّ، الأمر الذي يشــكل حافزاً على شــحذ الهمم ومواجهة تحدِّي صناعة التنمية الإنسانيَّة في هذا الجزء من العالم.

ويتحسَّـن الموقع النسـبيُّ للمنطقة العربيَّة في حالة مؤشِّـر متوسِّـط الناتج للفرد؛ حيث تتفوَّق على منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي ومنطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصـحراء. ومن ثم يُمكن القولُ إنّ المنطقة العربيَّة تُعدُّ أغنى مما هي نامية، حسـب مقاييس التنمية البشريَّة.

ونظراً لوجود علاقة قويَّة على المســتوى العالمي بين مؤشــر الناتج للفرد ودليل التنمية البشـريَّة، يُمكن الاسـتدلالُ من الملحوظة السـابقة إلى أنَّ البلدان العربيَّة ربما اسـتثمرَّت في بناء "رأس المال الماديِّ" أكثر مما استثمرت في تطوير "رأس المال البشريِّ". وهذا يوحي

بدوره إلى أنَّ هناك مجالاً رحباً أمام البلدان العربيَّة لتحقيق إنجازٍ أكبر في مضـــمار تكوين "رأس المال البشريّ" الذي هو أحد أهم مقومات التنمية الإنسانيَّة.

أما فيما يخص حال "التنمية الإنسانية"عبر الزمن في سياق العالم، فيقارن هذا الجزء - بإيجاز أيضـــاً - مجموعةَ البلدان العربيَّة بمناطق العالم الأخرى، من حيث الاتِّجاهات في مقياس "التنمية البشـــريَّة" عبر الزمن. وقد كان مقياس التنمية البشـــريَّة للمنطقة العربيَّة أقل من المتوسـط العالمي خلال فترة الثلاثين عاماً الماضـية. وهنا كان أداء المنطقة أفضـل من إفريقيا جنوب الصحراء ومن جنوب آسيا أيضاً، كما ضيَّقت الفجوة بينها وبين بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولكن الفجوة لاتزال قائمة. وتظهر منطقة شرق آسيا والهادئ على أنها كانت الأسرع تقدماً.

أما في مجال المقارنة بين البلدان العربية ذاتها، فيتفاوت مســـتوى الرفاه فيها، أيّاً كان المقياس المستخدم. واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (2000)، فإنّ من بين البلدان العربية التسعة عشر، تُصنَّف أربعةُ بلدان مصدِّرة رئيسة للنفط بلداناً عالية التنمية البشريَّة. وتصـــنَّف أربعة بلدان أخرى في مجموعة التنمية المتدنيَّة، التي ينبغي أن تدرج فيها الصومال أيضـاً (التي لم يتسنَّ تقدير قيم لها)، وتضم هذه البلدان الخمسة الأخيرة أكثر من خمس العرب. وتقع الإحدى عشر الباقية في مجموعة الدول المتوسِّطة. ولزيادة إيضاح هذا التبايُن، فإن البلد العربيَّ الأعلى ترتيباً على مقياس التنمية البشـــريَّة هو الكويت الذي حقَّق قيمةً للمقياسِ تقِّل قليلاً عن كندا التي تصـــدَّرت العالم على مؤشـــر التنمية البشـــريَّة. وعلى الطرف الآخر، فإن البلد العربيَّ الأقلَّ إنجازاً وفق هذا المعيارهو جيبوتي وهو ليس أفضـــلَ كثيراً من أقلِّ بلدان العالم قيمةً على مقياس التنمية البشـــريَّة (ســـيراليون). وبتعبيرأدق، فإن مدى التفاوت بين البلدان العربيَّة على مقياس التنمية البشريَّة، يقارب التفاوت المُشَاهَد على صعيد العالم أجمع.

كما جاء في مقدِّمة هذه الفقرة - كما سيوضِّح المبحثُ السادس من الفصل الرابع في هذه الدراســة الخاصُّ بإســتراتيجيَّة التنمية الإنســانيَّة - فإنّه يتعيّن أن تقوّم التنمية الإنســانيَّة في البلدان العربيَّة وفقَ مجموعة مقاييس أوســـع من الناتج المحليّ الإجماليّ أو العناصـــرالتي تدخل في مقياس التنمية البشـــريَّة. ويُظهر الفحص المتمعّن للمنظمات الإقتصـــاديَّة والإجتماعيَّة العربيَّة أنّ ثلاث حاجات حادّةً تفِتّ في عُضـــد التنمية الإنســـانيَّة في البلدان العربيَّة، يمكن إجمالُها في:

- **الحاجة للحرية.**
- **الحاجة لتمكين المرأة.**
- **الحاجة للقدرات الإنسانيَّة قياساً إلى الدخل، وخاصة القدرة المعرفيَّة.**

وَسَـــيُنَاقَشُ كل جانبٍ من جوانب هذه الإحتياجات بإيجاز فيما يأتي لاحقاً، ويتم تناولها تفصيلاً في الفصل المخصَّص لإستراتيجيَّة التنمية الإنسانيَّة.

- **الحاجة للحرية:**

إذا عدنا إلى ثنائيَّة "الجســد والروح" المشــهورة، التي تخّص الإنســان العاقل في عالم الكائنات، وعلمنا أنَّ الغذاء حاجة أساسـيَّة وضـروريَّة للجسـد من أجل البقاء والحياة، لآمنَّا بالضرورة بأنَّ الحريَّة أيضاً هي حاجةٌ أساسيَّة وضروريَّة للروح أوالعقل من أجل أن يكون لهذه الحياة مغزى ومعنى وقيمة، وهي فهمُ هذا العالم اللامتناهي، والتكيُّفُ مع مكوِّناتِه من طبيعة وكائنات وعلاقات ومعطيات، وصـــنعُ التقدُّم الحضـــاريِّ بكل أبعاده. وبهذا المعنى، يجب أن نفهم العلاقة الجدليَّة بين التنمية الإنسانيَّة والحريَّة بمعناها الشامل، وأن نقوّم من ثمّ تدرُّج التنمية الإنســانيَّة إيجاباً أو سـلباً وفق تدرُّج ممارســة الحريَّة صــعوداً أو انحســاراً، بالإضـــافة إلى العوامل الأخرى المقياســيَّة التي تدخل في بنية العملية الإنســانيَّة التنمويَّة وأدائها.

وفي هذا السـياق علينا أن نتذكَّر أيضــاً أنَّ الإنســانَ كائنٌ اجتماعيٌّ، بالإضــافة إلى كونه كائناً عاقلاً، وعليه فإنَّ حريتَّه تنتهي عند الحدِّ الذي تبدأ عنده حريَّة الآخر، ويجب عليه أن يتعهّد موقفَ الالتزامِ بالحدود الفاصــلة وتحمُّل المسـؤوليَّة الناجمة عن هذا الخيار، جنباً الى جنب مع تمتُّعه بممارسـاتِه لهذه الحريَّة، وذلك كلَّه من أجلِ أن يسـتقيمَ "الاجتماع البشـريُّ" ويستقرَّ.

- **الحاجة لتمكين المرأة:**

استيعاب الحقيقةَ التي تقول أنَّ المرأة تشـكِّل نصـفَ المجتمع البشـريِّ، ويتوجب علينا الأخذ اليوم قبل الغد بمقولةِ حاجةِ المجتمع البشــريِّ الماسّــة والضــروريَّة إلى توظيف قُدرات هذا النصف الآخر؛ أي تمكين المرأة بالقدرذاته من المساواة مع الرجل، لممارسة نشاطها الكامل دون نقصــان، والإســهام من خلال ذلك في مضــاعفة التنمية الإنســانيَّة وفي صــنع التقدُّم الحضاريِّ.

- **الحاجة للقدرات الإنسانيَّة/القدرة المعرفيَّة:**

لمّا كانتِ المعرفةُ عموماً والعلومُ والتقنيات خصـوصــاً، مضــافاً إليها الخِبرة المكتسـبة بالممارســة الفاعلة والتجربة الإنســانيَّة الغنيَّة، تشـكِّل المنهجَ والطريقة والأداة التي يعمل بها

العقل البشـــريُّ لكشـــف المســـتور من حقائق الأمور في هذا الكون الفســـيح ومحاكاته في صورة حضـارتنا الإنسـانيّة العظيمة، وَجَبَ على المجتمع البشـريِّ والدول الوطنيَّة أن تُسـهم بالضـرورة - مجتمعةً وفرادى - بفعّالية وجهد وسـخاء، ومن خلال سياسـات وإستراتيجيَّات وتدابير وطنيَّة وعالميَّة ناجعة، في تعزيز القدرات الإنســـانيَّة عامَّة، والمعرفيَّة والخبرات خاصة، وتوظيفها على الوجه الأكمل في خدمة التنمية الإنسانيَّة والتقدُّم الحضاريِّ.

المبحثُ السّابعُ: الرَّبيعُ العربيُّ:

"الرَّبيعُ العربيُّ" هو الاسـمُ أو المصـطلحُ العالميُّ لمُجمل أحداثِ الحِراك السـلميِّ الكليِّ، السـياسـيِّ والاجتماعيِّ والثقافيِّ وغيره في العالم العربيّ، ووقائع الانتفاضـاتِ الشـعبيَّة التي بدأت ســـلميَّة، ثم ما لبثتْ أن لجأتْ إلى حمل الســـلاح دفاعاً عن النفس ضـــدَّ العُنف الذي مارســته الدكتاتوريَّاتُ لإخمادها بهمجيَّة مفرطة هنا وهناك. هذه الانتفاضـــاتُ التي اجتاحت العالمَ العربيَّ بِدءاً من مسـتهلِّ العام (2011) وفاجأت العالم، وسـبقت التنظيمات السـياسـيّة العربيّة القائمة بكلّ مسمّياتها وأيديولوجيّاتها وبرامجها وتقدّمتها وتجاوزتها جميعاً، ومازالتْ قائمةً ومستمرة وناشطة، وستبقى كذلك إلى سنوات قادمة. وقد كان "للربيع العربيِّ" صدى إيجابيٌّ واسـعُ الانتشـــار في أوســـاط الرأي العام العالميِّ على امتداد أرض البشـــر، ويُمكن النظرُ إليه كحلقةٍ من حلقات ســـلســـلة حركات التغيُّر والتغيير والتحُّولات النوعية الكونيَّة الطوريَّة، التي تتناولُ الظواهرَ والأحداثَ والموجوداتِ والكياناتِ والمعارفَ والمنهجيَّاتِ والوســـائلَ والســـلوكيَّاتِ، وتطرأ في فترات زمنيَّة متقاربة نســـبيّاً، وتُســـهم في تقدُّم العالم حضاريّاً وفقَ المنطق الجدليِّ التاريخيِّ. ولذا فإن "الربيع العربي" يدخُل ضمن دائرة أحداث ظاهرة "التحوُّل الديموقراطي"، التي ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر، واستمرَّت على شكل موجاتٍ متلاحقة حتّى تاريخه.

وفي إطار السِّياق التاريخيِّ الحديث للظاهرة الديموقراطيَّة يتموضـعُ "الربيع العربيُّ" في مســتهلِّ الموجة الرابعة لمســيرة "التحوُّل الديموقراطيِّ" العالميّة. وتحت هذا العنوان الكبير يمكن قراءة الأحداث المرافقة " للربيع العربيِّ" وتحليل وقائعه.

حيثُ إنَّ عمليَّـة "التحوُّل الـديموقراطي" وعمليَّـة "التغيير"- إن يكن من وجهـة النظر الموضـــوعيَّة والتاريخيّة والجدليَّة، أومن وجهة النظر إلى المضـــمون والشـــكل - ترمزان، مفهوميّاً ومصـطلحيّاً، إلى الانتقال من حالة حضـــاريَّة قديمة بالية إلى حالة حضـــاريَّة جديدة متقدِّمة على سابقتها، من حيث تكيُّفها مع العصر وقابليتها للتقدُّم البشريِّ، وَجَبَ القول إنَّهما حالتان متلازمتان عضـــويّاً ومتطابقتان مضـــموناً وشـــكلاً، وتتبادلان المواقع حيثما يتطلَّب الأمر.

وبهذا المعنى، فإنَّ النضـالَ من أجل الانتقال إلى "الديموقراطيَّة"، هو بالضـرورة نضـالٌ في الوقت ذاته من أجل إحداث "التغيير" المطلوب؛ والعكس صـحيح أيضـاً حين نقول إنَّ النضـال من أجل "التغيير" يسـتلزمُ بالضـرورة ذاتها التسـليمَ بشـرط "الانتقال إلى الديموقراطيَّة"، فكلاهما يؤدِّي إلى الآخر ويَسْتحضرُه. وهكذا فإنَّ عنوانَ المرحلة الحاضرة والمسـتقبليَّـة المنظورة لمسـيرة النهضـة العربيَّـة يمكن أن يتبادل الرمزين: "التحوُّل الديموقراطيّ" و"عمليَّة التغيير" في الوقت والوفرة والدّلالة ذاتها. وبناءً على ما تقدَّم، فإنَّ مصطلح "الربيع العربيّ" يرمز إلى ولادة "عمليّة تغيير"عربيَّة جذريَّة كليَّة بصورة "تحوّل ديموقراطي" كلّيّ الأبعاد والسـمات، على كلِّ الأصـعدة وفي مجالات الجهود المبذولة والفعَّاليَّات الإنسـانيَّة الفرديَّة والمجتمعيَّة جميعاً، تبدأ بحالة الحراك السـلميِّ وتنتهي بالثورة المسـلَّحة المشـروعة عند اللزوم والحاجة؛ أو بتعبير آخر يمكن النظر إلى انبثاق "الربيع العربي" كونه يجسّد بلوغ حدود "الكتلة الحرجة" اللازمة للتغييرالنوعيِّ وفق القانون الجدلي للتطوّر، ولإحداث الاختراق اللازم والضروري للانتقال الحضاري من حالة التخلّف العربيّة إلى حالة الحداثة العالمية في ختام سلسلة المحاولات النهضويّة العربيّة المتراكمة خلال أكثر من قرنين من الزمان بمختلف مسمّياتها وتوصيفاتها؛ وعليه فإنَّ أيَّ تفسير آخر لما سبق، يُعدُّ مراوغاً وباطلاً ومجافياً للحقِّ والحقيقة والواقع.

انطلاقاً من رؤيتنا الإستراتيجيَّة المركَّبة، وفي مقاربة أوَّلية وعامَّة، يُمكن تلخيصُ المشهد العام لما يجري على المسـرح العربيِّ، بالنظر إلى الحدَث والممثِّلين الفاعِلين والأدوار المُناطة بكلٍّ منهم، وفقَ الصورة البانوراميَّة الآتية:

يوجد في هذه الأيام على المسرح العربيّ الكبير، مع بعض الفروق التفصيليَّة المحليَّة في هذا الركن أوذاك، شـخصـياتٌ رمزيَّة أوممثِّلون لثلاثة توجُّهات رئيسـة: الأول والثاني على المستوى الشعبيِّ الجماهيريّ، والثالث على المستوى الرسميّ أو مستوى النخب الحاكمة، والتوجُّهات الثلاثة متناقضـة فيما بينها، من حيث النظر والعمل، أو من حيث الأهداف والسـبُل، ومتفاوتة من حيث العديد والعدّة، وغير متكافئة حالياً من حيث امتلاكها للسـلطة وأدواتها. وإذا جاز لنا أن نسـتعيرَ هنا - في هذه الأيام، وفي هذا السـياق تحديداً - عباراتِ مفهومَي "الثورة" و"الثورة المضـادَّة" أومصـطلحاتِهما، يمكننا تصـنيف سكَّان العالم العربيِّ وحُكَّامه - في ضـوء توجُّهاتهم ومواقفهم الراهنة والمسـتقبليَّة، بالنظر لعملية "التغيير" و"التحوُّل الديموقراطي" نظريّاً وعمليّاً - ضـمن تياراتٍ ثلاثةٍ رئيسـةٍ من ألوان الطيف المجتمعيِّ المركَّب:

التيَّارُ الأول: هو تيَّار "الثورة" الشعبيُّ، ويضـمُّ من حيث وجهة النظرة الموضـوعيَّة كلّ مَنْ أراد "التغيير" بكل مضـامينه وأشـكاله، وسـعى إليه، وناضـل من أجله سـلميًّا، ويشـمل معظم الجماهيرالعربيَّة العريضـة التي عانتْ طويلاً من المذلَّة والقهر والحرمان والظلم والتهميش والتهجير والإقصـاء في ظل "النظام العربيِّ القديم" الواحد من حيث النوع ، وإن اختلف الأمر هنا وهناك من حيث الدرجة. ويقودُ هذا التَّيار في هذه الأيام طيفٌ عريضٌ

مكوَّن: من أفرادٍ قلائلَ نسبيّاً من "الطبقة الوسطى" الغابرة على هشاشتها وضُعف دورها - ســـبق لهم أن حافظوا على "عهد" كانوا قد قطعوه على أنفســـهم في الوفاء لتطلُّعات هذه الجماهير-، ومجموعاتِ "النشـــطاء الاجتماعيين"،وجماعاتِ "الحراك الســلميّ" الشـــباب وحديثي العهد في العمل السياسيّ، وطلائعِ مجتمعٍ مدنيٍّ غضٍّ، وفصائلِ المعارضةِ الوطنيَّة المسلَّحة في هذا البلد العربي أو ذاك.

وينتمي إلى هذا التيَّار فريقان:

الفريق الأول "عَلمـانيٌّ/مـدنيُّ التوجُّـه": يتبنَّى التغيير في إطـار مفـاهيم "التحوُّل الديموقراطي" و" الحوكمة الرشـيدة " و"عَلمانيَّة الدّولة" و"دولة القانون" و"المواطنة" على أســـاس "العقد الاجتماعيّ" و"القيم الإنســـانيَّة الكونيَّة" و"التنمية الشـــاملة" و"العدالة الاجتماعيَّة"، وبكلِّ أبعاد هذه المفاهيم ومضامينها وأشكالها.

والفريق الثاني "محافظٌ/دينيُّ الهوى": ما زال ينتمي بأفكاره ومشاعره إلى ماضي الأمة الغابر، ويحلم بعودة الزمن إلى الوراء، وأن يتجمَّد التاريخُ عند لحظة تولِّي الخلفاء الراشدين أمر رعاية "الأمة" في بدايات ولادة "الإمبراطوريَّة العربيَّة الإســـلاميَّة"؛ أي العيش قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام مضـــت، في ظروف زمانيَّة ومكانيَّة وحضـــاريَّة مغرقةٍ في القدم، مختلفةٍ ومغايرةٍ بالمطلق لمجمل الظروف الكليَّة المعاصرة، في ضوء التطوُّر البشريّ والحضـــاريّ المتســـارع المركَّب والمعقَّد. وحقيقة الأمر أنَّ هذا الفريقَ في معظمه يريد الخلاصَ من الظلم والقهر والتهميش الذي مارســـته عليه الأنظمةُ العربيَّة الإســـتبدادية وما زالت تمارســـه، ولذا فهو يريد "التغيير"حقّاً. وفي حين اختار البعضُ منه أن يبحثَ عن حلٍّ لخلاصه في الماضي أو في "السماء"، حين سدَّتْ في وجهه ممارساتُ الطغاة القاسية كلَّ أبوابِ الأمل في عدل بشـــريٍّ محتمل وممكن الحدوث على "أرض البشـــر" في القريب المنظورعلى الأقل، اختارَ البعضُ الآخرالبحثَ عن حلٍّ يوفّق بين حاضر"الحداثة" وماضي "السلف الصـالح" أو "التراث". إنَّ موقفَ هذا الفريق وسـلوكَه تجاه الأحداث التي تعصِـف بالمنطقة العربيَّة يبقى في نهاية الأمر مرهوناً -جدليّاً- بتطوُّر حركة "التغيير" الكلِّيَّة من جهة أولى، وبســيرورة الصــراع "المركَّب" بين قوى "الثورة" وقوى "الثورة المضـــادة" - التي هي من أبجديات المنطق التاريخيّ الجدليّ لتطوُّرالبشـــريَّة - من جهة ثانية، وبنضـــج "الوعي" الكليّ عامَّة والســـياســـيّ خاصَّـــة وتطوُّره من خلال المعاناة والعيش المشـــترك والتلاحم المجتمعيّ مع الفريق الآخرمن جهة ثالثة.

إن كلا الفريقين المعنيِّين بالتغييرمطالبان بالبحث ســـويَّةً، وبالقدراللازم والكافي ذاته من الجديَّة والحماســـة والنيَّة الحســـنة، عن قواســـمَ مشـــتركة بينهما توحِّد جهودهما وســـعيهما المشترك والمشروع لإنجاح عمليَّة " التحوُّل الديموقراطيّ " المنشود. ولا يمكن البحث عن هذه القواسـم المشـتركة بعيداً أو بمعزل عن تبنِّي ثقافة "الاعتدال" و"الوسـطية" و"الحوار". وقد شكَّلت هذه الثقافةُ المشتركة العابرة للحدود عبرالتاريخ الإنسانيّ - ومازالت حتى يومنا

هذا - نقطة اللقاء وصلة الوصل والتواصُل بين الأنا والآخر، والمنطلق والسبيل والهدف لتحقيق "الاجتماع البشريِّ" وتطوُّره وتقدُّمه.

أمّا من حيث الواقعُ العملاني، فإنّ هذا التيَّار؛أي تيَّارَ"الثورة" الشعبيَّ، يفتقرأولاً إلى مخزونٍ كافٍ من الثقافة العامَّة وخصوصاً السياسيَّة منها، ويفتقد ثانياً وحاليّاً قيادةً سياسيَّة تنويريَّة ملتزمة، تتمثَّل في تبلورِمجتمع مدنيٍّ، وَتَشَكُّلِ طليعةٍ نخبويَّةٍ منظَّمةٍ أو حزبٍ سياسيٍّ "شعبيٍّ" جماهيريّ، يتبنَّى تطلُّعاته وطموحاته، ويقوده في مسيرة "التغيير" وصولاً إلى تحقيق أهدافه المنشودة، كما أنه ثالثاً لا يملك أيّةَ قوة فعل بمعنى السلطة النافذة، إلاّ أنه يملك في المقابل قوةَ "الإرادة" الكامنة في العُمق في إحداث التغيير، وعزمَ التصميم لدى الجماهير الشعبيَّة العريضة على مواصلة النضال بكلِّ أشكاله من أجل التغيير، والإيمانَ بالرهان على نُضج الطليعة السياسيِّة الواعية المعنيَّة بقضية الجماهير واكتمال عدَّتها وعديدها؛ لتقوم بتحويل كلِّ الطاقات المخزَّنة إلى قوة فعل نافذة. وعندها، وفي ضوء المنطق الجدليّ التاريخيّ، سوف تنتصر"إرادة التغيير" للشعوب، بوصفها صاحبة الحظِّ الأوفر، بل الحق الكامل في النجاة والبقاء والاستمرار. إنَّ معظم المنضوين تحت أجنحة هذا التيار يعيشون في هذه الأيام - وسوف يعيشون في السنوات العشرالمقبلة على أقل تقدير- شتَّى أنواع المعاناة البشريّة وأشكالها، من قتل واعتقال وتعذيب وتشريد وتهجير داخلي وخارجي وحرمان من أدنى متطلَّبات العيش الكريم والمأوى والرعاية الصحية وفرص التعليم والعمل وباقي الحقوق الأساسيّة والخدمات الإنسانيَّة الضروريَّة.

والتيَّار الثاني: هو "التيَّارالرماديُّ" الصامت، الذي يمكن تقويم موقفه من مجمل "الحراك الثوريّ" بالسلبيِّ أكثرمنه إلى الإيجابيِّ. ويضمُّ هذا التيَّاركتلة تتراوح بين (20%) و (30%) من مجموع سكَّان العالم العربيِّ، وتختلف النسبة من بلد عربيٍّ لآخر؛ حيث تشكِّل الأقلّيَات الإثنيَّة والدينيَّة والمذهبيَّة والقبائليَّة والعشائريَّة والمناطقيَّة مُعظم هذه الكتلة السكانيَّة. ويقف هذا التيَّار"مراقباً" سلبيّاً على هول الأحداث من حوله، مؤجِّلاً بشكل صادم اتِّخاذ الموقف الواجب إلى جانب شركائه في الوطن في نضالهم المشروع من أجل التغيير، كارهاً في قرارة نفسه لممارسات الأنظمة الإستبداديَّة، متوجِّساً ومتخوِّفاً في الوقت ذاته من "المَزاج العام" للمعارضة الثوريَّة للأكثريَّة المخالفة له في العرق والدين والمذهب وسواه.

إنّ جماهير التيّارين، الأول والثاني، وطلائعها الواعية، مطالبة في أقرب الأزمان، وبأعلى درجات المسؤوليّة الإنسانيّة والأخلاقيّة والوطنيّة، إعمال العقل في عصر العلم والأخذ بالخيار الوطني المحض، واللجوء إلى الحوار العقلانيّ الجدّي والهادف للخروج من المأزق التاريخي والمصيدة الجهنّميّة التي غرق في شباكها العالم العربي منذ قرون، وصولا إلى الوفاق والاتّفاق: أولاً على المستوى الوطني على "عقد إجتماعي" يجتمعون حوله ويؤلّف بينهم ويلتزمون بحدوده وبنوده وآفاقه، فوق كلّ انتماءاتهم دون الوطنيّة السابقة واللاحقة المتعارضة، من سمات ونزوات ووجهات نظرللعالم والوجود (عرقيّة وإثنيّة ودينيّة ومذهبيّة وفئويّة وسواها). وثانياً على المستوى القومي على "وثيقة عهد" توحّد مصالحهم

المشتركة وتصون أمنهم الوجودي وسلام محيطهم القريب والبعيد وتهيئ لهم مؤونة الإسهام الحضاري المشترك.

والتيَّار الثالث: هو تيَّار "الثورة المضـادَّة"، ويضـم من حيث النظرة الموضـوعيَّة كل من يقف ضد "التغيير"، من أفراد وجماعات وفئات وسلطات حاكمة مواجهةً أو مواربةً، ساعياً وفاعلاً على وأده وإخماده، مسـتخدماً كلّ ما ملكت يداه من وسـائل العنف، أومحاولاً تأجيلَ وقوعه إلى أبعد أجل ممكن أو تخفيفَ آثاره قدرالمستطاع أو الالتفافَ عليه وتحويل مسـاره أو إعادةَ تأهيل النظام العربيِّ القديم المتهاوي بجراحات تجميليَّة آنيَّة؛ وذلك كله بسـبب تناقضِ مصـالح هذا التيَّارالذاتيَّة الخاصَّـة وتعارضِـها مع تطلّعات عمليَّة "التغيير"وأهدافها الكليَّة العامَّة المعبِّرة عن مصالح الشعوب. أما من حيث الواقعُ العمليُّ، فإن هذا الفريقَ يملك كلَّ أسباب القوَّة والسلطة والنفوذ والمال التي اغتصبها من الشعوب جوراً وجناها ظُلماً على حسابها واستغلَّها لقهرها وتهميشها وإذلالها. وبالرغم من احتمالات عقد صفقات أو تسويات مؤقَّتة بين قوى الثورة المضـادَّة هذه فيما بينها، فإنَّ مصـالحَها تبقى في النهاية متناقضـةً وغيرمتوافقةٍ مع بعضـها بعضـاً؛ الأمرالذي يؤدِّي بالضـرورة إلى تنافسـها، بل وتصـارعها على السـلطة والنفوذ والمال، واقتتالها على مدى السـنوات العشـرالقادمة على أقلِّ تقدير، ما يفضي جدليّاً إلى أن يفني بعضُها البعضَ الآخر، بعد أن تكونَ قد أكملتْ دمار البلاد والعباد. الأمرالذي كان قد استهلَّه الطغاة المستبدِّون من قبل، ومازالوا يمارسونه حتى اليوم بوحشيَّة لم تعرفها البشريةُ على امتداد تاريخها.

على المسـتوى العربيِّ الوطنيِّ والقوميِّ، يندرج تحت هذا التيار مُجمل الأفراد والفئات والجماعات والنّخب الحاكمة والميليشيات الأجيرة التابعة لها، بمختلف أصنافها ومسمَّياتها، وتنوُّع أيديولوجيَّاتها، عرقيَّة/إثنية كانت أم دينيَّة/ مذهبية، قديمها وحديثها، وفي كل المستويات والمجالات.

وعلى المسـتوى الإقليميِّ ممثِّلون إقليميّون لدول الجوار، وخاصـة إسـرائيل وإيران وتركيا، موجودون على المسـرح العربيّ؛ بشـكل مباشـر: من خلال ميليشـياتهم الطائفيَّة والمذهبيَّة، وخبرائهم من عسـكريين ومدنيين، وأجهزة مخابراتهم وعملائهم، بل وقواتهم المسـلَّحة؛ أوغيرمباشـر: من خلال التأثيرالفعَّال في جانب هذا الفصـيل أو ذاك من فصـائل "الثورة المضادَّة".

وعلى المسـتوى الدّوليِّ، يندرج أيضـاً ممثِّلونَ عالميُّون لمصـالح الدول الكبرى المهيمنة على عالَم هذه الأيام، وخاصَّـة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتحاد الروسـيُّ، بشـكلٍ مباشـر من خلال خبرائهم العسكريِّين والمدنيِّين، وأجهزة مخابراتهم وعملائهم، وشُحناتِ أسلحتهم الفتَّاكة التي يمدِّون بها أطرافَ الصراع الدامي العبثيِّ على مدارالساعة، وبقواتهم العسكريَّة المُدجَّجة بمختلف أصناف الأسلحة الحديثة والمتطوِّرة. الأمرالذي يُحيل "التُراثَ الحضاريَّ العربيَّ الإسلاميَّ" والأرضَ العربيَّة وأهلَ هذه الديار إلى خرابٍ كامل.

ليس المقصـود هنا الإشـارة إلى ما اعتادَ الناسُ على تسميته بنظريَّة "المؤامرة"، بالرغم من أنَّه لا يوجد يقيناً شـيءٌ من هذا القبيل، وإنما المقصـودُ هو التأكيدُ على الانطلاق أسـاسـاً من "رؤية إسـتراتيجيَّة مركبة"، تقومُ على مرتكزاتٍ متلازمةٍ ثلاثةٍ: نظريَّة النّظُمِ (النّظمِ المعقّدة التكيُّفيَّة خاصَّـةً)، والمنهج النقديّ الجدليّ الإسـتراتيجيّ، وتاريخيَّة وحدةِ الحضـارةِ الإنسـانيَّةِ في إطارِ نظريَّةِ التَّطَوُّرِ الكُلِّيَّةِ، كما أشـرنا الى ذلك سـابقاً في المبحث الأول من الفصـل الأول. وفي ضـوْءِ ذلك فقط تتَّضِـحُ معالمُ الصـورةِ الكاملة للواقع العربيِّ الراهن على الأرض العربيَّة أوّلاً، وضـمن محيطه الإقليميِّ المجاور ثانياً، ومن ثم ضـمن محيطه العالميِّ ثالثاً. كما يُمكنُ بالمبدأ والأسـلوب ذاته استشـرافُ المستقبل العربيِّ على المستوى العربيِّ والإقليميِّ والعالميِّ، والتنبُّؤ بأحداثه ومجرياته وآفاقه في السـنوات الخمسَ عشـرةَ القادمة.

وانطلاقاً من ذلك كله، فإنَّ "الربيعَ العربيَّ" يكون قد فجّر في المنطقة العربيَّة أولاً، وفي الإقليم ثانياً، وفي العالم ثالثاً، "ثورات" ضد الأنظمة العربيّة الدكتاتوريّة السلطويّة ابتداءً من العام 2011، على غِرار"الثورة الفرنسيَّة" ضد الملكيّة الفرنسيّة الاستبداديّة المطلقة في العام 1789،من حيـثُ توافقهمـا في الجوهر والأهـداف، واختلافهمـا في المظهر والمعطيـات التاريخيّة، سـوف تسـتمرآثارُها وانعكاسـاتُها إلى أمد ليس بقليل. وفي الوقت ذاته، فقد فتح "الربيعُ العربيُّ" "صـندوق باندورا"، فانطلقتْ من جوفه كلُّ شـرورالعالم بالمعنى المجازيِّ، كما جاء في الأسـطورة الإغريقيَّة القديمة؛ ذلك أنَّ المنطقةَ العربيَّة تختزنُ كلَّ مشـكلات العالم، قديمه وحديثه، كما مشـكلات الإقليم والمنطقة العربيَّة سـواء بسـواء، منذ ألف وأربعمائة عام ونيِّف وحتى عصرنا الحاضر.

وتقعُ سـوريا (بلاد الشـام) من هذه الأحداث والإشـكاليَّات، في "عين الإعصـار"، وفي "مركز ثقل" الحدث؛ كونها تمثِّلُ مركزَالعالم الشـرق-أوسـطيِّ القديم، الذي تلاقتْ عنده كلُّ الموجات الحضـاريّة والثقافات القديمة، وتلاقحتْ فيما بينها، وولَّدتْ من ذلك التاريخ الأرضـيَّة أو الخلفيّة المطرّزة الفريدة لسـوريا الأرض والشـعب. بهذا المعنى الفريد تُمثِّل سـوريا عقدةَ العُقد، ومفتاحَ الحلِّ والربْط، سـواء من حيثُ مركزيّة المأزق أم مركزيّة الحلِّ في عموم المنطقةِ العربيَّة والإقليمِ المجاور.

الفصلُ الثّالث

"الاتّجاهـاتُ المُستقبليَّةُ العالَميَّةُ والعربيَّةُ حَتَّى عام 2030"

المبحثُ الأوّل: التوجهات العالمية الحاليَّة والمستقبلية في المجال السياسي.

المبحثُ الثّاني: التوجهات العالمية الحاليَّة والمستقبلية في المجال الاقتصادي.

المبحثُ الثّالث: التوجهات العالمية الحالية والمستقبلية في المجال الاجتماعي.

المبحثُ الرّابع: التوجهات العالمية الحالية والمستقبلية في المجال الثقافي.

المبحثُ الخامس: التوجهات العالمية الحالية والمستقبلية في مجال العلوم والتقانة.

المبحثُ السّادس: التوجهات العالمية الحالية والمستقبلية في مجال التنمية الانسانية.

المبحثُ السّابع: ظاهرة "الفقر":

المبحثُ الثّامن: ظاهرة "الهجرة".

المبحثُ التاسع: ظاهرة "التطرّف".

المبحث العاشر: ظاهرة "أفول الدكتاتوريَّات وتهافت الأيديولوجيَّات ".

المبحث الحادي عشر: ظاهرة "التحوُّل الديموقراطي".

المبحثُ الثاني عشر: التوجهات العربيَّة المستقبليَّة في العالم العربيَّ.

الفصلُ الثّالث

"الاتّجاهاتُ المُستقبليَّةُ العالَميَّةُ والعربيَّةُ حَتَّى عام 2030"

يعيشُ البشراليومَ في عالم متغيِّر، تتشكَّلُ فيه مكوِّناتُ نِظام عالميٍّ جديد ليحل محل سابقه. ذلك أن العالمَ يشـهد مابين الربع الاخير من القرن العشـرين والربع الاول من القرن الحادي والعشـــرين، معـالمَ حـدوث ظـاهرة مركَّبـة من المتغيّرات والتحوُّلات النوعيَّـة المتلاحقـة والمتســارعة على المســتويات الطبيعيَّة والمجتمعيَّة والفرديَّة، تشـكِّل في حد ذاتها، منعطفاً تاريخيًّا مفصـليًّا في سيرورة التطوُّر الطبيعيّ والبشـريّ الجدليَّة والدائمة. وقد أُصـطلح على تسـمية هذه الظاهرة بظاهرة "العولمة"، إن يكنْ بالمعنى الضـيِّق (الاقتصـاديّ) أو بالمعنى الشامل (السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والعلميّ والتقانيّ ....).

وسـوف نعتمد في دراسـتنا هذه المعنى الأشـملَ لمصـطلح "العولمة"، أي كونها تُجسِّـد السـمةَ الرئيسـةَ لعمليَّة تُشـكُّل النظام العالميّ الجديد بكل أبعاده وعلى الأصــعدة كافَّة وفي عموم مجالات النشاط المجتمعيّ العالميّ.

وتتجلى معالمُ هذه الظاهرة في بعدها الابيسـتيمولوجي (المعرفيّ) بأوضـح صـورها في تفجُّر ثورةِ المعرفة العلميَّة والتقانيَّة الدائمة، التي بدورها وســعَّت وماتزال مداركَ العقلِ البشريّ، وفتحتْ أمامه آفاقَ الكونِ الرحيب، حتى كادَ أن يصل الى حدود "الانفجار العظيم" عند بداية الكون. وفي العقود الاخيرة أصـبح مفهوم "المعرفة" صـفة لازمة لمختلف وجوه النشاط والفعاليَّات البشريَّة.

وتتجلى هذه الظـاهرةُ في بعدهـا الانطولوجيّ (الوجوديّ)، بمـا لهـا ومـاعليهـا، في ميل العالم الى التحوُّل نحو التوحيد المتزايد في مجالات الاقتصـاد والسياسـة والاجتماع والثقافة والعلوم والتقانات وغيرها. إنّها تصـــف العمليَّة التي بها تتكامل الاقتصــــادات الاقليميَّة والمجتمعات والثقافات من خلال الاتصالات والمواصلات والتجارة.

كما تستلزمُ هذه الظاهرة في بعدها الميثودولوجي (المنهجيّ) ضرورةَ البحث عن مقاربةٍ منهجيَّة أكثرنجاعة، لفهم أشـمل وتحليل أكثردقة لقضـايا "العولمة" وتحدِّياتها، وما يحاذيها من تركيبات ومتغيِّرات وتغيُّرات جديدة وهكذا دواليك. الامرالذي يقودنا الى اعتماد مقاربةٍ مركَّبة تجمعُ بين التحليل "التضافريّ" أو"الكلِّيانيّ" الى جانب التحليل "الإختزاليّ" و"التفكير المنظوميّ المعقَّد" و"المنهج الجدليّ" في هذه الدراسـة. وهنا تقتضـي الإشـارة الى أن وتيرةَ تُسارع حركة التغيُّر في الظواهر والأحداث والاشياء والكينونات والمنظومات - الناتجة عن ظاهرة العولمة - هي الصـــفة المفسِّـــرة لحالة العالم، أوالطابع الذي ســيميِّزه، في العقدين القادمين.

على المستوى العالميِّ، وفي إطار ظاهرة العولمة، تتعرَّض بلدان العالم قاطبةً الى حزمة مركَّبة معقَّدة من التحديَّات، أهمها تفاقُم ظواهر: الفقروالتفاوت الإقتصـــاديِّ والاجتماعيِّ، والفجوة العلميَّة والتقانيَّة، والهجرة الجماعيَّة، كما النموّ السـكانيِّ ، والتطرُّف وما ينتج عنه من عنف وإرهاب وفوضى، اضافة الى ظاهرة "التغيُّر المناخيِّ"، ومركِّبات متنوِّعة أخرى، نستعرضها بايجاز في الفقرات الآتية.

المبحثُ الأوّل: التوجهات العالمية الحاليَّة والمستقبليَّة في المجال السياسيِّ:

لعلَّ اهمَ السـماتِ التي تميِّزحالةَ العالم المعاصـرالمرافقة لحركة التغيير الكونيِّة، هي انتشـار "ظاهرة التحوُّل الديموقراطي"، وقيامُ الديموقراطيَّات على انقاض الأنظمة الدكتاتوريَّة التوتاليتاريَّة (الشـموليَّة) والأوتوريتاريَّة (السـلطويَّة)، وذلك على امتداد أرض البشر.

فمن جهة اولى، تجذَّرتْ مكوِّناتُ "الحالة الديموقراطيَّة" من قيمٍ وبُنى ومؤسَّسـات ومنهجيَّاتٍ وآليَّاتٍ وممارسـاتٍ في اعماقِ المجتمعات البشـريَّة، التي اختارت الديموقراطيَّة رؤيةً ومنهجاً في تدبيرشـؤونها العامَّةوإدارتها - بدءاً من"الموجة الديموقراطيَّة الاولى" في أوائل القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى انبثاق "الموجة الديموقراطيَّة الثانية" بعيد نهاية الحرب العالميَّة الثانية في أوروبا الغربيَّة واليابان بصـورة رئيسـة - وطورتُّها في إطار "ظاهرة الحوكمة الرشـيدة"، بحيث غطَّت أبعادَ النشـاط المجتمعي ومساحاته، في الحقول السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّةونشاط المجتمع المدنيِّ وغير ذلك.

ومن جهة ثانية، وفي إطار"الموجة الديموقراطية الثالثة" التي بدأت منذ منتصـف السـبعينيّات، تحوَّلت مناطق ودول هامَّة إلى الديموقراطيَّة في الربع الأخيرمن القرن العشـرين، مثل دول أمريكا اللاتينية في السـبعينيَّات، ودول الباسـيفيك الآسـيويَّة (الفيليبين، كوريا الجنوبية، وتايوان) في الثمانينيَّات، ودول شـرق أوروبا ابتداء من أواخر الثمانينيَّات. كما يمكن النظرالى الأحداث الجيوسـياسـيَّة الأخيرة على المسـرح العالميِّ، مثل أحداث "الربيع العربي"، إلى جانب ظهور خجول لحركات تنادي بالتحوُّل الديموقراطي في عدد من الدول الآسيويَّة والإفريقيَّة،على أنها بشائر"الموجة الديموقراطية الرابعة".

ومن الجديرذكرُه في هذا المقام، الإشـارة الى الدورالإيجابيِّ الذي قام به النظام الغربيُّ الأوروبيُّ والأمريكيُّ، الحكوميُّ والشـعبيُّ على حدٍّ سـواء، في دعم عمليَّـات التحوُّل الديموقراطيِّ في بلدان مناطق شـرق أوروبا وأمريكا اللاتينيَّة، وإن يكن بدرجات متفاوتة، وذلك لإسـباب متعددة، جيوسـياسـيّة واسـتراتيجيَّة ولوجسـتيَّة، وصـلات وروابط وعلاقات تاريخيَّة وثيقة، ثقافيَّة ودينيَّة واقتصـاديَّة وسـياسـيَّة، بين الغرب وبلدان هاتين المنطقتين من العالم. كما ينبغي في الوقت ذاته الإشارة إلى الدور الكبير والهامّ لمنظمات المجتمع المدنيِّ،

كما إلى دور بعض الأحزاب الديموقراطيَّة في بلدان هاتين المنطقتين من العالم، بالإضـــافة الى كون مُعظم هذه البلدان أكثر تطوُّرا عنها في بلدان مناطق أخرى من العالم، ومنها بلدان العالم العربيِّ. وهذا هو الأمر الواضـح الذي يجب أن نأخذه بعين النظر، أولا نهمل شـأنه، في تحليلنا الموضـوعيِّ والتاريخيِّ والمنهجيِّ لرؤيتنا الاستراتيجيَّة لتطويرالعالم العربيِّ قيد الدراسة.

ومن السمات المميَّزة للمشـهد السياسـيِّ العالميِّ المعاصـر، نشـأةُ التكتُّلات والتجمُّعات الإقليميَّة والدوليَّة الكبرى والمؤسَّـسـلات الدوليَّة، في مقابل تراجع دورالدولة الوطنيَّة؛ وصـعودِ دور الدول الكبرى (مثل الصـين والهند والبرازيل واندونيسـيا)، الأمرالذي يبشّـر بنهاية عصـرعالم القطبيَّة الاحادية، وانحسـاره لصـالح بداية عصـرعالم متعدِّد الأقطاب، وتبلورمعالم نظام عالميٍّ جديد.

وفي عالمنا العربيِّ، وفي بدايات العقد الثاني من القرن الحالي، اندلعتْ ثوراتُ التغيير الشـعبيَّة تباعا في الجمهوريَّات الإسـتبداديَّة الوراثيَّة، في إطار ما سـميَّ "بالربيع العربي"، معبِّرة عن إرادة الشـعوب العربية في الانتقال والتحوُّل إلى الديموقراطيَّة، صـوناً للكرامة الإنسانيَّة، وتكريساً لحقوق الإنسان الأساسيَّة والحريَّات العامَّة الفرديَّة والمجتمعيَّة، ودعماً لبناء دولة القانون، وطلباً للتنمية الشـاملة والمسـتدامة، وضـماناً لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وأملاً في الإسهام الحضاريِّ.

المبحثُ الثّاني: التوجهات العالمية الحاليَّة والمستقبلية الرئيسة في المجال الاقتصادي:

ابتداءاً من منتصـف القرن العشـرين، وتحديداً من أوروبَّا والاتِّحاد الاوروبِّي، بدأ تُشـكُّل التكتُّلات الإقتصـاديَّة الكبرى، وبالتوازي ظهرتْ الى الوجود الشركاتُ الإقتصـاديَّة العملاقة المتنوِّعة التخصُّـصـات والمؤسَّـسـات الماليَّة الضـخمة العابرة للحدودوالقارَّات،وأخذتْ بالإنتشـار في ربوع المعمورة، معلنةً انبثاق عصـر"العولمة" في ثمانينيَّات القرن الماضـي، بمظهره الإقتصـاديَّ بادئ ذي بدء، ثمَّ إكتمال مظاهره الأخرى، السـياسـيَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة وسـواها تباعا. يُعرَّف التكتُّل الاقتصـاديُّ بدرجةٍ معيَّنة من درجات التكامُل الاقتصـاديِّ، الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسـة اقتصـادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعةٌ من المصـالح الاقتصـاديَّة المشـتركة؛ ويهدُف التكتُّلُ الى تعظيم تلك المصـالح، وزيادة التجارة الدولية البينيَّة لتحقيق أكبرعائدٍ ممكن، ثم الوصـول إلى أقصـى درجة من الرفاهيَّة الاقتصـاديَّة لشـعوب تلك الدول. وبعبارة أخرى، يمكن تعريفُ التكتُّل الاقتصـاديِّ، بأنَّه تجمُّع عدد من الدول التي تجمعُها، روابطُ خاصَّـة بالجوار الجغرافيِّ، أوالتماثُل الكبيرفي الظروف الاقتصاديَّة، أوالانتماء الحضاريِّ المشترك؛ ويتحقَّقُ هذا التجمُّع في إطار معيَّن، قد يكون اتِّحادا جمركيًا، أومنطقةَ تجارةٍ حُرَّة. والتكتُّل

الإقليميُّ كمفهوم، يعكِسُ الجانبَ التطبيقيَّ لعمليَّة التكامُل الاقتصــــاديّ، فهو يعبِّرعن درجةٍ من درجاتِ التكامُل الاقتصاديِّ فيما بين الدول الأعضاء. ومن أهمِّ التكتُّلاتِ الاقتصاديَّة في العالم اليوم:

1- الاتِّحاد الأوروبي (EU) تأســس في عام 1992، ودخل حيّز التنفيذ 1993 ويُعتبرُ من أكبر التكتُّلات الاقتصـــاديَّة في العالم، وأكثرها اكتمالاً من حيثُ الُبنى والهياكل شـــاملة الإمكانيَّات. ويهيمن هذا التكتُّل تجارياً على أكثر من ثلث التجارة العالميَّة، حيث يحقِّق حجمَ تجارةٍ خارجيَّةٍ يصل في المتوسِّط إلى أكثرمن (150) مليار دولار (2014)، وهو بذلك يفوقُ تجمُّع (النافتا). كما يصـــلُ الناتجُ المحليُّ الإجماليُّ لهذا التكتُّل إلى (18.51) ترليون دولار (2014)، وهو أكبر دخل قوميٍّ في العالم، كما أنَّه يُعتبر أضـخمَ سـوقٍ اقتصـاديٍّ داخليٍّ، حيث بلغ عدد ســكَّانه "508.3"مليون (2014)، وبمتوسِّــطات دخل فرديٍّ مرتفعة نســبيا لأعضـاء الاتحاد. إنّ الهدفَ الاســتراتيجيَّ للاتِّحاد الأوروبيِّ لعام 2010 الذي حدَّده مجلس لشـبونه الأوروبيُّ هو: "أن يصـبح الإقتصـاد القائم على المعرفة الأكثر منافسـة وفعاليَّة في العالم القادرعلى التنمية المسـتمرَّة مع وظائف أكثر وأفضـل وتماسـك اجتماعيٍّ أقوى"؛ بما يعني تبنيِّه إستراتيجيَّة هجوميَّة تجاه الإقتصـاد العالميّ، وسعيه بكل قوة، إلى أن يكون على رأس الشكل الهرميّ للنظام الاقتصاديِّ العالميِّ الجديد في القرن الحادي والعشرين.

2 - التكتّل الاقتصـــاديُّ لأمريكا الشـــماليَّة (نافتا) (NAFTA)، ويضـــمُّ كلاًّ من الولايات المتَّحدة وكندا والمكسيك، تأسس في (1994/1/1)، ويمثِّل أكبر منطقة تجارة حرَّة في العالم تقريباً بحجم اقتصـادٍ يُقارب (7) تريليون دولارعند النشـأة، وعدد منتجين ومسـتهلكين يناهزُ (465) مليون (2011)، والنـاتجُ المحليُّ الإجمـاليُّ يصــــل إلى (19.876) مليـار دولار (2013). وهدفُ هذا التكتُّل، هوتحقيق اقتصـــادٍ قويٍّ للدول الأعضـــاء، التي تعطي كل أولويَّاتها للقدرةعلى منافسة التكتُّلات الاقتصاديَّة الأخرى الصاعدة على المستوى العالميّ، وبالخصـوص الاتِّحاد الأوروبيِّ، محاولةً حجزمكان اقتصــاديٍّ يناسـب الميزاتِ التنافسـيَّة المعتبرة لهذه الكتلة، وخاصَّة الولايات المتحدة الأمريكيَّة.

3 - التكتُّل الاقتصـــاديُّ الآســيويُّ - رابطة جنوب شــرق آســيا (ASEAN)، تأســس في (1967/8/8)، ويبلغ عدد سكانه (611) مليون نسمة وفق تقديرات (2013)، وتبلغ مساحة بلـدانـه (4.480.331) كم2، كمـا يصـــلُ النـاتجُ المحليُّ الإجمـاليُّ لـه (2.412) مليار دولار(2013). ويتكوَّن تكتُّل الآســـيان هذا من (10) دول هي: تايلاند، ســـنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيســـيا، الفلبين،لاوس، بورما، كمبوديا، فيتنام. أهمُّ أهدافه: تشــــكيلُ جبهة منظَّمة مضادَّة للتكتُّلات الاقتصاديَّة، والقيام بالتعاون الاقتصاديِّ وتكامُل الأسواق بين دول التكتُّل.

4 - جماعة التعاون الاقتصاديِّ لآسيا الباسيفيكية (APEC)، تأسست هذه المجموعة في عام 1989، وتتكوَّن هذه المجموعة من (18) دولة على رأســها اليابان والصــين وأســتراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريًّا الجنوبية ودول رابطة الآسيان. ويبلغُ

الناتج المحليُّ الإجماليُّ لهذا التجمُّع حوالي (13) تريليون دولار، وهو ما يمثِّل نصف الناتج القوميّ الإجماليِّ العالميِّ، فضلاً عن سيطرته على حوالي (% 50) من التجارة العالميّة. إنَّ نجاحَ مثل هذا التكتُّل العملاق، يتوقَّف على قُدرة اليابان على تفهُّم طبيعة الدول الآســـيويَّة الأخرى التي تأبى الهيمنة والســـيطرة والاســـتغلال؛ فإذا نجحتِ اليابان في فهم هذه الدول، إضافةً إلى تقديمِها مساعداتٍ اقتصاديَّة لدول تلك المنطقة، ومساهمتها في حلِّ مشاكلها، فإنّ ذلك كلَّه يجعل من اليابان قوَّة اقتصاديَّة تقود تكتلًّا اقتصاديًّا في جنوب شرق آسيا، يكون من أكبرالتكتُّلات التي تؤثِّر في مستقبل الاقتصاد العالميِّ في القرن الحادي والعشرين.

5 - اتِّحاد مركاسـور (Mercosur) ، وميركوسـوراسـم تجمُّع لدول المخروط الجنوبيِّ بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصاديٍّ، أو بمعنى أصح تكتُّل اقتصاديٍّ يمثِّل تلك الدول، شأنها بذلك شـــأن رابطة آســـيان. وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي، أمَّا فنزويلا فليست عضواً، كذلك بوليفيا ودول كثر في أمريكا اللاتينية، وتضمُّ (250) مليون نسمة مع ناتج محليٍّ إجماليٍّ يبلغ تريليون دولارأمريكي أو نحو (76 %) من الناتج المحليِّ الإجماليِّ في أمريكا اللاتينية.

6 - تجمع البريكس (BRIX) ، ويرمُزمصـطلح بريكس الى مختصـر للحروف الأولى باللغة اللاتينية (BRICS)، المكوِّنة لأسـماء الدول صـاحبةِ أسـرع نموٍّ اقتصـاديٍّ بالعالم. وهي: البرازيل وروسـيا والهند والصـين وجنوب أفريقيا. وقدعُقدتْ أول قمَّة بين رؤسـاء الدول الأربع الأولى في ييكاتيرينبر، في روســيا الإتحاديَّة في حزيران/يونيو (2009) ، حيث تمَّ الإعلان عن تأسيس نظام عالميٍّ ثنائيِّ القطبيَّة. ثم انضمَّت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام (2010)، فأصبحت تسمى "بريكس" بدلاً من بريك سابقا. تشكِّل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكَّانها يقارب (% 40) من سكَّان الأرض. ومن المتوقَّع بحلول عام (2050) أن تنافس اقتصـــادات هذه الدول اقتصـــادَ أغنى الدول في العالم حاليا،حسب مجموعة "غولدمان ساكس البنكيَّة العالميَّة"، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام (2001). ومن المتوقَّع أن تشكِّل هذه الدول حلفًا أو نادياً سياسياً فيما بينها مستقبلا.

7 - الإتحاد الأفريقي (AU)، هومنظَّمة دوليَّة تتألف من (52) دولة أفريقيَّة. تأسَّـس الإتِّحاد في 9 تموز/يوليو (2002)، مشـكِّلاً خلفاً لمنظَّمة الوحدة الأفريقيّة. تُتَّخذ أهم قرارات الإتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يســمَّى بالجمعيَّة العامَّة للإتِّحاد الأفريقيّ. يقع مقرِّالأمانة العامَّة ولجنة الإتِّحاد الأفريقيِّ في أديس أبابا، أثيوبيا. ومن أهمِّ أهدافه، التركيزعلى التنمية، وخاصَّـة بتشجيع الإستثمارات الخارجيَّة من خلال برنامج الشـراكة من أجل تطويرالقارَة الأفريقيَّة (NEPAD)، الذي يقوم على أنَّ السلم والديمقراطيَّة شرطان أساسيَّان للتنمية المستدامة.

8 - تجمع دول الســاحل والصــحراء (CEN-SAD)، تأســس في 4 فبراير (1998) بطرابلس ليبيا، ويضـم (18) دولة؛ وهدفه إقامة اتحادٍّ اقتصـاديٍّ شـامل، وفقاً لإسـتراتيجية

تنفَّذ من خلال مخطَّط تنمويٍ متكامل مع مخطَّطات التنميَّة الوطنيَّة للدول الأعضاء، وتشمل الإستثمار في الميادين الزراعيَّة والصناعيَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة وميادين الطاقة.

9 - مجلس التعاون الخليجيِّ (GCC)، تأسَّس في 25 أيار/مايو (1981) خلال اجتماع عقد في الرياض، المملكة العربية السعودية. وهو منظَّمة إقليميَّة سياسيَّة واقتصاديَّة عربيَّة مكوَّنة من ست دول أعضاء تطلُّ على الخليج العربيِّ، هي الإمارات والبحرين والسعوديَّة وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يُعدُّ كلٌّ من العراق باعتباره دولة عربيَّة مطلِّة على الخليج العربيِّ واليمن (الذي يمثِّل الامتداد الاستراتيجيَّ لدول مجلس التعاون الخليجيِّ)، دولا مرشحَّة للحصول على عضويَّة المجلس الكاملة، حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضويَّة بعض لجان المجلس كالرياضيَّة والصحيَّة والثقافيَّة. في عام (2011) اقترح الملك عبد الله بن عبد العزيزآل سعود في القمَّة الخليجيَّة الثانية والثلاثين، تحويل مجلس التعاون الخليجيِّ إلى "إتحاد خليجيٍّ" والتنسبق فيما بينها سياسيا وعسكريا واقتصاديا؛ وتم رفض الفكرة من قبل عمان.

ومن مظاهرالعولمة البيّنة في المجال الإقتصاديِّ أيضا، تحقيق سوق مشتركة عالميَّة مبنيَّة على أساس حريَّة تبادُل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر العالم. وفي مجال سوق العمل يتنافس العمَّال بشكل غيرمباشر في سوق عمل عالميَّة، وتصبح الاجورأقل ارتباطا بنجاح أو فشل الاقتصادات الفرديَّة، ما يؤثِّر بشكل رئيس في توزيع الدخل والأجور. لقد أثبتت الوقائع حتى تاريخه، أنّ عولمةَ سوق العمل كانت لها نتائج سلبيَّة في البلدان النامية. إنَّ البقاء على قيد الحياة في سوق العمل العالميِّ الجديد، يتطلَّب تحسين الانتاجيَّة وتطويرالتنافسيَّة، الأمرالذي يستلزم بدوره الاستخدام الأمثل للطاقات العلميَّة والقدرات التقانيَّة والمهارات التقنيَّة المتنامية في عصرالعولمة.

ومن سماتِ عصرالعولمة، أيضا انتقالُ مركز الثقل الاقتصاديِّ من الغرب الى الشرق في العقدين القادمبن، والذي يتمثَّل في نموٍ اقتصاديٍّ مذهل، وتوسُّعٍ في القدرات العسكريَّة وعدد هائل من السكَّان. فقد تنبَّأت معظمُ الإحصاءات والتقارير بانَّ عام (2020) سيشهدُ تصاعُداً كبيراً لإجمالي الناتج القوميِّ لدولة الصين، الذي سيتجاوز إجماليُّ الناتج القوميِّ للقوى الإقتصاديَّة الغربيَّة (منفردة ماعدا الولايات المتحدة). وكذلك يتنبَّأ لإجمالي الناتج القوميِّ الهنديِّ بأن يتجاوز الاقتصاداتِ الأوروبيَّة، أو يصل الى مقرُبة منها في أسوأ الأحوال. وتأتي البرازيل وإندونيسيا في المرحلة الثانية على سلم التوقُّعات، فهما دولتان - كما يشيرالمجلس القومي للإستخبارات - تشهدان بالمثل نموَّا اقتصاديًّا ملحوظا؛ فالإقتصاد البرازيليُّ،على سبيل المثال، يُتوقَّع له في عام (2020) التفوُّق على اقتصادات الدول النامية والصناعيَّة، ما عدا الدول الأوروبيَّة الكبرى، وكذلك الإقتصاد الإندونيسيُّ يُتوقَّع له الصعود المستمر، حتى يصير في عام (2020)على مقرُبة من اقتصادات الدول الأوروبيَّة. أما ما يخِّص قوى "العالم الأول"، فسوف تحافظ على دورها العالمي، وفي مقدِّمها تأتي الولايات المتحدة الامريكية.

المبحثُ الثّالث :التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في المجال الاجتماعيِّ:

شكَّلَ ظهور دورالمجتمع المدنيِّ منذ بدايات السبعينيَّات من القرن الماضي، في منطقتين هامتين من الناحية الجيوسياسيَّة في العالم: منطقة دول أمريكا اللاتينية، ومنطقة دول شرق ووسط أوروبَّا، من حيث النوع والدرجة، عاملاً محوريًّا وحاسماً في عمليَّة الإنعطاف التاريخيَّة لدول هاتين المنطقتين؛ من حيث انتقالِها من ظلمات النظُم الدكتاتوريَّة التوتاليتاريَّة والأوتوريتاريَّة إلى رحاب الديموقراطيَّة. وفي إطارظاهرة العولمة التي تلِفُ العالمَ اليوم وتصبغُه بألوان طيفهاالمتكامل، وفي السِّياق المنطقيِّ والواقعيِّ لمسيرة "التحوُّل الديموقراطي"، فإنَّه من المتوقَّع بل الطبيعيِّ أن يتنامى دورُ المجتمع المدنيِّ في المنطقة العربيَّة المرشّحة للتحوّل الديموقراطيِّ.

في الادبيَّات المعاصرة حول العلاقة بين المجتمع المدنيِّ والنظام الديموقراطيِّ (المتمثِّل في دولة القانون) ومنظومة الاقتصاد الوطنيِّ، تُجمعُ معظمُ الدراسات المعاصرة على أن هذا "المثلَّثَ المنظوميَّ" يمثِّل اليوم بشكلٍ لايقبل الجدل، المكوِّناتِ الثلاثة الأهمَّ في بُنية النظام الكلّي للدولة/المجتمع، من غيرأن نغفلَ لزومَ تواجُد بقيَّة المركَّبات الأخرى: الثقافيَّة والعلميَّة والتقانيَّة وغيرها، وأهميَّةَ دورها المساعد في تعزيز الطاقة الانتاجيَّة للنظام الكليِّ وتحسين كفاءته وأدائه. الأمرالذي يستلزمُ ضرورةَ تضافُرعمل هذا"المثلَّث المنظوميّ" وتكامُله بشكل ديناميٍّ ومرِنٍ ومتكيِّف، كشرطٍ أساس لضمان كفاءة أدائه لمهامِّه في بناء النظام الكليِّ للدولة/المجتمع من جهة، ولتعزيز القُدرة على تطويره وتحديثه لمواكبة التقدُّم الحضاريِّ المتعاظِم من جهة أخرى.

المبحثُ الرّابع :التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة الطارئة في المجال الثقافيِّ:

بالمعنى الشامل لمفهوم الثقافة (مركب القيم الأخلاقيَّة والجماليَّة والمعتقدات والتقاليد وأنماط الحياة)، تبلورتْ اليوم ثلاثُ سماتٍ رئيسة:

السمة الأولى تتجلى في تنامي الوعي "بوحدة الحضارة الانسانيَّة" مع "التنوُّع الثقافيِّ": أي الإيمان بوحدة المبادئ العلميَّة والقيم الكونيَّة الاخلاقيَّة والجماليَّة (قيم الحق والخيروالجمال) - التي تحقق الكرامة الإنسانيَّة وتصونها وتؤكِّد على الإلتزام بالحقوق الأساسيَّة للإنسان والحريَّات العامَّة - من جهة أولى، مع الحفاظ على تنوُّع أنماط الحياة والتقاليد والأعراف وتعددها وتجذّرها في طبيعة هذه الشعوب البيولوجية والإجتماعية، المتكيِّفة جدليًّا مع قوانين التطور، واحترامها من جهة ثانية. ويتمثَّل ذلك في تبلور وتنامي "رأي عام" عالميٍّ واسع يؤمن بهذه المبادئ والقيم ويرفض العنف بكل أبعاده وأشكاله ومسمّيَّاته. ومن أهم معالم هذا التيَّارانبثاقُ منبرعالميٍّ تحت اسم "المنتدى العالميِّ العام

للحوار بين الحضارات/الثقافات"، يشارك فيه مسؤولون رسميُّون ومؤسَّسات غير حكوميَّة ومفكِّرون وناشطون إجتماعيَّون عبر العالم.

والسـمة الثانية تتمثَّل في ظهورمعالم "ثقافة عالميَّة"على المسـرح العالميِّ تجمع بين الإيمان، ليس فقط في مجال المبادئ والقيم والحقوق الأساسيَّة، وإنما أيضا في مجال أنماط الحياة والعادات وحتى اللغات، مستفيدةً الى حدٍّ بعيد من معطيات تفجُّرالثورة المعرفيَّة وانتشارها افقيًّا وشاقوليًّا، وخصوصا تنامي تِقانة المعلومات والاتِّصالات وتعاظمها. واقترن انتشار الإنترنيت بسيرورةُ العولمة الثقافيَّة؛ حيث تسمح الشبكة العنكبوتيَّة العالميَّة بالتفاعُل والتواصُل بين أناس ذوي أنماط حياة مختلفة، وينتمون الى ثقافات متنوِّعة. كما إنَّ "شبكات التواصُل الإجتماعيِّ"، التي تجمع بين الحرف والصوت والصورة، فتحت آفاقاً لاحدودَ لها من التواصُل الإجتماعيِّ بكل أبعاده رغم المعوقات اللغويَّة.

أما السمة الثالثة، التي تتداخل فيها العوامل الثقافيَّة والسياسيَّة والإقتصاديَّة، فتتمثَّل في تبلور رأي عالمي تقدُّمي ممثِّل لوحدة إجماع الشعوب في تبنيّ منظومة واحدة للقيم الكونيَّة الأخلاقيَّة والجماليَّة من الناحية الثقافيَّة وصونها وتطويرها، في مقابل اختلاف الحكومات ممثِّلة لتعدُّد مصالحها السياسيَّة والإقتصاديَّة وتأمينها على حساب القيم والمبادئ.

وفي الإجمال، يمكن القول بأنّ روحَ العصرالثقافيَّة السائدة اليوم، والمؤهَّلة للإستمرار في المستقبل القريب والمتوسِّط على أقل تقدير، تتجسَّد في السعي الجاد لتطبيق المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنصُّ على الآتي: "يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصيَّة الإنسان إنماءاً كاملاً، وإلى تعزيزاحترام حقوق الإنسان والحريَّات الأساسيَّة وتنمية التفاهُم والتسامُح والصداقة بين جمبع الشعوب والجماعات العرقيَّة أو الدينيَّة، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. الأمرالذي يمكن أن يُسهم في ترسيخ مفهوم "عالميَّة" احترام حقوق الإنسان؛ خصوصا إذا علمنا أن هذه الحقوق تمثِّل في طبيعتها قيماً عابرةً للحدود. كما تتجلى روح العصرالثقافيَّة السائدة اليوم في تعدُّد أشكال الثقافة "العالمة" الميسّرة ونشرها على أوسع قاعدة جماهيريَّة في النطاق العالميِّ، مثل الثقافة السياسيَّة والإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والدينيَّة والعلميَّة والتقانيَّة وسواها.

وأخيرا وليس آخرا، فإن تحليلَ الظاهرة الثقافيَّة - مثلها مثل كلِّ نشاط إنساني عبرالزمن- بأدوات المنطق الموضوعيِّ والتاريخيِّ والجدليِّ، يدلِّل بما لايقبل الجدل، على أن السمة الغالبة لمركَّب ألوان الطيف الثقافيِّ وأنماطه، هي وستبقى حتى إشعارآخرصفة الاعتدال والوسطيَّة والتضامُن الإجتماعيِّ والحوار والتسامُح ورفضِ التطرُّف وما يسبِّبه بالضرورة من عنف وترويع وإرهاب وحروب عبثيَّة وتطهيرعرقيٍّ ومذهبيٍّ وتشريد وتهجير جماعيٍّ وجرائم ضدِّ البشريَّة على اختلاف صورها وأشكالها.

المبحثُ الخامس: التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في مجال العلوم والتقانة:

من بين جملة تقارير عالميَّة رصينة وذات مصداقيَّة علميَّة في مجال رصد واقع العلوم والتقانة والابتكار وآفاقها المستقبليَّة، والتي يتَّفق معظمها من حيث الجوهر في تقاويمها، فقد اعتمدنا فيما يخِّص هذا الشأن تقرير" المجلس الوطنيّ الإستخباراتي" الامريكيِّ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (2008) تحت عنوان "الاتِّجاهات العالميَّة (2025) : عالم متحوّل". ويخلص هذا التقرير الهام إلى أنَّ منظومة "العلوم والتقانة والابتكار" هي أحد أهم أركان النظام العالميَّ ومكوِّناته، التي ستلقي بآثارها على مجمل تطوُّر البشريَّة والشعوب والدول، وسيكون لشكل تطوُّرها أثرعلى شكل العلاقات بين الدول، وبطبيعة الحال على حجم وتنُّوع الإنعكاسات على الحياة الإجتماعيَّة في داخل المجتمعات. ومن الواضح أن علومَ وتقاناتِ وابتكاراتِ البشريَّة اليوم ستكون في متناول أيادي عدد أكبرمن الناس، وستكون أرخص من حيث التكلفة، لكن ذلك لا يغيِّر من الحقيقة الأساس؛ وهي أنّ الدول الأكثر استعمالاً واستخداماً - وبالأخص منها تطبيقات "الميكانيك الكوانتي" في إنتاج المواد الجديدة وأنماط التقنيَّات وخاصَّة منها "التقانات العالية/الرفيعة" مثل تقانات المعلومات والإتصالات والبيولوجيا والنانو- هي نفسها الدول الأكثر استفادةً من مزايا العولمة. وهذا لا ينطبق على الدول فقط، بل على القوى الإجتماعيَّة أيضا. كذلك من المتوقَّع أن يصير التبادلُ المشترك بين الدول المتطوِّرة تقانيًّا والدول الفقيرة غير المتطورة في هذا المجال - نظرا لطبيعة سيرورة العولمة - سبيلا مؤديا إلى تعليم الدول غير المتطورة "الوسائل التقانية الناجعة لمقاومة الأمراض والفقر، مثل تقانة الهندسة الوراثية التي تزيد من حجم المحاصيل الزراعية". ولكنَّ بالرغم من ذلك كله، يؤكِّد التقرير"أن الفجوةَ بين المالكين وغير المالكين ستبقى على حالها دون أدنى تغيُّر، بل ستزداد توسُّعا، إلا إذا قامت الدول الفقيرة بانتهاج سياساتٍ مشجِّعة لتطبيق التقانات الجديدة، المتعلِّقة بإصلاح كلٍّ من السوق والحكم والتعليم وفقا للنموذج العالميِّ". ويضيف أنَّ "هذه السيولة التقانيَّة - التي ستحقِّقها العولمة - ستمكِّن أضعف الدول من الحصول على التقانة، واستخدامها في تطويرذاتها، ولكنَّها لن تنتهج المنهاج نفسه المتدرِّج المتأنِّي الذي نهجته الدول الكبرى في تطويرتقاناتها؛ ومن ثم سيكون نهجُ الدول الضعيفة نهجاً عشوائياً، مفتقداً للدراسة والبحث والتدرُّج".

المبحثُ السّادس :التوجُّهات العالميَّة الحاليَّة والمستقبليَّة في مجال التنمية الانسانيَّة:

بتاريخ 8 ايلول/سبتمبر من العام (2000) أصدرتِ الأمم المتحدة "إعلان الأمم المتِّحدة للألفيَّة". ويحدِّد الإعلان ثمانية أهداف تنمويَّة و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، حيث يُلزم الدول الأعضاء في منظَّمة الأمم المتَّحدة بموجبها بمكافحة الفقروالجوع والأمراض والأميَّة والتمييز ضد المرأة، وعلى تحقيقها بحلول العام (2015).

وفي الخلفيَّة، فإنّ منظَّمة الأمم المتَّحدة، وعدد الأعضـــاء في المنظمة 192 دولة، وما لا يقِّلُ عن 23 منظَّمة دوليَّة، إدراكا منها لأهمية الحاجة في مساعدة الشعوب الفقيرة بصورة أكبر، اعتمدتِ الدول الأعضـــاء في الأمم المتَّحدة الأهداف الإنمائيَّة للألفيَّة. وتســـعى هذه الأهداف إلى تحفيز التنمية من خلال تحسين الظروف الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة في أكثر بلدان العالم فقراً. وتنبثق الأهداف الإنمائيَّة للألفيَّة عن أهداف إنمائيَّة أخرى تم إرساؤُها رسميًّا في قمَّة الألفيَّة لعام (2000)، والتي حضـــرها جميع قادة العالم واعتمدوا إعلان الأمم المتَّحدة للألفيَّة آنف الذكر.أما الأهداف التنمويَّة الثمانية للألفيَّة فهي:

الهدف الأول: القضاء على الفقرالمدقع والجوع. والغاية منه، تخفيض نسبة السكَّان الذين يقل دخلهم اليوميِّ عن دولار واحد إلى النصـــف، وتوفيرالعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، وتخفيض بنسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين (1990 و 2015).

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. والغاية منه، كفالة تمكِّن الأطفال في كلِّ مكان، سواء الذكورأو الأناث، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائيِّ، بحلول عام (2015).

الهدف الثالث: تعزيزالمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة. والغاية منه، إزالة التفاوت بين الجنســـين في التعليم الإبتدائيّ والثانويِّ ويفضَّـــل أن يكون ذلك بحلول عام (2005)، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوزعام (2015).

الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال. والغاية منه، تخفيض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين (1990 - 2015) .

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسيَّة. والغاية منه، تخفيض معدَّل الوفيات النفاسيَّة بمقدارثلاثة أرباع في الفترة ما بين (2015-1990)، و تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابيَّة بحلول عام (2015).

الهدف السادس: مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى.والغاية منه، وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشـــريَّة/الإيدزبحلول عام 2015 وبدء انحســـاره اعتبارا من ذلك التاريخ، وتعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشـــريَّة/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه، وقف انتشارالملاريا والسل وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

الهدف الســابع: كفالة الإســتخدام البيئيَّة. والغاية منه، إدماج مبادئ التنمية المســتدامة في الســياســات والبرامج القطريَّة وانحســار فقدان الموارد البيئية،والحدِّ بقدرملموس من معدَّل فقدان التنوُّع البيولوجيِّ بحلول عام 2010، وتخفيض بنســـبة الأشـــخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرارعلى مياه الشرب المأمون وخدمات الصرف الصحيِّ الأساسيَّة إلى

النصـف بحلول عام 2015، وتحقيق تحسـين كبيربحلول عام 2020 لمعيشـة ما لا يقِل عن 100 مليون من سكَّان الأحياء الفقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شـــراكة عالميَّة من أجل التنمية. والغاية منها، المضـــيُّ في إقامة نظامٍ تجاريٍّ وماليٍّ يتَّسم بالإنفتاح والتقيُّد بالقواعد والقابليَّة للتنبُؤ به وعدم التمييز، ومعالجة الإحتياجات الخاصَّـــة للبلدان الأقل نماء، ومعالجة الإحتياجات الخاصَّـــة للبلدان النامية غير الســـاحليَّة والدول الجزريَّة الصـــغيرةالنامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المســتدامة للدول الجزريَّة الصـغيرة النامية ونتائج الدورة الاســتثنائيَّة الثانية والعشــرين للجمعية العامة)، والمعالجة الشـــاملة لمشـــاكل ديون البلدان النامية، باتخاذ تدابيرَعلى الصـــعيدين الوطنيّ والدوليّ، لجعل تحمُّل ديونها ممكناً في المدىالطويل، والتعاون مع شـركات المستحضـرات الصيدلانيَّة، لإتاحة العقاقيرالأسـاسـيَّة بأسـعارميسورة في البلدان النامية، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيَّات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات.

وينضـــاف الى التوجُّه المحوريّ أعلاه، توجُّه مكمِّل وداعم من حيث البنية والوظيفة - ظهر مؤخَّرا في أدبيَّات وإدارات منظَّمة الأمم المتَّحدة - ويتمثَّل في شِعار"المضيّ في التقدُّم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، كما جاء في "تقريرالتنمية البشـــريَّة عام2014" الصـــادرعن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ". حيث يتناول التقريرمفهومين رئيســـين مترابطين - بناء المنعة ودرء المخاطر- ولكلٍّ منهما أهميَّة بالغة لتحصـــين التقدُّم في التنمية البشـــريَّة. وفي استعراض موجز لمضمون هذين المفهومين، فقد أظهرت تقاريرالتنمية البشريَّة في الأعوام العشـرة الماضـية أن التقدُّم الحقيقيَّ في التنمية البشـريَّة لايُقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، وقدرتهم على تحصـــيل التعليم، ووضـــعهم الصـــحي الجيِّد، والعيش في مســـتوى مقبول، والشعور بالأمان؛ وإنَّما هو في في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشريَّة. وتبقى حصيلة التقدُّم ناقصةً من غير تقصي المخاطر التي يمكن أن تقوِّض الإنجازات وتقويمها. ويســـتخدم مفهوم المخاطرعادة لوصـــف التعرُّض للمخاطر الماديَّة والتصديِّ لها، بما في ذلك التأمين ضد الصدمات وتنويع الأصول والمداخيل.

ويتنـاول التقريرالمفهوم بـاعتمـاد نهج أوســـع؛ إذ يركِّزعلى علاقة الترابُط بين الحدِّ من المخاطر والمضـيّ في التقدُّم في التنمية البشـريَّة. كما يتناول مفهوم تعرُّض البشـر للمخاطر من منطلق وصـــف احتمـالات تقويض خيـارات الأفراد وتقييـد حريـاتهم. كمـا يوجِّـه التقريرالإهتمامَ إلى المخاطرالتي قد تصيب ظروف الأفراد والمجتمعات والبلدان وإنجازاتهم في المستقبل، ويقترح سياسـاتٍ وطنيَّة وتدابيرَمناسبة لتعزيزالقُدرة على التصديّ وتحصين التقدُّم في التنمية البشـــريَّة والمضـــيِّ فيه، في ظل عولمة باتت عميقةَ الجذور. كما يتعرَّض التقريرإلى "مفهوم الأمن البشـــريِّ"، الذي اعتمدته تقاريرالتنمية البشـــريَّة منذ انطلاقها في بدايات التســـعينيَّات من القرن الماضـــي، باعتباره بعدا من أبعاد التنمية البشـــرية. وفي هذا السياق، يركِّزالتقريرالحالي على ضـرورة تقليص الفوارق بكل مسمَّياتها وأشـكالها ، وبناء

التماسُـك والتلاحُم والتضـامُن الإجتماعيِّ وتعميقه من خلال إجراءات وتدابيرفعَّالة لمعالجة ظاهرتي "العنف الإجتماعيّ" و"التمييز" اللتين تشـكِّلان تهديدا خطيرا للأمن البشـريِّ والتنمية البشـريَّة للإجتماع البشـري عبر تاريخه المعروف. أما فيما يخص مفهوم "المنعة"، فأن رفاه الأفراد لايكون بمعزل عن فسحة الحرية التي يعيشون في كنفها، ومدى القُدرة التي يملكونها للتصـديِّ للأحداث المؤذية والتعافي منها، سـواء أكانت كوارثَ بفعل الطبيعة أم أزماتٍ بفعل من البشـر فقط، وإنما يجب أن تؤخذ المنعة بعين الإعتبار والعناية وأن تكون في صُلب أيِّ سياسة أو نهج مكرَّس لحماية مسيرة التنمية والمضيِّ فيها. والمنعة، هي في الأصـل، نتيجة ومحصـلة لعمل الدولة والمجتمع والمؤسَّسـات الدوليَّة على تمكين الأفراد وحمايتهم.

ويأتي في الختام، الإلتزامُ العالميُّ، أي مسـؤوليَّة المجتمع الدوليِّ، على النطاق الرسـميِّ والشـعبيّ، كشـرطٍ لازم وكاف، ليكمِّل سـلسـلةَ السـياسـات والإجراءات الوطنيَّة المرسـومة والمتَّخذة، بتأمين الخدمات الإجتماعيَّة للجميع، وتعزيزالحماية الإجتماعيَّة، وتأمين العمل اللائق للجميع، قرارا سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا حازما يضع الأساس الصُلب لبناء منعة البلدان ومواطنيها على المدى الطويل. وهذا الإلتزام الوطنيُّ والعالميُّ يعزِّز قُدرةَ الأفراد والمجتمعات والبلدان على التصـديِّ للإنتكاسـات والتعافي منها، ومواصـلة التقدُّم في التنمية الإنسانيَّة في العالم في العقود المقبلة.

المبحثُ السّابع: ظاهرة "الفقر":

الفقرلغةً يعني العَوَز والحاجةُ، واصـطلاحاً كماعرَّف البنك الدوليُّ الدولَ منخفضِـةَ الدخل أي الفقيرة، بأنَّها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفردعن(600) دولارسـنويًّا، وعددها (45) دولةً معظمها في أفريقيًّا، منها (15) دولة يقلِّ فيها متوسِّـط دخل الفرد عن (300) دولارسنويًّا. ويضـيف برنامجُ التنمية للأمم المتَّحدة معاييرَأخرى تعبِّرمباشـرة عن مسـتوى رفاهيَّة الإنسـان و"نوعيَّة الحياة ". هذا المؤشِّروسَّع دائرةَ الفقرلتضم داخلها (70) دولة من دول العالم، أي أنَّ هناك حوالي (% 45) من الفقراء يعيشـون في مجتمعات غيرمنخفضـة الدخل: ما يعني أنَّ هناك فقراء في بلاد الأغنياء.وخلال النصـف الثاني من القرن العشـرين كثُرالحديث عن الفقر والفقراء في أدبيَّات الأمم المتَّحدة، عند التوسُّـع في تناول الظاهرة الإجتماعيَّة من المسـتوى الوطني إلى المسـتوى العالميِّ وذلك بتصـنيف البلدان إلى غنيَّة وفقيرة، وبتحديد مقاييس ومؤشِّـرات للفقر في مسـتوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسـبيَّة، فالفقيرفي اليمن لايقاس بالمقاييس نفسـها التي يقاس بها الفقيرفي أمريكا الشـماليَّة. ويعدُّ مقياس "فقرالقدرة" المقابل الآخر لمؤشِّـر "التنميَّة الإنسـانيَّة"، حيث أنَّه يعادل متوسـط مزيج مركَّب من ثلاث مؤشِّـرات لتحديد شـريحة البشـرالتي لا تتمتع بالخدمات الأسـاسـيَّة: التغذيَّة الجيِّدة والصحَّة والتعليم.

ولتبيان مدى انتشار ظاهرة "الفقر" في العالم، تشير ُالتقديرات التي نشرها البنك الدولي بتاريخ شباط/فبراير(2012)، إلى أنَّ عدد من يعيشون على أقل من (1.25) دولارللفرد في اليوم بلغ نحو (1.29) مليار شخص في عام (2008)، وهو ما يعادل(22%)في المائة من سكان العالم النامي. وفي المقابل، كان عدد من يعيشون في فقرمدقع عام (1981) نحو(1.94) مليارشخص. ويعتمد التقريرالمحدَّث على (850) مسحاً للأسرالمعيشيَّة تم إجراؤها في (130) بلدا تقريبا. ويُعدُّ عام (2008) هوأحدث عام تمَّ فيه حساب أعداد الفقراء في العالم. ويرجع ذلك إلى أنَّه برغم توافرإحصاءات أحدث - خاصَّةً بالبلدان متوسِّطة الدخل - فإن هناك نُدرة في البيانات الأحدث بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ومن الممكن مقارنتها بالتقديرات السابقة. ويكشف تحليلٌ حديث أجري بعد عام (2008) أنه بينما أدَّت أزمتا الغذاء والوقود والأزمة الماليَّة على مدى السنوات الأربع الماضية، في بعض الأحيان، إلى آثارسلبيَّة حادَّة على الفئات الضعيفة، وإلى إبطاء وتيرة الحدِّ من الفقر في بعض البلدان، فإنَّ معدَّل الفقر في العالم قد واصل تراجعه بصفة عامَّة. والواقع انّ التقديرات الأوليَّة لعام (2010) - التي تستند إلى الاستقصاءات، والقائمة على عينة أصغر حجما من عينة التقريرالعالمي المحدَّث - تشير إلى أن معدَّل الفقرالبالغ (1.25) دولارللفرد في اليوم قد انخفض بحلول عام (2010) إلى أقل من نصف ما كان عليه عام (1990) من حيث القيمة. ويعني ذلك أن الهدف الأول من الأهداف الإنمائيَّة للألفية، والمتمثِّل في تخفيض نسبة الفقراء المدقعين إلى النصف في الفترة ما بين (1990) و (2015)، قد تحقَّق قبل حلول هذا التاريخ.

ولمَّا كانت ظاهرة الفقر، هي معقدة مثلها مثل باقي ظواهر العولمة، لذا كان من الطبيعيّ أن تكون أسبابها وعوامل تشكُّلها متعدِّدة ومتنوِّعة، بنيويَّة وتنظيميَّة، ذاتيَّة وموضوعيَّة، داخليَّة وخارجيَّة. وهي بهذاالمعنى، تشمل طبيعة المجتمع ونشاطه وتطوُّره الحضاريِّ، وتراكم خبراته في تنظيم أعماله وأنشطته، ومدى استفادته من ثرواته، وتنميتها تنمية مستدامة، وكيفيَّة توزيع هذه الثروات، ومدى تحقيق العدالة الإجتماعيَّة، ودرجة تواجد التكافُل الإجتماعيِّ بين أفراد المجتمع الواحد، ونوع النظام السياسيِّ والإقتصاديّ السائد في بلد ما؛ ففي ظل نظام جائر لن يشعرفيه المواطن بالأمن والاطمئنان، ولن يركن إلى عدالة تحميهِ من الظلم والعسف. ويستحيل الأمرإذا تضاعف العامل السياسيُّ بعامل اقتصاديٍّ يتمثَّل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبيَّة، فيتعاضد بذلك الإستبداد السياسيِّ مع الإستغلال الإقتصاديّ والتهميش الإجتماعيّ، وهي من الحالات التي تتسبَّب في اتِّساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعيَّة، كما حدث ويحدث في بلدان العالم النامي، ومنه عالمنا العربيُّ؛ هذا فضلاً عن الحروب الأهليَّة والإضطرابات وانعدام الأمن. وفيما يخصِّ الأسباب الخارجية، فهي متعدِّدة وأكثر تعقيدا وغموضا في بعض الأحيان. ومن أهمها: الحروب والنزاعات والصراعات الدوليَّة التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير، كما من أسبابها السيطرة والاستعمار والتدخُّل بشؤون الدول الفقيرة استغلالاً ونهباً لثرواتها. ويتعقَّد الأمر كثيرا إذا كان الإحتلال استيطانيًّا، كما في فلسطين حيث تتدهورأحوال الشعب الفلسطينيِّ

يوما بَعد يوم، وتتَّســـع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصـــهيونيَّة، وتدميرها الممنهج والمتواصـــل للبنية التحتيَّة و هدم المنازل وتجريف الأراضـــي الزراعيَّة، فتتحوَّل مئات العائلات بين يوم وليلة من حالة الكفاف إلى حالة الفقرالمدقع. ومن الأســـباب غيرالظاهرة للعيان نقص المساعدات الدوليَّة أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم.

أما ما يخصُّ شؤون التصدِّي لظاهرة "الفقر"، والحدِّ من الفقر، واسئتصاله على المدى الطويل، فلا بدَّ من رسم السياسات الضروريَّة، ووضع الإستراتيجيَّات اللازمة، وابتكار الخطط وخرائط الطريق المناسبة على المستوى الوطنيِّ والإقليميِّ والعالميِّ لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، واجتثاث آفاتها وتأثيراتها المدمِّرة لحياة البشروتطوُّرهم. وفي هذا المقام، تجدرالإشـــارة إلى المبادرات الأمميَّة المتمثِّلة "بالأهداف الإنمائيَّة لعام 2010"، و"برامج التنميَّة البشـــريَّة" العالميَّة، و"برامج التنميَّة الإنســـانيَّة" العربيَّة، ومشـــاريع "البنك الدوليِّ" وصندوق النقد الدوليِّ، والمؤسسات الوطنيَّة والإقليميَّة والعالميَّة ذات الصلة.

المبحثُ الثّامن: ظاهرة "الهجرة":

في إطار"ظاهرة العولمة"،أي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، تفاقمتْ "ظاهرة الهجرة" على نطاق عالميٍّ وإقليميٍّ ومحليٍّ، بوتيرة تتماهى مع وتيرة تســـارُع عمليَّة الإســـتقطاب العالميِّ الحاد للإقتصـــادات المتطورة والثروات وتوزيعها وفرص العمل والحريَّات في الشمال مقابل نقائضها في الجنوب، في عالم واحد يقرب من بعضه بعضا يوما بعد يوم. و "ظاهرة الهجرة" بدورها هي ظاهرة مركَّبة ذات أبعاد شاملة، سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة/دينيَّة وإثنيَّة وعلميَّة/تقانيَّة وغيرها. وتتجِّه هذه الهجرات، جغرافيًّا وحضـــاريًّا على النطاق العالميِّ، من الجنوب الفقير والمتخلِّف والنامي، إلى الشـــمال الغني والمتحضِّـــر والمتطوِّر. وتشمل الهجرات الخارجيَّة الرئيسة من حيث النوع:

(آ) هجرات ذات بعد إقتصاديٍّ بحثاًعن فرص للعمل وطلباً للرزق لإعالة عائلات المهاجرين في بلدانهم الأصليَّة. ومعظم هؤلاء المهاجرين لايملكون أية مهارات تقنية، والقليل منهم من أنصاف التقنيين. وتشكِّل الهجرات من أجل العمل أهم وأكبرالهجرات.

(ب) هجرات ذات أبعاد مترابطة (اقتصـــاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة وعلمية- تقانيَّة وغيرها)، وينتهي معظمها في نهاية المطاف إلى الإســـتقراروالإقامة الدائمة في بلدان الاغتراب. ومعظم هؤلاء المهاجرين هم من المؤهَّلين وحملة الشـــهادات العالية في مختلف التخصُّصات العلميَّة والتقانيَّة من علماء ومنهدسين وأطباء؛ ويطلق على هذه الظاهرة مصـــطلح "هجرة الأدمغة". وتُعدُّ هذه الظاهرة من أخطر أنواع الهجرات على البلدان المصـــدِّرة للهجرات، ذلك أن العناصـــر المكوِّنة لها تشـــكِّل - من حيثُ البنية والوظيفة

والغعاليَّة -ِقوام الطبقة الوســـطى المنتجة والمؤثِّرة في البلدان النامية كما في البلدان المتطوِّرة.

(ج) هجرات ذات بعد سياسيّ طلبا للحريَّات العامَّة والحقوق الأساسيَّة للإنسان المتيسِّرة في الديموقراطيَّات القائمة في العالم، وهرباً من كلِّ أشـــكال القتل والقمع والقهر والتهميش والإقصاء في البلدان التي تتحكَّم فيها الأنظمة الدكتاتوريَّة التوتاليتاريَّة والأوتوريتاريَّة.

(د) هجرات ذات بعد ثقافيٍّ/دينيٍّ وإثنيٍّ/قبليّ، قد تصـــل أحيانا إلى حدِّ التطهير الدينيِّ والعرقيِّ في البلدان التي تحكمها الأنظمة الدكتاتوريَّة، التي يغلب عليها الطابع الدينيُّ أوالطائفيُّ أوالعرقيُّ، بل التي تقوم أصـــلا على التمييز بين الأديان والطوائف والإثنيَّات والقبليَّات. وتغذِّي الســـلطة الأوليغاركية هذه النزعات ما قبل المدنيَّة، وتحرِّض على النزاعات بين الطوائف والمذاهب والإثنيَّات المتعدِّدة، للمحافظة على تسلُّطها واستغلالها للثروات الوطنيَّة، كما أنَّها تحوِّل دولة المواطنة إلى إقطاعيَّة وتحوّل المواطنين إلى رعايا وتطبِّق شريعة الغاب محلَّ شرعة القانون.

(ه) هجرات ذات بعد "وجوديٍّ" طلبا للحياة الآمنة وهروبا من بؤرالحروب بمختلف مسميَّاتها ومضامينها وأشكالها، أكانت عدوانيَّة/توسُّعيَّة أو استعماريَّة أوإستيطانيَّة أو تطهيريَّة عرقيَّة أومذهبيَّةأوأهليَّة متنوِّعة المنطلق والصفة والهدف، وهي جميعا أصعب أنواع الهجرات في تاريخ البشريَّة وأكثرها مأساويَّة وأقساها معاناة.

(و) هجرات ذات بعد علميّ/تقانيّ/مهنيّ، وهي تدخل في صـــلب (هجرة الأدمغة) أو (هجرة العقول) آنفة الذكر، وتشـــمُل هِجرة الكفاءات العلميَّة والتقانيَّة من علماء باحثين ومهندسـين وأطبَّاء من البلدان النامية إلى البلدان المتطوِّرة. كما يُمكن النظرالى الطلاَّب القادمين من البلدان النامية الذين يتأهَّلون في البلدان المتطوِّرة، ولايعودون إلى بلدانهم في عِداد المهاجرين. ويمكن النظرإلى هجرة العقول (منظمة اليونســـكو) بكونها تمثِّل نوعاً ســـلبيًّا من أنواع التبادُل العلميّ غيرالمتكافئ بين الدول، يتَّســـم بالتَّدفُّق في اتِّجاه واحد (ناحية الدول المتقدِّمة) أو ما يُعرف بالنقل العكسيّ للتكنولوجيا، لأنَّ هجرةَ العقول تُعدُّ نقلاً مباشرًاً لأحد أهمِّ عناصرالإنتاج، وهوالعنصرالبشريُّ.

أما الهجرات الداخليّة، وخاصـــة في البلدان النامية، وهي ذات طابع مركَّب، فتتجه من الريف الفقير في كل شئ، إلى المدن الحضريَّة بحثا عن حياة أفضل.

المبحثُ التاسع: "ظاهرة التطرّف":

في إطار التناقُضـــات الجدليَّة التي ترافقُ مســـيرةَ التطوُّر البشـــريَّة، تنشـــأ ظاهرةُ "التطرُّف" ومايرافقُها عادةً من ظواهرَ مرتبطةٍ ومتماهيةٍ عضـــويًّا معها مثل "التعصُّـــب" و"الإرهاب" و"العنف "، وهذه كلها تظهر اليوم في أوضـح صـورها وأشـدّها إيلاماً. وهي - أى ظاهرةُ "التَّطرُّف" - ظاهرةٌ معقَّدةٌ ومركَّبة، وتظهرُعلى شـــكل أنماطٍ عديدة ومتنوّعة، تضـمُّ كلَّ ألوانِ طيفِ النشـاط البشـريّ، وتقومُ في مسـتوى الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول، وتترافقُ والحالةَ الحضـاريَّةَ للبشريَّة من حيثُ النشأة والتطوُّر. وتتأرجحُ شدَّةُ ظاهرةِ "التطرُّف" نظريًّا وعمليًّا، صعوداً وهبوطاً، بمقداركمِّ ونوعِ التناقُضات التي تظهر في إطار البُنى والعلاقات وجوانب النشـــاط البشـــري الكلّي، أي في إطار المنظومات الكليَّة والفرعيَّة على اختلافِ تنوّعها وتخصُّـــصـــها وتعدُّدها، وفي كل الأزمنة والأمكنة والمســـتويات والفضـــاءات. وبحُكمِ مقاربةِ الفكر والمنهج الجدليّ في تفســـير ديناميَّات التَّطوُّر الطبيعيِّ والبشـــريِّ المجتمعيِّ والفرديّ، فـإنَّ التطرُّف - كونـه ظـاهرة معروفـة من ظواهرعلم الإجتماع السـياسـيِّ - الذي يبدأغالبا "بالتعصُّـب" في الرأي والموقف والانفعال وينتهي في أغلب الأحيان "بالإرهاب" و"العنف" والقتل العبثيّ، هو في الأســـاس والإجمال "ردُّ فعل" طبيعيٌّ للبشر المضـطهدين والمهمَّشـين، ضـد سياسـات وممارسـات القهر والتهميش والظلم والإقصاء وإنكارالآخرالتي تمارسُها سلطاتُ الإستبداد الداخليَّة والأنظمة الدكتاتوريَّة وقوى الإستعمارالخارجيَّة، كما هوأيضا "ردُّ فعل"، لحالاتِ تدنِّي مستويات التعليم وارتفاع معدَّلات البطالة وتفشِّـــي الفقر والجهل وإشـــكاليَّات الهويَّة، وأخيرا وليس آخرا هو "ردّ فعل" لغيابِ العدالة الإجتماعيَّة في أوســـاط الطبقات الإجتماعيَّة في مســـتوى الوســـطى منها ومادونها ومعيشتهم وأمزجتهم في البلدان الرأسماليَّة الليبراليَّة المفرطة في "تغولّها". كما أن التطرُّف قد يكون الصـدى "للفكرالمتطرُّف" - بكلِّ مضـامينه وأنواعه وأبعاده في كلِّ زمان ومكان - الـذي أفرزتـه "الأيـديولوجيّـات الـدوغمـائيّـة": "الـدينيّـة" في الشـــرق والجنوب النـاميين، و"العرقيَّة/القوميَّة النازيّة " و "السياسيّة الليبراليّة المتغوّلة" في الغرب والشمال المتطوِّرين، كما يمثِّل في العُمق موقفاً رافضـــاً لتغوّل ظاهرة العولمة بكلِّ أبعادها. كما يجب أن لاننســـى في هذا المقام - وإن يكنْ ذلك يقع خارج نطاق بحثنا - أنَّ التطرُّف يمثِّل أيضـــا حالةً نفسيَّة/فرديَّة مَرَضيَّة من وجهة نظرعلم الإجتماع السيكولوجيِّ.

في إطار ظاهرة "العولمة" الكلِّيَّة وفي المســـتوى العالميِّ وفي هذه الأيام، حيث تلتقي الأضـداد بين جنوبٍ/شـرق متخلِّفٍ وفقير، وشـمالٍ/غرب متطوّرٍ وغنيٍّ وجها لوجه، ونتيجة لكلِّ ما سـبق ذكره من عوامل، يتمثَّل التجسـيد الرئيس الأول "للتطرُّف" في انتشـار ظاهرة "التَّطرُّف الإســلامويّ" بشـــقَّيها "الخطاب الإســلامويّ" و "الجهاد الإســلامويّ" وطابعها الإرهـابيّ العبثيّ التدميري في دكتـاتوريّـات "العـالم الإســـلاميّ" النـامي، وتفريخ ظـاهرة "الحركات الجهاديّة والميليشـيات" الطائفيّة (القاعدة، داعش، حزب الله، حركة أنصـار الحق (الحوثيّون)، الحشـد الشـعبي العراقي، فاطميّون الخ..) من جهة أولى. ومن جهة ثانية وفي

المقابل يتمثَّل التجسيدُ الرئيس الثاني في انتشار ظاهرة "التَّطرُّف القوميّ" بشقَّيها "الخطاب الشـــعبويِّ" و"التطرُّف اليمينيِّ" وطابعها العنصـــريّ العدوانيِّ الرافض للآخر الأجنبيِّ في ديموقراطيَّات "الغرب" المتطوِّر، وصعود ظاهرة "الأحزاب والحركات الشعبويّة" اليمينيّة في أوروبا، التي تمثّل بشكل أو بآخر انبعاثاً للحركات والأحزاب العنصريّة الفاشيّة والنازيّة في النصف الأول من القرن الماضـي. ومن جهة ثالثة يتمثّل التجسيد الثالث "للتطرّف" في صعود لافت هنا وهناك - وإن يكن بدرجات أقلّ حدّةً وانتشاراً من الظاهرتين السـابقتين - لظاهرة "التّطرّف اليسـاريّ" الشعبويّ، التي تعود الى مخلّفات الفكر اليسـاري الأيديولوجي الستاليني الدوغمائي المندثر. وخلاصة القول وفي النهاية، تلتقي التجسيدات الثلاثة للتطرّف وتندمج مع بعضـــها البعض في"مركّب" معقّد، ليشـــكّل مع ذيوله ومنعكســـاته وآثاره المدمّرة تهديداً وجودديّاً لمسيرة الإجتماع البشري وللتقدّم الحضاري للبشريّة وللسلم العالمي.

وقياســا على المنحى الإيجابيّ لتطوُّرالاجتماع البشـــريِّ، فإن ظاهرة "التطرُّف"ســوف تختفي من مستقبل عالم الإنسان، مثلها مثل كلّ الظواهر التي تشذُّ عن المبادئ والقيم الكونيَّة المتمثِّلة "بحقوق الإنسان الأساسيَّة" و"حريَّاته العامة" و"التسامح"و"الوسطيَّة" و"التضامن" و"العدل" و"المســاواة" و"إحترام الآخر"، والتي اعتمدتَها البشـريَّة وقاربتَها طوالَ عُمرها، بالنظر إلى أنّها تمثّل الأركانَ الأســاســيّة لقيامِ "الإجتماع البشــريِّ" وتماسُـكِه واســتقرارِه وتطوُّرِه، والمقوِّمات الرئيسة "للكرامة الإنسانيَّة".

المبحث العاشر: ظاهرة"أفول الدكتاتوريّات وتهافُت الأيديولوجيَّات":

شــــهد القرنُ العشـــرون،وبشـــكلٍ متميِّز،ظهورَالأنظمة الدكتاتوريَّة التوتاليتاريَّة والأوتوريتاريَّة وصعودَها، ثمَّ انهيارَها وتهافُتَ الأيديولوجيّات الشموليّة الدوغمائيّة المؤسِّسة والداعمة لقيامِها (الأيديولوجيَّة الشيوعيَّة والنازيَّة والفاشيَّة وغيرها). وقد كان لها بالغُ الأثر والتأثيرعلى هذه المرحلة التاريخيَّة من حياة البشـر وتطوُّرهم على جميع الصُـعُد ومجالات النشاط الإنساني.

وقبل البدء باستعراض الحالات التي تجسّد هذه الظاهرة في القرن المنصرم، نودُّ التأكيدَ أنَّنا لسـنا بصـدد الغوصِ بعمقٍ أو بتفصـيلٍ في تحليلِ هذه الظاهرة، كما الظواهرِ العالميَّة الأخرى الواردة في هذه الدراسـة، لكي لا نخرج أو نبتعد عن موضـوعنا الرئيس من جهة، مع التنويه والإشارة إلى توافُرالعديد من الأبحاث والدراسات الجادَّة ذات الصلة التي تناولت بالتحليل هذه الظاهرة من كلِّ جوانبها وأضـــاءت عليها من جهة أخرى؛ الاَّ إنَّه لابدَّ من ذكرها والتذكير بها، لتواجدها وحضـــورها المؤثِّرومغزى دلالاتها العميقة في الســـياق التاريخيِّ العام للمسيرة الحضاريّة للبشريّة، ونكتفي هنا بالتعريف بها.

التوتاليتاريّة (الشموليّة) في العلوم السياسيّة هو مفهومٌ يرمِزُ للنظام السياسيِ الذي تسعى الدولة/الحكومة فيه إلى فرض سلطتها المطلقة على المجتمع والأفراد، وتعملُ على السيطرة على مختلف جوانب الحياة العامّة والشــخصــيّة كافّة قدرَ إمكانها. ويمارسُ الحكمَ والسـلطةَ في النظام الشـموليِ بشـكلٍ منفرد حزبٌ سـياسـيٌّ جماهيريٌّ أو حركةٌ جماهيريَّةٌ مسـيَّسـة، يعتنقُ أو تعتنقُ أيديولوجيَّة متكاملة للحياة، فكريّة شـموليّة (الشـيوعيَّة) (الماركسـيَّة/اللينيَّة/السـتالينيَّة/الماويَّة) أو قوميَّة/عصـبيّة (الفاشـيَّة والنازيَّة) أو قوميَّة/ دينيَّة/مذهبيَّة (الفرانكويَّة) أو دينيَّة /مذهبيّة (الخومينيّة)، يعملُ أو تعملُ على فرضِـها على الفرد والمجتمع في كلِّ مناحي الحياة الفكريّة والأخلاقيّة والجماليّة، في السـياسـة والإقتصـاد والثقافة والمجتمع والإعلام والدعاية وعبادة الشـخصـيّة وغيرها، مع إسـتباحةٍ صارخةٍ لكلِّ القيم الإنسانيّة الكونيّة المتعارف عليها في تاريخ البشريّة.

أمَّا الأوتوريتاريَّة (السـلطويّة) كمصـطلحٍ في العلوم السـياسـيَّة المعاصـرة، فتدِّل على النظام السـياسـيِ الذي يكون فيه صـاحبُ السـلطة أحاديٌّ، وهوالفرد الديكتاتور، أو طُغمةٌ عسكريَّة، أو مجموعةٌ نخبويَّة صغيرة، أوفئة أقلَّويَّة (حزبيَّة، عرقيَّة، دينيَّة/مذهبيَّة، قبائليَّة ، مناطقيَّة)، تحتكرُ السـلطة السـياسـيّة وتمارسـها بشـكلٍ دكتاتوريٍ. وتقع الأوتوريتاريَّة (السـلطويّة) في منزلةٍ أدنى من التوتاليتاريّة (الشـموليّة)، وتتميّزعنها بوضـوح من خلال الخصائص المميِّزة الآتية:

1 - تعدُّديّةٌ محدودة (تتعلَّق الى حدٍّ بعيد برأس السلطة الحاكمة االذي يحدِّد مجالَ نشاط الفعّاليّات والقوى السياسيّة والإجتماعيّة المتيسِّرة والمسوح بها)،

2 - أيديولوجيّةٌ "فرديّة" (بمعنى، أنَّها ليست أيديولوجيّة كليّة/فكريّة من حيثُ المضمون والشـكل، أومن حيثُ البنية والوظيفة والهدف، وإنّما هي أكثر ماتعبِّر عن "العقليّة" أو "الذهنيّة" التي ترمز الى نموذجٍ فكريٍ/سـلوكيٍ لفرد معيَّن، أو مجموعة إجتماعيّة معيّنة، وغالبا ماتتأثر (العقليّة) بالشـريحة الإجتماعيّة التي ينتمي (الفرد) أو تنتمي (المجموعة) إليها،

3 - تعبئةٌ ليست واسعةَ النطاق أومكثَّفةً (إنَّ غياب الأيديولوجيّة الكلّيّة يسبِّب خسارةً في الطاقة التعبويّة،الأمرالذي يؤدِّي بالضـرورة الى ضـعف الإرتباط االعاطفيِ للجماهير بالنظام). وفي معظم الحالات تستندُ الأنظمةُ الأوتوريتاريّة إلى حواضـنَ بشـريّة مكوَنة من قوى أو شرائحَ أو فئاتٍ إجتماعيّة معيّنة؛ حيث تشكِّلُ هذه القوى قاعدةَ السلطة الأوليغاركيّة (الأقلَّويّة)، وهذه القوى الإجتماعيّة بدورها يمكن أن تتوزعَ بين قوى مدنيّة وقوى عسـكريّة أو تجمعَ بينهما، الأمرالذي يعني أنَّ الدولَ الأوتوريتاريّة يمكن أن تكون مدعومة مدنيّا، وعسكريّا، وقبليّا، ودينيّا، وبيروقراطيّا أوغيرذلك.

بعد هذا التعريف الموجز لمفهوميِ التوتاليتاريّة والأوتوريتاريّة، نستعرضُ فيما يأتي أهمَّ الحالات التي تدلِّلُ على انتشـار ظاهرة صـعود الأنظمة التوتاليتاريّة والأوتوريتاريّة وأفولِها

وتهافُتِ الأيديولوجيّات الدوغمائيّة الداعمة لها. ونأتي على ذكر الحالات التي تعود الى قيام الأنظمة التوتاليتاريّة بداية.

أولى هذه الحالات، وأضـــخمُها حجماً في الزمان والمكان، وأعمقُها تأثيراً بكلِّ المعاني والأبعاد على البشـريّة، نشـأتْ مع انبثاق ثورة تشـرين أول/ اكتوبرعام (1917) البلشـفيّة على أساس"الأيديولوجيّةالشيوعيّة/الماركسيّة"التي وضعَها وصاغَها الثنائيّ الألمانيُ كارل ماركس وفريدريك إنجلز في مؤلَّفاتِهما الكاملةِ الجامعة، التي امتدّت لفترة زمنيّة تجاوزت أكثر من نصف قرن (من ثلاثينيّات الى تسعينيّات القرن التاسع عشر). كما أضيفتْ الى هذه المؤلّفات النظريّة آنفةِ الذكرالإسـهاماتُ النظريّةُ والتطبيقيّةُ للآباء المؤسّسـين الروس لينين وتروتسـكي وسـتالين تباعاً، من حيثُ إسـقاطها على الواقع الروسـيِّ وملائمتها للظروف الموضـــوعيّة والجدليّةَ والتاريخيّة لهذا الواقع. ومع إنتهاء الحرب الأهليّة الروسـيّة - التي قامت في أعقاب الثورة البلشـفيّة الروسـيّة ودامت أربعة أعوام كاملة فيما بين (1918) وحتى (1921) - ولدت دولةُ "اتحاد الجمهوريّات السـوفيتيّة الإشـتراكيّة" (الإتِّحاد السوفيتي) في العام (1922) على مساحة من الأرض شملتْ أغلبَ منطقة أوراسيا (الإتحاد الروسـيُّ وجمهوريّات القفقاس وجمهوريّات البلطيق وجمهوريّات آسـيا الوسـطى اليوم)، واسـتمرَّ هذا الكيان قائما لمدة (79) عاما، حيث انهارَ في العام (1991) كنتيجةٍ مباشـرة لحركة التغيير العاتية (البيريسترويكا)، وكمحصِّلةٍ طبيعيّة لحزمة من العواملَ الموضوعيّة والذاتيّة نأتي على ذكرها بإيجاز في نهاية هذه الفقرة. وبعد الحرب العالميَّة الثانية (1939 - 1945) وانتصار قوات الحلفاء على دول المحور، التحقتْ دولُ شرق اوروبّا وجمهوريّات البلطيق وجمهوريّة ألمانيا الديموقراطيّة تحت عباءةِ سـلطةِ الأحزاب الشـيوعيّة فيها "بالمنظومة الشموليّة" بقيادة الاتِّحاد السوفيتي في إطار"معاهدة وارسو"؛ حيث انفكّت عنها جميعا بنهايات العام (1989)، واختارتِ التحوُّلَ والإنتقالَ إلى الديموقراطيّة. وفي ما يخصُّ مصير الإتحاد السوفيتي المنهار، فقد تشكّلَ على أنقاض هذا النظام "الإتِّحاد الروسيِّ". من الناحية النظريّة، ووفقا للدستور الروسيِّ، فانّ روسيا الإتِّحادية هي دولة فيدراليّة ذات نظام حكم رئاسـيٍّ، ولها قوام ومواصـفات الدولة الديمقراطيّة التمثيليّة متعدِّدة الأحزاب. أما من الناحية العمليّة، فيشـكو الكثيرون من الأكاديمييِّن والباحثين من صـعوبة تصـنيف النظام السـياسـيِّ في روسـيا، مقارنة مع مثيلاته من الديموقراطيّات الليبراليّة الغربيّة.ويمكن النظرإليه كنظام هجين: فهو يقع عمليّاً في منزلةٍ وسـطى بين المنزلتين الأوتوريتاريّة والليبراليّة؛ وفي أحسن الأحوال فانّه مازال يحبو في المراحل الأولى للتحوُّل الديموقراطيِّ. جدير بالذكر والتذكير في هذا المقام، أنَّ الإتّحاد السـوفيتيَّ كان قد احتلَّ مرتبةَ ثاني أعظم دولتين في العالم بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة في النصف الثاني من القرن العشرين الى حين تفكُّكه في العام (1991).

وثاني هذه الحالات، ترافقتْ وقيام "إسـبانيا الفرانكويّة". وهو مصـطلحٌ يشـير إلى فترة حكم الدكتاتورالجنرال فرانسـيسـكوفرانكولإسـبانيا ما بين أعوام (1939) و(1975)،حيث وصل إلى الحكم بعد انتصاره في الحرب الأهليَّة الإسبانيَّة،والتي قاد خلالها "الجبهة القوميَّة

الإسبانيَّة"؛ حيث حصلتْ قواتُه على الدعم خلال الحرب الأهليَّة من ألمانيا النازيَّة وإيطاليا الفاشيَّة، في حين دعمَ الاتحاد السوفيتي قواتَ "الجبهة الشعبية" التابعة للجمهوريين الإسبان. بعد انتهاء الحرب الأهليَّة، أسَّس القوميون - الذين انتصروا في الحرب - دولة شموليَّة بنظام الحزب الواحد الذي يعتمد الأيديولوجيَّة القوميَّة/الدينيَّة (الكاثوليكيَّة) بقيادة فرانسيسكو فرانكو، الذي استمرّ َحاكما مطلقا لإسبانيا حتى وفاته عام (1975)؛ حيث تحوَّلت إسبانيا من ذلك الحين إلى الديموقراطيَّة واعتمدت نظام الملكيَّة الدستوريَّة.

وثالث هذه الحالات، تزامنتْ مع نشأة "الفاشيَّة الإيطاليَّة"، بدءا من إستيلاء "الحزب الوطني الفاشي" ذي "الأيديولوجيَّة القوميَّة" الفاشيَّة المتطرِّفة بزعامة بينيتو موسوليني على السلطة في 30 تشرين أول/ أكتوبر (1922)، وإقامته لنظام دكتاتوريٍّ شموليَّ ، حتى نهاية حكمه في 25 تموز/ يوليو (1943). وفي 3 أيلول/سبتمبر(1943) أعلنت إيطاليا استسلامها دون قيد أو شرط، وتم عزل موسوليني، وعين الملك المارشال بيترو بادوليو بديلا عًنه، وقد دخل هذا الأخير في مفاوضات مع الحلفاء، ووقَّع الهدنة معهم في 29 أيلول/ سبتمبر (1943). وفي 9 أيار/ مايو (1946) تخلى الملك فكتورعمانوئيل الثالث عن العرش وجاءت نتائج الإستفتاء في 2 حزيران/ يونيو (1946) مؤيدةً للجمهوريَّة، الأمرالذي وثَّق انتقال إيطاليا إلى الديموقراطيَّة.

ورابع هذه الحالات، ظهرت مع نشأة "النازيَّة الألمانيَّة"، بدءا من تولِّي "حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني" (الحزب النازيّ) بقيادة أدولف هتلرالحكم منفردا في ألمانيا في العام (1933)،وإقامته لنظام دكتاتوريٍّ شموليّ على أساس" الأيديولوجيَّة القوميَّة-الإشتراكيَّة" حتى نهاية حكمه، الذي ترافق مع هزيمة ألمانيا النازيَّة ونهاية الحرب العالميَّة الثانية في العام (1945)، التي كان قد أشعلها في العام (1939). وقد أسفرتْ هذه الحربُ المروِّعة عن مقتلِ أكثرمن خمسة ملايين من الجنود والمدنيين الألمان، وخسائر َإقليميَّة كبيرة في الأراضي، وتهجيرِ نحو (15) مليون ألماني من المناطق الشرقيَّة من ألمانيا وبلدان أخرى، والاغتصاب الجماعيّ للنساء الألمانيَّات، وتدميرِعدة مدن كبرى. كما تمَّ تقسيمُ الأراضي المتبقيَّة من ألمانيا وبرلين من قبل الحلفاء إلى أربع مناطق احتلال عسكريٍّ؛ حيث أُدمجتِ القطاعاتُ الغربيَّة الثلاثة - التي سيطرتْ عليها كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيَّة في 23 أيار/ مايو (1949) - لتشكِّل جمهوريَّة ألمانيا الإتحاديَّة، التي تبنَّتِ النظامَ الديموقراطيَّ واقتصادَ السوق الإجتماعيِّ وأقامتْ "دولةَ القانون"؛ أما القطاع الشرقيُّ الرابع الذي سيطرَ عليه الإتحاد السوفييتيُّ، فقد تشكَّلتْ عليه جمهوريَّةُ ألمانيا الديموقراطيَّة بتاريخ 7 تشرين أول/أكتوبرمن العام(1949)،التي تبنَّتِ النظامَ الشموليَّ،وأقامتْ دكتاتوريَّةَ"الحزب الإشتراكيِّ الألمانيِّ الموحَّد"على أساس الأيديولوجيَّة الشيوعيَّة، والتحقت بحلف وارسو بزعامة الاتِّحاد السوفييتيِّ. غيرأنَّ جُملةً من الأحداث الدراميَّة المتلاحقة والمتسارعة في إطارالسِّياق العام لحركة التغييرالكبرى (البيريسترويكا) التي خاضتها المنظومة الإشتراكيَّة في أواخر ثمانينيَّات القرن: بدءاً من قرارالمجر في كسر جدار"الستار الحديدي" في صيف (1989) الخاص بفتح الحدود في 23 آب/أغسطس - ما

تسـبَّب في نزوح الآلاف من الألمان الشـرقيين في11 إيلول/سـبتمبر، والإنتقال إلى ألمانيا الغربيَّة عبر المجر-، وقيامِ مظاهرات حاشـدة اسـبوعيَّة من قبل منظمات المجتمع المدنيِّ وبعض الأحزاب الليبراليَّة في ألمانيا الشـرقيَّة، وتخفيفِ السلطات الألمانيَّة الشـرقيَّة للقيود المفروضـة على الحدود بشكل غيرمتوقَّع، وانتهاءً بسقوط جدار برلين في ليلة التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر (1989) بشكل مفاجئ، ما سمح للمواطنين الألمان الشرقيين بالسفر إلى الغرب؛ كلُّ هذه الأحداث أدَّت في الواقع إلى تسريع عمليَّة الإصلاح في ألمانيا الشرقيَّة. ومع اختتام عمليَّة الإصـلاح - التي اسـتمرت عاما ونيِّف - بتوقيع معاهدة "اثنان+ أربعة" بين الألمـانيّتين ودول الاحتلال الأربع، في 12 إيلول/ سـبتمبر (1990)، وفي إطارالصـلاحيّات التي تخلَّت عنها قوى الإحتلال الأربع التي حصـلت عليها بموجب وثيقة الإستسلام، استعادت ألمانيا سيادتها الكاملة؛ ما سمح بإعادة توحيد ألمانيا في 3 تشرين أول/ أكتوبر (1990)، بانضـمام الولايات الخمس الجديدة (التي أسَّـسـت جمهورية ألمانيا الديمقراطية) إلى الولايات الإحدى عشر القديمة المكوِّنة "لجمهوريّة ألمانيا الإتحاديّة".

خامس هذه الحالات، هي الحالة الصـينيّة، وتتمتّع بخصـوصـيّة فارقة تميِّزها عن باقي النظُم الدكتاتوريّة كما الليبراليّة على حد سواء. فإذا تتبّعنا مسارَتطوّرالأحداث في الصـين، إبتداءاً من اندلاعِ الحرب الأهليّة والاشـتباكات المسـلَّحة في العام (1949) بين الحكومة الصينيّة بقيادة شيانغ كاي شيك والميليشيات الشيوعيّة بقيادة ماو تسي تونغ، وحسمِها في العام نفسـه لصـالح سيطرة الحزب الشـيوعيِّ الصـينيِّ على البرّ ِالصـيني بكامله وقيامِ جمهوريّةَ الصين الشعبيّة تحت حكم الحزب الواحد ذي الأيديولوجيّة الشيوعيّة الماركسيّة الماويّة، مروراً بتطبيق الخطة الإقتصـاديّة والإجتماعيّة المعروفة باسم "القفزة الكبرى الى الأمام" وتكلفتها البشـريّة الهائلة، إلى إطلاق "الثورة الثقافيّة" في العام (1966) التي اسـتمرّت حتى وفاة ماو تسـي تونغ بعد عقد من الزمن، إلى بداية التحوُّل الأوّل الظاهرفي بنية النظام الصيني التوتاليتاري، الذي تمثَّل في الإنفتاح الإقتصاديِّ على"الليبراليّة" باعتماده لنظريّة "اقتصـاد السوق" - تحت اسم "إقتصـاد السوق الإشتراكي" أو" الإشـتراكيّة ذات الخصـائص الصـينيّة"- وتضـمين ذلك وقوننته في دستور 4 كانون أول/ ديسمبر (1982) والسـاري المفعول حتى تاريخه، إلى اندلاع احتجاجات ميدان تيانانميين الكبرى التي قادها الطلبة واستمرت لأكثرمن شهرونصف مطالبين بمزيد من الحقوق الديموقراطيّة والحريّات ومن ثمّ إخمادها بقسوة وسقوط العديد من الضحايا، إلى متابعة الإصـلاحات الإقتصـاديّة ونموِّ الإقتصاد المتسارع مع تباطؤ وتقصير في مجال العدالة الإجتماعيّة من ناحية التوزيع العادل للموارد وظهورفوارق كبيرة بين أحوال المدن والأرياف من الناحية الإقتصـاديّة والإجتماعيّة، مع منح بعض الحقوق السـياسـيّة المحدودة من الناحية السـياسـيّة، في مقابل الإحتفاظ بدكتاتوريّة الحزب الواحد في حكم البلاد، وصـولاً إلى الحالة الراهنة: فإننا نجد أنفسنا اليوم أمام منعطف تاريخيٍ متميّز؛وفيه يشـكِّل النظامُ الصـينيّ،نظاماً هجيناً مختلطاً، يجمعُ بين طرفين رئيسين من نظامين متناقضين ضمن صيغة عالميّة جديدة، وأعني في هذا المقام تحديدا، الجمعَ بين دكتاتوريَّة الحزب الشـيوعيِّ القائمة على أسـاس "الإيديولوجيّة

الماركســـيّة" - التي حافظ عليها واحتفظ بها من عباءة النظام التوتاليتاريِ القديم من الناحية السياسيّة - وإقتصاد السوق الإشتراكيّ الذي استعاره وأخذ به من حِزمة النظام الليبراليّ القائم على أساس "القيم الديموقراطيّة" بما فيها الحريّات العامة من الناحية الإقتصاديّة. وإذا ما تابعنا البحث عن مآل النظام الصـينيِ الحاليّ بتمعّنٍ، من خلال قراءة علميّة موضـوعيّة وتاريخيّة وجدليّة للسياق العام لتطوُّرالنظام الصـينيّ، مع الأخذ بعين الاعتبار بمعظم آراء وتحليلات الباحثين والدارسين المختصِّين بالشأن الصينيّ، خلُصنا إلى نتيجةٍ منطقيّة وواقعيّة في آن، وهي انّ الصينَ تسيرُ بشكل تدريجيٍ وسلميٍّ على درب الإنتقال إلى الديموقراطيّة - بوتيرة زمنيّة قد تســتغرق عقدين من الزمان على أبعد تقدير- وإن يكن على "الطريقة الصينيّة" كما يحلو للحزب الحاكم في الصين تسميتَها أو توصيفَها.

أمَّا عن الحالات التي تعودُ إلى ظاهرة قيام الأنظمة الدكتاتوريّة الأوتوريتاريّة في القرن العشرين، فهي عديدة ومنتشرة في معظم الدول النامية، التي عانت من التخلُّف بكلِّ تجلِّياته وأشكاله وأبعاده، ومن جورالاستعمار الخارجيّ طويلا، ثم دخلت بعد استقلالها مباشرة إلى فلك دكتاتوريّات الأنظمة الأوتوريتاريّة؛ فانتقلتْ بذلك من جحيم الاحتلال الخارجيِ وصلَفه، إلى ظُلمات الإستبداد الداخليّ وظُلمه، أو تجرّعت سُمّهما معاً.

وتجدر ُالإشـــارة في هذا المضـــمار، إلى أنّ ثمّةَ خصـــائصَ مميّزة مركّبة، متعدِّدة ومتنوِّعة، من حيث الســـمة القوميّة والعرقيّة والثقافيّة والدينيّة والمذهبيّة، والممارســـة التاريخيّة الذاتيّة والطبيعة الجغرافيّة والبيئيّة، وآليّات التطوّرالديالكتيّة، وبالإجمال درجة التطوُرالحضــاريِ في كلِّ المجالات والأنشـطة البشـريّة، تجمعُ بين بلدان محدّدة في مناطقَ معيّنة من العالم، حيثُ تنفرد بهذه الخصـائص دون غيرها،وتميّزُها بذلك عن بلدان مجموعة مناطقيّة أخرى في ضـوء واقع وآفاق تفاعلها مع"الظاهرة"،من حيثُ الدرجة والشكل،وليس من حيث النوع والمضمون.

وتشمل هذه الحالات عمومَ بلدان أمريكا اللاتينيّة، التي شهدت على امتداد الأرباع الثلاثة الأولى من القرن المنصرم، صعودَ الدكتاتوريّات العسكريّة وإقامة أنظمة حُكمٍ استبداديّة، ما لبثت أن تهاوتْ جميعاً في الربع الأخيرمن القرن الماضـــي نفســـه، وتحوّلت تباعاً إلى الديموقراطيّة في إطار موجتها الثالثة.

كما تشـــمل مُعظمَ بلدان القارَة الإفريقيّة التي ماتزال في غالبها تخضـــع لبقايا أنظمة إستبداديّة، كما إنّ أمامها طريقاً صعباً وطويلاً نسبيّا، يتوجّبُ عليها أن تقطعَها قبل الالتحاق بمسيرة التحوّل الديموقراطيِ الحتميّة والعابرة للقارات.

وتشمل أيضا مُعظمَ بلدان العالم العربيِ، الذي دخل مع إطلالة "الربيع العربيِ" في العام (2011)، وإنطلاقِ ثوراته المتعاقبة والمتشـــابكة والمتكاملة، مرحلـةَ "التغيير"الكليّة والمفصليّة في تاريخ المنطقة العربيّة وإقليم "الشرق الأوسط"، التي تنضوي تحت عنوان كبير باســـم "الإنتقال الى الديموقراطيّة"، مبتدئاً بذلك الموجةَ الرابعة من موجات هذا المدِ

"التســـــوناميّ" النوعيِّ للتغييرفي كلِّ مناحي الحياة على النطاق العالميِّ، والتي من المتوقّع أن تستمرَمن عقد الي عقدين من الزمن على أقلِّ تقدير.

وتشمل أيضا بلدانَ جنوب شرق آسيا، التي ما تزال تراوحُ في مكانها، من حيثُ سيطرة آخر سُلالات الأنظمة الإستبداديّة أو شبه الإستبداديّة على الحكم، في انتظار نضوج الشروط الموضـــــوعيّة وبلوغ "الكتلة الحرجة" للتحوّل التاريخيِّ والإنتقال إلى الديموقراطيّة.غير أنّ بلدانا في هذه المنطقة من العالم اســــتطاعتْ إحداثَ إختراقٍ واعدٍ في الجدارالفاصــــل بين الأنظمة الدكتاتوريّة والديموقراطيّة، مثل إندونيســـيا التي خضـــعت إلى ســـلطة الدكتاتور سوهارتوالذي أسَّسَ فيها لنظام أوتوريتاريٍّ، أتاح له البقاءَ في الحكم (33) عاما منذ تولِّيه له في العام (1965) إلى تنحِّيه عنه في العام (1998). وعقب تنحِّيه دخلتِ البلاد في مرحلة التحوّل الديموقراطيِّ التي أجريتْ فيها أربعةُ انتخابات برلمانيّة ورئاسيّة، جرت جميعُها في موعدها الدستوريِّ، وتمَّ تسليم وتسلُّم السلطة بسلاسة ودون إشكاليّات؛ مايشير ُإلى أنَّ العمليّة الديموقراطيّة في إندونيسيا تسير ببطء ولكن بثبات.

وآخرالمســـتجدّات التي طرأت لاحقاً على هذه الســـاحة، هي الإعلانُ عن نهاية النظام الدكتاتوريِّ الأوتوريتاريِّ في ميانمار(بورما)، وبداية التحوّل الديموقراطيِّ في هذه الديار، بعد أن تخلَّتِ الطُغمةُ العسكريّة عن الحُكم بعد خمسة عقود لصالح انتخابات تعدّدية حرّة، فازَ فيها حزبُ المعارضـــة "الرابطة الوطنيّة من أجل الديموقراطيّة" بقيادة المعارضـــة المعروفة بنضالها السلميِّ من أجل الديموقراطيّة "أونسان سوتشي" بأغلبيّة برلمانيّة في منصف تشرين أول/أكتوبر(2015)؛ غيرإنّه ما يزال هناك عملُ صعب وشاق أمام هذه البلاد لتحقيق الديمقراطيّة.

كما تشمل جمهوريّات آسيا الوسطى، التي استقلّت عن الإتّحاد السوفييتي أثر انهياره في العام (1991)، ولكنها انتقلت مباشـــرة من فلك النظام التوتاليتاريِّ الى فلك النظام الأوتوريتاريِّ الأشدِّ تسلطاً واستبداداً وفساداً من سابقه. وتشير مُعظمُ الدراسات التي تناولتْ بالتحليل المستفيض واقعَ التحوّل الديموقراطيِّ في هذه الجمهوريّات وآفاقه، إلى أنَّ الشروطَ الموضـــوعيّة والفُرصَ الداعمة لها، لم تنضـــجُ أو تتوافرُبعدُ للتحوّل الديموقراطيِّ، كما أنَّها غالبا ســـوف تحتاج بالضـــرورة إلى "ربيع" ثوريٍّ خاصٍّ بها، يمهّد لها طريقَ الإنتقال إلى عالم الديموقراطيّة.

آخرُ معاقل النظُم الدكتاتوريّة التوتاليتاريّة، تتمثّل اليوم في كوريّا الشماليّة، التي تُعدّ بكلِّ المقاييس، دولةً دكتاتوريّة توتاليتاريّة/ســـتالينيّة نموذجيّة؛ حيثُ يتولى الحكمُ فيها منفرداً "حزب العمل الكوريِّ " الشيوعيّ بزعامة عائلة واحدة - بداية بالجدِّ المؤسِّس الراحل "كيم إل ســـونغ" إلى الأب الراحل "كيم جونغ إل" وانتهاءاً بالإبن الحاليِّ "كيم جونغ أون"- منذ العام (1948) وحتى اليوم. وتعتمدُ الحكومةُ الكوريّةُ الشماليّة أيديولوجيّةً سياسيّةً رسميّةً تســـمَّى "الزوتشـــيه" (Juche)، وهي أيديولوجيا تقولُ بالاعتماد على الذات وعدمِ الاعتماد على الآخر، قام بتطويرها الرئيسُ الســـابقُ كيم إل ســـونغ. وقد أصـــبحتِ "الزوتشـــيه"

أيديولوجيّةَ الدولة الرسـميّة ابتداءاً من إعتماد الدولة الدسـتورَالجديدعام (1972)؛ علماً بأنَ الرئيس كيم إل سـونغ كان يسـتخدم نظرياتِ "الزوتشـيه" في عمله السياسـيِ منذ أواخرعام (1955) على الأقل. وفي هذا المقام يقتضـــي التنويه، بأنّ النموذجَ الكوريّ الشـــماليّ الدكتاتوريّ التوتاليتاريّ - الذي يمثِّلُ بحقٍ النموذجَ الأشـــدّ ظلامةً والأدهى طُغياناً والأعتى ترويعاً بين كلّ أنظمة الطُغيان في التاريخ الحديث والمعاصـر- قد قدّمَ مثالاً مغرياً ونمطاً ذا صـدقيّة ومرجعيّةً معتمدةً للدكتاتوريّات الأوتوريتاريّة في العالم النامي ومنه عالمنا العربيّ. وبسقوطِ آخرهذه المعاقل المتأخِّرة للدكتاتوريّات بكلِ مسمّياتها ومضامينها وأشكالها، تكونُ قد انطوتْ وطُويتْ مرّة واحدة والى الأبد هذه الصـــفحةُ السـوداءُ من كتاب السـيرة الذاتيّة للبشريّة.

وفي ختام هذه الفقرة، أرى لزاماً عليَّ التعرّض، وإن يكنْ بإيجاز إلى الأسباب والعوامل التي أدّتْ إلى ســـقوط الأنظمة الدكتاتوريّة، توتاليتاريّة كانت أم أوتوريتاريّة، كما أدّى إلى أفول الأيديولوجيّات المؤسِّسـة والداعمة لها في آن معا. إنَّ هذه الأسبابَ والعواملَ هي بحدِّ ذاتها توليفة مركّبة ومعقّدة ،نذكرفي مقّدمها أهمَها، وهي جُملةُ الفروق الحديّة والمنافســـةُ المحمومة والصـــراعُ الوجوديِ الدامي بين نظامين ســياســيّين للحكم مؤسّـــســين على أيديولوجيّات متناقضـة أصـلا من حيثُ البُنية والوظيفة والهدف (وأعني هنا النظام الشمولي القائم على الأيديولوجيّة الشيوعيّة/الماركسيّة ويعتمد الإقتصـاد الإشـتراكيّ الموجّه، والنظام الديموقراطيّ الليبراليّ الذي يعتمد اقتصـاد السوق الحر والإجتماعي)، وتشـمل كلّ مركّبات طيف النشــاط الإنســانيِ فرديّا ومجتمعيّا وعلى كلِ المســتويات: الأيديولوجيِ/الســياســيّ، والأنثروبولوجيّ/السيكولوجيّ، والأنثروبولوجيِ/ السوسيولوجيّ، والتطوّرالحضـاريِ الكليِ. وفي هذا المقام، أشيرُ إلى وفرة الأبحاث والدراسات المتنوِعة ذات الصـلة بهذا الموضـوع، وخصــوصـــا الماركســيّة والليبراليّة منها، التي ذخرتْ بها المكتبة العالميّة؛ غيرإنّي أودّ أن أسلِّطَ الضوءَ هنا تحديدا على المستويات الثلاث الأخيرة:

1- في المستوى الأوّل الأنثروبولوجيِ/السيكولوجيِ- الإنسان /الفرد:

كلُّ العلوم الأنثروبولوجيّة والســيكولوجيّة وباقي العلوم ذات الصـــلة، تقِرّ بأن الحريّة، كقيمة ومعنى، هي حاجةٌ أساسيّة للنفس أوالروح البشريّة أوالعقل البشـريِ (وفقاً لتسميات المدارس الفلســفيّة المعروفة)؛ ذلك أنّها المحرِّكُ الرئيسُ والنبضُ الحيويّ للإبداعِ والابتكارِ بالمعنى الخلاّق ولصُـنعِ التقدّم الحضـاريِ على المدى الطويل. ولمّا كانتِ النظُم الدكتاتوريّة بكلّ أشكالها ومضامينها تقمعُ الحريّات على إطلاقها، وتضّهدُ الإنسانَ وتسلبه كرامتَه، فهي بذلك تُعاندُ الطبيعةَ البشـريّة، وتُمعنُ في قتل روح الحياة التي تنبضُ في الجسـد البشـريِ، وتحوِّل الإنســانَ الى بهيمة، وجموعَ البشـرإلى مجرّد قطيع؛ الأمرالذي لايستقيم طويلا مع منطق حياة البشــر وتطوّرهم الطبيعيِ. وفي لحظةٍ مناســبة وحاســمة من الزمن، يتمرّد

الإنســـانُ على القهر والظلم والتهميش، ويســـتردّ حريّته المســـلوبة، وحينها تســـقُطُ ركائزُ الإستبداد مرّة واحدة والى الأبد، وتنهارُعلى رأس أسيادها من الطُغاة.

2 - في المستوى الثاني الأنثروبولوجيّ/السوسيولوجيّ - الإنسان/المجتمع:

مثلُ حاجةِ روح/عقل الإنسان الى الحريّة كقيمة ومعنى، كذلك أيضاً هي حاجاتُ الإنسان الجســـديّة الى الغذاء والمســـكن والملبس والدواء والتعليم والعمل والرفاه بالشـــكل اللائق والكريم؛ وكلُّها حاجاتٌ من طبيعة فيزيقيّة ملموســـة، وتعودُ مهامّ تأمينِها في الأســـاس الى الدولة ممثَّلةً بنظامها الكلّي (السـياسـيّ والإقتصـاديِ والإجتماعيّ والثقافيِّ والعلميّ/التقانيّ وسواه). وفي عالم ديناميٍّ يتطوّر، وتتغيّرسِماته ومتطلَّباته من حين إلى آخر، ويقومُ في هذه المرحلة التاريخيّة من مسيرة التطورالبشريّ على أساس المنافسة الصارمة في كلِّ الأمور والشؤون؛ يكون للمقارنة الحسيّة المباشرة للبشر- الذين مازالت تغلِبُ على طباعهم الإثرةُ والأنانيّةُ وإصدارُ الأحكام على أساسها - دورٌ حاسمٌ في تقرير ِمصائرهم الحياتيّة واتخاذِ المواقف المناسبة والتصرّفِ بموجبها، حتى ولو تطلَّبَ الأمرُ سبيلَ التمرّد والثورة.

وفي هذا المجال خصـــوصـــاً، يُمكن التقريرُ بأنّ النتائجَ المتراكمةَ للســـباق التنافســـيّ المحموم بين النظامين الأقوى سلطة وغلَبَة في القرن العشرين - النظامِ الرأسماليِّ الليبرالي في الغرب بصـورة رئيسـة، والنظامِ الشـيوعيّ/الإشـتراكيّ الشـموليّ في الشـرق بصـورة حصـــريّة تقريبا - من وجهةِ نظرِ تأمين الإحتياجات الفيزيقيّة والمعنويّة من الناحية النوعيّة والكميّة، كانت في نهاية المطاف لصـــالح الغرب الرأســـماليِّ على حســـاب الشـــرق الشـيوعيِّ/الإشـتراكيّ؛ الأمرالذي أسـهمَ الى حدٍّ بعيد في انهيارالنظام الأخير، بالإضـافة الى إسهام عواملَ أخرى من طبيعة مغايرة.

3 - في المستوى الثالث الحضـاريِّ/الثقافيِّ- درجة التطوُّرالحضـاريّ وعراقة الإلتزام "بمنظومة القيم الكونيّة":

ثمّة عواملَ أخرى ذاتُ طبيعة خاصّة، نوعيّة وكميّة، موضوعيّة وذاتيّة، تاريخيّة وجدليّة، تعودُ إلى أقوام أومجموعة شـــعوب، غالباً ما تعيش في منطقة جغرافيّة معيّنة، وتتواجدُ في مســـتوى حضـــاريٍّ واحد أو متقارب، وتتشـــارك بثقافةٍ عامّة واحدة أو متقاربة، وتُؤمنُ بمنظومة قيم محدّدة مشـــتركة، وتمتلكُ نتيجة لذلك كلّه "عزومَ عطالة" واحدة أو متقاربة في مقاومة التغيير في الحالة القائمة لهذه الشـــعوب؛ حيث أنّ هذه العواملُ المركّبةُ لها أيضـــا دورُها الفعّال والمميّز في الإسهام إيجاباً أو سلباً في تفعيل ديناميّات إسقاط النظام الإستبداديّ القائم. وأوضـــحُ مثال على ما ســـبق،هو إجراء المقارنة بين حالتي مجموعة دول البلطيق ومجموعة جمهوريّات آسـيا الوسـطى اللتين أنفكّتا عن الاتّحاد السـوفييتيّ بعد انهياره، من وجهـة نظرمقـاربـاتهـا لعمليّـة التحوّل الـديموقراطيِّ. ففي حين تكيّفتْ جمهوريّـاتُ البلطيق بسلاسة نسبيّة مع عمليّة التحوّل الديموقراطيِّ، تعثّرتْ جمهوريّاتُ آسيا الوسطى في عمليّة الإنتقـال إلى الـديموقراطيّـة، بـل ومـازالـت متعثِّرةً إلى هذه الأيـام، من غيرأن نهمـل طبعـا

دورَعوامل مؤثّرة أخرى في إطار التحليل المنظوميّ الكليّ، مثل دور البيئة المحيطة جغرافيّا وتاريخيّا وثقافيّا وغيرها. كما يمكنْ ســحبُ الأمر ذاته، من ناحية مدى تأثير الإرث الحضــاريِّ وأبعاده على عمليّة التحوّل الديموقراطيِّ، وتطبيقه على جميع الحالات الأخرى المماثلة، ابتداء من دول إفريقيّا مروراً بالعالم العربيِّ وإنتهاء بدول جنوب شرق آسيا.

وأخيرا وليس آخرا، يمكن أن نضـــيفَ في إطار هذا الصـــنف وهذه الطبقة الى جُملة الأسباب والعوامل التي أسهمتْ بشكل رئيس في سقوط الأنظمة الدكتاتوريّة - وخاصّة السـلطويّة منها وغالبا في بلدان العالم النامي (المتخلف حضـــاريّا) - وتهافُت "أنصـــاف الأيديولوجيّات" أو "الذهنيّات السلطويّة" الفرديّة والفئويّة المؤسِّسة لهذه الأنظمة والداعمة لها، جُملةَ السياساتِ والممارساتِ الممنهجة من ظلمٍ وتهميشٍ وقهرٍ بحقِّ الأفراد والشعوب في بلدانها؛ الأمر الذي أدّى: إلى تحريضِ الغرائز والمشاعر والعصبيّات "ما دون الإنسانيّة" و"ماقبل الوطنيّة" و "ما قبل المدنيّة" الهاجعةِ في قاع النفس البشـــريّة وفي ظُلُمات الذاكرة، وانفلاتِها من عقالها وانفجارِها المدوّي والمروِّع على الســطح، محدثةً ردّات وانتكاســات مؤلمة ومدمِّرة "للســيرورة الحضــاريّة" وتشــظِّيات "للنســيج الوطنيِّ " وانفراط "للعقد الإجتماعيِّ " لهذه البلدان. وقد ترافقتْ هذه "الردّات الظرفيّة"- في إطارالســياق التطوّري الكلّي للحضــارة البشــريّة (كما من منظور الزمن الكونيّ) - بانتعاش "الهويّات والانتماءات القبليّة والعشـــائريّة والمناطقيّة والإثنيّة والدينيّة والمذهبيّة الفئويّة" البالية على حســـاب "الانتماء الوطنيِّ" و"الهويّة الإنسانيّة" (منطقة البلقان، العالم العربيِّ...).

المبحث الحادي عشر: ظاهرة "التَّحوّل الديموقراطيّ":

ثمة علاقة عضـــويّة وتفاعليّة وجدليّة بين الظاهرتين: ظاهرة "التَّحوّل الديموقراطيّ" وظاهرة "أفول الدكتاتوريّات وتهافت الأيديولوجيّات". غيرأنّ الظاهرة الأولى هي الظاهرة الأشمل والأعم بينهما، بمعنى أنَّ الظاهرةَ الأولى تجبّ الثانية. وتفسير ذلك بسيط؛ من حيث أنّ دولة القانون الديموقراطيّة لاتمثِّل فقط المقابل والنقيض والبديل الطبيعي للدولة الدكتاتوريّة، توليتاريّة كانت أم أوتوريتاريّة، وإنما هي أيضـــا تمثِّل البديل لكلِّ الأنظمة الأخرى المعروفة في دليل العلوم السياسيّة لتاريخه في نهاية المطاف.

ومن هنا، فإنّ "دولة القانون" الديموقراطيّة الوطنيّة الإجتماعيّة العَلمانيّة التعدّديّة وحدها، هي التي تضـــمن الحريّة والمســـاواة والعدالة لجميع المواطنين دون تمييز، وعلى اختلافِ أعراقِهم ومعتقداتِهم الفكريّة والفلســـفية والدينية وانتماءاتِهم المذهبية والقبلية والمناطقيّة وسواها؛ ذلك إنّها تقوم في الأصل على أساس مرتكزاتٍ رئيسةٍ تتمثل في تأمين وضمان: حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، والمساواة بين المواطنين، والفصل بين الدين والدولة مع ضـــمان حرية المعتقد واعتماد الحياد بين المعتقدات الدينية والأديان والمذاهب للأفراد والجماعات والمؤسسات الدينية، والتعدّديّة وتبادل السلطة، والفصل بين السلطات، والدستور المعبِّر عن "العقد الإجتماعي" الذي تعاهد عليه مواطنو "دولة القانون" في إطار العيش المشـــترك بغض النظرعن انتماءاتِهم العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والفئوية والقبليّة ما قبل

الوطنيّة. وهو ما سوف نستعرضه بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

المبحثُ الثاني عشر: التوجهات العربيّة المستقبليّة في العالم العربيّ:

في ضوءِ التوجّهات العالميّة الحاليّة والمستقبليّة، وعلى وقع الأحداث العربيّة والإقليميّة والعالميّة وتطوّراتها الدراميّة المركّبة، تتحدّد اليوم معالمُ صورة التوجّهات العربيّة المستقبليّة العامّة. مع تفجّرِ الإحتجاجات والتظاهرات السلميّة العارمة في بدايات العام (2011) في كلٍّ من تونس وليبيا في الغرب ومصر في الوسط والقلب إلى اليمن جنوبا وسوريا شمالا، وانطلاقِ موجات "الربيع العربيّ"، دخلتِ المنطقةُ العربيّة في ِرحاب المرحلة الرابعة من مراحل "التحوّل الديموقراطيّ " في المستوى العالميّ من بابها العريض. ولمَّا كان سَهم الزمن، إما بالمطلق أو بالنسبة لمنطق التطوّرالتاريخيّ الجدليّ للإجتماع البشريّ بكلِّ مركّباته، هو في اتجاه واحد ووحيد نحو الأمام، ومن المستحيل العودة إلى الوراء، فإن التوجّه الحاليّ والمستقبليّ للمنطقة العربيّة هو بالضرورة في صالح نجاح عملية "التحوّل الديموقراطيّ"، لتبدأ من ثمّ مرحلة "حكم الشعب" لنفسه وبنفسه بكل أبعاد الكلمة.

وصحيحٌ أيضا، ووفقَ آليّاتِ ذات المنطق التاريخيّ الجدليّ لتطوّر البشريّة، سوف تعترضُ مسيرةَ "التحوّل الديموقاطيّ" تناقضاتٌ ومعوقاتٌ ذاتيَّة وموضوعيّة، وإرتداداتٌ تاريخيّة ومستجدِّة مضادّة، وصراعاتُ دينيّة طائفيّة ومذهبيّة وعرقيّة وقبائليّة ومناطقيّة متنوّعة ومتعدِّدة مؤجّلة لقرون وعقود مضت، ولكنها تبقى آنيّة وعابرة لاتدوم، تدمي عمليّة "التحوُّل الديموقراطيّ" في قليل أو كثير، تُغيِّر من بعض خواصِها ومنعطفاتها، تؤجِّل سُبل نجاحها ووصولها إلى غاياتها إلى حين، دون أن تلغيها، أو تمنعَ انبثاقَها وظهورها وتمكينَ بنيتها وانتشارَها في نهاية المطاف وفي أقرب الأزمان، في أرجاء العالم العربيّ خاصّة، وفي المحيط الإقليميّ المجاور للمنطقة العربيّة عامّة .

ومن هنا، فإن شعارَالمرحلة القادمة - التي من المتوقّع أن تدوم عقدا ونيِّف على أقلِّ تقدير وفقَ الدراسات الدوليّة المستقبليّة الإستراتيجيّة الرصينة في هذا الشأن - الرئيسَ والمركزيّ يتبلَّورفي إطارعمليّة "التحوّل الديموقراطيّ" في العالم العربي بكلِّ أبعادها ومكوّناتها ومنهجيّاتها وآليّاتها، في المستوى الفرديّ والمجتمعيّ والمؤسساتيّ، وتشمل كلّ مجالات النشاط الإنسانيّ من سياسة واقتصاد ومجتمع مدنيّ وثقافة وتربية وتعليم وأنماط حياة وغيرها، كما تضمُّ كلّ مكوِّنات المجتمع بمختلف انتماءاتها القوميّة والعرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والقبائليّة وتناغم ثقافاتها والتحامها في إطار"عقد إجتماعيٍّ" وطنيٍّ جامع.

وخلال هذه المرحلة الإنتقاليّة العابرة من عملية التغيير- التي تكتسبُ حالةَ الفوضى العمياء التدميريّة في غيابِ دولة القانون الوطنيّة ودورِها الرئيسِ والمركزيّ في تنظيم

شــؤون المجتمعات البشــريّة وإدارتها وفق "الدســتور" المقام على أســاس "عقد إجتماعيٍّ"- سوف تشهدُ المنطقةُ العربيّة ثلاث عمليّات كبيرة واسعة الإنتشار والتداخل والتأثير المتبادل، عربيّا وإقليميّا وعالميّا.

الأولى تجري في المستوى العام والشامل للأحداث، وتتمثُّل في صراع المصالح والنفوذ الدامي بين قوى "الثورة المضــادّة" ذاتها على اختلاف مســميّاتها، والمكوّنة : من أشــلاء "النظام العربيّ" القديم المتصدِّع الذي كان قائما قبل إطلالة "الربيع العربيّ" في مطلع العام (2011)، ومن أحزاب " التيّار الســياســيِّ الإســلامويّ " بكلِّ تشــكيلاته الطائفيّة وتلويناته المذهبيّة، ومن الحركات والميليشــيّات "الجهاديّة" الســنيّة والشــيعيّة والإثنيّة المتطرِّفة وغيرها، ومن القوى والأدوات الممثِّلة لمصــالح دول الجوارالإقليميّ (إســرائيل وإيران وتركيّا) والدول الكبرى النافذة عالميّا (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروســيِّ وغيرها).

ويجبُ الإشــارة في هذا المقام إلى أنّ هذه الحركاتِ الجهاديّةَ المتطرِّفةَ، هي في الأســاس وليدةُ سياساتِ الإستبداد والطُغيان والظُلم التي مارستها مركّباتُ النظام العربيّ القديم - وإن بدرجات متفاوتة - من جهة، ومحصّــلةُ مفرزاتِ"الفكرالإســلاميّ الســياســيّ" المتشــدّد والمتطرّف - الذي يمثِّل أدلجةً وتســييســاً للدين في جانبه الدنيويّ، وتوظيفَه في خِدمة الفكر السياسيّ ونشاطه الواسع - من جهة ثانية، ونتيجةُ سياساتِ "المصالح" لأنظمة وحكومات الدول الكبرى ودول الجوارالإقليميّ ذات النفوذ وممارســاتها - التي قامتْ بدورٍ كبيرٍ في صِــناعة "مِهنة "الإرهاب والتطرّف" في عالمنا، وأســهمتْ بشــكلٍ رئيس في نشــوءهذه الحركات،ورعتَها ودعمتَها بالسلاح والمال والتدريب لخِدمة مصالحها في الأماكن الساخنة والملتهبة من بلدان العالم النامية الموزّعة على امتداد أرض البشر- من جهة ثالثة.

وسوف ينتهي هذا الصراع، بأن تفني "قوى الثورة المضادّة" هذه بعضها بعضاً في نهاية المطاف من حيثُ الممارســات والتأثيرات والآثار والنتائج، وأن يفضــي المقامُ إلى تشــكّل "نظام عربيٍّ" متجانس ومتماســك إلى الحدِّ الذي يســمح له بمجابهة النظامين الإقليميّين الرئيســين في المنطقة (الإيراني والتركي)، والتدخّلِ الإمبرياليّ للدول الكبرى - وأخصّ بالذكرمنها الولاياتِ المتحدة الأمريكية والإتحادَ الروسي - وقاعدتِها المستوطنة في المنطقة العربيّة إســرائيل. كما يُمهّدُ الأمر جدليّا، إلى توافرِ إمكانيّات أكثرإحتمالا، أو ظهورِ فُرَص ملائمة، للإنتقال التدريجيّ السلميّ الى مشارف عمليّة التحوّل الديموقراطيّ.

والعمليّة الثانية تجري في المســتوى الإقليمي، وتتمثَّل في شــكل صــدام بين "الأنظمة" الحالية القائمة في الإقليم، العربيّ والإيرانّيّ والتركيّ، وتصفية حساباتٍ تاريخيّةٍ فيما بينها، بالإضافة إلى صراع المصالح غيرالمشروعة للدول الكبرى النافذة في هذه الأيام ، وأخصّ منها بالذكر الولايات المتحّدة الأمريكيّة والروسيّة مباشرة و/أوعبرالوكيل الإسرائيليّ القابع في عمق الأرض العربيّة. وفي إطارهذه العمليّة، فإنّ العالمَ العربيّ والإقليمَ المجاورسيمرّان في مرحلة إنتقاليّة عاصــفة ولكنّها عابرة، ذات طابع جدليٍّ فوضــويٍّ تدميريٍّ، تحت عنوان

"صـــدام/ صـــراع/حرب الأنظمة" والميليشـــيات التابعة لها، وتأخذُ في الظاهر طابع "حرب مذهبيّة" مســتخدمةً الدين والإختلافات الفقهيّة في تفســير النصــوص الدينيّة النقليّة وقودا في تأجيج هذا الصـــراع العبثيّ. وربما يمكن توصـــيفها بأنّها "حرب أنظمة" إقليميّة ذات طابع قوميٍ/إثنيّ-/دينيٍّ/مذهبيٍ بخلفيّة تاريخيّة في آن معا؛ الحال الذي نعيش بواكيره على أرض الواقع في هذه الأيام. هذه الحربُ العبثيّةُ المدمِّرة ســـوف تطالُ في الدرجة الأولى دولَ الإقليم، ولكنّها ستبقى محكومةً بمحدِّدات إطاريّة تصـوغُها الدول الكبرى النافذة في صـورة قرارأمميٍ جامع أو إتِّفاق لتحالف دوليٍ نافذ. وهذه المحدّداتُ الإطاريّةُ تنطلقُ من المحافظة على مصـــالح هذه الدول، ولاتعكِّرُ صـــفوَ "الســـلم العالميّ"، كما لاتتجاوزُ حدودَ الإقليم، وتضبطُ إيقاعَ الصراع الإقليميّ بكل عناصره وشدّته وإنعكاساته الداخليّة والخارجيّة.

وأما العمليّة الثالثة فتجري في المســتوى الشــعبي العربي، الوطني والقومي، وتتمثّل في موجاتِ الحراك والإحتجاج والنضــال السـلميّ والثوريّ المتعاظم لجماهير الشـعوب العربيّة المقهورة والمشـــرّدة والمعذّبة في أرضـــها وفي الشـــتات في عموم أرجاء المعمورة، وفي المقاومةِ المشروعة ضد قوى الاستبداد الداخليّ كما ضدّ جحافل الإحتلال الخارجيّ الحليفة. وتقودُها هنا وهناك، طلائعُ "مجتمع مدني" فتيٍ، يتكوّن بفعل المعاناة المتعاظمة في أرض الوطن، كما في الشتات، يقوى عوداً وتنظيماً، ويشتدّ صلابة وحماسة، ويزدادُ وعياً ومعرفةً وخِبرةً مع الأيام. ويعضدُه ناشطو شبكات التواصل الإجتماعيّ الملتزمون بقضايا شعوبهم. ويشـــدّ في أزرهم جميعا من بقي من أفراد "الطبقة الوســـطى" المتفكِّكة، وبقايا المفكِّرين المتنوِّرين الشـــرفاء، بما يملكون من حكمةٍ وخبرة، وتضـــامُن منظمات المجتمع المدنيّ العالميّ، إلى حين تشـــكّل "أحزاب شـــعبيّة" ذات طابع جماهيريّ لقيادة مرحلة "التحوّل الديموقراطيّ" و ما بعدها. كما تعضـــدُهم هنا وهناك على الأرض العربيّة بالتوازي قوى وفصـــائلُ وطنيّةٌ متنوِّعةُ المشـــارب والأهواء أجتمعتْ في الأصـــل والأســـاس على طلب "الحريّة والعيش الكريم والعدالة الإجتماعيّة" بشكل سلميّ في بادئ الأمر، ثم إضطرَّت إلى حمل الســـلاح للدفاع عن "النفس والأهل والعرض والحق والوطن" في وجه هجمةِ الأنظمة الدكتاتوريَّة الشـرسـة الباغية التي جابهتْ هذه الإنتفاضـات التحريريّة منذ اللحظات الأولى بهدف إخمادها. وبالتأكيد سـوف تكون الغلبةُ في هذا الصـراع الدامي في نهاية المطاف لمن هوأصلحُ وأكثرُأهليةً وجدارةً وتكيّفاً على البقاء والحياة وصُنع التقدّم الحضاريّ: أي للشعوب حين تمتلك إرادة الحياة الحرّة الكريمة.

وبالتوازي، وبحكم المنطق التاريخيّ الجدليّ للتطوّرالبشـريّ على كوكبنا وكواكبَ أخرى محتملة في هذا الكون، ســـوف يطلّ "ربيع" مماثل لربيعنا في بلدان الإقليم المجاورة (فيما اصـطلح جغرافيّا على تسـميته بالشـرق الأوسـط الكبير) ومناطقَ أخرى من العالم لم يطلها التغيير بعد، ما يؤدِّي بالضـرورة إلى أن تعضـُد عملياتُ التغيير هذه بعضـها بعضـاً في إطار عمليّة " التحوّل الديموقراطيّ " الكليّة. وفي هذه الحال لن يكون من المســـتبعد، بل ســـوف يكون من المؤكّد والضروريّ منطقيّا وواقعيّا أن تشكِّل " الديموقراطيّات" الوليدة في الإقليم (العربيّة والإيرانيّة والتركيّة المتجددة)، في غضون عقدين أو ثلاثة عقود على الأكثر، تكتُّلا

ســـياســـيّا/اقتصـــاديّا/ثقافيّا، على غِرار مايحدث في مناطقَ أخرى من العالم، آخذين بعين الاعتبارالدورَالإيجابيّ للإسهام الحضاريِّ التاريخيِّ المشترك لشعوب هذه المنطقة.

الفصلُ الرّابع

"الإستراتيجيَّةُ الوطنيَّة الإجماليَّةُ للتنميَّة الشاملة والمستدامة والمتوازنة في العالم العربي: " المشروعِ الحضاريِّ النهضويِّ العربيِّ".

المبحثُ الأوّل: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: الإنتقال إِلى الدِّيمقراطيَّةِ وبناءُ دولةِ القانونِ":

- **بنيةُ المنظومةِ السِّياسيَّةِ، وأَنماطُها، ومهامّها.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: الانتقالُ إلى الدّيمقراطيّةِ".**

المبحثُ الثّاني: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ: بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيِّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ":

- **بنيةُ المنظومةِ الاقتصاديّةِ، وأَنماطُها، ومهامّها".**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ: بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيِّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ".**

المبحثُ الثّالث: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتنميَّة المجتمعِ المَدَنِيِّ: تنميَّة المجتمعُ المدنيّ ودورُهُ في تعزيزِ السّيرورةِ الدّيمقراطيّةِ (المجتمعُ المَدَنِيُّ، ورأسُ المالِ الاجتماعيِّ، القطاع الثّالثُ)".

- **المُجْتَمَعُ المَدَنِيُّ، وَرَأْسُ المَالِ الاجتماعيِّ، وَالقطاعُ الثَّالِثُ: البنيةُ وَالأنماط والمهامُّ.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتنميَّة المجتمعِ المَدَنِيِّ: تنميَّة المجتمع المدني وانخراطُه في تعزيزِ السّيرورةِ الدّيمقراطيّةِ .**

المبحثُ الرابع: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ".

- **بنيةُ المنظومةِ الثقافيّة، وأَنماطُها، ومهامّها.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ".**

المبحثُ الخامس : الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: بناءُ منظوماتِ البحثِ العلميِّ والتّطويرِ التّقانيِّ والابتكارُ وتحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ".

- بنيـــــةُ منظومة العلوم والتّقانة، وأَنمــــاطُها، ومهـــامّها.
- الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: تحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ وبناءُ المنظومة الوطنيَّة للبحثِ العلميّ والتّطويرِ التّقانيّ والابتكارُ.

المبحثُ السّادس : الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنسانيَّة: تنميةُ الخدمات و القدراتِ والخياراتِ الإنسانيَّة، مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُستدامةِ الشّاملةِ والمُتوازنـةِ".

- بنيـــــةُ منظومة "الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة"، وأَنمــــاطُها، ومهـــامّها.
- الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنسانيَّة: تنميَّة الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة ، مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُستدامةِ الشّاملةِ والمُتوازنـةِ".

الفصلُ الرّابع

"الإِستراتيجيَّةُ الوطنيَّة الإِجماليَّةُ للتنميَّة الشاملة والمستدامة في العالم العربي: "المشروعِ الحضاريِّ النهضويِّ العربيِّ"

في إطارِ الردِّ الحاسم على التحديَّات المصيريَّة في عصرالعولمة، وبداياتِ تحوُّلها - أي ظاهرة العولمة الى مايسمى بظاهرة العالميَة (الكونيَة) بفعلِ بلورةِ وتصاعُد رأي عامٍّ عالميٍّ (كونيٍّ) يجسِّد المبادئَ والقيمَ الإنسانيَّة الكونيَّة (حقوق الانسان الاساسيَّة والحريَّات العامَّة والكرامة الانسانيَّة والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعيَّة والإسهامَ الحضاريَّ) - وتحت تأثير التواصُل العالميّ الحضاريِّ المدعَّم بالتقنيَّات الحديثة (من انترنيت وفضائيَّات وأجهزة الهاتف المحمول وسواه..)، وبفعل الطموح المتجذِّر في الطبيعة البشريَّة للتغيير، تفجَّرتْ حركاتُ التغييرالشعبيَّة العربيَّة على امتداد العالم العربيّ، في ما سمِّيَ "بالربيع العربيِّ"، لتعبِّرعن إرادتها في إسقاطِ الأنظمة الدكتاتوريَّة الأوتوريتاريَّة والإنتقالِ الى الديموقراطيَّة. وتمثِّل هذه الحركاتُ في رأينا نقطةَ "انعطاف تاريخيِّ" في مسيرةِ النهضة العربيَّة المعاصرة، كما أنَّها تضع حجرَ الأساسِ لبدء مسيرة "التغيير" المفصليَّة والشاملة لمُجمل أحوال المجتمع العربيِّ المتردِّية، ونقلِ العالم العربيِّ إلى عصرالحداثة: أي بداية الإنطلاق لعمليَّة "التجديد الحضاريّ" العربيِّ المنشود، وخروجِه من دائرة "الكُمون"الى دائرة "الفعل". إنَّ القيامَ بهذا التجديد وتنفيذَه، يتطلَّب بالضرورة بدايةً، العمل على صوغه في قالبِ "مشروعٍ حضاريٍّ عربيٍّ" مركَّب وحديث، يلبِّي إرادةَ شعوب الأمَّةِ العربيَّة في تحقيقِ النهضةِ المنشودة، ويؤمِّن حضورَها الحضاريَّ المعاصرالفاعل. ومثلُ هذا المشروعُ المعقَّدُ والمصيريُّ يستلزمُ بالضرورة من جديد بلورةَ "رؤية استراتيجيَّة مركَّبة".

تقتضي الإستراتيجيَّةُ الإجماليَّةُ لتطويرِالنظام العربيِّ الكليِّ والإنتقالِ به الى عصرِ الحداثة، التطرّق إلى غاياتِ السياسة العامَّة للأمَّة العربيَّة، والتصديَّ للتحديَّات التي تواجهها في عصر العولمة، وضرورةَ التخطيط الاستراتيجيِّ لتحقيقها، ثم عرض البيئة المحيطة "بالاستراتيجيَّة"، فاستنباط المنطلقات والأهداف والتوجُّهات العامَّة التي تتبناها "الاستراتيجيَّة". كما تقدِّم هذه الفِقرةُ خطوطاً عريضةً "للاستراتيجيَّة" في بُنية النظام الكُلِّي للدولة ومؤسَّساتِها ووظائفِها وفعاليَّاتها وعلاقاتِها التفاعليَّة وآليَّات عملها، وتركِّزعلى المراحل التي تشيرإليها الاستراتيجيَّةُ لسدِّ الثغرات وتكامُل الجهود وتقويةِ الروابط وتغييرِالعلاقات القائمة بين عناصرها من جهة، وبينها وباقي المنظومات النوعية

(الاقتصـــــاديَّـة والاجتمـاعيَّـة والثقـافيَّـة والعلميَّـة والتقـانيَّـة الخ) من جهـة أخرى. وتتنـاولُ الإستراتيجيَّةُ عادة البنودَ الآتية: غاياتِ السياسـات الوطنيَّة والقوميَّة لمستقبل العالم العربيِّ، تحديَّاتِ العولمة وضـرورةَ التجديد الحضـاريِّ العربيِّ، الاطارَ العامَّ للاستراتيجيَّة، الرؤيةَ والاهدافَ، البدائلَ الاسـتراتيجيَّة، محاورَ العمل الاسـتراتيجيِّ وأشـكاله، المراحلَ الاسـاسـيَّة للاســـتراتيجيَّة، الاســـتراتيجيَّاتِ النوعيَّةَ الفرعيَّة، اســـتراتيجَّياتِ الوظائف، الوســـائلَ واستراتيجيَّتِها.

ونعني هنا "بالتنمية المســـتدامة" الواردة تحت عنوان هذه الفقرة، بأنَّها تلك التنميةَ التي تخدِم حاجاتِ الأجيال الحاضـرة، من غير أن تهدِّدَ فُرصَ الأجيال القادمة وخياراتها في تلبية حاجاتهم. ويشيرُ المفهومُ اليوم عادة إلى سمات الإستدامة وتجليَّاتها في المجالات الإجتماعيَّة والإقتصـاديَّة والبيئيَّة، وأصـبحَ متداولا في أوسـاط الحوار والنقاش السـياسـيَّة والعلميَّة التي تقام على مســتوى عالميٍّ. وقد أُعتمدَ هذا المعنى لتعريف مفهوم "التنميَّة المســتدامة " لأوَّل مرة عـام (1987) من قبـل منظَّمـة الأمم المتحـدة (تعريف برونـدلانـد) (يرجى العودة الى المبحثُ الثّاني: الإسـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصـاديّةِ، والمبحثُ السّـادس: الإسـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســانيَّةِ أوالإجتماعيَّة بتعبيرآخر، مع ضـــرورة إضـــافة مبحث آخر جديد تحت اسم الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لتنمية البيئة والموارد الطبيعيَّة).

وتتصـفُ الإسـتراتيجيَّاتُ الفعَّالة بجُملةٍ من الخصـائص نذكرأهمَّها: توافر معرفة شـموليَّة ودقيقة للواقع الســياســيِّ والاقتصـــاديِّ والاجتماعيِّ والثقافيِّ والعلميِّ والتقانيِّ والإتّجاهات الظاهرة في تطوُّره، وتوافرالمرونة في التعامل معها، وتحديد القوى والعناصــــر الداخلية والخارجية الفاعلة في هذا الواقع ومدى تشـــابكها وتفاعلها واحتمالات تطوراتها، وتصـــوُّر الخطوط العامة للعلاقات الممكنة مع تلك القوى والعناصر، بما يخدم بلوغ الغايات والأهداف المرسومة، وتحديد الأهداف الاستراتيجية ورسم السبل المناسبة والبدائل الموصلة إلى تلك الأهداف، ومعرفة الإمكانات والوسائل الذاتية المتاحة واستثمارها وتوظيفها بالشكل الامثل واغتنام الفرص المتاحة، وتهيئة البيئة الإجتماعية والثقافية والتربوية المعطاة واســـتخدام وســـائل الإعلام المتعددة والحوافز المادية والمعنوية لتعبئة كل قوى المجتمع من أجل إنجاح الاســـتراتيجية وتحقيق النقلة النوعية الحضــــارية، وتحديد الفعَّاليّات والبرامج والوســـائل المتتابعة اللازمة والملائمة لتحقيق الاستراتيجية، ومتابعة التنفيذ والتقويم بحزم وأناة وبروح رفيعة المستوى من المسؤولية والإبتكار.

المبحثُ الأوّل: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: الإنتقال إلـــى الدِّيمقراطيَّةِ وبنـــاءُ دولـةِ القانونِ:

- **بنيـــةُ المنظومـــةِ السِّيـــاسيَّـــــةِ، وأَنمـــــاطُهـا، ومهـــامّهـا.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: الانتقالُ إلى الدّيمقراطيّةِ".**

- **بنيـــةُ المنظومـــةِ السِّيـــاسيَّـــــةِ، وأَنمـــــاطُهـا، ومهـــامّهـا.**

تَتَكَوَّنُ بنيةُ المَنْظُومَةِ السِّياسيّةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ أَوْهَيَاكِلَ رَئِيسَةٍ، هِيَ: السّلطةُ التّشريعيّةُ والسّلطةُ التّنفيذيّةُ والسّلطةُ القَضائيّةُ، ويحدّدُ الدّستورُأَوالقانونُ الأساسُ للدّولةِ بناها الهيكليّةَ ووظائفَها وأهدافَها، ويرعى العلاقة بين هذه السلطات وينظمها. وَهَذِهِ الهياكلُ تضمُّ بدورِها جملةً مِنَ المُؤَسَّساتِ الرّسميّةِ والتّنظيماتِ غيرِ الحكوميّةِ؛ وفقا لطبيعَتِها ومهامِّها وأهدافِها.

أَمَّا أَنْمَاطُ المنظومةِ السِّـــياســـيّةِ - ملكيةً كانتْ أَوْ جمهوريةً - فالبرغم من أنها أخذت تسميات عديدة في مجرى السياق السياسي للتاريخ البشري، إلَّا أنّه يمكن إدراجها جميعا في حزمتين رئيســتين متناقضــتين في المضـــمون والشـــكل: النظم الدكتاتوريَّة من توتاليتاريَّة (شـــموليَّة) وأتوريتاريَّة (ســـلطويَّة) وثيوقراطية (دينيَّة) واوليغاركيَّة (حكم القلَّة) ونازيّةً وفاشيَّة وعسكريَّة وبوليسيَّة وغيرها، في مقابل النظم الديموقراطيَّة.

أما مهامُّها وأداؤُها وآلياتُ عملِها، فيحدّدُها أيضـاً الدّسـتورُ أَوِ القانونُ الأسـاسُ للدّولة. وسوف نتناول هذه الأنماط بما يستلزمه السياق العام لهذه الدراسة.

ولمّا كان توجّه المجتمعات البشريّة في مرحلة التغييرالكونية التي تجتاح الكوكب في هذه الأيّام، هوالتحوّل والإنتقال الى الديموقراطيّة باعتبارها الصـــيغة الأمثل"للحوكمة"أو "الحاكميّة" الرشيدة ، فاننّا سوف نقتصرعلى تناول هذا المفهوم في عرضنا هذا.

يرتبطُ النَمَط الديموقراطيُّ من أشكال الحُكم، من حيث المفهوم والبنية و المهام، بمكونيِّن أســاســييِّن من طيف النشـــاط البشـــريِّ، الفرديِّ والمجتمعيّ، وهما : "حقوقُ الإنســان الأســـاســـيَّة" و"دولةُ القانون". ولتبيان أبعاد هذه المقولة الموضـــوعيَّة في حياة الأفراد والجماعات، علينا أن نتناولَ هذه المصطلحاتِ الثلاثةَ بشيءٍ من التفصيل.

الدّيمقراطيّةَ، لغة ومصـطلحا، هي مفردة مشـتقّة من اليونانيّة، وتعني "سـلطةَ الشّـعبِ" أو"حكم الشـــعب"، وهي ترمزُ مِنْ جهةٍ أولى إلى المثلِ الأَعْلَى لنمطٍ من الحكمِ مكتســـبٍ للشّـــرعيّةِ من خلال موافقةِ أغلبيّةِ المواطنين عليه ومشـــاركتِهم فيه، ومن جهة أخرى إلى بعضِ النّظمِ السّـــياســـيّة المطبَّقةِ فِي الواقعِ العمليّ، والّتي تتميّز، فيما تتميّز به، باعتمادها

لمفاهيمَ ومبادئَ مصـــمّمة، من أجل أن تحافظ الأكثريّة على قُدرتها على الحكم الفعّال، وضمان الإستقرار والسلم الأهليّ والخارجيّ، ولمنع الأقلّيات من تعطيل الدولة وشلّها وهي: مبدأ حُكم الأكثريّة، ومبدأ فصْـلِ السّـلطاتِ، ومبدأ التمثيل والانتخاب، ومفهوم المعارضـــة الوفيّة والتّعدّديّةِ السّياسيّةِ، ومفهوم سيادة القانون والشّرعيّةِ الدّستوريّةِ، وضمانِ الحقوقِ الرّئيسةِ والحرّيّاتِ العامّةِ للمواطنين والتّنظيماتِ الشّعبيّةِ وحمايتِها، ومفهوم اللامركزيّة.

واسـتطرادا، فانّ الديموقراطيّة هي شـكلٌ من أشـكال الحكم الذي يتيح لجميعِ المواطنين المؤهَّلين على قدم المسـاواة المشـاركة - إمّا مباشـرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح وتطوير واستحداث القوانين. وهي تشـمل - بالإضـافة إلى المجال السياسـي - الأوضـــاعَ الإجتماعية والإقتصـــاديّة والثقافيّة التي تمكّن المواطنين من الممارســـة الحرّة والمتسـاوية لتقرير المصـير السـياسـيّ. ويُطلق مُصـطلحُ الديموقراطيّة أحيانا على المعنى الضـيّق لوصـف نظام الحُكم في دولة ديموقراطيّة، أو بمعنى أوسـع لوصـف ثقافة مجتمع. والديموقراطيّةُ بهذا المعنى الأوسـع هي نظام إجتماعيٌّ مميّز يؤمن به ويسـير عليه المجتمعُ ويشـير الى ثقافة سـياسـيّة وأخلاقيّة معيّنة تتجلّى فيها مفاهيمُ تتعلّق بضـرورة تداول السـلطة سـلميّا وبصـورة دوريّة. وفي المسـار التّاريخيّ - كما في النّظريات السّـياسـيّة - مَارَسَـتِ الدّيمقراطيّةُ ثلاثةَ أَنْسَـــاقٍ متمايزةٍ؛ هي: الدّيمقراطيّةُ المباشـــرةُ والدّيمقراطيّةُ التّمثيليّةُ والدّيمقراطيّةُ المختلطةُ، ويتميّزُ النّســـقُ التمثيلي منها بِنَوْعَيْنِ مِنْ نظمِ الحكمِ؛ هُمَا النّظامُ الدّيمقراطيُّ البرلمانيُّ، والنّظامُ الدّيمقراطيُّ الرّئاسِيُّ تبعاً لمبدأِ توزيعِ السّلطاتِ الّذِي يفصلُ بين السّلطةِ التّشريعيّةِ والسّلطةِ التّنفيذيّةِ.

إنَّ المفهومَ الدّيمقراطيَّ يتطلّبُ بالضّـرورةِ تجذيرَ الخصـائصِ الدّيمقراطيّةِ في المجتمع، مضـموناً ومنهجاً وممارسـةً؛ بِحَيْثُ يصـبحُ نظامُ الحكمِ الدّيمقراطيّ للدّولةِ واقعاً ملموسـاً. ويرمزُ لهذا الفهمِ - الّذي يعمُّ كُلَّ فعاليات المجتمعِ وتنظيماتِهِ - بـ"السّيرورةِ الدّيمقراطيّةِ".

وفي الدّيموقراطيّاتِ يجري تشـكّلُ الإرادةِ السّـياسـيّةِ بشـكلٍ مثاليٍّ من أسـفل إلى أعلى؛ بمعنى أَنَّهَا تحملُ من وسط الجماهير الشّعبيّة إلى النخبة، ما يشترط بالضرورة أن تكون هذه الجماهير مســلّحة بالحدّ الأدنى من الثقافة الســياســيّة من جهة، وأن تكون معنيَّةً بالعمليَّةِ السّياسيّةِ ومنخرطةً فيها ومؤهّلةً لها من جهة أخرى.

ومن هنا، فإنَّ الديموقراطيَّة هي أكثر ما تحتاج الى مجتمع مدنيٍّ حيٍّ وديناميٍّ . وبهذا المعنى، وبهذه الروح، يمكن لها أن تقوم بوظيفتها فقط، عندما يُسهم المواطنون والمواطنات في تشكُّل الحياة السياسيَّة والمجتمعيَّة.

إنَّ سـيادةَ القانونِ تتطلَّبُ تطويرَمؤسّسـاتٍ وطرائقَ لِبِنَاءِ الثِّقَةِ والتزامِ السّـلطةِ بالقانونِ لِجَهِةِ كُلٍّ مِنْهَا؛ فَكَمَا أَنَّ الدّيموقراطيّةَ - كفضاءٍ سياسيّ - تعيشُ على تنوّع الآراءِ والإختلاف فيما بينها، فإنَّ دولةَ القانونِ بجدليّاتِهَا القانونيّةِ تعيشُ على الإيمان بالشّرعيّةِ القانونيّةِ والولاءِ للقانونِ والدّستورِ.

انطلاقاً مِنْ تاريخِ الدّيموقراطيّةِ - الّذِي يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بِتَطَوُّرِ فكرةِ "الحقّ الطّبيعيّ"، والّذي يرتبطُ بدوره بعلاقةٍ وثيقةٍ بمفهومِ "حقوقِ الإنســـانِ" - ونتيجةً للخصـــائصِ الخلّاقة للدّيموقراطيّةِ المتمثّلةِ في ضـمانِ الكرامةِ الإنسـانيّةِ وصـون الحقوق الرّئيسـةِ والحريات العامّة للإنســـان والمجتمع وتحقيق المســـاواة والعدالة، وفي إطارِ الظّروفِ الموضـــوعيَّةِ والتّاريخيّةِ والمنهجيّةِ لتطوُّرِ المجتمعاتِ البشريَّةِ، يمكن تفسيرُظهورها وانتشارها في القرنِ المُنصرمِ في العديد من دولِ العالمِ عامّةً، والمتقدّمةِ منها خاصّـةً؛ حتّى أصبحتْ تمثّلُ النّمطَ السّائدَ للحكمِ في القرن الحادي والعشرين.

وفي إطار الممارسـةِ الدّيمقراطيّةِ التّاريخيّةِ/الجدليّةِ - في العصـر الحديث خاصّـةً - يتأكّدُ الدّورُ المحوريُّ والقياديُّ الّذي يقومُ بِهِ النّظام الدّيموقراطيّ - أو بعبارة أخرى: المنظومة السياسية - في تحديد هويّةِ المنظوماتِ النّوعيّةِ الأخرى (الإقتصـاديَّةِ والإجتماعيّةِ والثّقافيّةِ والعلميّة والتّقانيّةِ وغيرِهَا) وتشكّلها وتطوّرها، وتضمن بذلك فعاليةَ أداءِ النّظام الكلّيّ للدولةِ وكفاءتَهُ. إضَـــافَةً إِلَى ذلكَ، فإنَّ الإرادةَ العربيّةَ المتحرّرةَ التي عبّرت عنها حركاتُ التّغيير التي فجّرتها الجماهيرُالعربيّةُ في بعضِ البلدانِ العربيّةِ - وما زالت مســـتمرةً في بعضِـــها الآخرِ- تطالبُ بالدّيمقراطيّةِ نظاماً وحيداً للحكمِ في العالمِ العربيِّ.

ويرتبط بمفهوم "الديموقراطيّة" حديثا مفهوم "الحوكمة" أو"الحاكميّة" النظريّ ومفهوم "الحوكمة الرشـــيدة" التطبيقيّ ارتباطا وثيقا، من حيث الجوهر والآليّات والأهداف، وفي إطار مبادئ وآليّات تعزيز الســـيرورة الديموقراطيّة وتمكينها؛ الأمرالذي يلزمنا بعرض موجز لهذه المفاهيم.

من بين أكثرالتعريفات لمفهوم "الحوكمة" التي تتناولها أدبيّات قواعد المعلومات المعاصرة شمولا، تلك الصيغة التي أطلقها "برنامج الأمم المتّحدة للتنميّة"، ويمكن ايجازها كما يلي: "الحوكمة" هي ممارسة السلطة السياسيّة والإقتصاديّة والإداريّة لتدبيرشؤون البلاد على كلّ الأصـعدة. انّها الصـيغة الجامعة للمؤسَّســات والآليّات والعمليّات، والتي يعبّر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصـالحهم، ويمارسـون عبرها حقوقَهم الشـرعيّة ويفون بالتزاماتهم ويسـوّون خلافاتهم. وتشـمل "الحوكمة" كلّ المؤسَّســات والتنظيمات، بدءاً من العائلة الى الدولة، وتتضـمّن كلّ الوسائل التي تستخدمها المجتمعات، لبسط سلطتها، وتُدير بوسطاتها الموارِدَ العامّة والمشكلاتِ الطارئة. وبهذا المدلول فإنّ "الحوكمة الرشيدة" هي المكوّن الضمنيّ من الحوكمة، حيث تُدبّر في إطاره المواردَ العامّة والمشكلاتِ بشكل فعّال وواف وبالاســتجابة للإحتياجات المُلحّة للمجتمع. والحوكمة الرشــيدة هي، من بين أشـــياء كثيرة، تشاركيّة وشفّافة وخاضعة للمساءلة، وتعزّزحكمَ القانون بشكلٍ عادل. وانّها تضمنُ سَماعَ أصوات المواطنين الأكثر فقرا والأكثرعرضةً للانهيار، كما تضمن جدولةَ الأولويّات السـياسـيّة والإجتماعيّة والإقتصـاديّة على قاعدة عريضـة من التوافُق بين منظومات ثالوث (الحكومة- الســوق- المجتمع المدني). إنّ صـــيغة المنظومات الثلاث جميعا هي التي تقوم بالدورالحاسم في عمليّة التنمية الشـاملة والمستدامة في نهاية المطاف، حيث تؤمِّنُ الحكومةُ

البيئةَ السياسيّة القياديّة والشرعيّة، ويولّدُ السوقُ أو القطاعُ الخاص الوظائفَ وفُرصَ العمل والدخل بالدرجة الأولى، ويسهّل المجتمعُ المدنيّ العلاقاتِ التفاعليّةَ السياسيّة والإجتماعيّة. ويحدِّد التعريفُ المذكور آنفا تسعَ خواص محوريّة للحوكمة، وهي المشاركةُ وحكمُ القانون والشفافيَّةُ والاستجابةُ في تلبية الاحتياجات والتوافقُ والمساواةُ والفعّاليةُ والكفايةُ والخضوعُ للمساءلة.

أما مفهومُ "حقوق الإنسان الأساسية"- والتي هي في الأصل والأساس وبكلِّ المعاني الحقوقُ والحريَّات المستحقَّة لكلِّ شخص لمجرد كونه إنسانا من لحظة ولادته وحتى مماته، وفي حدود الإلتزام بحقوق وحريات الآخر- فقد تطوَّرعبرالعصورمع تطوُّرالجنس البشريِّ، من حيث النظريَّة والممارسة. حيث أخذت هذه الحقوقُ صفةَ "الحق الطبيعي" الملازمِ للطبيعة البشريَّة مع ظهور"الإنسان العاقل" في التاريخ، وتجذُّرها في صُلب هذه الطبيعة، ثم تطوَّرت لتكتسبَ صفةَ "القيمة الإجتماعيَّة" مع ظهور"الإنسان الإجتماعي" وبدايات توضُّح ملامح "التجمعات البشرية" البدائية، ومن بعد اكتسبتْ صفةً إضافيَّة في صورة "القيمة الأخلاقية" مع ظهور "الإنسان المتمدِّن" في عصر "الحضارات البشرية" الأولى - المصرية والسومرية والكلدانية والهندية والصينية والفارسية والآرامية والإغريقية والرومانية والعربية الإسلامية وغيرها - من خلال إسهامات الحكماء والفلاسفة الأوائل الذين أنجبتهم هذه الحضارات. وقد أكَّدتِ الدياناتُ التوحيدية - اليهودية والمسيحية والإسلام - على مركزيَّة الكرامة الإنسانيَّة، وتجذُّر حقوق الإنسان في صُلب الطبيعة البشريَّة وفي بنية الإجتماع البشريِّ، وبلورتْ نموذجا إطاريا ونمطيا "للقيمة الأخلاقيَّة" لهذه المفاهيم، مازالت البشرية في غالبيتها تعتمده حتى يومنا هذا. وفي عصر الحداثة وخاصة في مرحلة التنوير، ومع تشكُّل الدول المدنيَّة، شهدت مسيرةُ "حقوق الإنسان" نقلةً نوعيَّة من خلال إكتسابها نصوصا تشريعيَّة موثَّقة، أي صفة قانونيَّة ملزمة التنفيذ.

وقد بلغتْ موجةُ اهتمامِ التشريع الوضعيِّ بحقوق الإنسان أوجهَا بقيام الثورتين الكبيرتين الأمريكيَّة والفرنسيَّة، اللتين توَّجتا حركةَ التنوير وعمدتاها بالدم ووضعتا أفكارهَا الإنسانية الكبرى - المتمثِّلة في صون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة - موضعَ التنفيذ الفعليّ. وتحت تأثيرهذه الأفكار الثوريَّة، تفجَّرت ثوراتٌ شعبيَّة وتهاوتْ عروشٌ وأنظمةٌ استبداديَّة في اوروبَّا وأمريكا اللاتينيَّة، وجاءت التشريعاتُ المحليَّة وعددٌ من الإتفاقات الدوليّة بنصوص تجعلُ من احترام حريَّة الإنسان وحقوقه جوهرَ وجود النظام السياسيِّ وأساسَ استمراره، مثل اتفاقيَّة برلين لعام 1855، واتفاقيَّة بروكسل لعام 1890، بتحريم الاتِّجار بالرقيق، واتفاقيَّة باريس لعام 1904 بمكافحة الاتِّجار بالرقيق الأبيض، واتفاقية لاهاي لعام 1912 بمكافحة المخدرات، واتفاقية باريس لعام 1903 بالعناية بصحة الفرد ومكافحة الأوبئة الضارة بالصحة العامة، واتفاقيَّة لندن لعام 1914 بتنظيم الإنقاذ البحري، واتفاقية برن لعام 1866 بحماية حقوق المؤلف الأدبية والفنية وغيرذلك.

وفي النطاق العالميّ، وفي أعقاب الحرب العالميَّة الثانية (1939 - 1945) - وتحديدا بعد إنشــاء منظَّمة الأمم المتحدة - تبلورَ مفهومُ "حقوق الإنســان"؛ حيث أخذ صــفة "القيمة الكونيَّة" العالميَّة من خلال قوننته بشكل محدَّد و صريح وجامع في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر في العاشر من كانون الأول (1948) عن المنظَّمة العالميَّة. ويستندُ مفهومُ "حقوق الإنسان" إلى الإقرار بأصالة قيمة وكرامة جميع أفراد الأسرة البشرَّية، فهم يستحقون التَّمتعَ بحريَّات أســاســيَّة معيَّنة. وبإقرار هذه الحريَّات فإنَّ المرء يســتطيع أن يتمتَّع بالأمن والأمان، ويصبح قادرا على اتخاذ القرارات التي تنظِّم شؤون حياته. ويقع الإعلان العالميُّ لحقوق الإنســان في مقدمة وثلاثين مادة غير مســلســلة يمكن تصــنيفها في أربع فئات: الفئة الأولى وتتناول الحقوق الفردية والشخصية، الفئة الثانية وتتناول علاقات الفرد بالجماعة أو بالدولة، الفئة الثالثة وتشـمل الحريَّات العامَّة والحقوق الأســاســية الســياســية، الفئة الرابعة وتشمل الحقوق الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة. وتحصينا للإعلان ودعما له، تبنَّتِ الأممُ المتَّحدة جملةً من المبادئ ساعدت على تشريع القوانين التي تكفل حقوق الإنسان في كل دولة على حدة، كما أبرمتْ بعضَ المعاهدات التي أضــفتْ شــرعيَّة على هذه القوانين، مثل المعاهدة العالميَّة للحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، والمعاهدة العالميَّة للحقوق الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة اللتين صـــدرتا معا في كانون أول/ديســمبر (1966)، ودخلتا حيِّز التنفيذ الفعليّ فيما بين الدول المصدقِّة أو المنضمَّة عام (1976). وإلى جانب هذه الوثائق الدستوريَّة الدوليَّة العامَّة، تبنَّتِ الأممُ المتحدة عدداً من الإتفاقيَّات والإعلانات ذات الصلة الوثيقة بالإنسان، أهمها:

1- الاتفاقيَّة الخاصَّة بمركز اللاجئين وقد دخلت حيز النفاذ من 22 نيسان/أبريل 1954 وكذلك الإتفاقية الخاصة بعديميّ الجنسية وقد انضمَّت إلى الأولى أكثرمن مائة وخمسين دولة.
2- الإتفاقيَّة الدوليَّة لإزالة التمييزالعنصريّ وأشكاله كافة. وقد أقرتَّها الجمعيَّة العامة في ديسمبر (1965) بقرارها 2106 (الدورة 21) ودخلت حيز التنفيذ، وانضم إليها (94) دولة حتى نهاية (1993) (94) دولة.
3- الإعلان الخاص باللجوء الإقليميّ الذي أقرتَّه الجمعية العامة في 1967/12/14 بموجب قرارها رقم 2312 (الدورة 22).
4- الإعلان الخاص بإزالة كل أشكال عدم التسامح والتمييز القائم على الدين أو المنفعة. وقد أصدرته الجمعية العامة بتوافق الآراء في تشرين الثاني/نوفمبر (1981).
5- الإتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء، وقد أقرتَّها الجمعيَّة العامَّة في كانون أول/ ديسمبر(1979) ودخلت حيِّز النفاذ في أيلول/سبتمبر (1981) وانضمَّت إليها دول تربو على المائة حتى نهاية (1994).
6- الإعلان الخاص بالحق في التنمية وقد أقرَّته الجمعية العامة في كانون أول/ديسمبر (1986) بقرارها رقم 128 للدورة (44).
7- الاتفاقيَّة الخاصَّة بمكافحة التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني أو المحّط من الكرامة وقد تبنَتها الجمعيَّة العامَّة بالتوافق في 10كانون أول/ ديسمبر(1984) ودخلت حيز النفاذ منذ 26 تموز/يوليو (1987) بين سبعين دولة ونيف.

8- الاتفاقية الخاصة بالسكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة. وقد أقرتَّه الجمعيَّة العامَّة لمنظَمة العمل الدوليَّة في اجتماعها السنوي عام (1989) وانضمت إليه حتى الآن بوليفيا وكولومبيا، والمكسيك والنروج.

9- الاتفاقيَّة الخاَّصة بحقوق الطفل وقد تبنتها الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر(1989) ودخلت حيز النفاذ بين مائة دولة تقريباً بدءاً من 2 إيلول/سبتمبر (1990).

10- الاتفاقيَّة الخاصَّة بحماية حقوق العمَّال المهاجرين وأفراد أسرهم وقد أقرَّتها الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة بقرارها 158 (الدورة 45) في 25 شباط/فبراير (1991) وما زال قيد النظر من الدول الأعضاء.

11- وقد أنشئ مؤخراً منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان (بعد المؤتمر العالمي المنعقد عام 1993).

أما في النطاق الإقليميّ، فقد كانت أوروبَّا أسرعَ القارات في التجاوب مع الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان نصاً وعملاً. ففي 1950/11/4 وقِّعتْ في روما الإتفاقيةُ الأوربية لحماية حقوق الإنسان وحريَّاته الأساسيَّة. وقد دخلت هذه الاتفاقيَّة حيِّز النفاذ في 1953/9/3. وتضمُّ اليوم 25 دولة وبلداً. تتألف الإتفاقيَّة من نصٍّ رئيس وعشرة ملاحق تفصيلية أو تفسيرية أوتعديلية. وقد تضمَّنتِ الاتفاقيَّة الأوروبيَّة (وتعرف أحياناً باتفاقية روما) لحقوق الإنسان إنشاءَ هيئتين دوليتين لضمان حقوق الإنسان الأوروبيِّ وهي:

- لجنة حقوق الإنسان.
- المحكمة الأوروبيَّة لحقوق الإنسان.

وقد جرى تعديل الأتفاقية الأوروبيَّة مؤخراً، لتفسح لجنة حقوق الإنسان مكانها للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ما يدعم من حماية هذه الحقوق. ومن صلاحيَّات المحكمة الأوروبيَّة البتُّ بحكم قضائي ملزم فيما يُحال عليها من موضوعات ذات صلة في دولة المتضرر، أو الدولة المستهدفة بالشكوى، أو إحدى الدول المتعاقدة الأخرى.

- وقد تضمن إعلان هلسنكي الصادرفي 1975/8/1 فقرات خاصة بحقوق الإنسان الأوروبِّي.

أما في القارَّة الأمريكيَّة فقد صدر بمدينة بوغوتا الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته في 2 أيار/مايو 1948.وفي سان خوزيه بكوستاريكا صدرت في 1969/11/22 الاتفاقيَّة الأمريكيَّة لحقوق الإنسان ودخلت حيز النفاذ بدءاً من 1978/7/18 بين ست وعشرين دولة هي غالبية الدول الأمريكيَّة.

أما في القارَّة الإفريقيَّة فقد أصدر مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظَّمة الوحدة الإفريقيَّة في 1979/7/30 قراررقم 115 (16) بشأن إعداد مشروع أوَّلي لميثاق إفريقيٍّ لحقوق

الإنسان والشعوب. وعلى الأثر تقدمت لجنة من الخبراء الممثلين لرؤساء الدول والحكومات الإفريقيَّة بحيثيات للمشـــروع في اجتماع عقد لهذه الغاية في نيروبي في 6/26/ 1981، وقد دخل الميثاق حيِّز النفاذ في 1986/10/26 بعد تصـــديق ســـت وعشـــرين دولة إفريقية عليه (الأغلبية المطلقة).

كرَّرالميثاق الإفريقيُ لحقوق الإنسـان الحقوقَ التقليديَّة كما وردت في ما سبقه من مواثيقَ وإعلاناتٍ، لكنه خلافاً لما سبق خصّ بعضَ الحقوق ذات الصـفة الجماعيَّة بنصـوص معيَّنة المواد (26-18) مثل حق المســاواة بين الشـــعوب وحق تقرير المصـــير وحق الشـــعوب المسـتعمرة في الكفاح المسـلح لتحرير نفســها، كما تفرَّد الميثاق الإفريقيَّ بإدراج التزامات على الأفراد احتراماً لحقوق غيرهم كواجب المحافظة على تطوُّرالأسرة وانسجامها وخدمة المجتمع الوطني والعمل بأقصـى القدرات ودفع الضـرائب المواد(29-27). هنا أيضـاً بقي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان أدنى كثيراً من طموحات شعوب القارة التي شهدت وتشهد خروقات فاضـحة لأبسـط حقوق الإنســان. بل وشـــهدت مؤخراً (95-94) حروب الإبادة الجماعيَّة في رواندة وبوروندي والصومال وسواها.

أمَّا في الوطن العربيِّ فقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية الموقَّع في 22 آذار/مارس 1945 خُلواً من أي نصٍّ عن حقوق الإنسان، غير أن مجلس الجــامعة وافق في 1968/9/3 (القرار48/2443) على إنشــاء اللجنة العربيَّة الدائمة لحقوق الإنســان التي عُهد إليها إعدادُ مقترحات وأبحاث وتوصيات ومشروعات اتفاقات يتعيَّن أن تحظى بموافقة مجلس الجامعة. وتتألف هذه اللجنة من مندوبي الحكومات العربيّة وليس من أشـــخاص أكفاء يؤدِّون واجبهم بصفتهم الشخصيَّة، لذا ظلَّ دورُ اللجنة هامشياً.

وبناء على توصـية المؤتمر الإقليميّ العربيِّ لحقوق الإنســان الذي عُقد في بيروت بين 2 و10/10/، أنشــأ مجلسُ الجامعة لَجنةَ خُبراء ُعهد إليها إعدادُ مشــروع إعلان عربيٍّ لحقوق الإنســـان (القرار 30/3668 في 1971/9/10). وقد أعدَّتِ اللَجنة بالفعل هذا المشـــروعَ المستمَّد في جلّه من الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان مع مراعاة خصوصيَّة الوطن العربيِّ وحضارته، لكنَّ المشروعَ لقي طريقه إلى الإهمال.

وعندما انتقلتِ الجامعةُ إلى تونس توصَّـلت في 1982/11/11 إلى اعتماد مشـروع جديد أســـمته الميثاقَ العربيَّ لحقوق الإنســـان، غيرأن مجلس الجامعة قرَّر في دورته التاســـعة والسبعين (1983) إحالة المشروع على الدول الأعضاء في الجامعة لوضع ملاحظاتها عليه وما زالت الدول الأعضاء بصدد ذلك حتى نهاية 1995، مع أن المشروع العتيد لا يصل في أهدافه إلى أيٍ من الإعلانات والمواثيق المقرّة عالمياً أو إقليمياً.

لكنّ الوطنَ العربيَّ شهد ويشهد ولادة معاهد ومؤسَّسات غير حكوميَّة، تعود الى المجتمع المدنيِّ العربيِّ الناشئ، تعنى بحقوق الإنسـان العربيِّ فعلاً لا قولاً، من دون أن يقترنَ عملُها بتصرُّفٍ حكوميٍّ جماعيٍّ عربيٍّ.

إن موضـوعَ حقوق الإنسـان غدا الشُغل الشـاغل للمحافل الدوليّة العالميَّة والإقليميَّة، وقد أوصـــتْ منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)، أن تُدرَّسَ حقوقُ الإنسـان كمادَّة مستقِلة في شتى مراحل التدريس. وعلى أثر ذلك تقرَّر إدخالُ مقرَّر خاصٍّ من متطلَّبات التخرُّج الجامعيِّ في كلِّ الكليَّات في عدد من الجامعات العربيَّة، كما أنه يُدرَّس في نطاق الثقافة الوطنيَّة، أوالقانون الدستوريِّ والدوليِّ في جامعات أخرى. والقصدُ من ذلك كله تثبيت مقولةِ أنَّ الأصـلَ هو ترسـيخُ الفكرة في ذهن الناس، حتى يُسـهموا بأنفسهم في تطويرها، من حُلُم أو هدف نظريٍّ إلى حقيقة واقعة مؤيَّدة بالثواب والعقاب.

أمَّا فيما يخص مفهوم "سـيادة القانون"، فسـوف نعتمد التعريف الآتي: "سـيادةُ القانون تعني أن ممارسـةَ السـلطة الحكومية يجب أن تكونَ مسـموحةً فقط على أسـاس الدسـتور والقوانين الصادرة بموجبه رسميًّا وماديًّا، بهدف حماية وضمان الكرامة الإنسانيَّة والحريَّة والعدالة وصيانة القانون."

ومفهوم ’’سيادة القانون‘‘ هو صُلب مهمة منظَّمة الأمم المتحدة. وهو يشير إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشـخاص والمؤسَّسـات والكيانات والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتُطبَّق على الجميع بالتساوي، ويُحتكم في إطارها إلى قضاءٍ مستقِّل، وتتَّفق مع القواعد والمعاييرالدوليَّة لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتِّخاذ تدابيرَ لكفالة الالتزام بمبادئ سـيادة القانون، والمسـاواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنُّب التعسُّف، والشفافية الإجرائية والقانونية.

وأما "دولة القانون"، فهي الدولة التي تكون فيها السـلطات المحكومة بالدسـتور مقيَّدة قانونيا، وتكون فيها ممارستها للسلطة خصوصا محدَّدة ومحدودة في إطار القانون، من أجل تأمين حريَّة الأفراد. إن سيادة القانون هي إحدى أهمِّ المتطلَّبات لقيام الكيانات الإجتماعيَّة السـياسـيَّة، وتخدُم بالتضـامن مع بنى هيكليَّة أخرى في إطار" مبدأ التكافل" رعايةَ الديموقراطيَّة في دولة القانون. وتقتصـرسـلطةُ الدولة على حماية المواطنين من الممارسـة التعسُّفيَّة للسلطة، كما يتمتَّع المواطنون بالحريَّات المدنيَّة قانونيًا، والركون إليها واستخدامها في المحاكم. وخلاصةُ القول: أنه لايمكن لبلد أن ينعمَ بالحريَّة وحقوقِ الإنسان والديموقراطيَّة في غيابِ سـيادة القانون. وفي دولة القانون يكون العيشُ المشـترك الديموقراطيُ في إطار الجماعة (بالمعنى الفلسفيِّ للدولة وليس القانونيِّ لها) مضمونا ومؤمَّنا مؤسَّسيا. واستكمالا للموضوع، فإنَّ أهمَّ المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون هي:

1- تقوم الدولة على سيادة الدستور الوطنيِّ وتُمارس القوةَ وتضمنُ السلامةَ والحقوقَ الدستورية لمواطنيها.
2- يُعتبرالمجتمعُ المدنيُّ شريكا مساويا للدولة.
3- الفصلُ بين السلطات، السلطة التنفيذيَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة كاجزاء من الحكومة تحدُّ من سلطة بعضها البعض وتوفِّرالضوابط والتوازنات بينها.

4- السلطةُ القضائيَّةُ والسلطةُ التنفيذيَّة مرتبطةٌ بالقانون (لا تعمل ضد القانون)، والسلطةُ التشريعيَّة تكون مقيَّدة بمبادئ الدستور.
5- ترتبطُ كلٌّ من السلطة التشريعيَّة والتنفيذيَّة نفسها بالحقوق الدستوريَّة والمبادئ الأوليَّة وتكون مقيَّدة بها.
6- تفعيلُ شفافية الدولة، واشتراطُ تبريرات منطقيَّة لجميع أفعال الدولة.
7- مراجعةُ قرارات الدولة وأفعال أجهزة الدولة عن طريق جهة مستقِلة، بما في ذلك قضايا الإستئناف والطعون.
8- التسلسلُ الهرميُّ للقوانين، واشتراطُّ الوضوح والتحديد.
9- توافرُّ الصدقيّة في أفعال الدولة، وحماية التصرُّفات الماضية التي حدثت بحسن نيِّة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في وقت لاحق، وحظرُ العمل بالأثر الرجعيِّ.
10- مبدأ التناسب في أفعال الدولة.
11- احتكار الاستخدام المشروع للقوة.

ومن هنا، فإن التشـــابُكَ والتفاعُلَ العضــــويَّ الوثيقَ والمتزامنَ بين ثالوث المكوِّنات، الديموقراطيَّة وحقوق الإنسان ودولة القانون، من حيث النظريَّة والممارسة، يشكِّلُ المنطلقَ الرئيس، والهدفَ المبتغى، والوسـيلةَ الناجعة، لتعزيزِ "السـيرورة الديموقراطيَّة"، وضـمانِ نجاحها واسـتقرارها وتجذيرها في صـلب المجتمعات العربيَّة، كما صـيانتِها من الزلل أو الإنتكاس.

- **"الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ السِّياسيَّةِ: الانتقالُ إلى الدّيمقراطيّةِ":**

تَتَنَاوَلُ الإســتراتيجيَّةُ الوطنيَّة لِتَطْويرِالمَنْظُومَةِ السّــياســيّةِ العَرَبِيَّةِ وعمليّةِ الإنتقال إلى الدّيموقراطيّةِ، غاياتِ السّياسـةِ العامّةِ للأمَّةِ العَرَبِيَّةِ، والتّصـدّيَ للتّحدّياتِ التي تواجهُها، وضــرورةَ التّخطيطِ الإســتراتيجيّ لتحقيقِها، والبدءَ بأُولى حلقاتِ ســلســلةِ الإســتراتيجيّاتِ العربيّةِ النّوعيّـةِ، ثُمَّ عَرْضَ البيئـةِ المحيطـةِ " بـالإســـتراتيجيّـةِ "، فـاســـتنبـاطَ المنطلقـاتِ والأهدافِ والتوجّهاتِ العامّةِ الّتي تتبنّاها "الإستراتيجيّةُ".

وتقدّمُ هَذِهِ الفقرةُ خطوطاً عريضـــةً "للإســـتراتيجيّةِ" في بنيةِ النّظامِ السّــياســيّ للدّولةِ ومؤسّساتِها ووظائِفها وفعاليّاتِها وعلاقاتِها التّفاعليّةِ وآليّاتِ عملِها، وتركّزُعلى المراحلِ الّتي تشيرُإليها الإستراتيجيّةُ لسدِّ الثّغراتِ وتكاملِ الجهودِ وتقويةِ الرّوابطِ وتغييرِالعلاقاتِ القائمةِ بينهـا وبين عنـاصـــرِهـا من جهـةٍ، وبينهـا وبين بـاقي المنظومـات النّوعيـة (الاقتصـــاديّـة والاجتماعيّة والثّقافيّة والعلميّة والتّقانيّة وغيرها) من جهةٍ أُخرى.

وَمَا يَعْنِينا فِي هَذَا المَقَامِ - كَيْلاَ نحِيدَ عَنْ الهَدَفِ الأَسَــاسِ الَّذِي عُقِدَ مِنْ أَجْلِهِ هَذَا البَحْثُ- هُوَ الحديثُ عَنِ مُنْطلقاتِ الإستراتيجيّةِ السّياسيّةِ وأهدافِهَا، تاركين الجوانبَ الأخرى المُكمِّلةِ

لبناء الإستراتيجيَّةِ الإجْمَالِيَّةِ لِتَطْوِيرِالمَنْظُومَةِ السّياسيّةِ العَرَبِيَّةِ وتحقيقِهَا لفريقٍ مُتخصّصٍ في إعداد الإستراتيجيّاتِ، بما يتوافقُ مع الآتي من أسسٍ للمنطلقات والأهداف؛ وَذَلِكَ تَجَنُّبَاً لِلْإِكْثَارِ غَيْرِالمُفِيدِ، وَتَوَخِّيَاً لِلاخْتِصَارِالهَادِفِ، وَتَمَاشِيَاً مَعَ مَنْهَجِ البَحْثِ.

- **مُنْطَلَقَاتُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

أ- تعَدُّ "المنظومةُ السّياسيّةُ" أَحَدَ أَهمّ أركانِ النّظامِ الكُلِّيِّ للدّولةِ/المُجتمعِ، الّذي يعملُ على تحقيقِ غاياتِ الأُمَّةِ وَأَهْدَافِها؛ وبقدرما يكون هناك من تناسقٍ وتشابكٍ وتفاعلٍ خلّاقٍ بين أَركانِ هذا النّظامِ ومنظوماتِهِ، يحالفُ النّجاحُ عَمَلَ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ منظومةٍ مِنْهُ، وَعَمَلَ النّظامِ الكلّيّ.

ب - لَقَدْ عبّرتِ الأُمَّةُ العَرَبِيَّةُ في غَيْرِ مناسبةٍ ومستوًى وأسلوبٍ - عَبْرَحركاتِ التّغييرِ الشّعبيّةِ، والمنظّمات الوطنيّة والقوميّة، والتّيارات والأحزاب السّياسيّة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ - عن إرادتِها في تطويرِ"المنظومةِ السّياسيّةِ".

جـ - يتوقّف مستقبل الأمّة العربيّة في عصرِالتّغييروالتّحديات المستجدّة، على مستقبلِ " المنظومةِ السّياسيّةِ " وقدرتها وكفاءتها على قيادة مرحلة الإنتقال والتّحوّل إلى عصر الحداثةِ العالميّ.

- **أَهْدَافُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

آ- الإنتقال إلى النّظامِ الدّيموقراطي في العالمِ العربيّ، وَمِنْ ثَمَّ إعادة بناءِ المؤسّساتِ والوظائفِ والعمليّاتِ والعلاقاتِ بما يخدم هذا الهدف؛ حَيْثُ يُشَكِّلُ الفضاءُ الدّيموقراطي بحقٍّ، الإطارَالضّامِنَ لِكَفَاءَةِ إِنْتَاجِيَّةِ النِّظَامِ الكُلِّيِّ لِلدَّوْلَةِ وتطوّرِهِ الإيجابيّ ومرونَةِ تكيّفِهِ مَعَ التّحدّياتِ الدّاخليةِ والخارجيّةِ.

ب - بناء الدولة الوطنيَّة العَلمانيَّة التعدُّديَّة كأسبقيَّة أولى في سلسلة الخيارات الديموقراطيَّة المصيريَّة في عموم بلدان العالم العربيّ، وذلك في إطار وحدود "دولة القانون" المعرَّفة آنفا، وفي ظلِّ "الدستور" المجسّد "لعقد إجتماعيٍّ" يتوافقُ عليه المواطنون، باعتبارهم بشرا أحرارا، وبغضِّ النظرإلى الدين أوالمذهب أوالعرق، وبحيث ينعمون في حدوده بالكرامة الإنسانية والحريات والحقوق الأساسيَّة والعدل والمساواة.

ج – تعزيز منظومة الحوكمة الرشـــيدة لذاتها من جهة، ولدورها المحوري في تعزيز السـيرورة الديموقراطيّة وتمكين لُحمة النسـيج والتماسـك والتضـامن الإجتماعي من جهة أخرى.

د - نَشْرُ الثقافة السياسيّة في المجتمعِ العربيِّ، على أَوْسَعِ قاعدةٍ شعبيّةٍ، ما يؤسّس لقيام مجتمع مدنيّ منفتح وفعّال، وتشكيل أحزاب شعبيَّة جماهيريَّة تجسّد حاجات الجماهير وتطلّعاتها بمختلف ألوان الطّيف المجتمعيّ.

هــــــ - إقَامَةُ كُلِّ أشـكال التّنسـيق والتّعاون والتّكامل، فالإتّحاد، وصـولاً إلى الوحدة المنشودة بين الدّيموقراطيّات العربيّة الوطنيّة الناشئة، كمطمح منطقيٍّ وواقعيٍّ لإرادة الشـعوب العربيَّة، في حال توافرالشـروط الموضـوعيَّة المناسـبة وتوافقها ومعطيات الواقع بكل أبعاده وعلى مختلف مستوياته.

المبحثُ الثّاني: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ: بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيِّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ":

- **بنيـــــــةُ المنظومـــةِ الاقتصاديّـــــةِ، وأَنمـــاطُها، ومهــــامّهــا.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ : بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيِّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ.**

- **بنيـــــــةُ المنظومـــةِ الاقتصاديّـــــةِ، وأَنمـــاطُها، ومهــــامّهــا".**

تَتكَوَّنُ بنيةُ المنظومةِ الاقتصاديَّةِ مِنْ عناصر َأَوْ مُرَكَّبَاتٍ مِنْ أَفْرَادٍ وَمُؤَسَّساتٍ تعملُ في المجالِ الإقتصـــــاديِّ، وَمِنْ علاقاتٍ اجتماعيَّةٍ تربطُ بينَها، وَمِن عمليَّاتٍ وترتيباتٍ تنظيميَّةٍ وَمَبَادِئَ لَازمةٍ وضـروريَّةٍ لبناءِ الاقتصـادِ الوطنِيِّ فِي المجتمع. أَمَّا مهامُّها وأداؤُها وآلياتُ عملِها، فَتَشْـمَلُ عمليَّاتِ الإنتاجِ وتحديد المدخلات الاقتصـاديّة والتّوزيع والاسـتهلاك للسّـلع والخدمات في المجال الاقتصـــاديّ، الّتي تهدف أوّلاً إلَى تأمين الفعالية والنّموّ الاقتصــــاديّ والنّوعيـة والمرونـة، وخلق المزيد من فرص العمـل، والتّركيز على الاســـتثمـارات الإنتاجيّة، وخصـــوصـــاً في مجال العلوم والتّقانة والابتكار، والتّوجّه نَحْوَ اقتصــــادِ

المعرفةِ(9). وَعَنْ أَنْمَاطِ المَنْظُومَةِ الاقْتِصَـــادِيَّةِ ، فثمّةَ ثلاثةٌ رئيســـةٌ تغلبُ على السّـــاحة العالميّة اليوم، هي:

أ - اقتصادُ السّوق (الحر)، ويطبّق في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ب - الاقتصـــادُ المُختلطُ (اقتصـــادُ السّـوق الاجتماعيّ، واقتصـــادُ السّـوق الاشـتراكيّ، والطّريق الثّالث (10))، ويجمعُ بَيْنَ اقتصـادِ السّوقِ والاقتصـادِ المُوجّهِ، ويطبّقُ في معظم دولِ الاتّحادِ الأوروبيِّ وفي الصِّينِ الشَّعْبِيَّةِ.

جـ - الاقتصادُ المُوَجَّهُ (الاقتصادُ الاشتراكيّ، والاقتصادُ الشّيوعيّ)، ويطبّق في كوريا الشّماليّة.

تعدُّ المنظومةُ الاقتصاديَّةُ - كما المنظومات النّوعيّة الأخرى - جزءاً لا يتجزَّأُ من النّظام الكلّيّ للمجتمعِ، وترتبطُ فيما بينها بعلاقاتٍ وثيقةٍ، تؤثّر الواحدة منها في باقي المكوّنات، كما تتأثّر بها جميعاً. وَمِنَ العَلَامَاتِ البارزةِ اليومَ، الدّورُالمحوريُّ الّذي تقومُ به حصيلةُ المعارفِ العلميّةِ والتّقانيةِ، والابتكارُ في الاقتصـــادات الوطنيّة والعالمية، ما دَعَا إلى تســـميةِ الاقتصاد الجديد باقتصادِ المعرفَةِ.

وبإسقاطِ هذا التوصيف النظريِّ للمنظومة الإقتصاديَّة من حيث البُنية والأنماط والأهداف على الواقع الإقتصـــاديِّ في العالم العربيّ، وبالاســـتناد إلى تقارير التنمية العالميَّة الســـنويَّة الصـــادرة عن "مجموعة البنك الدولي" ودراســـات " اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آسيا" والدراسات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية (كما أوردنا آنفا في الفصـــل الثاني من هذه الدراســـة)، فإنَّ الاقتصـــادات العربيَّة تعاني جميعا من ضُـــعفٍ في البنية الهيكَّلية، وقصورٍ في الأداء الوظيفيِّ، وتدنٍّ في الانتاجيَّة والنموِّ الاقتصاديِّ، وتضخُّمٍ في المديونيَّة الخارجيَّة، وتفشِّـي البطالة، وخاصـة في صـفوف شـريحة الفئة العمريَّة الشـابَّة الكبيرة نســبيا والمؤهَّلة، واقتصـــارِ الإســـتثمارات على قلَّتها في مجال الصـــناعات التقليديَّة الاســـتهلاكيَّة والتحويليَّة، وتضـــخّمِ تحالف النخب الحاكمة غيرالمنتجة، واختلالٍ في توزيع الثروة والدخل القوميِّ لصـــالح شـــريحة من الأفراد والعائلات والفئات الأقلويَّة، تضـــمُّ الى جانب النُخب الحاكمة، سماسرةَ أعمال ومال وتسويق طفيليّين، وأصحابَ مشاريع صغيرة ومتوسطة استهلاكيَّة وخدماتيَّة وحرفية وزراعيَّة، وتجَّار َجملة وأمثالهم، على حسابِ باقي فئات الشعب، في ظلِّ غيابٍ شبه كامل للطبقة الوسطى، وانعدامٍ كامل للعدالة الاجتماعية.

وخُلاصـة القول، فإنّ الإقتصـادات العربيَّة تتصـف بسـمات مشـتركة تجمع بين مختلف أنماط النظم الاقتصـــادية المعروفة عالميًا اليوم (من النظام الموجه والاقتصـــاد المختلط

واقتصـــاد الســـوق)، ولكن تبقى الســـمة الغالبة عليها جميعا هي الطابع الريعيُّ والزراعيُّ والصـناعيُّ الاسـتهلاكيُّ والكمبرادوريُّ التجاري؛ الامرالذي يعني بكل بسـاطة أنها لاترقى الى مرحلة تكوين "منظومة اقتصـــادية" فعَّالةٍ وكفؤة - من حيث البنية والوظيفة والأداء- ومؤهَّلةٍ و قادرةٍ على تحقيق الأهداف المنوطة بها؛ والمتمثِّلةِ في التنمية الاقتصاديَّة المطلوبة لرفاه المجتمع العربي والتقدُّم الحضاري.

- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الاقتصاديّةِ: بناءُ اقتصادِ المعرفةِ الاجتماعيّ وتحقيقُ العدالةِ الاجتماعيّةِ".**

تقتضـي الاسـتراتيجية الوطنيَّة لتطويرالمنظومة الاقتصـادية العربية وعملية التحول إلى الاقتصـاد المختلط أو اقتصـاد السوق الاجتماعي، التطرق إلى غايات السياسـة العامة للأمة العربية والتصـــدي للتحديات التي تواجها، وضـــرورة التخطيط الاســـتراتيجي لتحقيقها، وتناول البيئة المحيطة "بالاســتراتيجية"، واسـتنباط المنطلقات والأهداف والتوجّهات العامّة التي تتبناها "الاســتراتيجية".كما تقدم هذه الفقرة خطوطاعريضـــة "للاســتراتيجية" في بنية النظام الاقتصادي للدولة ومؤسساتها ووظائفها وفعاليَّاتها وعلاقاتها التفاعلية وآليات عملها، وتركّزعلى المراحل التي تشــير إليها الاســتراتيجية لســد الثغرات وتكامل الجهود وتقوية الروابط وتغيير العلاقات القائمة بين عناصــرها من جهة، وبينها وباقي المنظومات النوعية (السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقانية الخ) من جهة أخرى.

- ***مُنْطَلَقَاتُ "الإسْتِرَاتِيجِيَّةِ":***

أ - تُعَدُّ "المنظومةُ الاقتصاديّة" أَحَدَ أَهمّ أركانِ النّظامِ الكُلِّيِّ للدّولةِ/المُجتمعِ، الّذي يعملُ على تحقيقِ غاياتِ الأُمَّةِ وَأَهْدَافِها؛ وبقدرما يكون هناك من تناسـقٍ وتشـابكٍ وتفاعلٍ خلّاقٍ بين أَركانِ هذا النّظامِ ومنظوماتِهِ، يحالفُ النّجاحُ عَمَلَ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ منظومةٍ مِنْهُ، وَعَمَلَ النّظامِ الكلّيّ.

ب - لَقَدْ عبّرتِ الأُمَّةُ العَرَبِيَّةُ في غَيْرِمناســبةٍ ومســتوًى وأســلوبٍ - عَبْرَ حركاتِ التّغييرِ الشّـعبيّةِ، والمنظّمات الوطنيّة والقوميّة، والتّيارات والأحزاب السّـياسـيّة، ومؤسّـسـات المجتمع المدنيّ - عن إرادتِها في تطويرِ"المنظومةِ الاقتصاديّةِ".

جـــــ - يتوقّف مسـتقبل الأمّة العربيّة في عصـرِالتّغييروالتّحديات المسـتجدّة، على مسـتقبلِ "المنظومةِ الاقتصـــاديّةِ" وقدرتها وكفاءتها على تعزيزِ مرحلة الانتقال والتّحوّل إلى عصر الحداثةِ العالميّ.

- **أَهْدَافُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

أ - التّحوّلُ إلى النّظامِ المختلطِ أو اقتصـادِ السّـوق الاجتماعيِّ، وتحقيق التّنمية الاقتصـاديّة المسـتدامة ورفاهية المجتمع، وَمِنْ ثَمَّ إعادة بناءِ المؤسّـسـاتِ والوظائفِ والعمليّاتِ والعلاقاتِ بما يخدم هذا الهدف؛ حَيْثُ يُشـكِّلُ هَذَا النِّظَامُ أَحَدَ أَهَمِّ أَرْكَانِ الإطارِ الضّـامِنِ لِكَفَاءَةِ إِنْتَاجِيَّةِ النِّظَامِ الكُلِّيِّ لِلدَّوْلَةِ وتطوّرِهِ الإيجابيِّ ومرونَةِ تكيّفِهِ مَعَ التّحدّياتِ الدّاخليةِ والخارجيّةِ الّتِي تطرحُهَا ظاهِرَةُ العولمَةِ.

ب - تأمين فرص العمل للمواطنين القادرين على أسـاس المسـاواة وتكافؤ الفرص والكفاءة، وتحقيقُ العَدَالَةِ الاجتماعيَّةِ بوصـفِهَا الوَجْهَ الآخَرَ للنموِّ الاقتصـاديِّ؛ الأمر الّذي يضـمنُ المشـاركةَ الفعليّةَ لمعظمِ فئاتِ الشّعبِ العاملةِ المشمولةِ بعدالةِ التّوزيعِ في عمليَّةِ الإِنْتَاجِ الوَطَنِيِّ وَالقَوْمِيِّ.

جـــ - إِقَامَةُ كُلِّ أشكال التّنسيق والتّعاون والتّكامل الاقتصـاديّ، في إطار الاتّحاد العربيّ، وصولاً إلى الوحدة المنشودة.

د - دَعْمُ العَلَاقَاتِ وَالتَّفَاعُلَاتِ بين "المنظومة" ومنظومات المجتمع الأخرى، وَتَنْشِـيطُها، وعلى الأخص تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هـ - السَّعْيُ الحَثِيثُ إلى بلوغِ نموٍّ اقتصاديٍّ ذكيٍّ مُستدامٍ شاملٍ، يطوّرُ مِنْ جهةٍ اقتصاداً مؤسّساً على المعرفة والابتكار، ويعزّزُ من جهة ثانيةٍ اقتصاداً أكثرَ فعالية وأقدر تنافسيّة وأكثر ملاءمة للبيئةِ، كما يعزّزُ من جهة ثالثة اقتصـاداً يتّسـمُ بأعلى درجات العمالةِ والتّلاحمِ الاجتماعيِّ والمحليِّ؛ أو بعبارة اخرى السّعي إلى تحقيقِ "اقتصادِ المعرفةِ".

و- بناءُ الأساسِ الماديِّ للتّقدمِ، المتمثّلِ في قاعدةٍ واسعةٍ للهياكلِ الإنتاجيَّةِ الرَّئيسةِ الضروريّةِ لعمليّةِ إعادةِ الإنتاجِ.

ز- تَشْـجِيعُ الاسـتثماراتِ الوَطنيَّةِ والعَرَبِيَّةِ والإقليميَّةِ والعالميَّةِ؛ بما يخدمُ المصـلحةَ الوطنيَّةَ والقوميَّةَ.

المبحثُ الثّالث: الإســـتراتيجيَّةُ الوطنيَّة لتنميةِ المجتمعِ المدنيّ: تنميَّة المجتمعُ المدنيّ ودورُهُ في تعزيزِ السّــيرورةِ الدّيمقراطيّةِ (المجتمعُ المَدَنِيُّ، ورأسُ المالِ الاجتماعيّ، القطاعُ الثّالثُ):

- **المُجْتَمَعُ المَدَنِـــيُّ، وَرَأْسُ المَالِ الاجتماعيِّ، وَالقطـــــاعُ الثَّــالِــثُ: البنيــــةُ وَالأنماط والمهـــامُّ**
- **الإســـتراتيجيَّةُ الوطنيَّة لتنميـةِ المجتمعِ المدنيّ: تنميَّة المجتمع المدني ودوره (انخراطُه) في تعزيزِ السّيرورةِ الدّيموقراطيّةِ**

يُعَرَّفُ الانخراطُ بِأَنَّهُ العَمَلِيَّةُ الَّتِي يتمكَّنُ النَّاسُ فِي إطارِها من الانهماكِ-بِحَمَاسٍ وَفَعَالِيَّةٍ- فِي تحديدِ القضـــايا الّتي تهمُّهم، واتخاذِ القرارات في شَـــأْنِ العَوَامِلِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي حياتِهم، وصــوغ السّـياســات وتنفيذها، وتقديمِ الخِدمات وتخطيطِها وتطويرِها، والشّــروعِ في إنجاز التّغيير.

- **المُجْتَمَعُ المَدَنِـــيُّ، وَرَأْسُ المَالِ الاجتماعيِّ، وَالقطـــــاعُ الثَّــالِــثُ: البنيــــةُ وَالأنماط والمهـــامُّ**
- **المجْتَمَعُ المَدَنِيُّ:**

يَتَكَوَّنُ المُجْتَمَعُ المَدَنِيُّ مِنَ المَجْمُوعِ الكُلِّيِّ لمُنظمّاتٍ ومؤسّـــســـــاتٍ مَدَنِيَّةٍ واجتماعيَّةٍ، ولِعَلَاقَات اجتماعيَّةٍ تَطَوُّعِيَّةٍ، تشكّلُ الأساسَ لمجتمعٍ فعَّالٍ مُتمايزٍ عن هياكلِ الدّولةِ المدعومةِ بالسّلطةِ ومؤسّساتِها - بغضِّ النّظرِعَنِ المنظومةِ السّياسيَّةِ للدَّوْلَةِ - والمؤسسات التجاريّة للسّوق، والمنظمات الإرهابيّة الخاصّة ـــ "كالمافيا". إنَّ السّلطَةِ/الحكومةِ والسّوقَ والمُجتمعَ المَدَنِيَّ تشــكّلُ مُجتمعةً مجموعَ مجتمعٍ ما، وتُحَدِّدُ العَلَاقاتُ بَيْنَ هذه المُرَكَّبَاتِ صــفةَ مُجْتَمَعٍ مَا وخصــائصَــهُ وبنيَتَهُ. وَإِنَّ المَعْنَى الفِعليَّ لمفهومِ المجتمعِ المَدَنِيِّ قَدْ تَغَيَّرَ - مِنْ وجهةِ نَظْرٍ تَاريخيَّةٍ - مَرَّتَيْنِ عَنْ شــكلِهِ الأصــليّ الكلاســيكيّ: التّغييرُالأوَّلُ حَدَثَ بَعْدَ الثّورة الفرنسـيّة، والتغييرالثّاني في أَثْنَاءِ انهيارِالشّيوعيَّةِ في أوروبّا.

وَقَدْ بَدَأَتْ "مقاربة المجتمع المدنيّ" مسيرَتها الطّويلة في العصرالإغريقيّ الكلاسيكيّ مع ســقراط وأفلاطون وأرســطو؛ حَيْثُ اســتخدمَ المفهومُ مرادفاً للمجتمع المثاليّ، كما عدّ غير

متميّز عن الدّولة، ويمكن تحقيقه عَنْ طريقِ الحوار، والدّولة المثاليّة (الجمهوريّة الفاضــلة)، والمواطنة في دولة المدينة.

وَفِي بداياتِ عَصْـــرِ الحَدَاثَةِ عدّ كُلٌّ من "هوبس" و"لوك" المجتمعَ المدنيَّ جَمَاعَةً تَرْعَى حياةً مدنيّةً في عالمٍ تُشْـتَقُّ مِنْهُ الفضــائلُ والحقوقُ المدنيَّةُ من القوانينِ الطّبيعيّةِ؛ إلّا أَنَّهُما لَمْ يُسَلِّمَا بِأَنَّ المُجتمعَ المَدَنِيَّ يمثِّلُ عالماً منفصلاً عن كيانِ الدَّوْلَةِ، بقدر التسْليمِ بالتعايشِ بينَهُما.

وَفِي عَصْـــرِ التّنويرِ- أي: في القرنِ الثَّامِنَ عَشَــرَ- احْتَجَّ أَعْلَامُهُ بِأَنَّ البَشَـــر عقلانيّونَ وبمقدورِهم تحديدَ مصــــائرِهم؛ فَكُلٌّ مِنْ "جان-جاك روســـو" - كناقد للمجتمع المدنيّ- و"أمانويل كانْط" احتجَّ بِأَنَّ البَشَرَ أُنَاسٌ محبّونَ بطبيعتِهم للسّلمِ، وَأَمَّا الحروبُ فهي مِنْ صُنْعِ الأَنْظِمَةِ المطلقةِ الاســتبداديَّةِ. وَرَأَى "كانْط" خاصَّـــةً أَنَّ هَذَا النّظامَ - أي: المجتمع المدنِيّ- كان فعَّالاً في مُحَاذَرَةِ سَيْطَرَةِ المَصْلَحَةِ الفَرْدِيَّةِ وَكَبْحِ طُغْيَانِ الأَكْثَرِيَّةِ.

وَفِي المَرْحَلَةِ الرّومانسيّةِ - أي: في القرنِ التَّاسِعَ عَشَرَ -، غَيَّرَ "فيلهلم فريدرش هيغل" مَعْنَى المجتمعِ المَدَنِيِّ تغييراً تامَّاً؛ بإحداثِهِ فَهْمَاً ليبراليَّاً حديثاً للمفهومِ، بوصــــفِهِ شَـــكْلاً من مجتمع السّــوق مقابلَ مؤسّـــسات الدّولة القوميّة الحديثةِ، بخلافِ ســابقيه، فقد عدّ "هيغل" المجتمعَ المَدَنِيَّ "مُجْتَمَعَاً للحاجاتِ" يناضـــلُ من أَجْلِ إِرْضَـــاءِ المَصَـــالِحِ الفَرْدِيَّةِ والملكيَّةِ الخَاصَّةِ.

وأما "أليكسس دو توكسفيل" - بَعْدَ إجراءِهِ دراسةً مقارنةً بَيْنَ فرنسا الاستبداديّةِ وأمريكا الدّيموقراطيّة - فَقَدْ نَحَا مَنْحَىً آخَرَ في نظرتِهِ إلى المُجتمعِ المَدَنِيِّ، مُولياً نظامَ الجمعياتِ المدنيّةِ والسّـــياســـية أَهَمِّيَّةً خاصَّـــةً، واصــــفاً إيّاها بأنَّها قوّةُ توازنٍ بَيْنَ الفردانيّةِ اللّيبراليّةِ ومركزيّةِ الدّولةِ، مميّزاً بذلك بَيْنَ المجتمعِ السّياسيّ والمجتمع المدنيّ.

أَمَّا المجتمعُ المَدَنِيُّ عِنْدَ "ماركس"، فَيُمَثِّلُ "القاعدةَ" أَوِ "الأَسَـاسَ" الّذي تتفاعلُ فيها قوى الإنتاجِ والعلاقاتِ الاجتماعيّةِ، في الوَقْتِ الّذي كان المجتمع السياسيّ يُشَكِّلُ "البنيةَ الفوقيّةَ". وتسـليماً بالصّـلةِ بَيْنَ الرّأسـماليّةِ والمجتمعِ المَدَنِيِّ، عَدَّ "ماركس" أَنَّ الأخيرَ يُمَثِّلُ مَصَـالِحَ البورجوازيّةِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الدّولةَ - كبنيةٍ فوقيَّةٍ - تمثّل أَيْضَاً مصالحَ الطّبقةِ المسيطرةِ؛ أي أنّ الرأسماليّةِ تحافظ على مكانة البورجوازيّة وسيطرتها.

وَفِي ثَلاثينيات القرنِ العشــرِينَ، عَدَّلَ "أنطونيوغرامشـــي" نظرةَ "ماركس" السّـلبيّةَ إلى المجتمعِ المَدَنِيِّ، عندما عَدَّ المجتمعَ المَدَنِيَّ ليسَ مشاركاً في القاعدة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للدّولة وحســـب، بل هو متموضــــعٌ أيضـــاً في البنية الفوقيّة للدولة؛ فالدّولة يجبُ أَلَّا تُفْهَمَ بالمعنى الضيّقِ للحكومَةِ، وبدلاًعن ذلك فقدْ ميّز "غرامشي" بين "المجتمع السّياسيّ" (الّذي يضمُّ المؤسَساتِ السّياسيةَ والسّلطةَ الدّستوريّةَ الشّرعيّةَ)، وبين "المجتمع المدني" (بوصفِهِ فضاءً "خاصّاً" أو"غيرَ حكوميٍّ"، متميّزاًعن كُلٍّ مِنَ المجتمعِ السّياسيّ وعالمِ الاقتصادِ). إلاَّ أَنَّهُ شَدَّدَ عَلَى الطابع المفهومي المحض لِهَذَا التّقسيمَ، وَأَنَّ هَذَيْنِ المَفْهُومَيْنِ غالباً ما يتداخلانِ في الواقعِ.

وانسجاماً مع "غرامشـي"، فَإِنَّ اليَسَـارَالجديدَ ينسـبُ إلى المجتمع المدنيّ دوراً رئيسـاً في حماية النّاسِ والدّفاع عنهم تُجَاهَ السّــلطَةِ/الحكومةِ والسّــوق، وفي التّأكيدِ على دَوْرِ الإرادةِ الدّيموقراطيّة في التّأثير في الدّولـةِ. وَفِي ثَمانينيـاتِ القَرْنِ العِشـــرينَ، فَقَدْ تَطَوَّرَ مفهومُ المجتمعِ المَدَنِيِّ - فِي المَقَامِ الأوّل - بِفِعْلِ حَدَثَيْنِ تَاريخِيَّيْنِ رئيسَيْنِ: حَرَكَتَيِ التّغييرِ والانتقالِ إلى الدّيموقراطيّة في دول شرقِ أوروبّا ووسطها، وفي دول أمريكا اللّاتينيّة؛ حَيْثُ تبلورتْ - في ضـوءِ الممارسـاتِ الفعليَّةِ عَبْرَهَاتَيْنِ الحركتينِ وقتئذٍ - استخدامُ فكرةِ المجتمعِ المَدَنِيِّ إِلَى جَانبِ فكرة المجتمعِ السّياسيّ.

ومن ناحية أخرى - مَعَ ظهورِالمنظّماتِ غَيْرِ الحكوميّةِ والحركاتِ الاجتماعيّةِ الجديدةِ، على مسـتوىً عالميٍّ في تسـعينياتِ القرنِ العشـرينَ - فقد أصـبحَ المجتمعُ المدنيُّ، كقطاعٍ ثالثٍ، حقلاً رئيساً في العملِ الإستراتيجيّ لبناءِ "نظامٍ عالميٍّ اجتماعيٍّ بديلٍ".

أمّا مَفْهُومُ المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ اليَوْمَ، فَلَيْسَ ثَمَّةَ مِنْ تَعْرِيفٍ موحّدٍ جامعٍ لَهُ؛ لذلك سأكتفي بذكرِ التّعريفِ المنسـوبِ إلى مركزِ المجتمعِ المَدَنِيِّ في مدرسـةِ لندن للاقتصــادِ، الّذي يُمثِّلُ أَحَدَ أَهَمِّ النّمـاذجِ التّوضـــيحيّةِ الأكـاديميّـةِ لـه: فـالمجتمعُ المَدَنِيُّ عنده يرجعُ إلى ميدانِ العَمَلِ الجماعيِّ الطّوعيِّ في إطارِمصـــالحَ وأهدافٍ وقيمٍ مشـــتركةٍ، وبالرّغمِ من أَنَّ الأشـــكالَ المؤسّساتيّةَ للمجتمعِ المَدَنِيِّ متمايزةٌ نظريّاً عن تلك التي تعودُ إلى السّلطَةِ/الحكومةِ والسّوق، إِلّا أَنَّـهُ من النّـاحيـةِ العمليّـةِ، فَـإِنَّ الحـدودَ بَيْنَ (السّـــلطَـةِ/الحكومـةِ) وَ (المجتمعِ المَدَنِيِّ) وَ (السّوق) غالباً ما تكونُ معقّدةً وضبابيةً وخاضعة للتّفاوض.

كما يشملُ المجتمعُ المَدَنِيُّ عموماً تنوّعاً من فضاءاتٍ ونُشَطَاءَ وأشكالٍ مؤسّساتيّةٍ متفاوتةٍ من حيثُ الشّكلياتُ والاستقلاليةُ والنّفوذُ. وتضمُّ المجتمعاتُ المدنيّةُ غالباً منظّماتٍ من أمثالِ: الجمعيّـاتِ الخيريّـةِ، ومنظمـاتِ التّنميـةِ غَيْرِ الحكوميّـةِ، والجمـاعـاتِ المحليّـةِ، والجـاليـاتِ، والمنظّمـاتِ النّســـائيّـةِ، والجمعيّـاتِ الـدّينيّـةِ، والاتّحـاداتِ المهنيّـةِ، والاتّحـاداتِ التّجـاريّـةِ، ومجموعـاتِ الاعتمـادِ على النّفسِ، والحركـاتِ الاجتمـاعيّـةِ، واتّحـاداتِ قطـاعِ الأعمـالِ والائتلافاتِ، ومجموعاتِ المصالحِ والضغطِ.

وَقَدِ اعْتَمَدَ "الاتّحادُ الدّوليُّ لمشـــاركةِ المواطنينَ" - فِي بَحْثٍ أَجْرَاهُ حَوْلَ حالةِ المُجتمعِ المَدَنِيِّ فِي أَكْثَرمِنْ خَمْسِينَ دولةً حَوْلَ العالمِ - التّعريفَ الآتيَ للمجتمعِ المَدَنِيِّ بأَنَّهُ: "الميدانُ خارجَ نِطَاقِ العائلةِ والدّولةِ والسّوق؛ حَيْثُ يتّحدُ النّاسُ لتعزيزِ مصالحَ مشتركةٍ".

وفيما يأتي ســـأوردُ بعضَ التّعريفاتِ له من قبل بعض المنظّمات العالميّة والإقليميّة: فتعريفاتُ كُلٍّ مِنَ منظّمةِ الأممِ المتّحدةِ ومنظمّةِ التّعاونِ الاقتصــاديّ والتّنميةِ والبنكِ الدّوليّ تكـادُ تكونُ متطـابقـةً: فَهُوَ - عنـدَ منظّمـةِ الأممِ المتّحـدةِ -: "كُلُّ الجمـاعـاتِ خـارجَ نطـاقِ الحكومةِ، مِنْ أمثالِ: الجماعاتِ المحليّةِ، والجالياتِ، والمنظّماتِ غير الحكوميّةِ، والاتّحاداتِ العمّـاليّـةِ، والمنظّمـاتِ الأهليّـةِ، والمنظّمـاتِ الخيريّـةِ، والمنظّمـاتِ الـدّينيّـةِ، والاتّحـاداتِ والمؤسّساتِ المهنيّةِ".

وَيُشِيرُ- عندَ البنكِ الدّوليّ - "إلى المصفوفةِ الشّاملةِ مِنَ المنظّماتِ غيرِ الحكوميّةِ وغيرِ الربحيّةِ، الّتي لها حضورٌ في الحياةِ العامّةِ، والّتي تعبّرُعن مصالحِ أفرادِها وقيمِهِمْ، أو تلك المنظّمات الّتي تستندُ إلى معاييرَأخلاقيّةٍ، وثقافيّةٍ، وسياسيّةٍ، وعلميّةٍ، ودينيّةٍ أو خيريّةٍ؛ لذلكَ تشتملُ منظّمات المجتمعِ المدنيّ على سلسلة من المنظّمات الآتية: الجماعات المحليّة، والجاليات، والمنظّمات غير الحكومية، والاتحادات العماليّة، والجمعيات الأهليّة، والجمعيّات الخيريّة، والمنظّمات الدّينيّة، والاتّحادات والمؤسسات المهنيّة وهو - عندَ منظّمةِ التّعاونِ الاقتصاديّ والتّنميةِ - "شاملٌ لمساحةٍ واسعةٍ مِنَ المنظّماتِ؛ وبمعنىً إجماليّ، فَإِنَّهُ يشملُ كُلَّ المنظّماتِ والبِنَى غَيْرِالسّوقية وغيرالحكوميّة؛ حَيْثُ ينضمُّ إليها النّاس للسّعي والنضال من أجلِ تحقيقِ أهدافٍ وقيمٍ مشتركةٍ؛ بمعنى أَنَّ المجتمعَ المَدَنِيَّ يضمُّ أيضاً اتّحاداتِ المُزارعِينَ، والاتّحاداتِ المعنيّةَ، والمنظّماتِ الأهليّةَ، والمجموعاتِ البيئيَّةَ، ومعاهدَ الأبحاثِ المُستقلّة، والجامعاتِ، والمنظّماتِ الدّينيّةَ، والاتّحاداتِ العماليّة، ووسائطَ الإعلامِ غيرَ الربحيّة، بالإضافةِ إلى مجموعاتٍ أُخرى غيرِ منخرطةٍ في أعمالٍ تنمويَّةٍ.

- **رأْسُ المَالِ الاجتماعيّ:**

هُوَ مَفْهُومٌ اجتماعيٌّ يرجعُ إلى صلاتٍ قائمةٍ فِي صلبِ شبكاتٍ اجتماعيّةٍ وفيما بينها، ويؤكِّدُ عَلَى قيمةِ العَلاَقَاتِ الاجتماعيَّةِ وَعَلَى دَوْرِ التَّعَاوُنِ والثّقةِ فِي الحُصُولِ عَلَى نَتَائِجَ جماعيَّةٍ أَوِ اقتصاديَّةٍ.وَيُسْتَخْدَمُ مُصْطَلَحُ "رَأْسِ المَالِ الاجتماعيّ" غالباً، فِي عُلُومٍ اجتماعيَّةٍ مختلفةٍ، وهو مفهومٌ عريضٌ؛ مَا يُفَسِّرُ تَعَدُّدَ مقارباتِ تَحْدِيدِ المفهومِ، فِي ضَوْءِ التَّأْكِيدِ عَلَى ملامحَ مُختلفةٍ باختلافِ وجهاتِ النَّظَرِ.

وبالإجمالِ يمكنُ القولُ: إنَّ رَأْسَ المَالِ الاجتماعيِّ هو ثمرةُ علاقاتٍ اجتماعيَّةٍ، ويتألّفُ مِنْ جملةِ المَنَافِعِ المُتوقّعةِ النّاتجةِ عَنِ المُعاملةِ التّفضيليّةِ (التّمييزيّةِ) والتّعاونِ بَيْنَ الأَفْرَادِ والمجموعاتِ.

إنَّ رَأْسَ المَالِ الاجتماعيّ لِمُجتمعٍ ما يتضمَّنُ المؤسّساتِ والعلاقاتِ والمواقفَ والقيمَ الّتي تحكمُ التّفاعلاتِ الاجتماعيّةَ بَيْنَ الأفرادِ والشّبكاتِ الاجتماعيّةِ والمجموعاتِ النّوعيّةِ وتسهمُ في التّنميةِ الاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ المُستدامةِ. وبناء عَلى ذلك فإن رَأْسُ المَالِ الاجتماعيّ لَيْسَ مُجَرَّدَ المجموعِ الحسابيّ للمؤسّساتِ الّتي تدعمُ المجتمعَ وحسب، وإنّما هو أيضاً "الغراء" الّذي يوحّد بينها جميعاً؛ إنَّهُ يتضمَّنُ قيماً وقواعدَ مشتركةً لسلوكٍ اجتماعيٍّ يتجَّسَدُ في صورةِ علاقاتٍ شخصيَّةٍ وثقةٍ وحسٍّ أخلاقيٍّ عامٍّ بالمسؤوليَّةِ المَدَنِيَّةِ، الّتي تجعلُ مِن المُجتمعِ أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهِ مُجرَّدِ مجموعةِ أَفْرَادٍ.

فَإِذَا كَانَ "رأسُ المالِ المَادّيّ" يرجعُ إلى الأشــياءِ المادِّيَّةِ، و"رأسُ المالِ البشــرِيِّ" يرجعُ إلى خواصِّ الأَفْرَادِ، فَإِنَّ "رَأْسَ المالِ الاجتماعيِّ" يرجعُ إلى العلاقاتِ بَيْنَ الأفرادِ والشّبكاتِ الاجتماعيَّةِ وقواعد التبادليّة والاعتماديّة الّتي تنشـــأُ مِنْهَا؛ وَعَلَى هَذَا المعنى يقتربُ "رأسُ المالِ الاجتماعيّ" كثيراً مِمَّا يسمِّيهِ بعضُهُمْ بـ"الفضيلةِ المَدَنِيَّةِ". لَكِنَّ فارقاً جوهريّاً يَكْمُنُ في الحقيقةِ الّتي تفيدُ بِأَنَّ "الفضــيلةَ المدنيَّةَ" تكونُ أَكْثَرَ قُوَّةً وفعاليةً عندما تتجسَّــدُ في صــورةِ شبكةٍ من العلاقاتِ الاجتماعيَّةِ المُتبادلةِ.

مَعَ ضــــرورةِ الإشـــارةِ أخيراً إلى أَنَّ مجتمعاً ما مكوّناً من أفرادٍ أفاضـــلَ فُرادى، ليس بالضّرورةِ أَنْ يكونَ مجتمعاً غنيّاً برأسِ المالِ الاجتماعيِّ.

- **القِطَاعُ الثَّالِثُ (القطاعُ التّطوعِيُّ، أَوِ القطاعُ المجتمعيُّ، أَوِ القطاعُ غَيْرُ الرّبحيِّ):**

هُوَ فَضَاءُ الفَعَالِيَّاتِ وجوانب النشاط الاجتماعي الّتِي تَقُومُ بِهَا منظّماتٌ غيرُ ربحيَّةٍ وغيرُ حكوميَّةٍ، وَسُمِّيَ بالقطاعِ الثَّالِثِ تماشياً مع تسمية القطاعِ العامِّ والقطاعِ الخاصِّ، تأكيداً على العلاقةِ مَعَ المجتمعِ المَدَنِيِّ. وَقَدْ تناولتْ ورقةُ عملٍ - تَحْتَ عنوانِ "القطاعُ الثّالثُ فِي العالمِ الثّالثِ مِنْ وجهةِ نَظَرٍ مقارنةٍ"، صادرةٍ عن معهدِ دراساتِ السّياساتِ، التّابعِ لجامعةِ جون هوبكنز في العام 1997 - "القطاعَ الثّالثَ"؛ مِنْ حَيْثُ المفهومُ والبِنْيَةُ والأهدافُ في خمسِ دولٍ ناميةٍ (البرازيل من أمريكا اللّاتينيّة، وغانا من إفريقيا، ومصـــر من العالم العربيّ، والهند من جنوب شرق آسيا، وتايلاند من جنوب آسيا)، تعكسُ المقوّماتِ المشتركةَ الّتي تميّزُ العالمَ النّاميَ عَنِ العالمِ الأكثرِ تطوُّرَاً.

وفي مقاربةٍ مركّبةٍ تجمعُ بين التّشـــابهاتِ والاختلافاتِ في البنيةِ المعقّدةِ لمجتمعاتِ هذه البلدانِ، خلصت الورقةُ إلى تعريفٍ مُشْتَرَكٍ جامعٍ، مَفَادُهُ: أَنَّ القطاعَ الثّالثَ غَيْرَ الرّبحيِّ هُوَ مجموعةٌ من المؤسّســاتِ الّتي تتشــاركُ في خَمْسِ صــفاتٍ مميّزةٍ رئيســةٍ: الأُولى منها: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ المُؤسّســاتُ منظّمةً؛ بمعنى أَنْ تجسّدَ واقعاً مؤسّســاتيّاً. والثّانيةُ: أَنْ تكونَ هذه المؤسّســات خاصّــةً؛ بمعنى أَنْ تكونَ مســتقلّةً عَنِ الحكومةِ. والثّالثةُ: أَنْ تكونَ غَيْرَ ربحيَّةٍ؛ بمعنى أَنَّهَا لا تعودُ بأيِّ أرباحٍ على مالكيها أو إداراتها. والرّابعةُ: أَنْ تكونَ مســـتقلّةً؛ بمعنى أَنَّهَا مجهّزةٌ بشـــكلٍ يمكّنُها مِنْ إدارةِ وجوه نشـــاطها وفعاليتِها ذاتيّاً. والخامســـةُ: أَنْ تكونَ طوعيَّةً - على الأقلّ جزئيّاً -؛ بمعنى أَنَّهَا تســـتلزمُ درجةً ذاتَ معنىً وَهَدَفٍ مِنَ المشـــاركةِ الطّوعيّةِ؛ إمَّا فِي ضَوْءِ الإدارةِ الفعليَّةِ لنشاط المؤسّسةِ، وَإِمَّا بتدبيرِ شؤونِها.

وَمِنَ الجَلِيّ أَنَّ هَذَا التّعريفَ للقطاعِ الثّالثِ غَيْرِالرّبحيّ يتجاوزُمفهومَ "المنظّماتِ غَيْرِ الحكوميّةِ" في استخدامِهِ العامّ في العالَمِ النَّامِيّ؛ إِنَّهُ يقاربُ ما اصطُلِحَ عَلَى تَسْمِيَتِهِ حَديثاً بـ "منظّماتِ المُجتمعِ المَدَنِيّ"؛ بمعنى المنظّماتِ الّتي تعملُ خارجَ السّلطَةِ/الحكومةِ والسّوقِ.

- **العَلَاقَةُ بَيْنَ المُجتمعِ المَدَنِيّ و رَأْسِ المَالِ الاجتماعيّ والقطاعِ الثّالثِ:**

تُشَكِّلُ هَذِهِ المُقَارَبَاتُ الثّلاثُ (المجتمعُ المدنيُّ ورأسُ المالِ الاجتماعيّ والقطاعُ الثّالثُ) مُرَكَّباً متكَامِلاً مِنَ المَفَاهِيمِ الّتي تشملُ الأُسُسَ وَالمَبَادِئَ وَالبِنَى والعلاقاتِ والوسائلِ، على كُلِّ المُستوياتِ: الميكرويّة (الجزئيّة)، والميزويّة (المتوسّطة)، والماكرويّة (الكُلِّيَّة)، الّتي تُجَسِّدُ انخراطَ المُجْتَمَعَ بشكلٍ فعّالٍ في بناء النّظام المُعاصر لـ الدّولة/المُجتمع.

إنَّ مفهومَ المجتمعِ المَدَنِيّ يشملُ عنصرَيْنِ مُمَيَّزَيْنِ: الأَوَّلُ: نظرةٌ معياريّةٌ تطمحُ إِلَى تَحْسِينِ المُشاركةِ الدّيموقراطيّةِ والعدالةِ الاجتماعيّةِ، والثّاني: مرجعيّةٌ إِلَى مَا يُسَمَّى "بالفضاءِ المُتَوَسِّطِ" للمجتمعاتِ الحديثةِ المَأْهُولَةِ بمنظّماتٍ طَوْعِيَّةٍ وشبكاتٍ اجتماعيَّةٍ ينخرطُ فيها مواطنونَ ناشطون.

ويخاطبُ المجتمعُ المَدَنِيُّ - ضمنيّاً - كُلّاً مِنَ المستويَيْنِ: الميكروي للانخراطِ المدنيّ الّذي يشكّلُ الحقلَ الأَساسَ لأبحاث مقاربة رأس المال الاجتماعيّ، والميزوي للنشاط التّطوعيّ الّذي يمثّل ميدانَ أبحاث القطاع الثّالث.

ووفقاً لِذَلِكَ، يمكنُ تطويرُ مفهومِ المجتمعِ المَدَنِيّ إلى مَدَىً أَبْعَدَ؛ بِحَيْثُ يُشَكِّلُ المظلّةَ أَوِ المقاربةَ عَلَى المستوى الماكرويّ (الكُلّيّ)، الّتي ينتظمُ تحتَها كُلٌّ مِنْ مُقَارَبَتَيْ رَأْسِ المَالِ الاجْتِمَاعِيّ وَالقِطَاعِ الثَّالِثِ.

- **الإستراتيجيَّةُ الوطنيَّة لتنميَّة المجتمعِ المدنيّ: تنميَّة المجتمع المدني ودوره (انخراطُه) في تعزيزِ السّيرورةِ الدّيموقراطيّةِ:**

تتطلب الاستراتيجية الوطنيَّة لتنمية المجتمع المدنيّ وانخراط المجتمع في تعزيز السيرورة الديموقراطيّة، أن يتطرق الباحث لغايات السياسة العامة للامة العربية والتصدي للتحديات التي تواجها، وضرورة التخطيط الاستراتيجي لتحقيقها، ثم تناول البيئة المحيطة "بالاستراتيجية"،واستنباط المنطلقات والاهداف والتوجهات العامة التي تتبناها"الاستراتيجية". كما تقدم هذه الفقرة خطوطا عريضة "للاستراتيجية" في بنية المجتمع

المدنيّ وتنميته وانخراطه في تعزيزالســـيرورة الديموقراطيّة، من حيث منظماته ووظائفها وفعّاليّاتها وآليّات عملها، وعلاقاتها التفاعليّة والتبادليّة، وتركّزعلى المراحل التي تشــيرإليها الاســـتراتيجية لســـد الثغرات وتكامل الجهود وتقوية الروابط وتغييرالعلاقات القائمة بين عناصرها من جهة، وبينها وباقي المنظومات النوعية (السياسية والاقتصاديّةِ والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقانية الخ) من جهة أخرى.

- **مُنْطَلَقَاتُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

تُعَدُّ منظومة "المُجتمعِ المَدَنِيِّ" أَحَدَ أَهمِّ أركانِ النّظامِ الكُلِّيِّ للدّولةِ/المُجتمعِ، الّذي يعملُ على تحقيقِ غاياتِ الأُمَّةِ وَ أَهْدَافِها؛ وبقدرما يكون هناك من تناســقٍ وتشــابكٍ وتفاعلٍ خلّاقٍ بين أَركانِ هذا النّظامِ ومنظوماتِهِ - وبالأخص بين منظومات ثالوث (الحكومة- الســـوق- المجتمع المدني) - يحالفُ النّجاحُ عَمَلَ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ منظومةٍ مِنْهُ، وَعَمَلَ النّظامِ الكلّيّ.

يتوقّف مســـتقبل الأمّة العربيّة في عصــرِ التّغيير والتّحديات المســتجدّة، على مســـتقبلِ منظومة "المُجتمعِ المَدَنِيِّ" وقدرتها وكفاءتها على تعزيزِ مرحلة الانتقال والتّحوّل إلى عصر الحداثةِ العالميِّ.

- **أَهْدَافُ "الإِسْتِرَاتِيجيَّةِ":**

أ- اســـتكمال بناء المجتمع المدني، وتنمية مكوّناته من منظمات وعمليّات وعلاقات تفاعليّة.

ب- تعزيز دوره وتمكينه من تحقيق أهدافه: في الدفاع عن مصـــالح مكوّناته التي يمثّلها من جهة، وفي تأمينه منطقة وسـطيّة آمنة بين منظومتي الحكومة والسـوق ومجموع الشـعب والحدّ من تجاوزات السـلطتين السـياسـيّة والاقتصــاديّة أو تغولهما من جهة أخرى.

ج- تعزيزدورالمجتمع المدني من خلال بناء منظومة "الحوكمة الرشيدة" وتنميتها.

المبحثُ الرابع: الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثّقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ":

- **بنيـــةُ المنظومـــةِ الثقافيّة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثّقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيِّ العربيِّ المُعاصِرِ".**

- **بنيـــةُ المنظومـــةِ الثقافيّة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها.**

الثقافةُ بالمعنى الأشـمل للمصـطلح، ترمزُ الى كلِّ ما ابتدعه الإنسـانُ بنفسـه، في مقابلِ الطبيعة التي لم يكنْ له شأنٌ في خلقها، أوتغييرِ أيِّ شـيءٍ في بُنيتها. والإنجازاتُ الثقافيَّةُ هي كلُّ التشكُّلات التي تطرأ على مادَّة معطاة، كما هو الحال في مجال التقنية والفنون التطبيقيَّة. كما هي أيضـــا مكوّنات معنويَّة في مجالات الفكر والأخلاق والعقائد والدين والعادات والقانون والإقتصـــاد والعلوم وغيرها. كما تشـــملُ فيما تشـــملُ أنماطَ الحياة للأفراد والمجموعات والمجتمعات. والثقافةُ بالمعنى الضـــيَّق للكلمة، تدلُّ على أيِّ مجال من المجالات السـابقة لذاته، أو أيِّ مجال من مجالات النشـاط والفعَّاليَّات البشـريَّة، من أفكار وسلوكيَّات ومشاعر، كالثقافة السياسيَّة والثقافة الدينيَّة والثقافة العلميَّة الميسَّرة وثقافة السلم وثقافة التضامن وغيرها.

وقد تعرَّض مفهومُ "الثقافة"عبرالتاريخ، في أكثر من مرَّة، الى جوانبَ مختلفة من المدلولات والتعاريف. وتبعا لذلك، فقدعبَّرمدلولُ الثقافة عن مســتوى "الوعي الذاتيِّ" المعاصـــرلمرحلةٍ تاريخيَّةٍ ما، أوعن "روح العصـــر" المعبِّرة عن هذه المرحلة التاريخيَّة (حركة التنوير)، وعن أوضـــاع ومتطلّبَات "ســيطرة طبقات إجتماعيَّة معيَّنة" (مرحلة الإقطاع) فيها، وأيضـا عن وجهات نظرعلميَّة إنسـانيّةً/فلسـفيَّة متلازمة معها. ومن ثمّ فإنّ مضامينَ المفهوم، قد تدرَّجت على مقياس عريض من الإستخدامات، تراوحتْ بين مجرَّد الوصـفيَّة منها ثقافة زمن أو عصـر ما) إلى المعياريَّة، التي تترابط عندها في نهاية المطاف متطلَّباتُ الوفاء بمفهوم الثقافة الجامع.

وفي إســتخداماتها المبكِّرة في الأدبيَّات الإنكليزيَّة، ترافقَ مدلولُ "الثقافة" مع مدلول "تحسين النسل" للحيوانات والمحاصيل الزراعيَّة، ومع مدلول "العبادة الدينيَّة". ومنذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، بدأ تطبيقُ المصطلح بشكلٍ عريض ومتزايد بدايةً من تهذيب العقل البشريِّ الفرديِّ والأخلاق والعادات الشخصيَّة من خلال التعليم، ليشملُ من بعد "تربية المجتمع" ككلٍّ متكامل. ولاحقا، ومع إنبثاق موجة الرومانســيَّة في قلب الثورة الصـناعيَّة الأولى في أوروبا، بدأ اسـتخدامُ مصـطلح الثقافة في التعبيرعن التطوُّر الروحيِّ

فقط، بخلاف التغيير الماديّ للأشـــياء، أوما يخصُّ مجالات البُنية التحتيَّة. وعلى امتداد المرحلة القوميَّة الرومانسيَّة في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرتْ إنعطافاتٌ أكَّدت على أبعادٍ جديدةٍ للثقافة، تتمثَّل في العادات وأنماط الحياة للشـــعوب والمجتمعات. وفي رأي بعض الدارسين لتطوُّرمفهوم الثقافة، فإنَّ التحوُّلات التاريخيَّة المختلفة تعكِس الإستخداماتِ الحاليَّةَ الثلاثة الآتية لمصطلح الثقافة:

يرجعُ المدلولُ الأوَّل للثقافة الى التنميَّة الفكريَّة والروحيَّة والأخلاقيّة والجماليَّة للأفراد والجماعات والمجتمعات؛ ويشير المدلولُ الثاني للثقافة الى مجال أو نَسَق محدَّد من النشاط والفعَّالية الفكريَّة والفنيَّة وتجليَّاتها في"الفنون"؛ ويرمزالمدلولُ الثالث الى أنماط الحياة بكلِّيَّاتها، وأوجه النشـــاط والفعَّاليَّات البشـــريَّة، والقيم والمعتقدات - بما فيها الأديان - ، والعادات والتقاليد للسكَّان والجماعات والمجتمعات.

إنَّ المدلولَ الثالث للثقافة هوالذي يتبنَّاه غالبيّةُ الأنثروبولوجييِّن "علماء الإناســـة" منذ النصـــف الأول من القرن العشـــرين، وما يزال يشـــكِّل المدلولَ المعتمد في هذا العلم الى تاريخه. وهو أيضا المدلول نفسه الذي يتداوله "علماء الإجتماع" اليوم.غيرأنَّه في إطارهذا المدلول الثالث، ووفق وجهات نظر "العلوم الإجتماعيَّة"، تتعدَّد تخومُ مفهوم الثقافة وحدوده، وعلى الأخصِّ منها، تلك التي تؤكِّد على "استقلاليَّة" الثقافة عن السمات الأخرى للحياة الإجتماعيَّة من ناحية، والعلاقة الجدليَّة بين الثقافة والجوانب الأخرى للنشـــاط الاجتماعي وغيره من ناحية ثانية، الأمرالذي يســـمحُ بظهورطيفٍ عريضٍ من التعريفات الاجتماعيَّة العلميَّة.كما يســـمح لنا بتصـــنيف النظريَّات الثقافيَّة ضـــمن فئتين : الأولى تعتبرالثقافة "نتاج المجتمع" بأشـــكال مختلفة، والثانيَّة تعتبر الثقافة "قوة مســـتقلَّة" تحرِّكُ المجتمع، وفي هذا الشـــأن تعدَّدت مقارباتُ النظريَّات الاجتماعيَّة المتعاقبة مثل: الثقافة في النظريَّة الكلاسيكيَّة، الثقافة والتكامل الإجتماعي في أعمال بارسون، الثقافة والأيديولوجيَّة في الماركســـيَّة الغربيَّة، الثقافة كفعل في التفاعليَّة الرمزيَّة والفينومونولوجيا والإثنوميثولوجيا، والدوركهايميون والثقافة، والبنيويَّة والتحليل والنسق السيميوطيقيُّ للثقافة، ومرحلة ما بعد البنيويَّة.

بإســـقاط ما ســـبق ذكره عن مدلولات مفهوم "الثقافة"، وتطوُّر هذا المفهوم في الزمان والمكان، على الفضاء العربيِّ اليوم بمختلف إحداثيَّاته، فإننا سوف نعتمد الصيغة الآتية:

ترمزُ الثقافةُ الى الفضـــاء الذي يشـــمل كلَّ الإنجازات "المعنويَّة" - ماعدا "الماديَّة" وما يخصُّ مجالات العلوم الأســـاســـيَّة والتقانيَّة وتطبيقاتها الماديَّة والتي لها صـــفة "العالميَّة"-، ووجوه النشـــاط والفعَّاليَّات البشـريَّة، المجتمعيَّة والفرديَّة، من أفكار وسـلوكيَّات ومشـاعر، ومن وجهات نظر كونيَّة ومعتقدات ورموز وعادات وتقاليد، وأنماط الحياة، وفنون وآداب وماشـــابه، والتي تعود إلى تجمعُّات ســـكَّنيَّة ديموغرافيَّة مكانيَّة بذاتها، والتي لها صـــفة "المحلِّيَّة". وبهذا المعنى، فإنَّه يمكن الفصـــل بين مفهوم "الحضـــارة" الكونيِّ الطابع، الذي يرمزالى كلِّ ما أنجزته البشـــريَّة معنويًّا وماديًّا عبر تاريخها، ومفهوم "الثقافة" المعنويِّ

محليِّ الطابع. الأمر الذي يخوُّلنا القول بوجود "حضـــارة إنســانيَّة واحدة" لها صـفة العالميَّة، و"ثقافات تجمُّعات بشـــريَّة متنوِّعة" لها صــــفة المحليَّة أوالظرفيَّة الزمانيَّة والمكانيَّة والديموغرافيَّة، واسـتطرادا فإنَّه يمكننا الحديث عن "ثقافات الشـعوب والمجموعات المحليَّة والأفراد".

والحال، فإنَّ الثقافةَ الســـائدة اليوم في العالم العربيِّ، هي ماالصـــطلحَ معظمُ المؤرخين والدارسين والسياسيِّين على تسميته "بالثقافة العربيَّة الإسلاميَّة". وهي صيغة الثقافة التي بدأ تشكُّلها مع بزوغ "الإسلام" - الذي يجب النظر إليه بمثابة عقيدة (أيديولوجيا) كاملة متكاملة للعالم والوجود والحياة (الطبيعة والإجتماع البشريِّ والفرد)-، وصبغها بصابغه المتميّزحتى تاريخه، واحتفظتْ برموزٍ وعاداتٍ وأعراف من عصر "الجاهليَّة" الذي تقدَّم على "الإسلام" بداية، كما اســـتوعبتْ وجبَّتْ قســـطاً من أفكار ومعارف وأنماط الحياة و"ثقافات" الأمم والشعوب المجاورة، بما تتضمن من تقاليد وعقائد دينيَّة وأفكار فلسفيَّة (اليهوديَّة والمسيحيَّة والأفلاطونيَّة والأرسطويَّة وغيرها)- وبما لايتعارض مع جوهر الإسلام - لاحقا.

وبناءً على ماتقدَّم أعلاه، فإنَّ "الثقافة العربيَّة الإسـلاميَّة" هي الفضـاء الروحيِّ والأخلاقيِّ والجماليِّ الذي عاشت في ظلِّه شعوبُ الأمة العربيَّة - بكلِّ مكوّناتها العرقيَّة والإثنيَّة والدينيَّة والمذهبيَّة وغيرها - منذ ألف وأربعمائـة عـام ونيِّف. وبتعبيرآخر، فـإنَّ الثقـافـة العربيَّـة الإســلاميَّة هي صـــيغة ورؤية لوجهة نظر للعالم والوجود بمظهريه، الطبيعيِّ والإنســـاني (الإجتماعيِّ والفرديِّ)، ومعتقدات وتقـاليد وعـادات وأعراف، وأنمـاط للعيش والحيـاة، وفنون مع تجليَّاتها الماديَّة المباشـــرة وآداب وغيرها على شــــاكلتها، والتي يختزلها ويجبُّها ويبلورها جميعا دينُ "الإسـلام"، من حيثُ كونه عقيدة (أيديولوجيا دينيَّة)، وشـريعة (قانون سـماويِّ)، وسـلوكيَّات وأنماط عيش تنبع بالضـرورة منهما. أو بتعبيرأكثر دقَّة وتحديدا، فأنَّ "الإسـلام" يشـكِّلُ الرُكن الأسـاسَ في الفضـاء الثقافيِّ العربيِّ، والعنصـرَالمركزي في بنية "الثقافة" في العالم العربيِّ.

ومن هنا، فإنَّ بنية المنظومة الثقافيَّة في العالم العربيِّ تتكون من عناصـــر أو شـــركاء إجتماعيين، تربطهم علاقات تفاعليَّة وتبادليَّة جدليَّة ومصـالح مشـتركة، ويقومون مشـتركين بســلاســل من العمليات والفعَّاليَّات والوظائف من أجل أهداف مشـــتركة. وتخضـــع هذه المكوِّنات جميعا، من حيث طبيعتها وآليات عملها وتأثيراتها، في الدرجة الأولى الى تعاليم وقيم ومنهجيات وســـلوكيات المركَّب الدينيِّ، وحصـــريّا "الإســـلاميِّ" منه. وتكون هذه المكوِّنات على شـكل مؤسَّـســات دينيَّة حكوميَّة (مثل وزارات الأوقاف والشـؤون الدينيَّة والمدارس الشـرعيَّة وغيرها)، وشـبه حكوميَّة (مثل الأوقاف الإسـلاميَّة ومؤسَّـسـة الأزهر وأمثالها)، وأهليَّة (مثل المسـاجد الجامعة والجمعيَّات الخيريَّة والمدارس والمنابر والجامعات الإســلاميَّة وغيرها)، الى جانب المؤسَّـــســـات والهيئات والجمعيَّات والمدارس الحكوميَّة والأهليَّة التي تعنى بشـــؤون الفنون والعمارة والآداب وأنماط العيش كافة وبدرجة أقل من الفعَّاليات الدينيَّة.

أما عن مهامِ ووظائف المنظومة الثقافيَّة في العالم العربيِّ، فتحدِّدها جُملة الأهداف المرسومة في إطارالرؤية الإستراتيجيَّة العربيَّة، لزيادة مستوى كفاءتها وتنميتها وتطويرها في ضوء تنويرالفضاء الثقافي العربيّ عامة وتجديد الخطاب الدينيّ خاصّة، وفي منحى إغناء التنوُّع الثقافيِّ العالميِّ الخلاَّق، والإسهام الإيجابيّ في التقدُّم الحضاريِّ البشريِّ.

- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة للتّنميةِ الثقافيّة: بناءُ ثقافةِ المعرفةِ (العالِمَةِ) وتجديدُ الخطابِ الثّقافيّ العربيّ المُعاصِر":**

تتناول الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لتطويرالمنظومة الثقافيَّة وبناء الثقافة التنويريَّة العالمة وتجديد الخطاب الثقافيّ وخاصة الخطاب الدينيّ منه، غاياتِ السّياسةِ العامّةِ للأمَّةِ العَرَبِيَّةِ، والتّصدّيَ للتّحدّياتِ التي تواجهُها، وضرورةَ التّخطيطِ الإستراتيجيّ لتحقيقِها، وعرضاً للبيئة المحيطة والواقع الراهن للثقافة في العالم العربيّ، وإستشراف التوجهات العالميَّة والعربيَّة والمحليَّة المستقبليَّة "للثقافة" مفهوما ومنظومة، فاستنباط المنطلقات والأهداف التي تتبناها الإستراتيجيَّة.

وتقدّمُ هَذِهِ الفقرةُ خطوطاً عريضةً "للإستراتيجيّةِ" في بنيةِ "الثقافة" أو "المنظومة الثقافيَّة" الراهنة، ومؤسّساتِها ووظائفِها وفعاليّاتِها وعلاقاتِها التّفاعليّةِ وآليّاتِ عملِها، وتركّزُعلى المراحلِ الّتي تشيرُ إليها الإستراتيجيّةُ لسدِّ الثّغراتِ وتكاملِ الجهودِ وتقويةِ الرّوابطِ وتغييرِ العلاقاتِ القائمةِ بينها وبين عناصرِها من جهةٍ، وبينها وبين باقي المنظومات النّوعية (السياسيَّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والعلميّة والتّقانيّة وغيرها) من جهةٍ أُخرى.وَمَا يَعْنِينا فِي هَذَا المَقَامِ - كَيْلاَ نحِيدَ عَنْ الهَدَفِ الأَسَاسِ الَّذِي عُقِدَ مِنْ أَجْلِهِ هَذَا البَحْثُ - هُوَ الحديثُ عَنِ مُنْطلقاتِ الإستراتيجيّةِ الثقافيَّة وأهدافِهَا، تاركين الجوانبَ الأخرى المُكمّلةِ لبناء الإستراتيجيَّةِ الإجْمَالِيَّةِ لِتَطْوِيرِ المَنْظُومَةِ الثقافيَّة العَرَبِيَّةِ وتحقيقِهَا لفريقٍ مُتخصّصٍ في إعداد الإستراتيجيّاتِ، بما يتوافقُ مع الآتي من أسسٍ للمنطلقات والأهداف؛ وَذَلِكَ تَجَنُّبَاً لِلْإِكْثَارِغَيْرِ المُفِيدِ، وَتَوَخِّيَاً لِلاخْتِصَارِالهَادِفِ، وَتَمَاشِيَاً مَعَ مَنْهَجِ البَحْثِ.

- **مُنْطَلَقَاتُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

تُعَدُّ "الثقافة" في العالم العربيِّ في هذه الأيام بالذات، وبالتزامن مع مستهلِّ مرحلة التغيير والإنتقال إلى الديموقراطيَّة التي تجتاح المنطقة العربيَّة والشرق - أوسطيَّة، أحد أهمِّ العوامل المصيريَّة والمحورية الحاسمة في تحديد مسار ثورات "الربيع العربيِّ" ومصيرها وآفاقها، إن لم تكن أهمَّها. ومن ثم فإنَّ "المنظومة الثقافيَّة"، تُعدُّ بحقٍ أَحَدُ أَهمِّ أركانِ النّظامِ الكُلّيِّ للدّولةِ/المُجتمعِ، الّذي يعملُ على تحقيقِ غاياتِ الأُمَّةِ وَأَهْدَافِها؛ وبقدرما يكون هناك من

تناســقٍ وتشــابكٍ وتفاعلٍ خلّاقٍ بين أَركانِ هذا النّظامِ ومنظوماتِهِ، يحالفُ النّجاحُ عَمَلَ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ منظومةٍ مِنْهُ، وَعَمَلَ النّظامِ الكلّيّ.

أ- لَقَدْ عبّرتِ الأُمَّةُ العَرَبِيَّةُ في غَيْرِ مناسـبةٍ ومسـتوًى وأسـلوبٍ - عَبْرَ حركاتِ التّغييرِ الشّـعبيّةِ، والمنظّمات الوطنيّة والقوميّة، والتّيارات والأحزاب السّـياسـيّة، ومؤسّـسـات المجتمع المدنيّ - عن إرادتِها في تطويرِ "المنظومة الثقافيَّة" وتجديد الخطاب الدينيّ، من غير أن يكتب لها النجاح حتى تاريخه.

ب- يتوقّف مستقبل الأمّة العربيّة في عصرِ التّغييروالتّحديات المستجدّة، على مستقبلِ "المنظومةِ الثقافيَّة"- وفي صـلبها الخطاب الدينيّ - كما باقي المنظومات الأخرى، وقدرتها وكفاءتها وتكاتفها معا وجميعا على قيادة مرحلة الانتقال والتّحوّل إلى عصرالحداثةِ العالميّ.

- **أَهْدَاف "الإِسْتِرَاتِيجيَّةِ":**

أ- تجديد الخطاب الثقافيّ العربيّ، وخاصـَّـة الخطاب الدينيّ، الذي يمثّل أهمَّ أركان الخطاب الثقافيّ العربيّ، بل هو روحه ذاتها، والمحرّك الرئيس لفكره وسـلوكيّاته وآليّات عمله؛ وذلك بإحداث إختراق حقيقيّ في بُنيته وهياكله ووسـائله، يتمثَّل في إطلاقِ"حركة تنوير" واسـعة - على هدى "الإصـلاح الدينيّ" اللوثريّ في القرن السـادس عشـر الميلاديّ و"حركة التنويرالأوروبيَّة" في القرن الثامن عشـرفي أوروبَّا - في عموم الفضـاء الثقافيّ العربيّ الإسـلاميّ؛ هذه الحركة التي طالما احتاجَها العالمُ العربيّ منذ قرون مضـت للخروجِ من ظُلمات الكهف الكبير الذي انحبس بين جدرانه، وتفكيك الموروث الثقافي الظلاميّ ودحض كلّ المكوّنات والقيم وأنماط السـلوك التي تتناقض ومكوّنات "منظومة القيم الإنسـانيَّة الكونيَّة" المعاصـرة، والالتحاقِ بعصـر"الحداثة" الواحد والغنيّ بتنوُّع ثقافاته. وتشـملُ حركةُ التنويرالعربيَّة الإسـلاميَّة المأمولة هذه طيفاً من "الثقافات" المتكاملة، التي تهدف أولا وأخيرا وحصريًّا إلى ضخِّ روح "الأنسنة" ونبضها من خلال توكيد المبادئ الأساسيَّة والقيم الإنسـانيَّة الأخلاقيَّة والجماليَّة الكونيَّة المجسّـدة للكرامة الإنسـانيَّة، واعتماد مبدأ "العلمانيَّة" بفصـل الدين عن الدولة، والحثِّ على طلب المعرفة والعلم واكتسابهما، والدعوة الى إحترام الآخر والحوار والتسامح والمصالحة والوسطيَّة والتضامن والإخاء والسلام وغيره، وتعميمها على أكبرقاعدة عريضة من السكان: طيفا مركَّبا من "ثقافة الأنسـنة" و"ثقافة العلمانيَّة" و"الثقافة العلميَّة الميسَّـرة"و"ثقافة القيم الكونيَّة" و"ثقافة الحوار"على إطلاقه، و"ثقافة التسـامح"، و"ثقافة الوسـطيَّة"، و"ثقافة السلام"، والتجليات الثقافية الأخرى على هذه الشاكلة.

ب- نشـر"الثقافة السياسـيَّة"، وفي صـلبها أهم مركَّباتها ،وأعني بها،"الثقافة الديموقراطيَّة"، وتعميمُها على أكبر قاعدة عريضـة من مواطنيّ وسـكَّان بلدان العالم العربيّ. إنَّ تحقيق

هذا الهدف الحيويّ، هو من أولى مهامّ الحكومات الوطنيَّة المنتخبة ديموقراطيًّا، كما هو من أهم وظائف المجتمع المدنيّ على حد سواء. وفي حال غياب الحكومات الوطنيَّة، يقع تفعيل هذا الهدف في المرحلة الإنتقاليَّة على عاتق طلائع المجتمع المدنيّ الناشــئ في بلدان العالم العربيّ. وبالنظر الى النتائج الإيجابيَّة بعيدة المد ى وعميقة التأثير المتوخَّاة من جرَّاء تفعيل هذا الهدف، فإنَّه من الضروري والملحّ والعاجل، إقامة تواصل فعَّال ودينامي بين مؤسسات المجتمع العربيّ الناشئ ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ العالميّ، للإستفادة القصوى من الإمكانيَّات والتسهيلات اللامحدودة لهذه الأخيرة.

ج- الدعوة الجادَّة إلى إقامةِ منابرَوطنيَّةٍ وقوميَّةٍ وإقليميَّةٍ وعالميَّةٍ "للحوار بين الثقافات والأديان"، أو دعم مثل هذه المنابر القائمة حاليًّا وتفعيلها وتنشيطها وتطويرها.

المبحثُ الخامس: الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: بناءُ منظوماتِ البحثِ العلميّ والتّطويرِ التّقانيّ والابتكارُ وتحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ":

- **بنيـــةُ منظومة العلوم والتّقانة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها.**
- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: تحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ وبناءُ المنظومة الوطنيَّة للبحثِ العلميّ والابتكارُ**

- **بنيـــةُ منظومة العلوم والتّقانة، وأَنمـــاطُها، ومهـــامّها:**

أضحتِ العلومُ والتِقانة، في عالمنا المعاصر، في مقدِّمة طيف المجالات والاستثمارات الأساسيَّة التي أخذت تُركِّز فيها الجهود، وتُشحذ لها الطاقاتُ، وتُسخَّر لها الإمكانيَّاتُ، وتُعدُّ لها الإستراتيجيَّات، لما لها اليوم ومستقبلا من أهمِّيَّة حاسمة في تعزيز المكانة الإجماليَّة عامَّة، والقدراتِ التنافسيَّة خاصة، التي تحتلُّها البدان المتقدِّمة، ودور رئيس ومفتاحيّ في التصدِّي للتحديَّات الطارئة - بكل مضامينها وأشكالها - في إطار السِّياق الزمنيّ والمكانيّ لعمليَّة التطوُّر البشريّ، وفي إيجاد الحلول للمشاكل والمعضلات والقضايا المصيريَّة التي تتزامن مع هذه التحديَّات، وخاصة مايتعلق منها بقضايا التنمية الشاملة المستدامة والمتوازنة في عالمنا العربيّ. والحال، فإنَّ البحث العلميّ - الذي يكتشف المبادئ الأساسيَّة التي تحكم الظواهروالأحداث والكينونات الطبيعيَّة الكونيَّة والكوانتيَّة، كما الظواهروالأحداث والكينونات الإجتماعيّة والفرديَّة، ويضع النظريات العلميَّة الناظمة لها - ويوَّلد استنادا لهذه وبوساطتها العلوم على إطلاقها، والتطويرالتقانيّ والإبتكار- الذي يطوّر ويجدِّد الآليَّات

ووســـائل الإنتـاج والخِـدمـات والمعـالجـات لتطبيق النظريَّـات والأفكـارالعلميَّـة في الواقع العملاني، ووضعها موضع التنفيذ والإستخدام والإنتفاع من قبل البشر- ويوَّلِد بذلك التقانات الجديدة ويطوِّرما قدِمَ منها لصالح البشريَّة عامَّة، ومن أجل بناء القُدرات الإنتاجيَّة والتنافسيَّة وتحقيق التنمية المستدامة خاصة، وذلك كله في إطارعمليَّة تبادليَّة جدليَّة لولبيَّة صاعدة، هي ليست كباقي الحلول من أجل المستقبل، وإنَّما هي الوسائل الرئيسة، بل الوحيدة المتاحة في أحيان كثيرة، لبناء عالم المستقبل.

تتكوَّن منظومة العلوم والتقانة والإبتكارفي العالم العربيِّ من الناحية النظريَّة والمنطقيَّة (وهي مايجب أن تكون عليه)، من مجموعة المؤسسات الرسميَّة والأهليَّة والخاصة العاملة في ميادين العلوم والتقنية - والمكونَّة بدورها من هيئات رسم سياسات أنماط وأشكال النشاط العلمي والتقاني وتخطيطها وتنسيقها، ومن الهيئات العاملة في حفزوتنفيذ النشاط في ميادين العلوم والتقانة، كالجامعات ومراكزالبحوث والتطويروالابتكار،والمكاتب الإســـتشـــاريَّة، والمرافق العلمية والتقانية الأخرى، ومن شـبكات العلاقات والمصـــالح التفاعليَّة والمتبادلة التي تربط بين هذه المؤســـســـات والهيئات، ومن كافة مســـارب النشـــاط المكرّس للفعَّاليَّات العلميَّة والتقانيَّة من نشـــر للمعارف بكلِّ أشـــكالها وتنوعاتِّها على أكبر قاعدة جماهيريَّة عريضــة، ومن نقل أمين للعلوم والتقانات المستجدة في الشـطرالمتقدِّم من العالم المعاصـر، وتوطينها على الأرض العربيَّة وتطويرها، ومن إعداد للقوى البشـــريَّة وتمكينها وتأهيلها للقيام بتدبيروتسـييروإدارة شـؤون البلاد العامة، وللقيام بأعباء التنمية الشـاملة والمسـتدامة، وتوليد للمعرفة والعلوم والتقنيات الرفيعة، وتطويروتجديد للتقانات والمنتجات والخدمات ووسائل الإنتاج القائمة، من خلال إغنائها بالبحوث العلميَّة والتطوير التقانيّ والابتكار، ومن أجل تعزيزوزيادة الإســهام العلميِّ والتقانيِّ العربيِّ في مضــمارالتقدُّم الحضـــاريِّ العالميِّ. وفي نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضـــي، تعاظَمَ دورُ ظاهرة "العولمة" على المســـرح العالميِّ، بما تمثِّله هذه الظاهرة، من تعقيد وتشـــابك وتحوُّل في البنى والوظائف والعلاقات، وظهرتْ على الســـطح من جرَّاء ذلك، ووفق آليَّات وديناميَّات الديالكتيك، "أعراضٌ" أو تجلِّياتٌ لها (أي لظاهرة العولمة)، مثل حريَّة التجارة والنشاط الإقتصادي - التي تجسَّدت في إقامة منظَّمة التجارة العالميَّة عام 1994-، وفكرة "المزايا التنافســـيَّة"، بما في ذلك بناء القدرات الوطنيَّة التنافســـيَّة للدول. الأمر الذي اســـتدعى، من بين أمور أخرى، تحوُّل في النموذج (الإرشادي Paradigm) لبنية الثورة العلميَّة المعاصرة (توماس كون:بنية الثورات العلميَّـة)، وانبثق مفهوم جـديـد هو "النظـام الوطني للإبتكـار" ”Innovation Systems National"، وتبلورهذا المفهوم الجديد في العالم الصـــناعيّ الرأســـماليِّ في نهايات القرن العشرين ومشارف القرن الحادي والعشرين، ثم انتقل المفهوم الى العالم النامي عبر منظَّمة الأمم المتحدة، من غير أن يشهدَ أيَّ إسقاط أو تطبيق عمليٍّ على أرض الواقع.

وأما من الناحيَّة العملانية والواقعيَّة، فإنَّ مايمكن تســـميته "بمجمَّع العلوم والتقانة" في العـالم العربيِّ اليوم، لايرقى إلى حـالـة "المنظومـة" لجهـة البنيـة والوظيفـة والأداء. وحـال "المنظومات العلميَّة والتقانيَّة" الوطنيَّة العربيَّة - وإن يكن بدرجات متفاوتة - يتماهى مع

حال المنظومات النوعيَّة الأخرى (من سـياسـيَّة واقتصـاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة وغيرها)، سواء بسواء، من حيث هشاشة البنى والعلاقات والتفاعلات التبادليَّة، وقصورالوظائف في مقابل المتطَّلبات والتحدِّيات، وتدنِّي الكفاءة في الإنتاجيَّة والأداء من حيث تأمين المستلزمات وبلوغ الغايات.

- **الإستراتيجيّةُ الوطنيَّة لتطوير العلوم والتّقانة: تحقيقُ مجتمعِ المعرفةِ وبناءُ المنظومة الوطنيَّة للبحثِ العلميِّ والابتكارُ.**

إنَّ الاستراتيجية الوطنيَّة لتطويرالعلوم والتّقانة، وتحقيق مجتمعِ المعرفةِ وبناء المنظومة الوطنيَّة للبحثِ العلميِّ والابتكارُ، تستدعي الإهتمام بغايات السياسة العامة للأمة العربية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وضرورة التخطيط الاستراتيجي، ثم دراية بالبيئة المحيطة "بالاستراتيجية"، والسعي لاستنباط المنطلقات والاهداف والتوجهات العامة التي تتبناها "الاستراتيجية". كما تقدم هذه الفقرة خطوطا عريضة "للاستراتيجية" في بنية "منظومة العلوم والتقانة"، ومؤسساتها ووظائفها وفاعلياتها وعلاقاتها التفاعلية وآليات عملها، وتركز على المراحل التي تشير اليها الاستراتيجية لسد الثغرات وتكامل الجهود وتقوية الروابط وتغيير العلاقات القائمة بين عناصرها من جهة، وبينها وباقي المنظومات النوعية (السياسية والإقتصاديَّة والاجتماعية والإنسانيَّة وغيرها) من جهة أخرى. كما تتناول بالتحليل المستويات التي يمكن أن تتعاون فيها "منظومة العلوم والتقانة" مع منظومات نوعيَّة أخرى محدَّدة، أكثر من غيرها، أو بمعنى أدقَّ بشكل مكثَّف وفعَّال، وفي مرحلة معيَّنة، من أجل هدف طارئ أو ملحٍّ أو لازم. ويمكن الإشارة في هذا المجال الى مستوى ثالوث (الحكومة/القطاع العام-السوق/الصناعة-الجامعات/النظام الوطني للإبتكار) ضمن إطار النظام الكلِّي للدولة.

- **مُنْطَلَقَاتُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

أ- تمثِّل "منظومة العلوم والتقانة" قاطرة التقدُّم الحضاريِّ في كلِّ الأزمنة والعصور، ومن هذا المنطلق الأساسيُّ، فإنَّها تعدُّ أَحَدَ أَهمِّ أركانِ النّظامِ الكُلِّيِّ للدّولةِ/المُجتمع. إنَّ تأثير "منظومة العلوم والتقانة" هوتأثير ديناميٌّ عام وشامل في كل مستويات النظام الكليِّ من جهة أولى، وتبادليٌّ جدليٌّ وفعَّال مع كلِّ واحدة أو أكثر من المنظومات النوعيَّة الأخرى من جهة ثانية. والحال، فإنَّه بقدرما يكون هناك من تناسقٍ وتشابكٍ وتفاعلٍ خلّاقٍ بين أَركانِ هذا النّظامِ ومنظوماتِهِ، يحالفُ النّجاحُ عَمَلَ كُلِّ رُكْنٍ أَوْ منظومةٍ مِنْهُ، وَعَمَلَ النّظامِ الكلّيّ.

ب- ضرورة التصدِّي للتحدِّيات البنيويَّة الأساسيَّة المتراكمة متعدِّدة الأنواع والسمات، التي تتعرَّض لها المجتمعات العربيَّة بشكل عام، عبرموروثها القديم ومسيرتها النهضويَّة

المتعثِّرة؛ والحاجة الماسَّة والملحِّة لعبور الهوَّة المعرفيَّة العميقة، التي تفصلها عن العالم المتقدِّم بشكل خاص ومباشر. ولن يتيسَّر لها ذلك كلَّه، الاَّ من خلال تطوير نظمها الكلِّية عموما، وتطوير منظوماتها المعرفيَّة خصوصا.

جـ- يتوقّف مستقبل الأمّة العربيّة في عصرِ التّغيير والتّحديات المستجدّة، على مستقبلِ "منظومة العلوم والتقانة" بشكل عام، وعلى "المنظومة الوطنيَّة للبحث العلميِّ والإبتكار" بشكل خاص ومتميّز، وقدرتها وكفاءتها على تعزيزِ مرحلة الانتقال والتّحوّل إلى عصر الحداثةِ العالميِّ.

- **أَهْدَافُ "الإِسْتِرَاتِيجيَّةِ":**

هدف "الإســـتراتيجيَّة الوطنيَّة لتطويرالعلوم والتقانة" الرئيس هو تنمية بلدان العالم العربيِّ، في المستويين الوطنيِّ والقوميِّ، وتطويرها إلى "مجتمعات معرفيَّة" في إطار دولة القانون، وفي ظلِّ الفضـاء الديموقراطيّ، وفي حدود الاحترام الكليِّ والناجز لحقوق الإنسـان الأساسيَّة والحريَّات العامَّة، من خلال:

أ- التوسُّع في نشر التعليم بكل مراحله وأنماطه وأنواعه لتخريج كوادر موهَّلة عصريًا لتنفيذ "الإستراتيجيَّةُ الوطنيَّة الإجماليَّةُ للتنميَّة الشاملة والمستدامة والمتوازنة في العالم العربي: "المشروعِ الحضاريِّ النهضويِّ العربيِّ".

ب- نقل التقانـات العصـــريَّة من بلدان العـالم المتطوِّرالى بلـدان العـالم العربيّ وتوطينهـا وتطويرها.

ج- توليد وإنتاج المعرفة من خلال إنشــــاء "منظومات وطنيَّة للبحث العلميِّ والإبتكار"كفوءة وفعَّالة.

د- التوظيف الأمثل لمخرجات منظومات العلوم والتقانـة الوطنيَّة في تحقيق "المشـــروع الحضاري النهضويِّ العربيِّ".

هـــــ- توسيع القاعدة الجماهيريَّة الشعبيَّة للمعارف العامة والتوسُّع في نشر الثقافة العلميَّة الميسَّرة.

المبحثُ السّـــادس: الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســـانيَّة: تنميةُ الخدمات والقدراتِ والخياراتِ الإنســـانيَّة، مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُســـتدامةِ الشّـــاملةِ والمُتوازنـةِ":

- **بنيـــــــــةُ منظومة "الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة"، وأَنمـــــــــــاطُهـا، ومهـــامّهـا.**
- **الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســـانيَّة: تنميَّة الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة ، مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُستدامةِ الشّاملةِ والمُتوازنةِ".**

- **بنيـــــةُ منظومة "الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة"، وأَنمـــــاطُها، ومهـــامّها:**
- **"التنمية الانسانية" :**

قدم تقريرالتنمية البشـــرية لعام (1990) لأول مرة تعريفا واضـــحا لمفهوم "التنمية البشرية". ورد في افتتاحية الفصل الاول المعنون " تعريف التنمية البشرية وقياسها" بهذه الصيغة: "التنمية البشرية" هي عملية توسيع خيارات الناس. في المبدأ يمكن أن تكون هذه الخيارات غير محدودة، كما أنها تتغيَّر عبر الزمن. لكن في كل مســـتويات التنمية ، فان الخيارات الأســـاسـية الثلاثة، هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصـحية، وأن يحصـلوا على المعرفة، وأن يتمكنوا من الوصـــول الى الموارد اللازمة لمســـتوى معيشـــي لائق. واذا لم تتوافر هذه الخيارات الأساسية ، فان العديد من الفرص الأخرى تبقى بعيدة المنال.

لكن "التنمية الإنسـانيَّة" لاتقف عند هذا الحد، وإنما تشـمل خياراتٍ اضـافية ، موضـع تقديرعال من ناس كثر، تمتد من الحريَّات السياسيَّة والاقتصـاديَّة والاجتماعيَّة، الى الفُرص التي تمكِّن المرء أن يكون خلاَّقا ومنتجا ومتمتِّعا بالاحترام الذاتي وبحقوق الانسان الأساسية المضمونة.

"التنمية الإنســانيَّة" لها جانبان: الأول هو بناءُ القُدرات البشــريَّة مثل الصــحة الوفيرة والمعرفة والمهارات، والثاني هو مردود الاســتخدامات التي يحصــل عليها الناس من جرّاء تطبيق هذه القدرات مثل الحصــول على المزيد من ســاعات الفراغ وتحقيق أغراض انتاجيَّة والانخراط في فعاليات ثقافيَّة واجتماعيَّة وســياســيَّة. اذا لم تحقِّقُ النســب المقياســية للتنمية البشــرية التوازنَ بين هذين الجانبين على نحو ممتاز، فانَّه يمكن توقُّع حدوث احباط بشــريّ

جدير بالاعتبار. وفقا لهذا المفهوم "للتنمية الإنسانيَّة"، من الواضح أنَّ الدخل هو خيار واحد فقط من الخيارات التي يرغب الناس في حيازتها، وإن يكن خيارا هاما. لكن هذا الخيار ليس هو المجموع الكليُّ لحيواتهم. لذلك فالتنمية يجب أن تكونَ أكثر من مجرَّد توسيع للدخل والثروة. إنَّ بؤرةَ اهتمام التنمية يجب أن تتركَّز في "الناس". وفي المجال المجتمعيِّ والثقافيِّ في العالم العربيِّ، هذه الخيارات الأوسع، المتعلِّقة بالحريَّة وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة والقرائن المؤسسيَّة هي خيارات حاسمة. ولكي يكون مفهوم "التنمية الإنسانيَّة" واقعيًّا ومنطقيًّا في آن معا، يجب عليه أن يتناولَ هذه القضايا المحوريَّة بالتحليل والتجريب.

- **قياس "التنمية الإنسانيَّة":**

إنَّ مفهومَ " التنميَّة الإنسانيَّة" أوسعُ من أيّ من مقاييسه المقترحة. ولايستطيع أيُّ مقياس مقترح لأيِّ مفهوم أن يعكس كليًّا ثراء واتِّساع ذاك المفهوم. مبدئيًّا، الخيارات الإنسانيَّة ونتائجها لانهاية لها وتتغيَّر بمرور الزمن. ولكن على كلِّ مستويات التنمية، توجد ثلاثة عناصر أساسيَّة، هي العيش حياة طويلة وصحيَّة، واكتساب المعرفة، والوصول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشيٍّ لائق. فإذا لم تتوافرهذه العناصرالأساسيَّة، تظلُّ فُرصٌ عديدةٌ بعيدةَ المنال. لذلك، فإن تقريرالتنميَّة البشريَّة لعام (1990)، جمع مؤشِّرا مركَّبا، هو "مؤشِّر التنميَّة البشريَّة"، على أساس هذه الأبعاد الثلاثة للتنميَّة الإنسانيَّة. ويضم مؤشِّر التنميَّة البشريَّة أربعة متغيِّرات: العمر المتوقَّع عند الميلاد ليمثِّل بعد الحياة الطويلة والصحيِّة، ونسبة البالغين الملمِّين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الإلتحاق بمستويات التعليم الإبتدائيَّة والثانويَّة والجامعيَّة ليمثِّلا بعد المعرفة، والناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي للفرد ليكون مؤشرا بديلا يبيِّن الموارد المطلوبة لمستوى معيشيٍّ لائق. وعليه فإن مقياس "التنميَّة البشريَّة" محدود. فهو لايستطيع تقديم صورة كاملة "للتنميَّة الإنسانيَّة" في أية حالة، ولابدَّ من استكماله بمؤشِّرات أخرى مفيدة كي نحصل على رؤية شاملة؛ وتتمثَّل هذه المؤشرات في توسيع سِّياق الخيارات: الحريَّة وحقوق الإنسان والمعرفة والمؤسسات:

- **حريَّة الإنسان:**

التنميَّة الإنسانيَّة وحقوق الإنسان يدعم كل منهم الآخر، ولهما قاسم مشترك: حريِّة الإنسان. التنمية الإنسانيَّة، بتحسينها القدرات الإنسانيَّة، تخلق القدرة على ممارسة الحريَّة؛ وحقوق الإنسان، بتوفيرها الهياكل الضروريَّة، تخلق الفرص لممارسة الحريَّة. فالحريَّة هي الضامن وهي الهدف للتنميَّة الإنسانيَّة وحقوق الإنسان، كليهما. في سياق هذا النهج الأوسع لتحقيق الرفاه، ولأسباب عمليَّة هادفة يمكن التعرُّف على خمسة عناوين بارزة لحريَّات جديرة بالإعتبار في صوغ السياسات والإستراتيجيَّات، تساهم مباشرة وتتكامل، في بناء القدرة على الحياة بطلاقة، وهذه الحريَّات هي:

1. الحريَّات السياسيَّة، تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ أو برامج لتدبير شـؤون البلاد والعباد على مختلف الصـعد وفي كلِّ مجالات الحياة؛
2. التسهيلات الإقتصاديَّة، التي يمكن فهمها على أساس أنها الطرق التي تعمل وفقها الإقتصادات لتوليد فرص العمل والدخل وتحسين توزيع الثروة؛
3. الفرص الإجتماعيَّة، التي تشـيرالى الإجراءات والترتيبات التي يضـعـها المجتمع للتعليم والرعاية الصحيَّة، واللذين يؤثِّران على حريَّة الفرد الأساسيَّة ليعيش حياة أفضل. كما تشير الى ضمانات الشفافيَّة والأمن الحمائيِّ؛
4. ضـمانات الشـفافيَّة، التي تحمي التفاعل الإجتماعي بين الأفراد، والتي تستند الى فهم متفَّق عليه حول مايعرض على هؤلاء الأفراد ومايتوقعون الحصول عليه؛
5. الأمن الحمائي، الذي يتعامل مع تأمين شـــبكات الأمن الإجتماعي المناســـبة للمجموعات الضـعيفة في المجتمع. وجميع هذه العناوين للحريَّات تسـتحوذ على أهميَّة خاصـة في نطاق العالم العربيِّ، ليس لذاتها فحسـب، ولكن أيضـا بوصـفها خيارات حاسمة للتنميَّة الإنسانيَّة.

- **اكتساب المعرفة:**

اكتسـابُ المعرفة له قيمة في حد ذاته، وهو أيضـا وسـيلة مهمَّة لبناء قدرات الإنسـان. وأصــبح الآن مقبولا بصـــورة عامة أن المعرفة هي العنصـــر الرئيس في الإنتاج، والمحدِّد الرئيس للإنتاجيَّة و"رأس المال البشـــري". وعليه فهناك تكامل مهمّ بين اكتســـاب المعرفة والقوَّة الإنتاجيَّة للمجتمع. وهذا التكامل قويٌّ بشـــكل خاص في النشـــاط الإنتاجي ذي القيمة المضافة العالية، التي أضحت تستند بصورة متزايدة الى المعرفة الكثيفة والتغيُّرالسريع في متطلبات الإنتاج من حيث المهارات التي ترتكزعليها القدرة على المنافسة الدوليَّة؛ وستزداد أهميتها في المستقبل. وعلى هذا الأسـاس، فإن قلة المعرفة، وركود تطوّرها، يحكمان على البلدان التي تعاني منهما بضـــعف القدرة الإنتاجيَّة وتضـــاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تُعدُّ المحدِّد الرئيس لقدرات الدول في عالم اليوم.

- **الإطار المؤسَّساتي:**

من المســـلَّم به أن معالجة وضـــمان حقوق الإنســـان وحريَّاته يتوقَّفان على الإطار المؤسَّساتي. وينطبق الأمر نفسه على النشاط في مجال اكتساب المعرفة. ولأن قضايا حريَّة الإنســـان واكتســـاب المعرفة ذات أهميَّة كبرى للتنميَّة الإنســـانيَّة في المنطقة العربيَّة، فإن إدراك أهميَّة البيئة المؤسساتيَّة واختيارالإطارالمؤسَّساتي المناسب لذلك مسألتان حاسمتان لتحقيق التنميَّة.

وفيما يتصـــل بحريّات الإنســـان، من البديهيّ أنّ دورالفرد هو الأســـاس في نهاية المطاف. ولكن المسألة التي لامناص من طرحها في هذا المقام، تتمثّل في أن حريّة الإنسان في القيام بدوره تحدّدها، تعزيزا أو تقييدا، الفُرصُ الإجتماعيّة والســياســيّة والإقتصـــاديّة والثقافيّة المتاحة. وعليه فإنه من المهم التسـليم بمركزيّة حريّة الفرد ودورالأطر والترتيبات المؤسساتيّة الإجتماعيّة في مساحة الحريّة ومدى انتشارها في آن معا، والنظر الى "الحريّة الفرديّة" على أنها "إلتزام إجتماعي".

وفيما يتصـــل باكتســـاب المعرفة، فإن الاســـتعمال المألوف لمصـــطلح "رأس المال البشري" يدلُّ على التوجُّهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد بصورة أساسيّة من خلال التعليم والتدريب والخبرة العمليّة. ولكن مفهوم "رأس المال الإنسانيّ " الذي يتّسق مع مفهوم "التنميّة الإنسانيّة" للعالم العربي أوسع كثيرا من "رأس المال البشري" على المستوى الفردي، وحتى أنه أكثر رحابة على المستوى المجتمعيّ. ولعل من الأدقّ في العالم العربيّ اعتماد مصـــطلح "رأس المال الإنســـانيّ" ليدمج مفاهيم "رأس المال الإجتماعي" والفكري والثقافي في مفهوم لرأس المال، عماده الأنســاق التي تنظّم البشــر في بنى مؤســســاتيّة تحدد طبيعة النشاط المجتمعي وعوائده والتي من بينها مستوى "رفاه الإنسان". وسيشكّل الجمع بين "رأس المال البشريّ" و"رأس المال الإجتماعيّ" مفهوما "لرأس المال الإنسانيّ" جديرا بالاقتران بمفهوم "التنميّة الإنسانيّة" في المنطقة العربيّة.

ختاما، ونظرا للأهميّة الحاســـمة لخيارات مفصـــليّة في بنية "الإجتماع البشـــريّ" وديناميّات سيرورته وتطوُّره، مثل خيارات الحريّة وحقوق الإنسان (ومن بينها المساواة بين الجنسـين) واكتسـاب المعرفة في مجتمع المعلومات والأطر المؤسـسـاتيّة والخيارات البيئيّة، يجدر النظر في اعتماد مؤشـر"للتنميّة الإنسـانيّة" يتضـمن هذه العناصـركافة، ويكون أكثر شـمولا من مقياس "التنميّة البشـريّة" المعتمد اليوم على المسـتوى العالميّ. إذ لا يأخذ مؤشـر الناتج المحلي الإجمالي ولا مقياس "التنمية البشريّة" في الحسبان هذه الخيارات الهامّة.

- **بنية المنظومة:**

تتكون المنظومة الإنســانيّة في العالم العربيّ من كافة المؤســســات الحكوميّة وشــبه الحكوميّة والمنظمات المدنيّة والأهليّة والأفراد، الذين يمارســـون عملهم الرســـمي أو التطوُّعي، في مجال النشـــاط العام والخدمات والتســـهيلات العائدة إلى قطاعات الإســـكان والصـحة والتعليم والتأهيل والعمل والتدريب، بالإضـافة الى تلك التي تعنى بضـمان وتمكين الحريّات العامة وحقوق الإنســـان الأســـاســـيّة وتمكين المرأة واكتســـاب المعرفة في مجتمع المعلومات والأطرالمؤسساتيّة والخيارات البيئيّة. وترتبط هؤلاء جميعا شبكة أو شبكات من المصالح المشتركة والعلاقات التفاعليّة التبادليّة الجدليّة لجهة أهداف المنظومة. كما يقومون بالتضامن والتكافل بسلسلة أو سلاسل من العمليّات والفعّاليات والوظائف التي تخدم أهدافهم المشتركة.

- **مهام المنظومة:**

أما عن مهامِ ووظائف المنظومة الإنســـانيَّة في العالم العربيِّ، فتحدِّدها جملة الأهداف المرسومة في إطار الرؤية الإستراتيجيَّة العربيَّة، لزيادة مستوى كفاءتها وتنميتها وتطويرها في مجالات الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة، التي تبدأ بالخيارات الأساسية الثلاثة، وهي أن يعيش الناس حياة مديدة وصـــحية، وأن يحصـــلوا على التعليم، وأن يتمكنوا من الوصـول الى الموارد اللازمة لمستوى معيشـي لائق، وتكتمل بالخيارات الحاسـمة الأشـمل والأرحب مدى، وهي المتعلقة بالحريَّة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة واكتساب المعرفة في مجتمع المعلومات والأطر المؤسساتيَّة والخيارات البيئيَّة.

والحال، فإن التنمية الإنســـانيَّة بمعناها الواســـع، الذي حددناه واعتمدناه في عالمنا العربيِّ آنفا، تُعنى بتنميةُ الخِدمات والقُدراتِ والخياراتِ الإنســـانيَّة على إطلاقها. وهي بهذا المعنى وهذه الروح، تمثِّل بحق المنطلق والهدف للتّنميةِ المُســـتدامةِ الشّـــاملةِ والمُتوازنةِ المنشودة في العالم العربيِّ.

- **الإســـتراتيجيّةُ الوطنيَّة للتنميَّة الإنســـانيَّة: تنميَّة الخدمات والقدرات والخيارات الإنسانيَّة مُنطلقاً وهدفاً للتّنميةِ المُستدامةِ الشّاملةِ والمُتوازنةِ":**

تتناول الإســتراتيجيَّة الوطنيَّة لتطوير المنظومة الإنســانيَّة وتنميَّة الخدمات والقدرات والخيارات الإنســـانيَّة، غاياتِ السّـياســةِ العامّةِ للأمَّةِ العَرَبِيَّةِ، والتّصــدّيَ للتّحدّياتِ التي تواجهُها، وضرورةَ التّخطيطِ الإستراتيجيّ لتحقيقِها، وعرض البيئة المحيطة والواقع الراهن للتنمية الإنســـانيَّة في العالم العربيِّ، وإســـتشـــراف التوجهات العالميَّة والعربيَّة والمحليَّة المســتقبليَّة "للتنمية الإنســانيَّة" كمفهوم وكمنظومة، ثم اســتنباط المنطلقات والأهداف التي تتبناها الإستراتيجيَّة.

وتقدّمُ هَذِهِ الفقرةُ خطوطاً عريضـــةً للإســـتراتيجيّةُ الإجماليَّةُ للتنميَّة الإنســـانيَّة، ومؤسّساتِها وعلاقاتِها التّفاعليّةِ ووظائِفها وفعاليّاتِها وآليّاتِ عملِها، وتركّزُعلى المراحلِ الّتي تشـيرُ إليها الإســتراتيجيّةُ لسـدِّ الثّغراتِ وتكاملِ الجهودِ وتقويةِ الرّوابطِ وتعديل العلاقاتِ القائمةِ بينها وبين عناصـرِها من جهةٍ، وبينها وبين باقي المنظومات النّوعية (السـياسـيَّة والاقتصـــاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والعلميّة والتّقانيّة وغيرها) من جهةٍ أُخرى، وتحديث العمليَّات وآليَّات وديناميَّات العمل التي تنظم تطويرها.

وَمَا يَعْنِينا فِي هَذَا المَقَامِ - كَيْلاَ نحِيدَ عَنْ الهَدَفِ الأَسَاسِ الَّذِي عُقِدَ مِنْ أَجْلِهِ هَذَا البَحْثُ- هُوَ الحديثُ عَنِ مُنْطلقاتِ الإســـتراتيجيّةِ الثقافيَّة وأهدافِهَا، تاركين الجوانبَ الأخرى المُكمّلةِ لبناء الإســتراتيجيَّةِ الإجْمَالِيَّةِ لِتَطْوِيرِ "المَنْظُومَةِ الإنســانيَّة" في العالم العربي وتحقيقِهَا، في المستوى الوطنيِّ والقوميِّ، لفريقٍ مُتخصّصٍ في إعداد الإستراتيجيّاتِ، بما يتوافقُ مع الآتي

من أســسٍ للمنطلقات والأهداف؛ وَذَلِكَ تَجَنُّبَاً لِلْإِكْثَارِ غَيْرِالمُفِيدِ، وَتَوَخِّيَاً لِلاخْتِصَــارِ الهَادِفِ، وَتَمَاشِيَاً مَعَ مَنْهَجِ البَحْثِ.

- **مُنْطَلَقَاتُ "الإِسْتِرَاتِيجِيَّةِ":**

لاعتبارات إنسانيَّة وأخلاقية وحياتيَّة/وجوديَّة وعمليَّة، يأتي الإستثمار في الإنسان في المقام الأول من قائمة أولويَّات الإستثمارفي سائرمكوِّنات أطياف النشاط والفعاليَّات البشريَّة، منذ فجرالتاريخ المدَّون وتشكُّل الإجتماع البشريِّ وحتى عصرنا الحاضر. الناس هم الثروة الحقيقيَّة، وحيث أن الإنسان هو محورتركيز جهود التنميَّة، فإنَّه ينبغي توجيه هذه الجهود في الأســـاس الى توفير بيئة تُمكِّن الناس من التمتُّع بحياة طويلة وصـــحيِّة وخلاَّقة، وتوســـيع خياراتهم في جميع ميادين ســـيرتهم الحياتيَّة وســـعيهم الدؤوب الخلاَّق. وبهذا المعنى، فإن التنميَّة الإنسانيَّة تمثِّل فعليًّا منطلقا وهدفا في آن معا للإستراتيجيَّة.

- **أهداف الإستراتيجيَّة:**

1- الهدف الأســاس الســتاتيكيُّ للتنمية (الحدُّ الأدنى)، هو خلق بيئة مناسـبة، أو بتعبير آخر"بنى أساسية " لازمة وكافية، تمكِّن الناس في ربوع المنطقة العربيَّة من البقاء والإسـتمرارعلى قيد الحياة والتمتُّع بحياة طويلة وصـحّيَّة وخلاَّقة. أي أن تضـمن لهم، الغذاء اللازم والكافي والكســاء المناســب والسـكن اللائق والدواء والرعاية الصـحيَّة الضـروريّةَ والتعليم بكل مراحله والتدريب والتأهيل المسـتمر، من خلال تأمين فرص العمل أو شبكات الأمان الإجتماعيَّة (بما فيها الصحيَّة) أوالجمع بينها، للمقتدرين على العمل أو العاطلين عنه أو العاجزين والمحتاجين وكبار الســـن أوالمتقاعدين ومن له سمة "الإنسان".
2- الهدف الأســـاس الدينامىُّ للتنميَّة (الآفاق)، هوتوســـيع خيارات الناس في مجالات الحريَّة وحقوق الإنســان والمعرفة والمؤســســات. إنَّ التمتع بحياة طويلة وصـحيَّة واكتســــاب المعرفة هدفان عامان، ولكن للناس خيارات وتطلُّعات أخرى أشـــمل خاصـــة بإســـلوب عيشـــهم وطبيعة مجتمعهم وإغناء عطاءاتهم. ومفهوم "التنميَّة الإنســـانيَّة" يشـمل خيارات وأهداف أخرى، وعمليَّات ونتائج يقدّرها الناس عاليا، وتتمثّل بالحريَّة السياسيَّة والإقتصـاديَّة والإجتماعيَّة من جهة، وبالمزايا التي تُهيئ للإنســــان الفرص ليكون مبدعا ومنتجا ومتمتعا باحترام الذات وباحترام الآخرين له، وجديربحقوق الإنسان المكفولة من جهة أخرى. ويؤكِّد مفهوم التنميَّة الإنسانيَّة أيضـا على توسـيع الخيارات في هذه الميادين. وفي المجال المجتمعي والثقافي في العالم العربي، هذه الخيارات الأوسـع، المتعلقة بالحريَّة وحقوق الإنسلن واكتسـاب المعرفة والقرائن المؤسساتيَّة تمثِّل خيارات حاسمة.

الفصلُ الخامس

الخيارات المصيريَّة لشعوب العالم العربيّ

أولاً - الإنتقال الى الديموقراطيَّة والحوكمة الرشيدة،

ثانيا - "الثورة الدائمة" و"التغيير الجذريِّ"،

ثالثا - أولويّـــةُ الخيـــارِ الوطنيّ وبناء دولة القانون،

رابعا - التنميَّة الشاملة المستدامة والمتوازنة وتحقيق العدالة الإجتماعيَّة،

خامسا - تجديد الخطاب الثقافي (وفي صلبه الخطاب الدينيِّ)،

سادسا - تعزيز المجتمع المدني وتشكيل الأحزاب الشعبيَّة،

سابعا - بناء مجتمع المعرفة وبناء "المنظومة الوطنيَّة للبحث العلمي والإبتكار"،

ثامنا - ضـــرورةُ التّوجُّهِ القوميّ: نموذجا الاتّحاد الاوروبيّ، الولايات المتحدة الأمريكيَّة. المقاربة الديموقراطيَّة الإجتماعيّة البرغماتيّة (حزمة القيم الإنســـانيَّة الأخلاقيَّة والجماليَّة الكونيَّة، مركَّب المصالح المشتركة، إرادة الشعوب العربيَّة) في مقابل : المقاربة الأيديولوجيّة القومية(العرق واللغة)،والمقاربة الأيديولوجية الثيوقراطية (الدين والمذهب)، والمقاربة الأيديولوجيّة التوتاليتاريّة(الأيديولوجيّة الفكريّة أو السياسيّة أو الإجتماعيّة)،

تاسـعا - تعزيز الأمن القومي وإرســاء دعائم الإسـتقرار في العالم العربيّ والإقليم المحيط والسعي الجاد لإقامة تكتُّل إقتصاديٍّ /سياسيٍّ مع دول الإقليم الديموقراطيَّة (تركيًّا، إيران وغيرها)،

عاشرا - الإسهام الحضاري، تعزيز الشراكة العالمية، وصيانة السلم العالمي.

الفصلُ الخامس

الخيارات المصيريَّة لشعوب العالم العربيّ

تقفُ الشعوب العربيَّة اليوم على مفترق الطرقْ، في منعطفٍ تاريخيٍّ حاسم، وفي مستهلِّ الموجةِ الرابعةِ من مراحلِ "التحوُّل الديموقراطي" التي تجتاحُ عالمَ اليوم، وفي خضـــمِّ مُجرياتِ "الربيع العربيِّ" - الذي يقع في صُـــلبِ هذا التحوُّل الديموقراطيِّ - ومنعطفاتِه المتســـارعة على الأرض العربيَّة، وعلى وقعِ أصـــدائه في المحيط الإقليميِّ والعالميِّ، وإرتداداتِ تعامُلِ هذين المحيطين معه سلباً وإيجاباً، شعبيًّا ورسميًّا: تقف هذه الشعوب أمام تحدٍّ مصـيريٍّ، وهو تحديدُ أهدافِها وتوجهاتِّها وخياراتِها الحاضـرة والمسـتقبليَّة، وصـوغ حيثياتها ومفرداتها من خلال رؤية استراتيجيَّة جامعة.

وقبل المضـيّ في الحديث عن الخيارات المصـيريَّة المُتاحة أمام العالم العربيِّ، لابدَّ من التعرُّض للإكراهات والمعوقات والتحديَّات القسـريّة الراهنة، التي فرضـتها ظروفُ التخلُّف الحضـاريِّ المتراكمة للمنطقة، وآخرها سـياسـاتُ الأنظمة العربيَّة التي اغتصـبتِ الحُكمَ في عموم المنطقة العربيَّة في النصـــف الثاني من القرن العشـــرين وممارســـاتُها؛ هذه الأنظمة المتمثِّلة في هياكل النظام العربيّ الدكتاتوريِّ الأوتوريتاريِّ (الســـلطويِّ)، من جمهوريات "صورية" استبداديّة - تقمَّصت صورة دكتاتوريَّات فرديَّة وفئويَّة وأقلويَّة وعسكريَّة إقطاعيَّة الطبع والتكوين- وملكيَّات وإمارات أوتوقراطيّة مطلقة تعودُ الى تاريخٍ مضـــى عهدُه. وقد عمدتْ معظمُها، وخاصَّة منها الجمهوريَّاتُ الوراثيَّة الإستبداديَّة، إلى التستُّروراء قناعٍ كاذبٍ ومخادع تحت اسم تيَّار"المقاومة والممانعة" أومايشبه ذلك، لخداع الجماهيرِالعربيَّة مسلوبةِ الإرادة والمغلوبةِ على أمرها والحالمة بالتحرُّروالتوحُّد والعدالة، بادِّعاء تميثلها من خلال تطبيقِ نموذجِ دولة "الوحدة"- بخلفية أيديولوجية نازيَّة على غرار التجربتين الوحدويتين الألمانية والإيطالية في الربع الأخيرمن القرن التاســـع عشـــر، والتجربتين الدكتاتوريتين النازيَّة الألمانية والفاشـيِّة الإيطالية في النصـف الأول من القرن العشـرين لاحقا - أوبادِّعاء تحرير ِأرضِ فلســـطين من براثنِ الإغتصـــاب الصـــهيونيِّ، أوبمقارعةِ الإمبرياليَّة العالميَّة ودحر جحافلها من كل شـــبرمن الأرض العربيَّة، أو بادِّعاء بناءِ دولة الرفاه القائمة على التنمية الشاملة وتحقيقِ العدالة الإجتماعيَّة؛ كلُّ هذه الهياكل السلطويَّة متشابهةٌ في النوع من حيث استبدادها وفسادها وزيفها، وإن اختلفت فيما بينها من حيث الدرجة والمستوى. وعلى مدى نصف قرن ونيِّف، فقد مارستْ هذه النظم الشاذَّة كلَّ فنونِ الإستبداد والطُغيانِ والفساد وأشـــكالِه وأدواتِه؛ حيث ســـلبتِ الإنســـانَ العربيَّ، أفراداً وجماعاتٍ، حقوقَهم الأســـاســـيّة وحريّاتهم العامّة - والتي تعود لذلك الإنســـان الفرد حصـــرا دون غيره من يوم مولده على أرض البشـــر وحتى مماته عليها - كما عمدت هذه النظم على إهدار كرامة الإنســـان - والكرامة ســـمة لصـــيقة به دون غيره من الكائنات الحيّة المتواجدة على هذه المعمورة -

وشرعنتْ تلك النظم الشاذة الظُلْمَ بديلاً عن العدل، وأحلَّتِ الإقصاءَ مكان المشاركة، وأرستِ التهميش محلَّ المساواة، وأقامتِ الفقرَ مكان الرفاه، ورسّختِ الفسادَ بدل مكارم الأخلاق.

ومن هنا، وفي الإطارالعام لسيرورة تطوُّرالمجتمعات البشريّة، وفي سياق التناقُضات الجدليّة التي تشكِّل آليّات هذا التطوُّر وديناميّاته الرئيسة، وعقب ثورات "الربيع العربيّ" ظهرتْ الى العَلَن ردود أفعال مباشرة، تمظهرت في شكل مروحةٌ مركّبةٌ من قوى "الثورة المضادّة" وآليّاتها المتمثِّلة في طيفٍ مركبٍ من الإرتدادات والإرتكاسات والصراعات المناهضة لمسارهذه الثورات، يمكن إجمالها وفق المسارات والعمليّات الآتية:

1- قيامُ فصائل "الإسلام السياسي/الأيديولوجي" بممارسة نضالها السرّي خلال عقود الدكتاتوريّات، حيث أنّها تمثِّل آخرالتنظيمات السياسيّة العاملة في المنطقة العربيّة، بل تكاد تكون الوحيدة من بين كل التنظيمات السياسيّة الأخرى، التي استطاعت النجاة من براثنَ وبطشِ سلطاتِ الاستبداد والطُغيان العربيّة، كونها تستمد الدعم المعنوي والتعاطف الروحي من رحَم المزاج الديني المحافظ الذي يسود لدى أغلبيّة سكان المنطقة العربيّة من المسلمين. وقد بادرت هذه الفصائل عن سابق إصرارٍ وتخطيط لاستيعاب هذه الثورات وقيادتها، وتوجيهِ مسارَها - الذي بدأ مدنيّ القالب والطابع أساسا تحت شعار "الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية" للجميع - في إتّجاه "أسلمتِها" بل "أخونتِها" بتعبيرٍ أدقّ.

وإستطرادا وفي هذا المجال، تقضي الأمانةُ الموضوعيّة والتاريخيّة تبيانَ حجمِ وفعاليّة فصائلَ تيّار"الإسلام السياسي" ومناصريهم في العالم العربيّ، منذ ظهورهم الى النور في ثلاثينيّات القرن الماضي؛ حيث تشكِّل حركةُ "الإخوان المسلمين" والأحزابُ المنضوية تحتها في الساحة العربيّة اليوم، التنظيمَ السياسيّ العربيّ الأوسعَ إنتشارا، والأعرضَ قاعدة من حيثُ عديد الأعضاء والمناصرين، والأغنى عدّة وتمويلا، والأكثرَ تنظيما وفعاليّة وتأثيرا على المسرح العربيّ "فكرا" وممارسة، من بين كل التنظيمات السياسيّة العربيّة الأخرى التي انحسرتْ تباعا من المشهد العربيِ العام منذ صعود الدكتاتوريّات العربيّة في العقود الخمسة الأخيرة، بل يكاد يكون التنظيمَ السياسيّ العربيّ الوحيدَ الناجي والفاعلَ على الساحة العربيّة. ويحتلُّ الفصيلُ المصريُّ من بين باقي فصائل الأخوان المسلمين الأخرى موقعَ الصدارة، سواء من حيثُ التفكيرالأيديولوجيّ والنهج الدوغمائيّ، أومن حيثُ العديد والعدّة، أومن حيثُ التنظيم والإنضباط، أومن حيثُ التأثيرعلى الساحة المحليّة والعربيّة والإقليميّة و مداه.

وتبعاً لفكرِونهجِ كلِّ فصيل من فصائل "الإخوان المسلمين" في البلدان العربيّة، وحجمه المحلِّي وقوّته وفعاليّته، ولظروف هذا البلد أو ذاك، وللمعطيات العربيّة والإقليميّة والعالميّة ككلٍّ، فقد تعدّدتْ تجاربُ هذه الفصائل وممارساتُها ومقارباتُها للحكم وتنوَّعت، من حيثُ التزام الطريق السلميّ والحوار والمشاركة في الحكم - كما هو الحال في تونس، التي تبشِّر باحتمالات انتقالٍ شبه سلميّ لتونس وبها الى آفاق الديموقراطيّة وإن يكن انتقالا بطيئا وشائكا - أو اللجوء الى العنف ورفض الآخروالإستفراد بالسلطة - كماهوالحال في مصر؛

الأمرالذي دفع بالمؤسّسة العسكريّة - الثنائيّ التقليديّ المقابل في طرفيِّ معادلة القوى الفاعلة والمتصـارعة على السلطة في السـاحة المصـريّة منذ الثورة المصـريّة في منتصـف القرن الماضي - الى إسقاطِ حكومة "الإخوان المسلمين"، واستلامِ السلطة والإنفراد بها؛ الأمرالذي أدّى إلى الانزلاق من جديد في دوّامة المراوحة الســياســيّة والإحباط والعنف العبثيّ عبر المسيرة الشاقّة للتحوُّل نحو الديموقراطيّة.

2 – تنامي دور"التيّار السياسيّ الإسلامويّ" بشقيّيه السنيّ والشيعيّ - الذي ظهر إبتداء من الربع الإخير من القرن الماضـي، وتجسّـد في قيام حركات "جهاديّة" متطرّفة وتشـكيل ميليشيات مسلَّحة تابعة لها على أسـاس دينيّ/طائفيّ - وإستشـراء هذا الدورعُنفاً وتغوّلاً في معاداة الثورات العربيّة منذ مراحلها الأولى.

3- إســتنفارُ بقايا النظام العربيّ القديم وأشــلائه المتناثرةُ هنا وهناك لكلِّ قواها ومافي جُعبتها من وسائل مضادّة، وفي مقدِّمها تشكيلها لميليشيّات تحت أسماء متعدِّدة من جانب، أو بتمويلها لبعض الفصـــائل الإســلاميّة المؤدلجة دون غيرها ودعمها وحرفها عن مبادئ ومنطلقات "الثورة" - الأمرالذي أدّى الى شــرذمتها وتناحُربعضـــها مع بعض - من جانب آخر؛ كل ّ ُذلك في إطارالتصــدِّي لطلائع الثورات العربيّة ومنعها من الانتشـــارإلى عموم المنطقة العربيّة ولجمها ومحاولة إخمادها في مهدها، أواستيعاب هذه الثورات واحتوائها في أحسن الأحوال.

4- هرولةُ الأنظمة الإقليميّة والعالميّة النافذة الى إخماد بشـائرالثورات العربيّة في مهدها بشـــكل مباشـــر وبمختلف الطرق وحيثما تواجدت، أوغيرمباشـــربالوكالة من حيث زجِّها بميليشـيّات مذهبيّة بصـورة رئيسـة وعرقيّة بصـورة ثانويّة تابعة لها في الصـراع العبثيِّ الدائرعلى المنطقة العربيّة.

وهنا، وفي هذا المقام ثمّة حاجة ملحّة للإضـــاءة على الســمات العامّة التي تدمغ هذه الحركات والميليشيّات المتطرِّفة الإرهابيّة وتتميّز بها عن غيرها؛ حيث تجمعُ هذه الحركات بين الجاهليّة الفكريّة، والســلوكيّة الإجراميّة، والغرائزيّة البهيميّة، والفوضـــويّة العدميّة التدميريّة. كما تقضـــي الضـــرورةُ الموضـــوعيّة في الوقت ذاته، التذكيرَبعواملَ وأســبابِ نشوئهاالرئيسة، التي نستعرضها فيما هو آت.

أ - تتمثّلِ أولى هذه العوامل بشـكل ردِّ فعل طبيعيِّ غريزيٍّ مباشـروعنيف نابع من قاع النفس البشريّة، لسياساتِ الأنظمة الدكتاتوريّة الأوتوريتاريّة السائدة في العالم العربيِّ منذ نصـف قرن ونيِّف وسـلوكيّاتها؛ هذه الأنظمةُ التي تنوء بما تحمل في طيّاتها من طُغيانٍ واستبداد واضطهاد وقمع وتهميش وإستهانة بالكرامة الإنسانيّة وسلبٍ للحقوق الأسـاسـيّة والحريّات العامة للإنسـان وفسـاد وإفسـاد، تمارسـه ضـد شـعوبها بتغوُّل وبشكل لانظيرله في تاريخ البشريّة.

ب - كما تتجسّد ثاني هذه العوامل بصورة تأثُّر روحيٍّ/غيبيٍّ محفورفي الذهنيّة الفرديّة كما الجَمْعيّة لدى الأجيال العربيّة منذ قرون، بأدبيّات ودوغمائيّات "الفكرالإسلامي الجهاديِّ" المتطرِّف، قديمه وحديثه.

ج - وثالث هذه العوامل هي نتيجة ردِّ فعلٍ مباشر للسياساتِ والممارسات والتّدخلات الإقليميّة والدوليّة ووكلائها وعملائها وميليشيّاتها .

د - ورابع هذه العوامل هي محصِّلةُ إسهاماتِ الأنظمة الإقليميّة القائمة والمصالحِ التنافسيّة للدول العالميّة الكبرى النافذة اليوم، في تشكيل تنظيمات جديدة بمثابة اليد الطويلة لها، أودعم ميليشيّات قائمة باستخدامها الأيديواوجيِّ/السياسيِّ للدين والمذهب والعرق وتوظيفها جميعا، في خدمة مصالحها مباشرة أو للدفاع عنها بالوكالة.

في الإطارالعام لعمليّة التطوُّرالكليّة التي تشمُل الكونَ من طبيعةٍ وجنس بشريٍّ وحضارةٍ إنسانيّة، منذُ بداية تكوُّنه في الزمان والمكان المتجسِّدة في الإنفجار االعظيم مرورا باللحظة الحاضرة واستمرارا في المستقبل، وبفعلِ ديناميّات قوانين التطوُّرالتي تحكم صيرورته وتحكُم أيضاً بالقدر ذاته سيرورة التغييروالتغيُّرالعربيّة المتجسِّدة في عملية الانتقال إلى الديموقراطية في العالم العربي والإقليم المحيط: فإنَّ مآل هذه الحركات الجهاديّة والميليشيّات الإرهابيّة الطائفيّة، ومن قبل "التيّار السياسيِّ الإسلامويِّ" المتطرِّف، كما النظام العربيِّ القديم كله، وكذلك المداخلات الإقليميّة، كما التدخُّلات العالميّة المرحليّة الطارئة من حين لآخر، هو في نهاية الأمرمحكومٌ بالإنكفاء والزوال والاندثار، بالتزامن مع تسارع وتيرة نضج عوامل عمليّة التحوُّل الديموقراطيِّ واستكمال أسباب نجاحها المحتوم خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة على أبعد تقدير.

وأما فيما يخصِّ تيّار"الإسلام السياسيِّ" الأيديولوجيِّ المعتدل بشقيه السنيِّ والشيعيِّ، فسوف يتراجعُ ويضمُر لصالح "تيّارإسلاميٍّ/ وسطيٍّ مدنيِّ الطابع"، أو "تيّار مدنيِّ إسلاميٍّ/وسطيّ الطابع"، أوبتعبيرأدق: "تيّار إسلاميّ ديموقراطيّ" على شاكلة الأحزاب الأوروبيّة المسيحيّة الديموقراطيّة والإجتماعيّة في دول الاتِّحاد الأوروبِّي.

وفي هذا المضمار، يمثِّل مسار تطوُّر"حركة النهضة" التونسيّة - إحدى أهمِّ فصائل "الإسلام السياسيِّ" في العالم العربيِّ - من حيثُ البنية والنهج والأهداف أبلغَ مثال على صدقيّة مقولتنا هذه (يرجى العودة إلى البيان الختامي للمؤتمرالعام العاشر لحركة النهضة ووقائعه، تونس في 2016/05/25). كما تجدُرالإشارةُ هنا أيضا إلى التجربة الواعدة التي بدأها ويخوضها "حزب العدالة والتنمية " الإسلاميُّ المغاربيِّ في الإنتقال السلميِّ المتدرِّج إلى الديموقراطيّة.

أما عن "حزمة" الأهداف والخيارات المصيريّة المطروحة أمام الشعوب العربية مجتمعةً، والتي تمهِّد لها طريق الالتحاق بركب الحضارة الإنسانيّة الواحدة، كما تفتحَ لها البابَ العريض للإندماج الخلاّق معها: فإنّها تشكِّل حزمةً متكاملةً ومتشابكةً ومتلازمةً بنيويّاً

ووظيفيّاً وأهدافا، جامعةً بين منجزات "تُراثها" الثمينة النادرة، وُمعطيات "الحداثة" الغنيّة الوفيرة، معبِّرة بذلك عن مكنونات "إرادتها الحرّة" الملتزمةِ والمســؤولة ِوالواعيّة فكراً ومنهجاً وتاريخاً؛ كما إنّنا سوف نستعرضها في ما يأتي ذكره.

أوّلا - الخيار الديموقراطيّ والحوكمة الرشيدة والعودة إلى الأصول:

الإنســـانُ هوالمنطلقُ وهوالهدفُ في آن معا، منذ بداية تشـــكّل "الإجتماع البشـــريِّ" وانطلاق مسيرة "العُمران البشـريِّ" الواحد، أو ما اصـطلحنا على تسميته في دراسـتنا هذه "بالحضارة الإنسانيّة" الواحدة. وتبقى سمة "النزعةُالإنسانيّة" أو"الأنسنة" تمثِّل الأصلَ في الأشياء والأحداث والظواهر، وتتقدّم على كل ماعداها من الصفات والسمات العالقة بالنفس البشـــريّة، من غرائز َوخلائقَ وطبائعَ تعودُ إلى الجذورالحيوانيّة البهيميّة الأولى للبشـــر. واسـتنادا إلى هذه المسـلَّمة، كان لزاما علينا، ضـخُّ روحِ "الأنسـنة"وعنفوانها في الجسـدِ البشـــريِّ العربيِّ المُنهك، والمرمِّي بإهمال على امتداد شـــواطئ المنطقة العربيّة، وبراريها المترامية منذ قرون خلت، تنهشُ فيه "ذئابُ البحرالمحيط المفترسة" و"ضباعُ البرِّ اليابسة الآسـرة". الأمرالذي يسـتلزم بالضـرورة: أن نقوِّم كلَّ القضـايا والأمور والتجارب سـابقا وحاضرا ومستقبلا بمقتضى هذه الروح، وأن نصوِّب المفاهيمَ والمصطلحاتِ في إطارها، وأن نضـعَ الأمورفي نصـابها الصـحيح والسـليم، وأن نبني عالمَ المسـتقبل،على قدر العلم الزاخر بكنوزِ الحقائق، واسـتدلالِ العقل المنفتح على رحابِ الكون اللامتناهي، والبصـيرة الحصـيفة النافذة الواعية، وذخائر َالتجارب الإنسـانيّة المعتّقة، وحصـيلةِ الخبرات البشـريّة المتراكمة في "الذاكرة الجَمْعيّة " للشعوب عبر مسيرتها التاريخيّة الطويلة، وآليات العقلانيّة الواقعيّة، وجدليّة وديناميّات الحوارالخلاّق.

ولمّا كانتِ الديموقراطيّةُ تمثِّل الفضـاءَ الحيويَّ الأمثل لتطبيق إرادة الشـعوب الحرّة، في تأمين مستلزمات الكرامة الإنسانيّة ومتطلَّباتها، وضـمانِ حقوق الإنسـان الأسـاسـيّة وحريّاته العامّة، وإقامةِ هياكلَ ومنصـّات العدل والمساواة والتضامُن والعدالة الإجتماعيّة، عبرالمسيرة التاريخيّة للبشـــريّة؛ فإنَّ خيارَ"التحوُّل إلى الديموقراطيّة"،وممارســـتَها في إطارالحوكمة الرشـــيدة، هوالخيارُ المصـــيريُّ العقلانيُّ والبراغماتيُّ الأوّل والرئيس، من بين الخيارات المطروحة أمام الإنســـان العربيِّ، من حيثُ الفكروالتأمُّل، والمنهج والممارســـة، والتاريخ والاعتبار. ونشيرفي هذا المقام، إلى أنّنا تناولنا موضوعاتِ الديموقراطيّة في المبحث الأول من الفصل الرابع.

ولما كانت الديموقراطيّة تعني، كما سبق القول، تطبيق"الإرادة الشعبيّة" في تدبير" الشأن العام" للدولة الوطنيّة والمجتمع، كان من الواجب واللازم لكي تكون نافعة بامتياز، أن تكون عامّة وشـاملة التطبيق في كلْ مجالات النشـاط والفعّاليّات الإنسـانيّة، من سـياسـة واقتصـاد

واجتماع وثقافة وعلوم وخدمات إنســـانيّة وغيرها. الأمرالذي يعني أن الديموقراطيّة وممارســـتها في إطارالحوكمة الرشـــيدة، تتطلب توافرمركّب مجموع الشـــروط الإفراديّة اللازمة كلٍّ على حدة، والكافية مجتمعة وكليّا، لبناء "المجتمع الديموقراطيِّ" المتماســـك والملتحم والمتكامل شـــكلاًومضـــموناً، وتشـــمل: بناءَ دولة القانون، ورعاية المجتمع المدنيّ ِوتعزيزَانخراطه ومشـــاركته في تدبيرالشـــأن العام، وتشـــكيلَ الأحزاب الشـــعبيّة الجماهيريّة المجسِّدة لإرادة الشعوب العربيّة وتطلُّعاتها المشروعة في الحياة الكريمة والتقدُّم الحضـــاري الجامع وريادة هذه الشـــعوب في مراحل مســـيرتها الديموقراطيّة لتحقيق هذه الأهداف، وتطبيقَ نظام ديناميٍّ معرفيٍّ منتج وعادل في الشـــأن الإقتصـــاديِّ، أقلَّه نظام "اقتصـاد السوق الإجتماعيّ"، لتحقيق التنميّة الشاملة المستدامة والمتوازنة،وتحقيق العدالة الإجتماعيّة، وبناءَ الثقافة التنويريّة العالمة، وإقامةَ مجتمع المعرفة، وبناءَ منظومة كفؤة للعلوم والتقانة مؤسّسـة على قاعدتي البحث العلمي والإبتكار، وتحقيقَ التنميّة الإنسـانيّة في مجالات الخدمات والقدراتِ والخياراتِ الإنسانيّة وغيرها.

ثانيا - "الثورة الدائمة" و"التغيير الجذريِّ":

يتمثَّلُ الخيارُ الثاني في اعتماد روح "الثورة الدائمة" والنضـــالِ الدائم الدؤوب في تجذير "إرادة التغيير" الشـعبيّة في أعماق النفس العربيّة وفي سـديم الأرض العربيّة، وفي ضـمان "ديمومة الثورة" دون كلل أو وهن أو تراجع، من خلال المثابرة النشـــطة والمحافظة على نبض الثورة والتضامن والتماسك الإجتماعيِّ في إطار "التغيير الجذريِّ"، ومن خلال عمليّة "التحوُّل الديموقراطي" ومتطلباتها ومســتلزماتها، وبناء دولة القانون، وتعزيز بناء المجتمع المدنيِّ وضـمان انخراطه في تعزيزالسـيرورة الديموقراطيّة وقيادة عمليّة التغيير، وصـولا إلى تشـــكيل "الأحزاب الشـــعبيّـة": وذلـك كلـه حتى بلوغ الأهداف المشـــروعـة في التغييروالانتقال المضمون والثابت إلى الفضـاء الديموقراطيِّ الكليِّ. وبدهيٌّ أن اعتمادَروح "الثورة الدائمة"، وضــــمانَ "ديمومة الثورة"، والمحافظةَ على نبض الإرادة الشـــعبيّة في "التغييرالجذريِّ" يتطلَّب طيفاً متكاملاً من الممارسـات السياسـيّة السلميّة والثوريّة، حسـبما يقتضيه الحال و تتطلَّبه الوقائع والتحدِّيات، بدءاً من الإحتجاجات السلميّة الدوريّة (اسبوعيّا) في الداخل العربيِّ والخارج الإقليميِّ والعالميِّ، الى الحوارات والمناقشـــات والمناظرات التنويريّة والتعبويّة العامّة في الداخل والخارج، الى مســـارات المباحثات والمفاوضـــات والندوات السـياسـيّة المحليّة والإقليميّة والدوليّة، وإنتهاء بالمقاومة المسـلَّحة المشـروعة في إطارالقانون الدوليِّ ضـد الإسـتبداد الداخليِّ كما الإحتلال الخارجيِّ وقوى الثورة المضـادّة مجتمعةً.

ثالثا - الخيار الوطنيُّ وبناءُ دولةِ القانون والمواطنة على أساس عقد إجتماعيٍّ جديد:

يرتبطُ مفهومُ "دولة القانون" ارتباطاًعضويّا وثيقاً بمفهوم "الديموقراطيّة"، وكذلك بمفهوم "حقوق الإنسان الأساسيّة" أو حزمة " القيم الإنسانيّة الكونيّة"؛ بمعنى أنَّ كلَّ واحد من هذه المفاهيم الثلاثة، يمثِّل شرطاً لازماً لأيٍّ من المفهومين الآخرين، ولكنه في الوقت نفسه ليس شـــرطاً كافياً، أوبمعنى آخر: إنَّ تحقيقَ أحد المفاهيم الثلاثة وجوباً، يتطلَّب شـــرطَ تحقيق المفهومين الآخرين لزوماً وليس كفايةً. وبناء على ماتقدّم، فإنَّ "الديموقراطيّة" كنظام وممارســـة، لايمكن أن تتحقّق الاّ في إطار"دولة القانون"، ومن ثمَّ كان بناءُ "دولة القانون" وتشييدُها على أساس "عقد إجتماعيٍّ" شرطاً لازماً لتطبيق العمليّة الديموقراطيّة وممارستها أصولا (وفي هذا المقام، يقتضـي التنويه إلى أنَّنا تناولنا هذا الأمر أيضـا في المبحث الأول من الفصل الرابع).

ومن هنا، فإنَّ "الخيارالوطنيّ" في"بناء دولة القانون" الوطنيّة يمثِّل بالضـــرورة الشـــرطَ اللازم لتحقيق الخيار"الديموقراطيِّ"، الذي يمثِّل بدوره الشـرطَ الأســاس في عمليّة "التغيير الجذريّة".

رابعا - التنميّة الشاملة المستدامة و المتوازنة، وتحقيق العدالة الإجتماعيّة:

كانت "التنميّة"عموما، ومازالت مســعى"الإجتماع البشــريِّ"، وشــغلَه الشــاغل وهمَّه ووسيلتَه في الحياة، للحفاظ على بقاء الجنس البشريِّ من جهة، ومن أجل تطويروجوده على هذا الكوكب من جهةٍ أخرى، في كلِّ مناحي الحياة والأبعاد، ومن حيثُ المضمون والشكل، أومن حيثُ الكمِّ والنوع.

ومن هذا المنطلق المبدئيِّ، فإنَّ خيار"التنميّة"، الذي يتبلورُاليوم في صيغته الحاليّة تحت مســـمَّى"التنمية الشـــاملة المســـتدامة المتوازنة"،يمثِّل خياراًحيويّا ومركزيّا، ليس فقط في المستويين الوطنيِّ والقوميّ، وإنَّما أيضـا على المسـتوى العالميِّ، ولجميع شـعوب الأرض. ونعني هنا "بالتنمية المســتدامة" بأنَّها تلك التنميةَ التي تخدِمُ حاجاتِ الأجيال الحاضــرة، من غيرأن تُهدِّد فُرصَ الأجيال القادمة وخياراتِهم في تلبية حاجاتهم. ويشـــيرالمفهومُ اليوم عادة إلى سـمات "الإسـتدامة" وتجليّاتها في المجالات الإجتماعيّة والإقتصـاديّة والبيئيّة، وأصـبح متداولا في أوســاط الحوار والنقاش السـياسـيّة والعلميّة التي تقام على مسـتوى عالميّ. وقد أُعتمد هذا المعنى لتعريف مفهوم "التنميّة المستدامة" - المعروف باسم"تعريف بروندلاند" - لأول مرة عام (1987) من قبل منظَّمة الأمم المتحدة (يرجى العودة إلى المبحث الثّاني: الإسـتراتيجيّةُ الوطنيّة للتّنميةِ الاقتصـاديّةِ، والمبحث السّادس: الإسـتراتيجيّةُ الوطنيّة للتنميّة الإنسانيّةِ، مع ضرورة إضافة مبحث آخر جديد تحت إسم "الإسترايجيّة الوطنيّة لتنمية البيئة والموارد الطبيعيّة"). وبدهيٌّ أن يتزامنَ خطُّ مســـارِ "التنميّة" من تعدُّدٍ وتنوُّعٍ وتعقيد، مع

تطوُّرِ "الإجتماع البشــريِّ"، لجهة المضــمون والشــكل والتعقيد؛ الأمر الذي يســتدعي بذلَ الكثيرمن التركيزوالإهتمام والتّبصُّـر في شـؤون "التنميّة المسـتدامة"، وإعمالَ العقل البشـريِّ وأدواته الخلاّقة في البحث العلميِّ والإبتكار، وحفزقدرة الإنســـان ورؤاه المأمولة، وانبعاث الذخيرة الخصـــبة للذاكرةُ الجَمْعيّة للبشـــريّة، من معارفَ علميّة ومهاراتٍ تقانيّة وخبراتِ العيش المشــترك، وحشـدها في عملية تحليلِ هذه الشـؤون التنمويّة والتخطيط لها، وتنفيذِها وفقَ البرامج المعدّة لها، وتقويمِها حســبما يقتضـــيه الحال، وذلك كلُّه في إطار "رؤية استراتيجيّة" مركّبة.

ومع تبلورِ "ظاهرة العولمة" في أواخرالقرن الماضــي وبداياتِ القرن الحالي، تعاظمَ دورُ الإقتصــاد ورؤوس الأموال الماديّة/النقديّة والإجتماعيّة والبشـريّة/الإنسـانيّة - وخاصــة ما يعرف اليوم باسم "الإقتصاد المعرفيّ" القائم والمؤسَّس على قاعدة "المعرفة" على إطلاقها - في مصائر البشر وتحديد هويّاتهم الحضاريّة، سلبا وإيجابا، هبوطا وصعودا، تخلُّفا وتقدُّما؛ حيث تضـخّمتِ المؤسـسـات الإقتصـاديّة السلعيّة والخِدماتيّة والماليّة والإسـتثماريّة شـاقوليّا، وتوسّعتْ في مجاليِّ الإنتاج والتسويق أفقيّا، عبرالحدود الدوليّة، فتشكّلت الشركاتُ العابرة للقارَات وأسواقُ المال الإحتكاريّة الكبرى، في إطار التّكتُّلات الإقتصاديّة العملاقة، وفي ظلِّ اقتصـــاد الســـوق الحرّ ِالمتغوّل المهيمن وتحت عباءته وفورة دوره. ومع تعاظُم نفوذ هذه المؤسـسـات والتكتُّلات وسيطرتها بل تغوُّلها، تعمّقَ الشرخُ واتّسعتِ الفجوةُ التي تفصل ما بين شـــمـالٍ وجنوب، أو شـــرقٍ وغرب، أومـا بين دول متطوُرة مزدهرة/غنيّـة ودول نامية/فقيرة، وخاصّة في مجاليِّ الإقتصاد والمعرفة؛ ما أدّى إلى نتاجِ فائض ثروة وازدهار وقوة ونفوذ وتقدُّم علميٍّ وحضـــاريّ في جـانـبٍ بعينـه من عـالم اليوم. وفي الجـانـب الآخرأوالمقابل من صــورة المشــهد العالميِّ، تمكّنتْ بعضُ دول العالم النامي من عبورالهوّة الفاصلة بين العالمين المتطوّر والنامي والإلتحاق بركب الدول المتطوّرة بزمن قصير نسبيًّا - مثل دول النمورالأسيويّة - كذلك استطاعتْ دول أخرى كانت مصنّفة حتى وقت قريب من الدول الناميّة - مثل الصين الشعبيّة والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا - إجتيازَ الحدِّ الفاصل والدخولَ إلى عالم التنميّة مؤخّرا وشـكّلتْ مع الإتحاد الروسـي تكتُّل "البريكس"، بينما بقيتْ دول العــالم النــامي الأخرى - مثـل بلـدان العــالم العربيِّ ومعظم دول أمريكـا اللاتينيّـة وجمهوريّات آسـيا الوسـطى الإسـلاميّة ودول منطقة جنوب شـرق آسـيا وعموم بلدان القارة الإفريقيّة - تراوح في مكانها، تعاني من آلام مرحلة المخاض العســيرة والمســتعصــية إلى حين؛ الأمرالذي يتطلّب من هذه الأخيرة، وفي مقدّمها عالمنا العربيِّ، القيام بحركة تغييرات جذريّة، بله ثوريّة، في كلِّ الأبعاد، وعلى كامل أصـــعدة طيف النشـــاط الإنســـاني الحياتي الواسع.

ولمّا كان مفهوم "العدالة "على إطلاقها، يرتبط لزوماً بمفهوم "التنميّة المسـتدامة"، بمعنى أنّه مفهومٌ مكمِّل له - كما جاء في "تعريف بروندلاند" المعتمد من قبل منظَّمة الأمم المتّحدة- كان من الضـروريِّ بمكان وجوبُ الوصـول إلى توزيع عادل لفُرص العيش والإسـتفادة من الموارد في إطار "العدالة بين أبناء الجيل الواحد" من جهة أولى، ووجوبُ ضـمان الإسـتخدام

المستقبليِّ للموارد الشحيحة أيضا للأجيال القادمة في إطار"العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة" من جهة ثانية، مع ضمان أن لايهدد أيُّ نموٍّ إقتصاديٍّ دائم فعّاليّةَ النُظم البيئيّة، أو يعطل قيامها بوظيفتها بكفاءة وبالشكل المطلوب من جهة ثالثة.

خامسا - تعزيز المجتمع المدنيِّ وتشكيل الأحزاب "الشعبيّة" الجماهيريّة:

لقد أظهرتِ التجاربُ الإنسانيّة التاريخيّة - وخاصة في القرنين الأخيرين-وكذلك الدراساتُ الإجتماعيّة ذات الصلة، الدورَ الهامَّ والمركزيَّ "للمجتمع المدنيِّ" و"للأحزاب الشعبيّة" الجماهيريَّة في بناء "الديموقراطيَّة" وممارستها،إن يكنْ من حيثُ التبنِّي والدعوة لها والتأسيس لقيامها، أو لقيادة مرحلة الإنتقال إليها، أومن حيثُ ممارستها وتعزيزاستقرارها وترسيخ أعرافها وتقاليدها وتجذيرها في صُلب كيان المجتمعات البشريّة التي كان لها قصَبُ السبْق في تطبيقها في دولها. وتُقدِّم حركاتُ التحرُّرمن النُظم الدكتاتوريّة الأتوريتاريّة والتوتاليتاريّة والتحوُّل إلى الديموقراطيّة، في بلدان أمريكا اللاتينيّة وبلدان شرق أوروبا، في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن الماضي، إلى جانب غيرها من التجارب الإنسانيّة عبر المسيرة الحضاريّة التاريخيّة والديناميّة للشعوب والدول، أنصعَ دليلٍ على صحّة مقولتنا آنفة الذكر بخصوصِ أهميّة دور المجتمع المدنيِّ والأحزاب الشعبيّة، وإن يكنْ بدرجاتٍ متفاوتة، في إطلاق عمليّة الانتقال إلى الديموقراطيّة وإنضاجها وتعزيزها؛ الأمرالذي يدعمُ قناعتنا، بأنَّ خيارَ"تعزيزدورالمجتمع المدنيْ والأحزاب الشعبيّة" في بناء الديموقراطيّة هو خيار ضروريٌّ واستراتيجيٌّ في آنٍ معاً، مع حتمية تصدُّره لقائمة أولويّات العمليّة الثوريّة من أجل التغيير: ليس فقط من أجل مرحلة التحوُّل الديموقراطيِّ، وإنمّا أيضا من أجلِ تعزيزِالسيرورة والممارسة الديموقراطيّة، وضمانِ استقرارالنظام الديموقراطي، وتطبيقِ الحوكمة الرشيدة في كل مجالات الحياة، وترسيخِ بنية دولة القانون، وتأمينِ المساواة والعدل والتضامن بين جميع المواطنين، وأخيرا وليس آخرا صونِ حقوق الإنسان الأساسيّة وحريّاته العامة والذود عنها. وعطفاً على ما سبقَ وأوردناه من مُحاجّات في أكثر من مكان في دراستنا هذه، فإنَّ بناءَ أيّة منظومة، ومنها منظومة المجتمع المدنيِّ (بمافيها الأحزاب الشعبيّة)، ينطلقُ في الأصل من "الداخل"، ومن "قاعدة" الهرم المجتمعيِّ، بالإضافة إلى وجوب "التكامل" العضويِّ مع المنظومات النوعيّة الأخرى في إطار البلد الواحد، كما أنَّه يأخذ بعين الاعتبار تأثيراتِ "البيئة المحيطة"،الإقليميّة والعالميّة.

ومن هنا، فإنَّ بناءَ "المجتمع المدنيِّ"، أو استكمال بنائه، أو تفعيلَ ماهو قائم في عالمنا العربيِّ المعاصر وتنشيطَه، حسبما يقتضي الأمر، إن يكنْ من حيثُ درجةِ تطوُره من جهة، أو من حيثُ مكوِّناته وشبكة علاقاته وجدليّة عمليّاته التبادليّة وسيرورات تطوُره وأولويّات مهامِّه من جهة أخرى. وينطبقُ الأمر ذاته على تشكيل "الأحزاب الشعبيّة" بديلا عن

الأحزاب التقليديّة الآيلة إلى السقوط والفشل والخسران. الأمرالذي يتطلَّب في الدرجة الأولى تحفيزَ كلّ طاقاتِ الشباب العربيِّ "المضطهد" في داخل البلدان العربيّة "المستباحة" داخليّا وخارجيّا و"المشرّد" في الشتات في بلاد اللجوء والمهجر، وحشدَ إمكانيّات الأفراد والجماعات واستنفار المؤمنين بالتغييرعلى قاعدة التحوُّل إلى الديموقراطيّة، والانخراطَ في ركبِ "الثورة الدائمة" من أجل "التغيير" في العالم العربيِّ، والإلتزامَ بمبادئها وقيمها الأخلاقيّة والجماليّة، والمحافظةَ على عنفوانها، حتى بلوغَ غاياتها وأهدافها المرسومة، مع الإستفادة القصوى من الفُرص المتاحة، والمعونات والتسهيلات المقدّمة من قبل منظَّمات المجتمع المدنيِّ العالميّة، والأحزاب الشعبيّة التقدُّميّة، والمؤسّسات الدوليّة ذات الصلة، والدول والحكومات الصديقة والمناصرة للقضايا العربيّة العادلة. ذلك إنّه يقعُ على عاتقِ المجتمع المدنيِّ والأحزاب الشعبيّة التي سوف تتشكّل بالضرورة في أعلى هرم المجتمع المدنيِّ حصريّا، مُجملُ مهامِّ قيادةِ "ثورةِ التغيير" في العالم العربيِّ؛ وفي مستهلِّها مرحلة التحوُّل الديموقراطيِّ، بكلِّ ماتعنيه "عبارة مجمل مهامِّ" من دِلالات نظريّة وعملانية، أونوعيّة تخصُّصية (سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة وغيرها)، أو مستويات وفضاءات (محَّليّة وطنيّة وقوميّة وإقليميّة ودوليّة).

سادسا - تجديد الخطاب الثقافيِّ (وفي صُلبه الخطاب الدينيِّ):

تمثِّل "المنظومة الثقافيّة"- وفق التعريف المعتمد في هذه الدراسة - الحاملَ الأشمل والأعرض: للفكرالإنسانيِّ ومبادئه الأساسيّة، وللسلوك الإنسانيِّ وقيمه الأخلاقيّة، وللمشاعر الإنسانيّة وقيمها الجماليّة. وفي ضوء وجهة النظرهذه، فإنَّ "الخطابَ الثقافيَّ" يمثِّل منطقيّا وواقعيّا "نبضَ الحياة العامّة" للأفراد والجماعات والمجتمعات في زمان ومكان معيّنين من مسيرة التطوّرالبشريِّ على كوكب الأرض: أوبمعنى آخرفهو يعبِّرعن "روح العصر" لمرحلة تاريخيّة حضاريّة معيّنة للأمم والشعوب، في أزمنة وأمكنة بعينها من كوكبنا، ومن ثمَّ عن مدى تطوُرالأمم والشعوب ودرجته. ولمّا كان"الخطاب الثقافيّ العربيُّ" في هذه الأيام، ما زالَ سجينَ مرحلة الإنحطاط من تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة، أي أنّه ما زال يعبِّرإلى حدٍّ بعيد عن هذه المرحلة المُظلمة من تارخ المنطقة العربيّة، كان لزاماً على شعوب العالم العربيِّ، أن تتّخذ خياراً آخرَمن الخيارات الحيويّة وَالمفصليّة والحاسمة في النقلة النوعيّة الحضاريّة، وفي رأس قائمة اولويّات الخيارات المصيريّة، وتحديدا اليوم قبل الغد، وهو خيار"تجديد الخطاب الثقافيِّ العربيِّ" وتنويره؛ حيث تُجدِّد به الأمةُ حيويّتها وتطلعاتها المخزونة والمحبوسة في دهاليزالماضي وكهوف خرافاته وأساطيره، وتحفِّز به طاقاتِها الكامنةَ في الخلق والإبداع والابتكارعلى مستوى التقدّم الحضاريِّ المعاصر.

وبحكم كونِ"العُنصـر الدينيّ" يحتلّ المقامَ الأولَ والرئيسَ في مُركّب "المنظومة الثقافيّة"، ينتج بالضـــرورة أنَّ تجديدَ الخطاب الثقافيِّ، يعني أوَلَ ما يعني: "تجديدَ الخطاب الدينيِّ" و"تنويرَه" بكلِّ أبعاده وتفاصـيله ومندرجاته، وفي مقدّمها الفصــل بين الدين (الذي يمثِّل في أصـله علاقة روحيّة قُدسيّة لاهوتيّة الطبع والطابع تقومُ بين الأفراد وخالقِهم) والنظام الكلّي للدولة/المجتمع (الذي يجسِّـد عبر الدسـتور أو النظام الأسـاس للدولة "العقد الإجتماعي" الوطني روحاً ونصّــا باعتباره علاقة دنيويّة حياتيّة ناسـوتيّة الطبع والطابع تجمعُ بين المواطنين على اختلاف أعراقهم ودياناتهم ومذاهبهم ومعتقداتهم ومصــالحهم وأهوائهم)، علما بأنَّ هاتين العلاقتين لاتتعارضـان من حيث الغاية والاختصـاص، وإنّما تتكاملُ الواحدةُ منهما مع الأخرى في ضوء ذلك، وتُسهمان باتِّساق وتناغم على: صونِ الحريات الشخصيّة للأفراد من جهة أولى، وتعزيزِ التلاحم والتماسـك والتضـامن الإجتماعي للمجتمع من جهة ثانية، وإقامةِ الدولة العَلمانيّة المدنيّة التعدُّديّة الجامعة وترسيخِ بنيانها من جهة ثالثة.

سابعا - بناء "مجتمع المعرفة" وبناء "المنظومة الوطنيّة للبحث العلمي والإبتكار":

يقِف العالمُ العربيُّ اليوم أمام تحدٍّ "معرفيٍّ" بنيويٍّ مصـيريٍّ وحاسـم، إلى جانب تحدّيات "وجوديّة" بنيويّة وأسـاسـيّة وحاسـمة، تتعلَّقُ بوجوده ككلّ: وعليه أن يختار بين طريقين لاثالث لهما، إمّا طريق الإستسـلام ونتيجته الإندثار، وإمّا طريق التصـدّي للتحدّي، ونتيجته الخلاص والنجـاة. ويكون التصــدّي بـاعتمـاد "الخيـارالمعرفيّ"،بمعنى الأخـذ بخيـار تشـييدِ"مجتمع المعرفة" وتطوير"منظومة العلوم والتقانة" في العالم العربي بشـكل عام، وبناء"المنظومة الوطنيّة للبحث العلميّ والابتكار"في البلدان العربيّة بشـكل خاص على غرارالدول المتطوِّرة معرفيّا ووجوديّا؛ ذلك أنَّ خيارَ "تأكيد الوجود" وخيارَ "تحصـيل المعرفة" واكتسابها، هما خياران متلازمان ومكمِّلان لبعضهما البعض.

وفي مجال الحديث عن ترتيب أولويّة "الخيار المعرفيّ" في قائمة أولويّات الخيارات، فإنّه من المفيد الإشـارة، إلى أنَّ خيارَ تطوير العلوم والتقانة، وتحقيق "مجتمع المعرفة"، لن يكون له كامل النفع والفعّاليّة والإنتاجيّة، إلاَّ في حال تطبيقه في فضـاء الديموقراطيّة والحريّات: أي في إطارالدولة الوطنيّة الحديثة، وتحديدا دولة القانون المنشودة.

ثامنا - ضـــــرورةُ التّوجُّهِ القوميّ: نموذجا "الاتّحاد الاوروبيّ" و " الولايات المتّحدة الأمريكيّة": ضرورة العمل على تحقيق إرادة الشعوب العربيّة في بناء دولة الوحدة على أســـاس التدرُّج، بدءاً من إعادة تأســـيس الدولة الوطنيّة في البلدان العربيّة، مروراً بـالتكـامـل العربيّ، إلى تشـــكيـل الإتحـاد الكونفيـدراليّ، إلى إعلان الإتحـاد الفيدراليّ، وصولا إلى إقامة دولة الوحدة:

إنطلاقاً من وجهة النظرالتقليديّة في اســتشــراف المصــيرالعربيِّ، أي إنطلاقاً من جُملةِ السـماتِ والخصــال المشـتركة المركّبة من العرق واللغة والثقافة والتاريخ والمصــالح التي تجمع بين أغلبيّة سـكّان العالم العربيِّ، فإنّه يمكن القبول مبدئيّا بمقولة أوخيار"حتميّة الوحدة العربيّة" "؛ وهوالأمرُالمألوفُ والمتعارفُ عليه في أدبيّات الفكرالقوميّ العربيِّ النهضويِّ.

أما إذا اعتمدنا التحليل العلميِّ المبنيِّ على البصيرة الموضوعيّة والآليّة الجدليّة والتجربة البشريّة التاريخيّة - وهو المنهج والاسلوب الذي اعتمدناه في دراستنا هذه - فإنّه يجبُ الأخذُ بالنتائج المترتِّبة على ذلك، وهي بدورها تقودنا إلى مصـــير يتميّز بتنوُّع الخيارات وتعدُّد الإحتمالات وفقَ طيفٍ غنيٍّ من توليفات أو تشـكيلات من السـمات والخصــال الآنفة الذكر، تكون مجبولـة ومحكومـة معـا في إطـار محـدِّدات ثلاثـة تجمع بين "الإرادة الشـــعبيّـة" و"المصـــلحة الوطنيّة" و"الضـــرورة الظرفيّة التاريخيّة"؛ الأمرالذي يؤدِّي بحكم المنطق والواقع إلى اعتماد خيار يقول بضـــروروة "الإتحاد العربيّ" أو "الوحدة العربيّة": بدءاً من "التكتُّل العربيِّ" كحدٍّ أدنى، مروراً "بالإتِّحاد العربيِّ" كحدٍّ وسـطيٍّ، وصـولاًإلى"الولايات العربيّة المتّحدة" في أفضل الحالات.

ومن هنا، فإنّنا سوف نلتزم بخط سير تصاعديٍّ وتدُّرجيٍّ في خارطة استشرافنا لمصير العالم العربيِّ في القادم من الأيَّام. كما إنّنا ســـوف نســـتعين في مقاربتنا التحليليّة الحاليّة بمعطيات ووقائع مسيريتيِّ "الإتحاد الأوروبيِّ" و"الولايات المتّحدة الأمريكيّة" .

في مقاربتنا التحليليّة (السياسيّة/الإجتماعيّة/الحقوقيّة والثقافيّة)، سوف ننطلق من مفهوم "الدولـة القوميّـة/الوطنيّـة"من بـدايـات تشـــكُّلـه، ونرافق تطوُرَه عبرالعديد من المحطَّـات والمراحل التاريخيّة الهامّة، حتى تبلوره حديثا بمصـطلح وصـيغة "الدولة الوطنيّة" الحديثة، أوما يمكن أن نسـمِّيه اليوم "بدولة القانون" وفق المصـطلح الألمانيِّ. وبغضِّ النظرعن تعدُّد المدارس السـياسـيّة والإجتماعيّة بخصـوص تاريخ البدايات، فإنّنا سـوف ننطلق من معاهدة "مونســـتر"/ وســـتفاليا في عام (1648)-التي وضـــعت حداً "لحرب الثلاثين عـامـا" الدينيّة/السـياسـيّة الدامية في أوروبا في الأعوام (1618- 1648) -؛ حيث ولدت مع توقيعها فكرةُ "الدولة القوميّة"، كما شـهدت هذه المعاهدة نشـوءَ النظام الحديث للدول، الذي أصـطلح على تسميته غالبا "بالنظام الوستفالي "نسبةإلى"معاهدة وستفاليا" لعام (1648) آنفة الذكر. وتعريفاً فإنَّ"الدولة القوميّة/الوطنيّة"هي منطقة جغرافية تتميّزبإنّها تستمدُّ شرعيتَها السياسيّة من تمثيلها لأمّة أوقوميّة مســتقلّة كما انّها تتمتع بالسـيادة. والدولة هنا هي كيانٌ ســياســيٌّ

وجيّوســـياســـيٌّ ، بينما الأمّة هي كيان عرقيٌّ وثقافيٌّ في آن. إنَّ مصـــطلح "الدولة القوميّة/الوطنيّة"يفترض ضمناً تطابُق الشقّين، أي السياسيِّ والجيوسياسيِّ مع العرقيِّ والثقافيِّ معا، كما إنَّ تشــكّل "الدولة القوميّة/الوطنيّة" يمكن أن يحدث في أزمنة مختلفة كما في بقاع مختلفة من العالم. ويســود نموذجُ "الدولة القوميّة/الوطنيّة" اليوم طيفَ التشــكيلات المعروفة للدول، ويمكن مقارنته مع مفاهيم الدولة متعدِّدة القوميّات والدولة/المدينة والإمبراطورية والكونفيدراليّة وأشـــكال الدولة الأخرى، والتي بدورها قد تتداخل معا و/أو مع مفهوم "الدولةالقوميّة/الوطنيّة".

واليوم ولأكثرمن (369) عام مضـــت، مازال نظامُ الدولة القوميّة/الوطنيّة المبنيُّ على أساس معاهدة وستفاليا لعام (1648)، يُحدِّد العلاقات بين الدول وسكّانها في إطارها العام. وخلال هذه القرون الثلاثة ونصـــف القرن ونيّف، وفي مجرى الســـيّاق التاريخيِّ لتطوّر مفهوم"الدولة القوميّة/الوطنيّة"في المجالات الفلسفيّة/العلميّة والسياسيّة والإجتماعيّة والثقافيّة تعرّض المفهوم لتأثيراتِ عددٍ من الأحداث والظواهروالتحّولات الهامّة في مراحلَ ومحطات ومنعطفات تاريخيّة فاصـــلة، وتكيَّف جدليّا مع هذه التأثيرات والمؤثِّرات، ومن ثمَّ خضـــعَ لجُملةٍ من التحوُّلات البنيويّة والتنظيميّة والسلوكيّة. وأهمُّ هذه المحطَّات المفصلِّيّة التاريخيّة وأعمقُها تأثيراً وأثراً في مضـــمون "الدولة القوميّة/الوطنيّة" وشـــكلها، هي"حركة التنوير" الأوروبيّة في القرن الثامن عشـــروماأفرزته من مســـتجدّات مصـــيريّة أطَّرت مرحلة "الحداثة"لمســيرة الحضـــارة البشـــريّة، وخاصّـــة مع انبثاق "الثورة الفرنســـيّة" و"الثورةالأمريكيّة" اللتين عمّدتا هذه الفترة من تاريخ البشريّة.

والحال، وفي ما يخصُّنا هنا، فإنّه بالإضافة إلى كلِّ ما تميّز به "عصرالتنوير" أو"عصر العقل" في القرن الثامن عشــر- الذي يمثِّل بحق نواة عصــر"الحداثة" أوالعمود الفقريِّ له - من إسـهامات حضـاريّة في مجمل مجالات النشـاط والفعَّاليّات الإنسـانيّةَ، فقد تناولَ أعلامُ التنوير في مؤلَّفاتهم ومنتدياتهم وحلقاتهم الثقافيّة العامة ونقاشـــاتهم المفتوحة على كامل مركّبات الطيف المجتمعيِّ الأوروبيِّ، مبادئَ وأفكاراً أســاســيّة، تبلورتْ لاحقا في صـــورة مفاهيم، تضـــافرتْ مجتمعةً على تطويرِنظامِ الدولة القوميّة/الوطنيّة الذي انبنى على أســـاس معاهدة وستفاليا لعام (1648)، وأسـهمتْ من ثمَّ في صـوغ الصـيغة الراهنة لنظام الدولة الحديثة. وأهمُّ هذه الأفكاروالمبادئ والمفاهيم هي مبدأ "المصـلحة الوطنيّة" ومفهوم "القانون الدولي" و"وثيقة حقوق" (1689) أو "إعلان الحقوق الإنجليزي" ونظريّة "العقد الإجتماعي" ومبدأ "التعدُّديّة" ومفهوم"العَلمانيّة" و"التشريع البرلماني" ومفهوم "دولة القانون" و"السيادة الشعبيّة" أو "سيادة الشعب" وأخيرا وليس آخرا "النزعة الإنسانيّة" أو "الأنسنة". كما ضمّنَ هؤلاءُ الأعلام في نماذجِهم الإجتماعيّة أفكارهَم الرئيسة في مجال "حقوق الإنسان" و"حقوق المواطن"، التي تبلورت لاحقا في صـــورة مفاهيم عامة مثل "إعلان الإســـتقلال الأمريكي" التاريخيِّ للثورة الأمريكيّة عام (1776) و" وثيقة الحقوق" و"الدســـتور" و "إعلان حقوق الإنســان والمواطن" التاريخي للجمعيّة الوطنيّة الفرنسـيّة (المنبرالأول للثورة الفرنسـيّة عام 1789) ولاحقا "إعلان حقوق الإنسان " الصادرعن الأمم المتحدة عام (1948).

ومع نشوءِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة في أعقاب الثورة الأمريكيّة عام (1776)، ونجاحِ التجربة الديمقراطيّة الأمريكيّة - التي تأتي في مقدّم التجارب الديمقراطيّة في العصر الحديث - تبلورَ مفهومُ "الديموقراطيّة" بصورته الجديدة، كما أنّه أخذ يتجذّر في صُلب بُنية نظامِ الدولة الحديثة، مع تحوُّلِ مُعظمِ دول العالم تباعا، وفي موجاتٍ متتابعة إلى الديموقراطيَّة، وخاصة مابعد الحرب العالميَّة الثانية في إطارالموجة الثانية من "التحوُّل الديموقراطيّ" التي شملت العديد من دول العالم. ومع توسُّعِ دائرة الموجات الديموقراطيّة عبرالعالم، وخصوصا مع تحوُّل معظم دول أمريكا اللاتينيَّة وشرق أوروبا وشرق آسيا إلى الديموقراطيّة في الربع الأخير من القرن العشرين في إطار الموجة الثالثة، ظهرَ دورُ المجتمع المدنيُّ الهامُّ والمكمِّل في بنية نظام الدولة الحديثة.

من هنا، وفيما يخصُّ مفهوم الدولة القوميّة/الوطنيّة الوستفاليّ، فقد تفاعلتِ المستجدّاتُ المتراكمةُ خلال القرون الثلاثة ونصف القرن المنصرمة على نشأته - والمكوَنة من جملة أفكار وقيم ومفاهيم وتجارب عصر التنوير وما بعده آفة الذكر وذات الصلة - وفق آليّات التطوُر الجدليّة، وأسهمت إيجاباً في تطوير هذا المفهوم مضموناً وشكلاً، وخلُصت إلى صوغه اليوم في صورة نموذج "دولة القانون" الوطنيّة الديموقراطيّة الاجتماعيّة العَلمانيّة الحديثة؛ أي نموذج الدولة الحرَّة التي يتساوى في ربوعها وفي حدود "الدستور" المعبِّرعن "العقد الإجتماعي" الناظم وفي ظلِّ "حكم القانون" النافذ، جميعُ مواطينها كبشر تجمعُ بينهم سمة "الكرامة الإنسانيّة"، وتوحِّدهم "الهويّة الإنسانيّة" و"حقوق الإنسان الأساسيّة" و"الحريّات العامّة" وباقي "القيم الإنسانيّة الكونيّة" في المساواة والعدل والتضامن والسلام، وتظلِّلهم كما تحفِّزهم مبادئُ وسلوكيّاتُ وآفاقُ "الانتماء الوطنيِّ" و"الحماسة الوطنيّة" و"التلاحم الاجتماعي"،على اختلاف مسميّاتهم وهويّاتهم الثانويّة الأخرى، العرقيّة والإثنيّة والدينيّة والمذهبيّة وسواها.

الاَّ أنَّ التطوُّرلايقف عند هذا الحدِّ أو أي حدٍّ؛ فمع انتشارِ ظاهرةِ العولمة في الربع الأخير من القرن العشرين، وتوسُّعِ دائرة مجالات نشاطها - لتشمل الإقتصاديَّة والسياسيَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة والمعرفيَّة - وتعاظُمِ دورِالشركات والمؤسَّسات الإقتصاديَّة والماليَّة العابرة للقارات - الحامل الرئيس لمبادئ وأفكار الليبراليَّة الجديدة - وتغوُّلِها في السوق العالميَّة، وتأثيراتِها المدمِّرة لاقتصادات الدول الأضعف نسبيًّا كما لاقتصادات الدول النامية: في مقابل تنامي دورالمنظمات غير الحكوميَّة وباقي مجموعات المجتمع المدنيِّ العالميِّ التقدُّمي، ظهرتْ الى السطح مواجهةٌ علنيَّة مباشرةً بين نظامين متعارضين، ليس من وجهة نظر السيادة والهويَّة الوطنيَّة والديموقراطيَّة وحقوق الإنسان فحسب، وإنما أيضا من وجهة نظر التحدِّي الوجوديِّ أساسا: نظام الدولة الوطنيَّة الديموقراطيَّة، والنظام الدوليِّ القائم على مبادئ وآليَّات العولمة. فبينما تجهدُ "الدولة الوطنيَّة"من جهة، للحفاظ على سيادتِها وهويَّتها الوطنيَّة وصونِها والدفاع عنها في مواجهة الضغوط والتهميش التي يمارسها نظام العولمة، ولحماية النظام الديموقراطيِّ من الأخطارالتي يتعرض لها من قبل إكراهات العولمة المتعاظمة، وللحفاظ على تأمين حقوق الإنسان الأساسيَّة والحريَّات العامة وضمان ممارستها

في مواجهة ضـــغوط العولمة في كبتها وإلغائها: تعمل "العولمة" من جهة أخرى في الإتجاه المعاكس تماما - بحكم مبادئها وآليَّاتها وقوانينها - على إضــــعاف دورالدولة الوطنيَّة وتهميشــه، وصــولا إلى إلغاء الدولة الوطنيَّة ذاتها، وتهميش الديموقراطيَّة وحقوق الإنســان وابتلاعها جميعا.

وبهدف الوصــول إلى حلول ناجعة، تؤمِّن الخروجَ الآمن من المأزق والتناقض القائم بين قطبيِّ الصـــراع المتمثِّلَين،في نظام الدولة الوطنيّة الديموقراطيّة ونظام العولمة المتغوِّل، تصـــدّتْ دراســـاتٌ وأبحاثٌ جادّة للعديد من مراكز البحوث والباحثين الملتزمين لمعالجة الموضوع الطارئ. كما مثَّلَ هذا الشأن الحيويُّ بؤرةَ اهتمام العديد من المؤسسات الرسميّة العامة ذات الصـلة ومنظمات المجتمع المدني، وكان محلَّ عناية الســاســة من أصــحاب القرارعلى المستوى الوطنيِّ والإقليميّ والعالميّ. وقد خلُصتْ مُعظمُ هذه الدراسات والآراء والمواقف إلى اقتراح حلول وسطيّة توفيقيّة للإشكاليّة المطروحة آنفا، تتمثَّل في إقامة "نظام دول مناطقيٍّ" أو ما أصطلح على تسميته في الإعلام "بالتكتُّل الإقليميِّ/المناطقيّ"،يجمعُ بين دول تتوافق فيما بينها على جُملةِ مصـــالحَ وقيمٍ مشـــتركة. وفي هذا المقام، يقدِّم "الإتحاد الأوروبيِّ" أبلغَ نموذج قائم لهذا النظام.

ويتمثَّل الدورُالرئيس لهذا "النمط الوســطيِّ" من الأنظمة الدوليّة، في الحفاظ على ثوابت الدولة الوطنيّة - المتجسِّـدة في نموذج دولة القانون الوطنيّة الديموقراطيّة التعدُّديّة - وتوزيع الخصائص والصلاحيّات والمهام والتنسيق بين دول الإتِّحاد نفسها من جهة، وإقامة التوازن والحفاظ عليه بين الاتحاد وباقي الدول والتكتُّلات في إطار متطلَّبات العولمة وإكراهاتها من جهة أخرى.

واسـتنادا ّإلى ما تقدَّم آنفا، فأنّه يمكن تصـوُّرخارطة الطريق التي ترسمُ من حيثُ المبدأ، مراحلَ العمل والمهامَّ الملقاةَ على كواهل "الديموقراطييِّن العرب" في مســـقبل الأيام وفق المشهد الآتي:

اســـتكمالا للمرحلة الثوريّة التي مثَّل "الربيع العربي"مســـتهلَّها، ومع اســـتمراريّة تدفّق موجاته لتطال باقي ربوعَ المنطقة العربيّة، يتابعُ الديموقراطيّون العرب بكلِّ تشـــكيلاتهم ومرجعيّاتهم العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة والقبليّة والمناطقيّة،على المسـتوى الوطنيِّ والقوميِّ، نضالَهم السلميّ والثوريّ المشروعَ في آن، من أجل نشرالديموقراطيّة في جميع ربوع العالم العربيِّ، ويفتحون بلدانَه تباعاً باســـمها وعلى مســـمّاها، كأيام الفتوحات الإســـلاميّة الأولى التأسـيسـيّة في التاريخ العربيِّ الإسـلاميِّ. وحين تشـرع البلدان العربيّة تباعا في بناء "دولة القانون" الوطنيّة الديموقراطيّة الإجتماعيّة على أســـاس "عقد إجتماعيٍّ" وطنيٍّ جامع، ويتمُّ اكتمالُ عقدِ ثلاث دول وطنيّة ديموقراطيّة على الأقلِّ، يتمُّ الإعلانُ عن مشـــروع "الإتحاد العربيِّ" والبدء بالعمل بدستوره المجسّدِ "لوثيقة العهد" القوميّة، ومن ثمَّ يكون العالم العربيُّ قد دخل في رحاب المرحلة الثانيّة من مراحل خارطة الطريق، التي تكتملُ باكتمال عقد "الإتحاد العربيِّ". وتبدأ المرحلة الثالثة مع /وفي حال إعلانِ الشعوب العربيّة المنضوية في

إطار "الإتحاد العربيّ"، إرادتَها الحرّة وخيارَها المصـــيريّ الإجماعيّ في الإنتقال إلى دولة الوحدة المتمثِّلة في قيام "الولايات المتحدة العربيّة".

تاسعا - تعزيز الأمن القوميّ وإرساء دعائم الاستقرار في العالم العربيّ والإقليم المحيط والسعي الجادّ لإقامة تكتّل إقتصاديٍ/سياسيٍ مع دول الإقليم الديموقراطيّة (تركيّا، إيران وغيرها):

في عالمٍ ما يزال مسرحاً للعداواتِ والمنازعات والتعديّات،على اختلافِ مضامينها وتعدُّد أشـــكالها، يكونُ لزاماً على الدولة الوطنيّة التي تلتزم دســـتوريّا وأخلاقيّا بحماية أراضـــيها وســـكّانها برا وبحرا وجوا، أن تضـــعَ الســـياســـاتِ والإســـتراتيجيّاتِ والخططَ اللازمة وأن توّفرَ القدراتِ والإمكانيّاتِ والوسـائلَ الضـروريّة، لضـمان أمنها الوطنيّ وصـيانته وتعزيزه ضـــــدَّ كلِّ الأخطار الواقعة والمحدقة والمحتملة، مهما كانت ومن أي جهة أتت. ويجب أن يكون معلوما وملزما ومتلازما أيضـــا، أنَّ "الأمن الوطنيّ" للدولة الوطنيّة (البلدان العربيّة)، هو جزء لايتجزأ من "الأمن القومي" للأمة العربيّة والعالم العربيِّ، الذي يشكِّل فضاءاً أمنيًّا واحدا. وبالقدر ذاته من المســـؤوليّة الوطنيّة والقوميّة في آن، يقعُ على كاهل الدولة الوطنيّة اليوم والدولة القوميّة في الغد أيضـا، واجبُ الحرص على إرسـاء دعائم الإسـتقرار في العالم العربيِّ والإقليم المحيط. ولن يتأتّى ذلك، من غيرالوفاق والاتفاق بين دول الإقليم على إقامة العدل وتأمين حقوق الشعوب المشروعة وتطبيق القانون الدولي في ربوع الإقليم.

وعلى أرض الواقع تتفاعلُ على المسرح الإقليميّ، في هذه الأيام وفي الوقت نفسه، ثلاثُ عمليّات حيويّة كبرى متراكبةُ ومتداخلةُ ووثيقةَ الصلة والتأثيرالمتبادل، وهي:

1- على المستوى العربيّ: "ثورات الربيع العربيّ" من أجل الحريّة والكرامة الإنسانيّة والعيش الكريم واســترجاع حقوق الإنســان الأســاســيّة المســلوبة، والتخلُّصِ من الأنظمة الدكتاتوريّة الأوتوريتاريّة والانتقال إلى الديموقراطيّة، وبناءِ دولة القانون الوطنيّة الديموقراطيّة العَلمانيّة التعدُّديّة، والتنميةِ الشـــاملة المســـتدامة والمتوازنة وتحقيق العدالة الإجتماعيّة، واللحاقِ بركب الحضارة الإنسانيّة المعاصرة والإسهام الحضاريّ. وفي المقابل تصدّي قوى الثورة المضادّة لهذه الثورات العربيّة.
2- على المســتوى الإقليميّ: "قتال/صــراع تنافســيٌّ" ذوطابع دينيٍّ/مذهبيٍّ غالب على سواه على السلطة والنفوذ بين أنظمة الإقليم الثلاثة الإستبداديّة وشبه الإستبداديّة، العربيّة والإيرانيّة والتركيّة. واللافت في هذا النزال الدامي، انَّ الأنظمة الثلاثة على حدٍّ ســـواء تلبس "قناعاً دينيّاً مذهبيّاً ســـافراً"؛ حيث توظِّف الدينَ ذاته، مستخدمة سلاح الطائفيّة الغرائزيّ والعبثيّ، من أجل مصـالح قوميّة ظالمة وفئويّة متنوعة دنيويّة فانية.

3- على المســتوى العالميِّ: "حرب مصـــالح" متعدِّدة الأوجه بين الدول الكبرى النافذة عالميّا، مباشــــرة و/أو بالوكالة، وفي المقام الأوّل بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والإتحاد الروسيِّ، وتقوم "اسرائيل" بدورضابط الإيقاع لهذه الحرب الظالمة.

وإنطلاقا من رؤيتنا المركّبة التي شرحنا منطلقاتِها وأبعادهَا وآفاقها في هذه الدراسة، فإنَّ مآلَ مركَّب العمليَّات الثلاث آنفة الذكرمحكومٌ بديناميَّات السّـــياق الجدليِّ اللولبي الصــــاعد لتطوّر الأحداث والظاهرات والكينونات والعلاقات التبادليّة بينها: ومن ثمّ فإنّه بإمكاننا التنبؤ بمعالمه الرئيســـة؛ حيث تتجلّى هذه الديناميّات الجدليّة منطقيّا وواقعيّا في نهاية المطاف في انتصـــار ثورات الشـعوب، ومنها العربيّة، على أنظمتها الإسـتبداديّة القمعيّة، وإنطفاء لهيب القتال التنافســــيِّ بين أنظمة الإقليم، ووضـــــع حدٍّ للتّدخل الدوليِّ الظالم، بالترافق مع اندلاع انتفاضات شعبيّة على غرار ثورات "الربيع العربيّ" في إيران، وإجراء تصحيحات جذريّة للمسارالديموقراطيِّ في تركيّا: إمَّاعبرإجراءات وتدابيروموافف سلميّة الطابع في المستوى الحكوميِّ والبرلمـانيِّ، أوعبرحراك جمـاهيريٍّ بقيـادة منظَّمـات المجتمع المـدنيّ والأحزاب التركيّة الحاكمة والمعارضـــــة في آن. وفي اللحظة التاريخيّة التي تتحوّل عندها الكياناتُ الثلاثة إلى الديموقراطيّة، تكون هناك حاجةٌ ملحّة، بله ضـــــرورة وطنيّة وقوميّة ووجوديّة لهذه الكيانات مجتمعةً، في السعي الجادِّ والحثيث إلى إقامة "تكتُّل إقليميّ" عبرإستفتاء شعبي يجمع بينها، يصـــــون كياناتِها القوميِّة/الوطنيّة، ويحافظ على هويّتها الثقافيّة التاريخيّة المشـتركة - في خضـمِّ التنافس الدوليِّ المعولم - وينهي حرب المصـالح العالميّة المباشـرة، أوالتي تجري بالوكالة على أراضــي الإقليم، كما تضــع حدا مرّة واحدة وإلى الأبد لتدخُّلات الآخرين الطامعين في كنوز المنطقة وأسواقها.

عاشراً - الإسهام الحضاريُّ، تعزيز الشراكة العالميّة، وصيانة السلم العالميِّ:

مع دخولِ البلدان العربيّة مرحلةَ التحوُّل الديموقراطيِّ، إلى بناء الدول الوطنيّة الحديثة على قاعدة المبادئ والقيم والسـلوكيّات الديموقراطيّة الوليدة، والشـروع في التنميّة الشـاملة المستدامة والمتوازنة، وتطبيق العدالة الإجتماعيّة، وتشييد مجتمع المعرفة، وتجديد الخطاب الثقافيِّ وفي مقدّمه تنويرالخطاب الدينيِّ، وبناء منظومة البحث العلميِّ والإبتكار، وختاما بإقامة "الاتحاد العربيّ"، ومن ثمّ دولة الوحدة المنشــــودة والمرتبطة لزوماً وكفايةً بالأرادة الشعبيّة والمصلحة الوطنيّة والضرورة الظرفيّة التاريخيّة "الولايات المتّحدة العربيّة"، تكون شـعوب الأمة العربيّة قد اسـتوفت الشـروط الموضـوعيّة اللازمة والضـروريّة لتحقيق آخر أهدافها وخياراتها المصـيريّة، المتمثِّل في تطويرنظامها الراهن وتحقيق التجديد الحضـاريِّ المطلوب ومن ثمَّ إكتمال مشروعها الحضاريّ النهضويّ بعد مايقرب من قرنين من النضال والمعاناة والتضـحيات. الأمر الذي يهيئ لها أن تمتلك الإرادة الحرُة والقدرات والإمكانيّات والوسـائل اللازمة والكفيلة، كي تُسـهمَ من جديد بقسـطها: في صـنع التقدُّم الحضــاريِّ إلى

جانب باقي شـعوب الأرض المتطوّرة من جهة أولى، وفي تعزيزالشـراكة العالميّة من جهة ثانية، وصيانة الأمن والسلم في عالمنا من جهة ثالثة.

الخاتمةُ

وفي الختام، وفي خضمِ هذا الصراع الدامي الذي يجري على الساحة العربيّة، وتخوضه قوى الثورة المضـادّة، من عربيّة وإقليميّة وعالميّة فيما بينها، ومن أجل مصـالحها، وضـدّ إرادةِ الشـعوبِ العربيّة وطموحاتِها في التغيير؛ فإنّي أتوجَّه إلى "الديموقراطيِّين العرب" الوطنيين حصـريّا، على اختلاف هويّاتهم وتوجُّهاتهم، من قوميّن وإسـلاميّين ويسـاريّن وليبراليّن، المؤمنين والملتزمين بمبادئِ الديموقراطيّة وقواعدِها ووسائِلها، أن يجتمعوا على كلمةٍ سـواء فيما بينهم، ويبادروا إلى إجتماع طارئٍ يُعقد في مكان آمن في أوروبّا بمسـاعدة من الإتِّحاد الأوروبّي. الغايةُ من الإجتماع هي تشـكيلُ "المؤتمرالتأسـيسـي للديموقراطيين العرب"، ودراسـةُ المبادئ والأسـس والوسـائل اللازمة لتأطيرعمليّة التحوّل الديموقراطيّ (وثيقة مبادئ). ومن ثمّ يجري إنتخاب "أمانة عامّة" من بين الحاضـرين ومن خارجهم بترشـيح أصـوليٍّ ووفقَ الصـكوك والإجراءات التي تعتمد عادة في مثل هذه الحالات والظروف، مهمّتُها وضـع "خطَّـة طريق" واضـحـة المعـالم، وفي إطـار "التّحوّل الديموقراطيّ"، وتشمل الإجراءات الآتية:

أولاً- تقديم هذه الورقة مع جملة الدراسات وأوراق البحث الجديّة - التي تتعلّق "بالمشـروع الحضـاريّ النهضـويّ العربيّ" - إلى "الأمانة العامّة"، لعرضـها على "منابر" الحوارات الوطنيّة والحوارالقوميّ، باعتبارها المظلّة العربيّة العليا لعملية "التحوّل الديموقراطيّ" في العالم العربيّ.

ثانياً - اعتماد "رؤية اسـتراتيجيّة مركّبة" للبلدان العربية (الدول الوطنية) وللعالم العربيّ (الإتِّحاد العربيّ)، تشـكِّل الأسـاس في صـوغ "المشـروع الحضـاريّ النهضـويّ العربيّ"، وذلك وفق الآتي:

1- فتح ملفٍّ خاصٍّ تحت اسم"المشـروع الحضـاريُّ النهضـويُّ العربيُّ" وإدراجه على رأس أولوّيات جدول المشروعات الحيويّة التي تعتمدها "المنابر" .
2- تشـكيل "هيئة اسـتشـاريّة" خاصّـة من المفكّرين العرب المشـهود لهم بالفكر النقديّ الملتزم، تُعنى بهذا المشـروع، وتُفوّض بانجازملفٍّ كامل ومتكامل له من حيث الأبعاد النظرّية والتطبيق العمليّ، وصوغ الرؤية الاستراتيجيّة للمشروع.
3- تشـكيلُ "فُرَق عمل" متكاملة من المؤهّلين متنوعيّ ومتعدديّ الاختصـاصـات لوضـع "الاستراتيجيّة القومّية الاجماليّة لتطويرالعالم العربيّ" ، وكذلك أيضا "الإستراتيجيّات الوطنيّة النوعيّة الفرعيّة لتطوير بلدان العالم العربيّ".
4- اعتماد الورقة النهائيّة من قبل "المنابر" وفق الأصول والآليّات المعتمدة.

5- إحداث "مركز" أو"مؤسّسة"عربيّة-أوروبيّة مشتركة، لدعم "التحوّل الديموقراطي" وتعزيزه في العالم العربيّ.

ثالثاً - إقامة "حوارات وطنيّة" في اطار البلدان العربيّة (منابر وطنيّة للحوار)، تُعقد في مكان آمن، وبعيداعن أية تأثيرات أوضغوط داخليّة أوخارجيّة، وتكون غايتُها الرئيسة العمل على صوغ "عقود اجتماعية" وطنيّة، واعتمادها وطرحها مستقبلا كمشاريع "للدساتير الوطنيّة"، على استفتاء عام في بلدان العالم العربيّ.

رابعاً - إقامة "حوار قوميّ" في إطارالعالم العربيّ (منبر قوميّ للحوار)، يُعقد في مكان آمن، وبعيداعن أية تأثيرات أو ضغوط داخليّة أو خارجيّة، وتكون غايتُه الرئيسة كتابة وصوغ "وثيقة عهد" قوميّة تُشتقُّ من صلب "العقود الإجتماعيّة" الوطنيّة، وتنطلق من "وثيقة المبادئ" التي وضعها "المؤتمرالقوميُّ للديموقراطيين العرب"، واعتمادَها وطرحَها مستقبلا كمشروع " للنظام الأساس" "للمفوَّضيّة العربيّة" "للكيان العربيّ"، الذي تختاره الشعوب العربيّة أصولا وبمحض إرادتها، وذلك على استفتاء شعبيٍّ عربيٍّ عام، فرادى أو/ومجتمعين لاحقا.

خامساً – تشكيل "جبهات ديموقراطيّة " وطنيّة مثل "اتحاد الديموقراطيين السوريين"، و"اتحاد الديموقراطيين المغاربة" وغيرها على غرارها، على المستوى الوطنيّ، وجبهة "إتحاد الديموقراطيين العرب" على المستوى القوميّ، بالإضافة إلى "المؤتمر التأسيسي للديموقراطيين العرب" و "الأمانة العامّة"، تلتزم بالرؤية الإستراتجيّة المُعززة بالإقرار ككلّ، كما تعدُّ "النظم الداخليّة" لكل منها، من قبل لجان لديها الخبرة في هذا الشأن. ويكون من مهامِّ هذه "الجبهات" وضعُ خطط العمل اللازمة لتحقيق بنود الرؤية الإستراتيجيّة الخاصة بها، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط، وإجراء مراجعات دوريّة، وحسب ما يتطَّلبه المقام، وإدخال أيّة تعديلات ضروريّة تستلزمها معطيات الواقع المتغيّر.

سادساً - إقامة أوثق الروابط والتعاون والتنسيق بين "الجبهات الديموقراطيّة الوطنيّة"، فيما بينها من جهة، ومع الجاليات العربيّة المتواجدة في أنحاء العالم من جهة أخرى، في جميع ميادين النشاط والفعَّاليّات البشريّة والمجالات كافّة. ويكون في صُلب هذا التعاون، وعلى رأس قائمة أولويّاته، تأسيسُ "صناديق دعم ماليّة" لتعزيزعمليّات "التحوّل الديموقراطيّ" في بلدان العالم العربيّ.

سابعاً - بناءُ جسور ومحطات التواصل والثقة والحوار وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات، مع الرأي العام التقدميّ، ومؤسسات المجتمع المدنيّ في دول الجوار والإقليم وفي العالم، وكذلك أيضا مع الدول والتكتّلات الصديقة والمناصرة للقضايا العربيّة الراهنة والمستقبليّة، ومع مؤسسات منظَّمة الأمم المتّحدة وباقي المنظمات والمؤسسات العالميّة، وإقامة مشاريع تعاون مشترك معها، بعضا أو كلاًّ، حسبما يقتضيه الحال، وأخيرا وليس

آخرا الإستفادة من البرامج العالميّة المعنيّة بتقديم "المعونة والدعم الماليّ والمعرفيّ، العلميّ والتقانيّ، والخبراتيّ وغيره".

ثامناً – تقود "الجبهات الديموقراطيّة الوطنيّة" عمليّةَ " التحوّل الديموقراطيّ " في العالم العربيّ - الذي يمثِّل، أي التحوّل الديموقراطيّ، المدخل الطبيعي لمرحلة التغيير الجذريّ التي تعيشـــها المنطقة العربيّة في إطار التغيير الكونيّ الكلّي الذي يجتاح العالم اليوم - عبر مرحلة إنتقاليّة، تناضل خلالها على كلّ المستويات المتاحة والمفروضة، سلميّا وثوريّا حسبما يقتضي الحال، في الداخل والخارج، للمحافظة على ديمومة شُعلة الثورة وعنفوانها وانتشارها، لتعمّ العالم العربيّ بمجمله، وحتى إعلان انتصارها على مكوّنات عصور "التخلُّف" وسَدَنته من " ولاة ومتصرّفين وعرّابين ".

I. المصادر والمراجع العربية:

1. إبن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد. مقدّمة ابن خلدون، الجزء الأول. حقّق نصــــوصـــه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عبد الله محمّد الدرويش. دار يعرب، دمشـــق، الطبعة الأولى 2004.
2. إبن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد. مقدّمة ابن خلدون، الجزء الثاني. حقّق نصــــوصـــه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عبد الله محمّد الدرويش.دار يعرب، دمشـــق، الطبعة الأولى 2004.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد.المقدمة. تحقيق،عبد الســـلام الشـــدادي. بيت الفنون والعلوم والآداب، المغرب، الطبعة الأولى 2005.
4. ابن رشد، أبوالوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي المالكي.الكشف عن مناهج الأدلّة في عقائد الملّة، أونقدعلم الكلام ضداً على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعاًعن العلم وحرية الإختيار في الفكر والفعل. مع مدخل ومقدمة تحليلية وشـــروح للمشـــرف على المشـــروع محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998.
5. ابن رشـــد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلســـي المالكي. تهافت التهافت إنتصـــاراً للروح العلمية وتاسيساً لأخلاقيات الحوار.مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشـــروع محمد عابد الجابري. مركزدراســـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1998.
6. ابن رشـد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد الأندلسـي المالكي. فصـل المقال في تقرير ما بين الشـــريعة والحكمة من الاتصـــال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع). مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشـــرف على المشـــروع محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997.
7. أبو زيد، نصـــر حامد. إشـــكاليات القراءة وآليات التأويل. المركزالثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة السابعة 2005.
8. أبو زيد، نصر حامد.الإتجاه العقلي في التفسير،دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة. المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة 1996.
9. أبو زيد، نصـــرحامد.التجديد والتحريم والتأويل، بين المعرفة العلمية والخوف من التكفير. المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2010.
10. أبو زيد، نصـــر حامد. التفكير في زمن التكفير، ضـــد الجهل والزيف والخرافة. مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية 1995.
11. أبو زيد، نصـــر حامد. الخطاب والتأويل.المركزالثقافي العربي، بيروت، الدارالبيضـــاء، الطبعة الثالثة 2008.
12. أبو زيد، نصـــر حامد. النص، الســـلطة، الحقيقة، إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة. المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1995.
13. أبو زيد، نصـــر حامد. اليســـار الإســـلامي، إطلالة عامة. معهد ابراهيم أبولغد للدراســـات الدولية، فلسطين، 2004.

14. أبو زيد، نصـــر حامد. دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة. المركزالثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة 2004.
15. أبوزيد، نصرحامد.فلسفة التأويل، دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين إبن عربي. دار التنوير، بيروت، دار الوحدة، بيروت، الطبعة الأولى 1983.
16. أبو زيد، نصـــر حامد. مفهوم النص، دراســـة في علوم القرآن. الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة 1990.
17. أبو زيد، نصر حامد. نقد الخطاب الديني. إبن سينا للنشر، الطبعة الثانية 1994.
18. الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة. تحرير، علي خليفة الكواري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
19. اســـتراتيجية التنمية الزراعية العربية المســـتدامة للعقدين القادمين 2005-2025. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.
20. استراتيجية التنمية الصناعية العربية. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2004.
21. الاســـتراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، آذار/مارس 2014.
22. اســـتراتيجية تطويرالعلوم والتقانة في الوطن العربي. مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
23. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، الجزء الأول،التمدن والحضـــارة والعمران. دراسة وتحقيق، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، 2011.
24. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، الجزء الثالث، تاريخ مصـــر والعرب قبل الإسلام. دراسة وتحقيق، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، 2011/2010.
25. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، الجزء الثاني، السياسة والوطنية والتربية. دراسة وتحقيق، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، 2011/2010.
26. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، الجزء الخامس، في الدين واللغة والأدب. دراسة وتحقيق، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، 2011/2010.
27. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي،الجزء الرابع،ســـيرة الرســـول وتأســـيس الدولة الإسلامية. دراسة وتحقيق، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، 2011/2010.
28. الأفغاني، جمال الدين الحســـيني (وآخرون).الآثار الكاملة (5-4)،ضـــياء الخافقين. إعداد وتقديم، سيد هادي خسروشاهي. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
29. الأفغاني، جمال الدين الحســيني.الآثارالكاملة (6)،خاطرات.تقرير، محمدباشـــاالمخزومي، إعداد وتقديم، ســـيد هادي خســـروشـــاهي.مكتبة الشـــروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
30. الأفغاني، جمال الدين الحســـيني؛ عبده، محمد. الآثار الكاملة (1)، العروة الوثقى. إعداد وتقديم، سيد هادي خسروشاهي. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
31. الأفغاني، جمال الدين الحســيني؛ عبده، محمد. الآثار الكاملة (3-2)، رســائل في الفلســفة والعرفان. إعداد وتقديم، سيد هادي خسروشاهي. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.

32. الأفغاني، جمال الدين الحسيني؛ عبده، محمد.الآثار الكاملة (7)، التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية.إعداد وتقديم،سيد هادي خسروشاهي.مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
33. إمام، عبد الفتاح إمام. الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي. عالم المعرفة، الكويت، آذار/مارس 1994.
34. إمام، عبد الفتاح إمام. المنهج الجدلي عند هيجل، دراسة لمنطق هيجل. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
35. إمام، عبد الفتاح إمام. تطورالجدل بعد هيجل، جدل الإنسان (المجلدالثالث).دارالتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
36. إمام، عبد الفتاح إمام.تطورالجدل بعد هيجل، جدل الطبيعة (المجلد الثاني). دارالتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
37. إمام، عبد الفتاح إمام. تطورالجدل بعد هيجل، جدل الفكر (المجلد الأول). دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
38. أمين، جلال. ماذا حدث للثورة المصرية؟ أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل. دار الشروق، القاهرة، 2011.
39. أمين، سمير؛ غليون، برهان. حوار الدولة والدين. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1996.
40. أمين، قاسم.الأعمال الكاملة. إعداد، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 1988.
41. أمين، قاسم.تحريرالمرأة والتمدّن الإسلامي.إعداد، محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1988، الطبعة الثانية، 2008.
42. أمين، قاسم. تحرير المرأة. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
43. بالحاج، فتحي.إطلالة على المشروع الحضاري العربي في فكرأحمد صدقي الدجاني. المنتدى الثقافي العربي، باريس، 2004.
44. بدوي، عبد الرحمن محمد.الإمام محمد عبده والقضايا الإسلامية.الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2005.
45. بدوي،عبدالرحمن.التراث اليوناني في الحضارةالإسلاميّة، دراسات لكبارالمستشرقين. ألف بينها وترجمها، عبد الرحمن بدوي. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1940.
46. بدوي، عبد الرحمن.مذاهب الإسلاميين، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية. دار العلم للملايين، بيروت، 1997.
47. بشارة، عزمي (وآخرون). الثورات والإصلاح والتحوّل الديموقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيار/مايو 2011.
48. بشارة، عزمي (وآخرون). العرب وإيران، مراجعة في التاريخ والسياسة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى 2012.
49. بشارة، عزمي. الدين والعلمانية في سياق تاريخي ،الجزء الأول، الدين والتديُّن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى 2013.

50. بشارة، عزمي. الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الثاني، العلمانية والعلمنة، الصيرورة الفكرية.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،الطبعة الأولى 2015.
51. بشارة، عزمي. المجتمع المدني، دراسة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة السادسة 2012.
52. بشارة، عزمي. أن تكون عربيا في أيامنا. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2009.
53. بشارة، عزمي. عن المثقف والثورة، دراسة. (مجلة "تبيّن" العدد 4، ربيع 2013).
54. بشارة، عزمي. ثورة مصر،الجزء الأول، من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى 2016.
55. بشارة، عزمي. ثورة مصر، الجزء الثاني، من الثورة إلى الإنقلاب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى 2016.
56. بشارة، عزمي. في الثورة والقابلية للثورة. المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى 2012.
57. بشارة، عزمي. في ما يسمى التطرُّف، دراسة. مجلة "سياسات عربية"، العدد 14 ، أيار/مايو 2015.
58. البقاء من أجل الإستدامة، رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) اهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي حتى عام 2030. ألكسو، كانون ثاني/يناير 2017.
59. البلخي، أبي القاسم؛ القاضي عبد الجبّار؛ الجشمي، الحاكم. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. اكتشفها وحققها، فؤاد سيد. الدار التونسية للنشر، تونس، كانون الثاني/يناير 1974.
60. البيار، كريم. قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة. مجلة الدولي لقوانين المنظمات غيرالهادفة للربح (العدد 7 ،المجلد 4 ،سبتمبر) 2005.
61. البيان الختامي للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة. المؤتمرالعاشر، حركة النهضة، تونس في 25 إيار/مايو 2016.
62. تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2015/10/21.
63. تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للانتماء الإقتصادي والإجتماعي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.
64. التقرير الصناعي العربي 2009-2010. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
65. التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية.مؤسسة الفكرالعربي، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
66. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2011، بإمكاننا إنهاء الفقر 2015. الأمم المتحدة، نيويورك 2011.

67.تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2014، بإمكاننا إنهاء الفقر2015 . الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
68.تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للانتماء الإقتصادي والإجتماعي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003.
69.تقريرالتنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحوالحرية في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للانتماء الإقتصادي والإجتماعي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004.
70.تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، نحونهوض المرأة في الوطن العربي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005.
71.تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ الصندوق العربي للانتماء الإقتصادي والإجتماعي؛ المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.
72.التقريرالعربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثارالأزمات الإقتصادية العالمية على تحقيقها. الأمم المتحدة؛ جامعة الدول العربية، 2010.
73.التقريرالعربي الثالث للتنمية الثقافية. مؤسسة الفكرالعربي، بيروت، الطبعة الأولى 2010.
74.التقريرالعربي الثامن للتنمية الثقافية، التكامل العربي، تجارب، تحدّيات وآفاق. مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2015.
75.التقريرالعربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي". مؤسسة الفكرالعربي، بيروت، الطبعة الأولى 2014.
76.تيزيني، طيّب. النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة. دارالينابيع، دمشق، 1997.
77.تيزيني، طيّب. على طريق الوضوح المنهجي، كتابات في الفلسفة والفكر العربي. دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى 1989.
78.تيزيني، طيّب. مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط. دار دمشق، دمشق، الطبعة الخامسة 1981.
79.تيزيني، طيّب. مشروع رؤية جديدة للفكرالعربي منذ بداياته حتى المرحلة الحاضرة، الجزء الثاني، الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى. داردمشق، دمشق، الطبعة الأولى 1983.
80.تيزيني، طيّب. مشروع رؤية جديدة للفكرالعربي منذ بداياته حتى المرحلة الحاضرة، الجزءالرابع، مقدّمات أوليّة في الإسلام المحمّدي الباكر نشأة وتأسيسا. داردمشق، الطبعة الأولى 1994.
81.تيزيني، طيّب. من الاستشراق الغربي الى الاستغراب المغربي، بحث في القراءة الجابريّة للفكرالعربيّ وفي آفاقها التاريخيّة. دارالذاكرة، حمص؛ دارالمجد، دمشق، الطبعة الأولى 1996.

82.تيزيني، طيّب.من التراث الى الثورة، حول نظرية مقترحة في قضـية التراث العربي. دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية 1978.
83.الثورة غير المكتملة، توفيرفرص ووظائف أفضـل وثروة أكبرلكل التونسـيين، خلاصـة لسياسات التنمية في تونس. مجموعة البنك الدولي، أيار/مايو 2014.
84.الجابري، محمد عابد. (نقد العقل العربي)، الجزء (1)، تكوين العقل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة العاشرة 2009.
85.الجابري، محمد عابد. (نقد العقل العربي.)، الجزء (2)، بنية العقل العربي، دراسـة لنظم المعرفة في الثقافة العربية. مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة 2009.
86.الجابري، محمد عابد. (نقد العقل العربي)، الجزء (3)، العقل السياسـي العربي، محدداته وتجلياته. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة 2000.
87.الجابري، محمد عابد. (نقد العقل العربي)، الجزء (4)، العقل الأخلاقي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2001.
88.الجابري، محمد عابد. إشـكاليات الفكرالعربي المعاصـر. مركزدراسـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1990.
89.الجابري، محمد عابد. التراث والحداثة. مركزدراسـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1991.
90.الجابري، محمد عابد. التواصـل، نظريات وتطبيقات، الكتاب الثالث. الشـبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2010.
91.الجابري، محمد عابد. الخطاب العربي المعاصـر. مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة 1994.
92.الجابري، محمد عابد. الديمقراطية وحقوق الإنسـان. منظمة اليونسكو، سلسلة كتاب في جريدة، عدد 95، 5 تموز/يوليو 2006.
93.الجابري، محمد عابد. الدين والدولة وتطبيق الشـريعة. مركزدراسـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1996.
94.الجابري، محمد عابد. المثقفون في الثقافة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشـد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2000.
95.الجابري، محمد عابد. فهم القرآن الحكيم، التفسيرحسب ترتيب النزول (القسم الأول). دار النشر المغاربية، المغرب، الطبعة الأولى 2008.
96.الجابري، محمد عابد. فهم القرآن الحكيم، التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (القسم الثاني). دار النشر المغربية، المغرب، الطبعة الأولى 2008.
97.الجابري، محمد عابد. فهم القرآن الحكيم، التفسير الواضح حسب ترتيب النزول (القسم الثالث). دار النشر المغاربية، المغرب، الطبعة الأولى 2009.
98.الجابري، محمد عابد. قضـايا في الفكر، العولمة، صـراع الحضـارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997.
99.الجابري، محمد عابد. مدخل إلى القرآن الكريم، الجزء الأول، في التعريف بالقرآن. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2006.

100. الجابري، محمد عابد.نحن والتراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي.المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة السادسة 1993.
101. الجابري، محمد عابد؛ حنفي، حسن. حوارالمشرق والمغرب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1990.
102. جعيط، هشام. الفتنة الكبرى، جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة 2000.
103. جعيط، هشام. الكوفة، نشأة المدينة العربية الإسلامية. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الأولى 1986.
104. جعيط، هشام. تأسيس الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 2008.
105. جعيط، هشام. في السيرة النبوية (1)، الوحي والقرآن والنسبة. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1999.
106. جعيط، هشام. في السيرة النبوية (2)، تاريخية الدعوة المحمدية في مكة. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
107. جعيط، هشام. في السيرة النبوية (3)،مسيرة محمد في المدينة وانتصار الإسلام. دار الطليعة، بيروت، 2015.
108. الجوادي، محمّد. الجامع الأزهر باعثاً لشرارة النهضة الموسوعية العربية. دارالكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطعة الأولى 2016.
109. حافظ، زياد. التجدد الحضاري، بين الخطاب الديني والخطاب القومي العربي. حزب الاستقلال (المصري)، 2014.
110. الحبوبي، فتحي. نماذج من الفكرالعقلاني التنويري والنهضوي العربي. شبكة الحوار نت الإعلامية، 2014.04.18.
111. الحدّاد، محمّد.محمّد عبده، قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني دارالطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2003.
112. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب- لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن). تحرير، عمرو الشوبكي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.
113. حلاّج، خالد. استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي. الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي في العالم العربي، الشارقة 2002.
114. حلاّج، خالد. مقال في دورالعلوم والتقانة في تحقيقٌ التنميةٌ الإنسانيةٌ في العالم العربي. الندوة الثالثة الآفاق البحث العلمي والتطويرالتكنولوجي في العالم العربي، الرياض، 2003.
115. حنفي، حسن و(آخرون). إلى أين يذهب العرب، رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية. مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
116. حنفي، حسن.التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم. المركزالعربي للبحث والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1980؛ دار التنوير، بيروت،الطبعة الثانية 1981؛

الأنجلوالمصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1987؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة 1992.
117. حنفي،حسن.الدين والثورة في مصر (1952 ــــ 1981)، الجزء (1)، الدين والثقافة الوطنية. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
118. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952ــــ 1981)، الجزء (2)، الدين والتحرر الثقافي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
119. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952 ــــ 1981)، الجزء (3)، الدين والنضال الوطني. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
120. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952 ــ 1981)، الجزء (4)، الدين والتنمية القومية. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
121. حنفي، حسن.الدين والثورة في مصر (1952 ــــ 1981)، الجزء (5)، الحركات الدينية المعاصرة. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988
122. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952 ــــ 1981)، الجزء (6)، الأصوليّة الإسلاميّة. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
123. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952 ــ 1981)، الجزء (7)، اليمين واليسار في الفكر الديني. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
124. حنفي، حسن. الدين والثورة في مصر (1952 - 1981)، الجزء (8)، اليسار الإسلامي والوحدة الوطنية. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988.
125. حنفي، حسن.الهوية. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2012.
126. حنفي، حسن. اليمين واليسار في الفكر الديني. دارعلاء الدين للنشر، دمشق؛ دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1996.
127. حنفي، حسن. دراسات فلسفية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988.
128. حنفي، حسن. قضايا معاصرة، الجزء الأول، في فكرنا المعاصر. دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى 1981؛ دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1987.
129. حنفي، حسن. قضايا معاصرة، الجزء الثاني، في الفكر الغربي المعاصر. دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1977؛ دارالتنوير، بيروت، الطبعة الثانية 1981؛ الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1987؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة 1990.
130. حنفي، حسن. مقدمة في علم الاستغراب. الدار الفنية للنشر، القاهرة، 1991.
131. حنفي، حسن. من العقيدة إلى الثورة، الجزء (1)، المقدمات النظرية. دار التنوير، بيروت الطبعة الأولى 1988.
132. حنفي، حسن. من العقيدة إلى الثورة، الجزء (3)، الإنسان المتعين (العدل). دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى 1988.
133. حنفي، حسن. من العقيدة إلى الثورة، الجزء (4)، النبوة، المعاد. مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 1988.

134. حنفي، حســن. من العقيدة إلى الثورة، الجزء (5)، الإيمان والعمل، الإمامة. مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 1988.
135. حنفي، حسن. من العقيدة إلى الثورة، الجزء (2)، الإنسان الكامل (التوحيد). دارالتنوير، بيروت، الطبعة الأولى 1988.
136. حنفي، حسـن. من النص إلى الواقع، الجزء الأول، تكوين النص. مركزالكتاب للنشـر، القاهرة، 2004.
137. حنفي، حسن. من النص إلى الواقع، الجزء الثاني، محاولة لإعادة بناءعلم أصول الفقه. مركز الكتاب للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2005.
138. حنفي، حســن. من النقل إلى الإبداع، المجلد الأول، النقل، التدوين، التاريخ، القراءة، الانتحال. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
139. حنفي، حسـن. من النقل إلى الإبداع، المجلد الثاني، التحول، التراكم. دار قباء، القاهرة، 2001.
140. الخطـة الاســتراتيجيـة للمنظمـة العربيـة للتربيـة والثقـافـة والعلوم (2022-2017). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 2016.
141. خوجة، طلال. علاقة الدين بالمجتمع. شفاف الشرق الأوسط، باريس، 15.06.2017.
142. درّاج، فيصـل. طه حسـين وتحديث الفكرالعربي.ركزدراسـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2011.
143. دليل الحركات الإسلامية فى العالم. رئيس التحرير، ضياء رشوان، المنسق، محمد فايز فرحات. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.
144. الدوري، عبد العزيز (وآخرون). نحو مشــروع حضــاري نهضــوي عربي، بحوث ومناقشــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســات الوحدة العربية. مكتبة بســتان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
145. الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاسـتبداد، دراسـة حالات. الشـبكة العربية لدراسـة الديموقراطية؛ دار" شرق الكتاب " للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
146. زيادة، معن. معالم على طريق تحديث الفكر العربي. عالم المعرفة، الكويت، 1987.
147. السـعدني، أمين حافظ. أزمة الأيديولوجيات السـياسـية. الهيئة العامة لقصـور الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.
148. سـلامة، غسـان. المجتمع والدولة في المشـرق العربي. مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
149. السـيد، توفيق؛ إبراهيم، سـعد الدين؛ السـيد، رضـوان؛ الأفندي، عبد الوهاب. مسـتقبل الإســلام الســياســي في الوطن العربي، بحوث ومناقشــات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراســات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد الســويدي باالإســكندرية. مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2014.
150. شحرور، محمّد.الدين والسلطة، قراءة معاصرة للحاكميّة. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2014.

151. شحرور، محمّد. السنّة الرسوليّة والسنّة النّبويّة، رؤية جديدة. دارالساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
152. شحرور، محمّد.القصص القرآني، قراءة معاصرة، المجلد الأول، مدخل الى القصص وقصة آدم. دار الساقي؛ مؤسسة الدراسات الفكريّة المعاصرة، بيروت، الطبعة الأولى 2010.
153. شحرور، محمّد. القصص القرآني، قراءة معاصرة، المجلد الثاني، من نوح إلى يوسف. دارالساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
154. شحرور، محمّد. أمُّ الكتاب وتفصيلها، قراءة معاصرة للحاكميّة الإنسانيّة. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2015.
155. شحرور، محمّد. دراسات إسلاميّة معاصرة (1)، الكتاب والقرآن. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1990.
156. شحرور، محمّد. دراسات إسلاميّة معاصرة (2)، في الدولة والمجتمع. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994.
157. شحرور، محمّد. دراسات إسلاميّة معاصرة (3)، الإسلام والإيمان، منظومة القيم. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 1996.
158. شحرور، محمّد. دراسات إسلاميّة معاصرة (4)، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2000.
159. شحرور، محمّد.دراسات إسلاميّة معاصرة (5) تجفيف منابع الأرهاب. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2008.
160. الشيخ محمد عبده (1905-1849)، مفكرا عربيا ورائدا للإصلاح الديني والاجتماعي، بحوث ودراسات عن حياته وأفكاره. إشراف وتصدير، عاطف العراقي. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995.
161. صالح، هاشم. مدخل إلى التنوير الأوروبي. دار الطليعة للطباعة والنشر- رابطة العلمانيين العرب، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
162. صالح، هاشم. الإنتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ. دارالساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
163. طرابيشي، جورج. (نقد نقد العقل العربي)، إشكاليات العقل العربي. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1998.
164. طرابيشي، جورج. (نقد نقد العقل العربي)، العقل المستقيل في الإسلام؟ دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2004.
165. طرابيشي، جورج. (نقد نقد العقل العربي)، نظرية العقل. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1996.
166. طرابيشي، جورج. (نقد نقد العقل العربي)، وحدة العقل العربي الإسلامي. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2002.
167. طرابيشي، جورج. المثقفون العرب والتراث، التحليل النفسي لعصاب جماعي. دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى 1991.

168. طرابيشـي، جورج. المعجزة أو سبات العقل في الإسـلام. دار السـاقي، بيروت، الطبعة الأولى 2008.
169. طرابيشـي، جورج. من إسـلام القرآن إلى إسـلام الحديث. دار السـاقي، بيروت، الطبعة الأولى 2010.
170. طرابيشـي، جورج. من النهضـة إلى الردة، تمزقات الثقافة العربية في عصـر العولمة. دارالساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2000.
171. طرابيشــــي، جورج. هرطقات (1)، عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2006.
172. طرابيشـي، جورج. هرطقات (2)، عن العلمانية كإشكالية إسلامية ـــ إسلامية. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2008.
173. الطهطاوي، رفاعة رافع. تخليص الإبريز في تلخيص باريز. كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.
174. الطهطاوي، رفاعة رافع. مناهج الأبواب المصرية في مباهج الآداب العصـرية. تقديم، عبده إبراهيم علي. دارالكتاب المصري، القاهرة؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012.
175. العالم، محمود أمين. الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة. دار قضـــايا فكريّة من أجل تأصـــيل العقلانية والديموقراطية والإبداع. قضـــايا فكرية للنشـــر والتوزيع، القاهرة، 1999.
176. العالم، محمود أمين. من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل، مساهمة في بناء المشروع النهضوي العربي. دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.
177. العالم، محمود أمين. مواقف نقدية من التراث. دار قضـــايا فكرية للنشـــر والتوزيع، القاهرة، 1997.
178. عبده، محمّد. الإســـلام بين العلم والمدنية. كلمات عربية للترجمة والنشـــر، القاهرة، 2011.
179. عبده، محمّد. الأعمال الكاملة للإمام الشـــيخ محمّد عبده. تحقيق وتقديم، محمّد عمارة. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.
180. العربي، مختار. في علم الكلام، المعتزلة (ثورة العقل). الحوار المتمدّن، 2005.
181. العروي، عبد الله. أزمة المثقفين العرب، تقليدية أم تاريخانية؟ تعريب، ذوقان قرقوط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1978.
182. العروي، عبد الله. الأيديولوجيا العربية المعاصـــرة. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1995.
183. العروي، عبد الله. السنّة والإصـلاح. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضـاء، الطبعة الأولى 2008.
184. العروي، عبـد الله. العرب والفكر التـاريخي. المركز الثقـافي العربي، بيروت؛ الدارالبيضاء، الطبعة الخامسة 2006.
185. العروي، عبد الله. ثقافتنا في ضـــوء التاريخ. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الرابعة 1997.

186. العروي، عبد الله. مفهوم الأيديولوجيا. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدارالبيضـــاء، الطبعة الخامسة 1993.

187. العروي، عبد الله. مفهوم التاريخ. المركزالثقافي العربي، بيروت؛ الدارالبيضاء، الطبعة الرابعة 2006.

188. العروي، عبد الله. مفهوم الحرية. المركزالثقافي العربي، بيروت؛ الدارالبيضـاء، الطبعة الخامسة 1993.

189. العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة التاسعة 2011.

190. العروي، عبد الله. مفهوم العقل. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدارالبيضـــاء، الطبعة الثانية 1997.

191. علي، نبيل. الثقافة العربية وعصـر المعلومات، رؤية لمسـتقبل الخطاب الثقافي العربي. عالم المعرفة، الكويت، كانون ثاني/يناير 2001.

192. علي، نبيـل. العقـل العربي ومجتمع المعرفـة، مظـاهرالأزمـة واقتراحـات بـالحلول، (الجزءالأول). عالم المعرفة، الكويت، تشرين ثاني/نوفمبر 2009.

193. علي، نبيـل. العقـل العربي ومجتمع المعرفـة، مظـاهرالأزمـة واقتراحـات بـالحلول، (الجزءالثاني). عالم المعرفة، الكويت، كانون أول/ديسمبر 2009.

194. عمارة، محمّد. ابن رشد بين الغرب والإسلام. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

195. غادر، محمد ياســـين. محدّدات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، طرابلس، (15-17 كانون أول/ديسمبر 2012).

196. غليون، برهان (وآخرون). مأزق الدولة بين الإســـلاميين والعلمانيين. حررها، معتز الخطيب. جسور للترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2016.

197. غليون، برهان. اغتيال العقل. المركز الثقافي العربي، الدار البيضـــاء، الطبعة الرابعة 2006.

198. غليون، برهان. المحنة العربيّة، الدولة ضـــد الأمة. المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات، الدوحة، الطبعة الرابعة 2015.

199. غليون، برهان. المسألة الطائفيّة ومشكلة الأقليّات.دارالطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1979.

200. غليون، برهان. الوعي الذاتي. المؤســسـة العربية للدراسـات والنشـر، بيروت، الطبعة الثانية 1992.

201. غليون، برهـان. بيـان من أجـل الـديموقراطيـة. المركز الثقـافي العربي، بيروت؛ الـدار البيضاء، الطبعة الخامسة 2006.

202. غليون، برهان. دراســـات الفكر العربي، مجتمع النخبة. معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى 1986؛ مطابع الوحدة، الطبعة الثانية 1989.

203. غليون، برهان.في النخبة والشعب. حوار، لؤي حسين.داربترااللنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 2010.

204. غليون، برهان. نقد السياسة، الدولة والدين. المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الرابعة 2007.
205. غليون، برهان؛ أمين، سمير. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دارالفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1999.
206. غليون، برهان؛بشارة،عزمي؛ جقمان، جورج؛ زيدان، سعيد؛ البديري، موسى. حول الخيار الديموقراطي، دراسات نقدية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1994.
207. الغنوشي، راشد. الحركة الإسلاميّة ومسألة التغيير.المركز المغاربي للدراسات والترجمة، لندن، الطبعة الأولى 2000.
208. الغنوشي، راشد. الحريّات العامة في الدولة الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1993.
209. الغنوشي، راشد. الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام. الدارالعربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
210. الغنوشي، راشد. المرأة بين القرآن وواقع المسلمين. المركز المغاربي للدراسات والترجمة، لندن، الطبعة الثالثة 2000.
211. الغنوشي، راشد. حقوق المواطنة، حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي. المركز العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية 1993.
212. الغنوشي، راشد. مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني. المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، 1999.
213. الفكر السياسى لجماعة الإخوان المسلمين وممارستها التطبيقية بعد ثورة "25" يناير. اعداد، لبنى عبدالله محمد على يسن عبدالله، إشراف، أسامة صالح. المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2013 .
214. كريّم، حسن. خمس سنوات بعد الربيع العربي، ما الذي حدث؟ الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية، 2010.
215. الكواكبي، عبد الرحمن. طبائع الاستبداد ومصرع الاستعباد. تحقيق وتقديم محمد عمارة. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 2009.
216. المجتمع المدني في العالم الإسلامي، منظورات معاصرة. تحقيق، أمين ب. صاجو. دار الساقي، بيروت؛ معهد الدراسات الإسماعيلية، الطبعة الأولى 2007.
217. محمد، ماهرعبد القادر. معالم على طريق الفكر العربي المعاصر. دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2002.
218. محمود، زكي نجيب. طريقنا الى الحرية. حاوره، أحمد عثمان. عين للدراسات والبحوث الأساسية والإجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى 1994.
219. محمود، زكي نجيب. عربي بين ثقافتين. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية 1993.
220. محمود، زكي نجيب.عن الحرية أتحدث. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة 1989.
221. المديني، توفيق. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.

222. المرزوقي، أبو يعرب. إصلاح العقل في الفلسفة العربية، من واقعية أرسطو وأفلاطون إلى إســـمية ابن تيمية وابن خلدون. مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1996.
223. المرزوقي، أبو يعرب. تجليّات الفلســفة العربية، منطق تاريخها من خلال منزلة الكلّي. دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 2001.
224. المرزوقي، أبو يعرب. فلســفة الدين من منظور الفكر الإســلامي. دارالهادي، بيروت، الطبعة الأولى 2006.
225. المرزوقي، أبو يعرب. منزلـة الكليّ في الفلســـفـة العربيـة، في الأفلاطونيـة والحنيفيـة المحدثتين العربيتين. جامعة تونس الأولى، تونس، 1994.
226. المرزوقي، أبو يعرب؛ تيزيني طيب. آفاق فلسفة عربية معاصـرة. دار الفكر، دمشـق، الطبعة الأولى 2001.
227. المسيري، عبد الوهاي محمد. الأيديولوجية الصـهيونية (القسم الأول)، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة. عالم المعرفة، الكويت، كانون أول/ديسمبر 1982.
228. المسيري، عبد الوهاي محمد. الأيديولوجية الصـهيونية (القسم الثاني)، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة. عالم المعرفة، الكويت، كانون ثاني/يناير 1983.
229. المشـروع النهضـوي العربي. مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2010.
230. مصـــطفى، نـاديـة محمود. الثورات العربيـة في النظـام الـدولي، (خريطـة الملامح والإشكاليات والمآلات). دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، الطبعة الأولى 2014.
231. المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي. تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 5-6 يونيو/حزيران 2011.
232. منيب، عبد المنعم. دليل الحركات الإسـلامية المصـرية. مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2010.
233. مهى، يحيى؛ (وآخرون).المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية. مراجعة، أيمن عبد المعطى. منتدى البدائل العربي للدراســـات؛ منظمة هيفوس، الطبعة الأولى 2015.
234. موسوعة تاريخ العلوم العربية، الجزء الأول، علم الفلك النظري والتطبيقي. إشراف، رشدي راشد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2005.
235. موسـوعة تاريخ العلوم العربية، الجزء الثانـي، الرياضـيات والعلوم الفيزيائية. إشـراف، رشدي راشد.مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الثانية 2005.
236. موسـوعة تاريخ العلوم العربية، الجزء الثالث، التقانة والكيمياء وعلوم الحياة. إشـراف، رشدي راشد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2005.
237. مؤنس، حسين. الحضـارة، دراسـة في أصـول وعوامل قيامها وتطورها. عالم المعرفة، الكويت، أيلول/مسبتمبر 1998.
238. ميثاق جامعة الدول العربية، النظام الداخلي. مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة، آذار /مارس 2009.

239. نادر، ألبير نصري. فلسفة المعتزلة، فلاسفة الإسلام السابقين، الجزء الأول، التوحيد، الله-العالم. دار نشر الثقافة، الإسكندرية، آب/أغسطس 1950.
240. نادر، ألبير نصري. فلسفة المعتزلة، فلاسفة الإسلام السابقين، الجزء الثاني، العدل، الإنسان-الأخلاق-السياسة. مطبعة الرابطة، بغداد، 1951.
241. نصر الدين، إبراهيم (وآخرون). حال الأمة العربية 2014 - 2015، الإعصار، من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. تحرير، علي الدين هلال. مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2015.
242. وهبه، مراد. الأصولية والعلمانية. دار الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 1995.
243. اليعقوبي، عبد الرحمن. الحداثة الفكرية في التأليف الفلسفي العربي المعاصر (أركون والجابري وجعيط). مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، الطبعة الأولى 2014.
244. الدجاني، أحمد صدقي. "المشروع الحضاري النهضوي العربي " في مواجهة الفكر الغربي ومشروعها الحضاري والاستعماري، أزمة الإنسان تتمثل في انحطاط الثقافة وفوضى الاقتصاد العالمي والتخلف والتبعية البنيوية. التيّار القومي العربي.

II. المصادر والمراجع الأجنبية المترجمة الى العربية:

1. أبو زيد، نصر حامد؛ نيلسون، إستر. صوت من المنفى، تأملات في الإسلام. تعريب، نهى هندي. الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2015.
2. إدجار، أندرو؛ سيدجويك، بيتر. موسوعة النظرية الثقافية، المفاهيم والمصطلحات الأساسية. ترجمة، هناء الجوهري، مراجعة وتقديم وتعليق، محمد الجوهري. المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية 2014.
3. أركون ، محمّد. الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد. تعريب، هاشم صالح. دارالساقي، بيروت، الطبعة السادسة 2012.
4. أركون، محمّد. الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة. تعريب، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية 2001.
5. أركون، محمّد. العلمنة والدين، الإسلام، المسيحية، الغرب. تعريب، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الثالثة 1996.
6. أركون، محمّد. الفكرالإسلامي، قراءة علميّة .تعريب، هاشم صالح. مركزالإنماء القومي؛ المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1996.
7. أركون، محمّد. الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، نحو تاريخ آخر للفكرالإسلامي. تعريب، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1999.
8. أركون، محمّد. الفكر العربي. تعريب، عادل العوا. منشورات عويدات، بيروت؛ باريس، الطبعة الثالثة 1985.
9. أركون، محمّد. القرآن من التفسيرالموروث إلى تحليل الخطاب الديني. تعريب، هاشم صالح. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثانية 2005.
10. أركون، محمّد.أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟ تعريب، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية 1995.

11. أركون، محمّد. تاريخيّة الفكر العربي الإسـلامي. تعريب، هاشـم صـالح. مركز الإنماء القومي؛ المركز الثقافي العربي، بيروت؛ الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1996.
12. أركون، محمّد. قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم؟ تعريب، هاشم صالح. دار الطليعة، بيروت، 2000.
13. أركون، محمّد. من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي. ترجمة، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 1991.
14. أركون، محمّد. نافذة على الإسلام. تعريب، صياح الجهيم. دارعطية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1996.
15. أركون، محمّد. نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية تعريب، هاشم صالح. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2011.
16. أرندت، حنة. أسس التوتاليتارية. ترجمة، انطوان أبو زيد دارالساقي، بيروت، الطبعة الثانية 2016.
17. إسبوزيتو، جون ل. التهديد الإسلامي، خرافة أم حقيقة؟ ترجمة، قاسم عبده قاسم. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2001، الطبعة الثانية 2002.
18. اسبينوزا. رسالة في اللاهوت والسياسة. ترجمة وتقديم، حسن حنفي، مراجعة، فؤاد زكريا. دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
19. الإسلام والعلم (مناظرة رينان والأفغاني). ترجمة ودراسة، مجدي عبد الحافظ. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. الطبعة الأولى 2005.
20. الأشقر، جلبير.الشعب يريد، بحث جذري في الإنتفاضة العربية. ترجمة، عمر الشافعي بالتعاون مع الكاتب. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
21. إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية. منظمة الأمم المتحدة، الجلسة العامة 8 أيلول/سبتمبر 2008.
22. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.منظمة الأمم المتّحدة، 1 كانون أول/ديسمبر 1948.
23. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 10 كانون أول/ديسمبر 1948.
24. أغروس، روبرت م.؛ ستانيو، جورج ن. العلم في منظوره الجديد. ترجمة، كمال خلايلي. عالم المعرفة، الكويت، شباط/فبراير 1989.
25. آفاق التحول إلى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن. رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، 2015.
26. أفلاطون. المحاورات الكاملة. نقلها الى العربية، شوقي داوود تمراز. الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
27. أنجلز، فريدريك. أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. ترجمة، الياس شاهين. دار التقدم، موسكو، تاريخ الإصدار1986.
28. الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة. منظمة الأمم المتحدة، 2014/10/12.
29. إهرنبرغ، جون. المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة. ترجمة، علي حاكم صالح، حسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2008.

30. أولبرايت، مادلين؛ ويبر، فين؛ (وآخرون). دعما للديموقراطيّة العربية، لماذاوكيف، تقرير فريق عمل مســـتقل. مجلس العلاقات الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، 2005.
31. إيبرلي، دون. نهوض المجتمع المدني، بناء المجتمعات والدول من أســـفل الى أعلى. ترجمة، لميس فؤاد اليحيى. الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى 2011.
32. برجســـون، هنري. منبعا الأخلاق والدين. ترجمة، ســـامي الدروبي، عبد الله عبدالدائم. الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
33. بروكلمان، كارل. تاريخ الشـــعوب الإســـلامية. نقلها الى العربية، نبيه أمين فارس، منير البعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة 1968.
34. بوبر، كارل. منطق البحث العلمي. ترجمة وتقديم، محمد البغدادي. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2006.
35. بولانتزاس، نيكولاس. نظرية الدولة. ترجمة، ميشـــيل كيلو. التنوير للطباعة والنشـــر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية 2010.
36. بينارد، شيريل. الإسلام الديموقراطي المدني، الشركاء والموارد والاستراتيجيات. نقله الى العربية، إبراهيم عوض. التنوير للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى 2013.
37. تراث الإســـلام (الجزء الأول).تصـــنيف، جوزيف شـــاخت، كليفورد بوزورث، ترجمة، محمد زهير الســـمهوري، حســـين مؤنس، إحســـان صـــدقي العمد، تعليق وتحقيق، شـــاكر مصطفى، مراجعة، فؤاد زكريا. عالم المعرفة، الكويت، 1985/1.
38. تراث الإســـلام (الجزء الثاني). تأليف، حســـن نافعة، كليفورد بوزورث، ترجمة، حســـين مؤنس، إحسان صدقي العمد، مراجعة، فؤاد زكريا. عالم المعرفة، الكويت، 1978.
39. تقرير عن التنمية في العالم 2001/2000، شـــن هجوم على الفقر،عرض عام. البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الطبعة الأولى 2000.
40. تورين، ألان. ما الديموقراطيّة؟ دراسة فلسفيّة. ترجمة، عبود كاسحة. منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، دمشق، 2000.
41. توفلر، ألفين. تحوّل الســـلطـة، المعرفـة والثروة والعنف على أعتـاب القرن الحـادي والعشـــرين، الجزء الأول. ترجمة، لبنى الريدي. الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.
42. توفلر، ألفين. تحوّل الســـلطـة، المعرفـة والثروة والعنف على أعتـاب القرن الحـادي والعشـرين، الجزء الثاني. ترجمة لبنى الريدي، تعقيب، محمد سـيد أحمد. الهيئة المصـــرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.
43. توفلر، ألفين. حضارة الموجة الثالثة. ترجمة، عصام الشيخ قاسم. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، الطبعة الأولى 1990.
44. تيللي، تشارلز. الديموقراطية. ترجمة، محمد فاضل طبّاخ، مراجعة، حيدر حاج اسماعيل. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الولى 2010.
45. حســـين، طه. فلســـفة ابن خلدون الإجتماعيّة، تحليل ونقد.نقله الى العربية، محمد عبد الله عناق. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1925.
46. حوراني، ألبرت. تاريخ الشـعوب العربية. تعريب، أسـعد صـقر. دار طلاس للدراســات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى 1997.

47. دي بليج، كريستوفر. التنوير الإسلامي، الصراع المعاصر بين الدين والعقل. ترجمة، إسلام أون لاين. الناشر، بودلي هيد، 2017.
48. راسل، برتراند. أثر العلم في المجتمع. ترجمة، صباح صدّيق الدملوجي، مراجعة، حيدرحاج إسماعيل. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2008.
49. رايلي، كافين.الغرب والعالم، تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، (القسم الأول). ترجمة، عبد الوهاب محمد المسيري، هدى عبد السميع حجازي، مراجعة، فؤاد زكريا. عالم المعرفة، الكويت، تموز/يوليو 1985.
50. رايلي، كافين.الغرب والعالم، تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، (القسم الثاني). ترجمة، عبد الوهاب محمد المسيري، هدى عبد السميع حجازي، مراجعة، فؤاد زكريا. عالم المعرفة، الكويت، كانون ثاني/يناير 1986
51. روجرسون، برنابي. ورثة محمّد، جذور الخلاف السُّني الشيعي. ترجمة، عبد الرحمن عبد الله الشيخ، تعليق، عبد المعطي محمد بيومي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015.
52. ريازانوف، د. محاضرات في تاريخ الماركسية. ترجمة، جورج طرابيشي. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، (1923).
53. سكيربك، غنار؛غليجي، نلز. تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين. ترجمة، حيدر حاج اسماعيل. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2012.
54. شمل، أنّا ماري. أوروبا في مواجهة العالم الإسلامي. ترجمة، محمد نبيل خلف. دار السيد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 2010.
55. شيرر، وليام. تاريخ ألمانيا الهتلريّة، نشأة وسقوط الراي الثالث (1). تعريب خيري حمّاد منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، توزيع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1966.
56. شيرر، وليام. تاريخ ألمانيا الهتلريّة، نشأة وسقوط الرايخ الثالث (2). تعريب خيري حمّاد. منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، توزيع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1966.
57. شيرر، وليام. تاريخ ألمانيا الهتلريّة، نشأة وسقوط الرايخ الثالث (3). تعريب خيري حمّاد. منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، توزيع دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1966.
58. شيرر، وليام. تاريخ ألمانيا الهتلريّة، نشأة وسقوط الرايخ الثالث (4). تعريب خيري حمّاد. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة 1982.
59. العالم عام 2020، كيف رصدته "سي آي إيه".مركزالإعلام العربي،القاهرة،2010.
60. عدّاس، كلود. ابن عربي، سيرته وفكره. ترجمة، أحمد الصادقي، مراجعة وتقديم، سعاد الحكيم. دار المدار الإسلامي، بغداد، الطبعة الأولى 2014.
61. غدنز، أنتوني. علم الإجتماع، (مع مدخلات عربية). ترجمة وتقديم، فايز الصيّاغ. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
62. غليك، جايمس. نظريّة الفوضى، علم اللامتوقّع. ترجمة، أحمد مغربي. دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2008
63. غوشيه، مارسيل. الدين في الديموقراطية، مسار العلمنة. ترجمة، شفيق محسن، مراجعة، بسام بركة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2007.

64. فان دام، نيقولاوس. الصـراع على السـلطة في سـوريا، الطائفية والإقليمية والعشـائرية في السياسة 1961-1995. مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 1995، الطبعة الإلكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية 2006.
65. فان ســـانتن، روتغر؛ كوهين، دجان؛ فرمير برام. تكنولوجيا 2030 تغير وجه العالم. ترجمة، جنى الحسن. إصدارات المجلة العربية، 53،الرياض، الطبعة الأولى 2012.
66. فوكو، ميشـــال. حفريات المعرفة. ترجمة، ســـالم يفوت. المركزالثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1987.
67. فوكوياما، فرانســيس. نهاية التاريخ وخاتم البشـــر. ترجمة، حســين أحمد أمين. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.
68. فولف، كريسـتوف.علم الإناسـة، التاريخ والثقافة والفلسـفة. تعريب، أبويعرب المرزوقي. الدار المتوسطية للنشر، تونس، الطبعة الأولى 2009.
69. فيبر، ماكس. الإقتصـــاد والمجتمع، الإقتصـــاد والأنظمة الإجتماعية والقوى المخلفات، الســيادة. ترجمة، محمد التركي، مراجعة، فضـــل الله العميري. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2015.
70. كاكو، ميتشــيو. رؤى مســتقبلية، كيف ســيغيّرالعلم حياتنا في القرن الواحد والعشــرين. ترجمة، سعد الدين خرفان، مراجعة، محمد يونس. عالم المعرفة، الكويت، 2001.
71. كانط، إيمانويل. الدِّين في حدود مجرَّد العقل. نقله إلى العربيّة، فتحي المســـكيني. جداول للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى شباط/فبراير 2012.
72. كانغيلام، جورج. دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها. ترجمة، محمد بن ساسي، مراجعة، محمد محجوب. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
73. كوبر، آدم. الثقـافـة، التفســير الأنثروبولوجي. ترجمـة، تراجي فتحي، مراجعـة، ليلى الموسوي. عالم المعرفة، الكويت، آذار/مارس 2008.
74. كون، توماس س. بنية الثورات العلمية. ترجمة، حيدر حاج اســـماعيل.المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
75. لوك، جون. في الحكم المدني، نقله من الأصل الانكليزي إلى العربية، ماجد فخري. اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.
76. مسـتقبل الإسـلام السـياسـي (وجهات نظر أميركيّة). إعداد، أحمد يوسـف.المركزالثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2001.
77. المعتقدات الدينية لدى الشعوب. مشرف التحرير، جفري بارندر، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، مراجعة، عبد الغفار مكاوي. عالم المعرفة، الكويت أيار/مايو 1993.
78. مور، بارينجتون. الأصـــول الاجتماعية للدكتاتورية والديموقراطية، اللورد والفلاح في صـــنع العالم الحديث. ترجمة، احمد محمود. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2008.
79. ميرْكِن، باري. الربيع العربي، التركيبة الســـكانية في منطقة تمربمرحلة انتقالية.برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية، تقريرالتنمية الإنســـانيّة العربيّة، سلسلة أوراق بحثيّة، 2013.
80. ميل، جون سـتيوارت. الحرية. تعريب، طه السـباعي. مطبعة الشـعب، القاهرة، الطبعة الأولى 1922.

81. النص الحرفي لتقرير مجلس الإســـتخبـارات الوطني الأمريكي، الإتجـاهـات العـالميـة 2025، عالم متغيّر. مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2010.
82. هازار، بول.أزمة الوعي الأوروبي 1680- 1715.ترجمة، يوســف عاصـــي، مراجعة، بسام بركة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2009.
83. هاليبر، رون. العقل الإسـلامي أمام تراث عصـر الأنوار في الغرب، الجهود الفلسـفية عند أركون. تعريب، جمال شـــحيد. الأهالي للطباعة والنشــر والتوزيع، دمشــق، الطبعة الأولى 2001.
84. هلال، وليام؛ تايلور كينث ب. اقتصـــاد القرن الحادي والعشـــرين، آفاق اقتصـــادية-اجتماعية لعالم متغير. ترجمة،حســـن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشـــيد. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2009.
85. هوبزباوم، إريك. عصـــر الثورة، أوروبا (1789 – 1848). ترجمة، فايز الصـــيّغ، تقديم، مصطفى الحمارنة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
86. هوبزبـاوم، إيريك. العولمـة والـديموقراطيـة والإرهـاب. نقلـه الى العربيـة، أكرم حمـدان، نزهت طيب. الدارالعربية للعلوم ناشــــرون، بيروت؛ مركز الجزيرة للدراســـات، الدوحة، الطبعة الأولى 2009.
87. هولتون، وودي. الأمريكيون الجوامح وأصـــول الدســـتور الأمريكي. تعريب، أبو يعرب المرزوقي. كلمة، الإمارات، الطبعة الأولى 2010.
88. هونكه، زيغريد. شمس العرب تسطع على الغرب، أثرالحضارة العربية على الغرب. نقله عن الألمانية، فاروق بيضــون، كمال دســوقي، راجعه ووضــع حواشــيه، مارون عيســى الخوري. دار الجيل؛ دارالآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثامنة 1993.
89. هيجل، ج. ف. ف. محاضــرات في فلســفة التاريخ (العالم الشــرقي). دارالتنويرللطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة 2007.
90. وات، منتجومري. فضـل الإسـلام على الحضـارة الغربية. نقله الى العربية، حسـين أحمد أمين. دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1983.

III. المصادر والمراجع الأجنبية:

1. 21st Century Technologies. Promises and Perils of a dynamicFuture. (1998). Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).
2. A Complex Systems Approach to Learning in Adaptive Networks. (2011). International Journal of Innovation Management 5(2),149-180 · November 2011.
3. Aarts, Paul; van Dijke, Pieter; Kolman, Iris; Statema, Jort; Dahhan, Ghassan.(2012). From Resilience to Revolte, Making Sense of the

Arab Spring. Binnengasthuis, Oudezijds Achterburgwal 237 1012 DL Amsterdam.
4. Age of Enlightenment. (2017, June 15). In Wikipedia, Theo Free Encyclopedia.
5. Alcock, Pete; Kendall, Jeremy. (2010). Constituting the third sector, processes of decontestation and contention under the UK Labour governments in England. Third Sector Research Centre, Working Paper 42.
6. Allen, P.M. (1997). Cities & Regions As Self-Organizing Systems, Model of Complexity. Environmental Problems & Social Dynamics Series, Vol 1. Gordon & Breach Science Pub.
7. Amnesty International Report 2016/17. The State of the World's Human Rights. Amnesty International.
8. Anderson, P.; Cachon,Gérard P. ; Zipkin, Paul H. (1999)."Complexity theory and organization science". Organization Science; Volume 10 Issue 3, March 1999.
9. Applications of Complexity, Science for Public Police, new tools for Findling unanticipated consequences and unrealized opportunities. (2009). Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Global Science Forum.
10. Arab Development Challenges Report 2011, Towards the Developmental State in the Arab Region. (2011). United Nations Development Programme, Regional Centre for Arab States, Cairo, 2011.
11. Arab Uprisings, New opportunities in political science (2012).The Project on Middle East Political Science (POMEPS). Washington, DC 20052.
12. Ardovino, Michael. (2014). Academic Research on Civil Society in the Middle East and North Africa. Usaid Knowledge Services Center (KSC).
13. Authoritarianism. (2017, June 30). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
14. Barbara, Finke. (2007). “Civil society participation in EU governance”, Living Rev. Euro. Gov., Vol. 2, (2007), No. 2.
15. Begum, Halima. (2003). Social capital in action, Adding up local connections and networks. A pilot study in London. NCVO, Centre for Civil Society.
16. Berger, Roland. (2011). Trend Compndium 2030. Roland Berger Strategy Consultants.

17. Berman, Sheri. (2003). Islamism, Revolution, and Civil Society. Center for European Studies at New York University.
18. Boutros-Ghali, Boutros. (et.al). (2003). The Interaction between Democracy and Development, Executive Summary. UNESCO 2003.
19. BRICS. (2017, June 21). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
20. Brodbeck, Peter W. (2002). "Complexity theory and organization procedure design", Business Process Management Journal, Vol. 8 Issue: 4, pp.377-402.
21. Brown, Archie. (2009). The Rise and Fall of Communism. Harper Collins Publishers Ltd. Copyright © Archie Brown 2009.HarperCollins e-books 2009.
22. Brown, L. Carl. (2000). Religion and State, the Muslim Approach to Politics. Columbia University Press, 2000.
23. Brynen,Rex;Pete W. Moore; Bassel F.Salloukh; Marie-Joëlle Zahar. (2013).Beyond the Arab Spring, Authoritarianism andDemocratization in the ArabWorld. Lynne Rienner Publishers Website,www.rienner.com.
24. Building on strength, improving governance and accountability in Canada's voluntary sector, final report. (1999). Broadbent, Ed. Voluntary Sector Initiative (VSI).
25. Bulliet, Richard W. Religion and the State in Islam, From Medieval Caliphate to the Muslim Brotherhood. University of Denver, Center for Middle East Studies, Occasional Paper Series, Paper No. 2.
26. Burnes, Bernard. (2005). "Complexity theories and organizational change". International Journal of Management Reviews. 7 (2): 73-90.
27. Carlyle, Thomas.(2001). The French Revolution, A History. A Penn State Electronic Classics Series Publicartion,The Pennsylvania State University.
28. Carrera, Sergio; Guild, Elspeth; Monnet, Jean; Hernanz, Nicholas. (2013). The triangular relationship between Fundamental Rights, Democracy and Rule of Law in the EU, Towards an EU Copenhagen Mechanism, Study. European Parliament.
29. Cavatorta, Francesco. (2012). Arab Spring, The Awakening of Civil Society, A General Overview. The Awakening of the Civil Society in the Mediterranen.
30. Chan,Serena.(2001).ComplexAdaptive Systems.Research Seminar in Engineering Systems.www.mit.edu.
31. Cheibub, JoséAntonio. (2012). Economic Development, Democratiza-tion and Democracy. Paper presented at the

International Conference onDemocracy as Idea and Practice,University of Oslo,January12-13, 2012.
32. Civil Society and International Governance, Theo role of non-state Autors in globaland regional regulatory frameworks. (2011). Edited by David Armstrong, Valeria Bello, Julie Gilsonand Debora Spini. First published 2011 by Routledge.
33. Civil Society Engagement in Asia, Six Country Profiles. (2008). Prepared by Cameron Lowry. The Assia Pacific Governance and Democracy Initiative. (AGDI). East-West Center, Honolulu. July14 – 16, 2008.
34. Civil society. (2017, June 1). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
35. Complex adaptive system.(2017, June 21). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
36. Complexity theoryand organizations. (2015, January 25). InWikipedia, The Free Encyclopedia.
37. Complexity. (2017, June 2). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
38. Context and Dynamics of Civil Society in the 21st Century, the Workshop Report. (2003). India Habitat Centre, New Delhi February 20 - 21, 2003.
39. Crane, Keith; Simon, Steven; Martini, Jeffrey.(2011). Future Challenges for the Arab World,The Implications of Demographic and Economic Trends. Rand Project Air Force , Rand Corporation.
40. Crystal, Jill.(1994). Authoritarianism and its Adversaries in the Arab World. World Politics 46 (January 1994), 262-89.
41. Cummings, Laura. (2012)."Gorbachev’s Perestroika and the Collapse of the Soviet Union." (Unpublished manuscript).
42. Dahl, Robert A. (2000).On Democracy (Yale Nota Bene). Yale University Press.
43. Dalberg-Acton,John Emerich Edward. (1999). Lectures On The French Revolution. Batocche Books, Kitchener 1999.
44. Davies,Thomas Richard.(2008).The Rise And Fall Of Transnational Civil Society, The Evolution Of International Non-Governmental Organizations Since 1839. City University Working Papers on Transnational Politics, Working Paper CUTP/003. April 2008.
45. Declaration of the Rights of Man and of the Citizen.(2017, June12). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
46. Defining Critical Thinking. (2017). Foundation for Critical Thinking, 23.6.2017.
47. De Macedo Jorge Braga; Pereira, Luis Brites; Martins, Joaquim Oliveira; Jalles, JoãoTovar. (2013). Globalization, Democracy and

Development. Working Paper 19575. National Bureauof Economic Research. Cambridge, MA 02138. October 2013.
48. Democracy in the South, Participation, the State and the People. (2010).Edited by Brendan Howe,Vesselin Popovskiand MarkNotaras. United Nations University, 2010.
49. Democracy. (2017). The International Center for Peace and Development (ICPD), 3.6.2017.
50. Democracy. (2017). The Economist, Essay; 8/21/2017.
51. Democratization in the Middle East: Experiences, Struggles, Challenges. (2003). Edited by Amin Saikal and Albrecht Schnabel. The United Nations University, 2003.
52. Dennison, Susi; Dworkin, Anthony; Popescu, Nicu; Witney, Nick. (2011). After the Revolution, Europe and theTransition in Tunisia.The European Council on Foreign Relations (ECFR).
53. Dialectic. (2017, June 20). In Wikipedia, The Freie Encyclopedia.
54. Dissolution of the Soviet Union. (2017, June 29). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
55. Dobratz, Betty A.; Waldner, Lisa K.; Buzzell, Timothy. (ed.). (2011). Power, Politics, and Society, An Introduction to Political Sociology. Pearson Education, 21.11.2011.
56. Draper,John William.(2013). History of the Conflict Between Religion and Science. Release Date, February, 1998 [EBook #1185]; Last Updated, January 25, 2013, Produced by Charles Keller, and David Widger.
57. Duderstadt, James J.; Weber, Luc E. (ed.). (2006). Universities and Business, Partnering for the Knowledge Society. Economica Ltd.2006.
58. Edwards, Michael; Sen, Gita.(2002). NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships, A 21st-Century Civic Agenda. Durban; Olive, 2002.
59. Eisele, Gudrun. (2005). European civil society. Nachwuchsgruppe, Europäische Zivilgeselschaft. 30 May 2005.
60. Emergence. (2017, June 22). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
61. Engaging civil society, Emerging trends in democratic governance. (2010). Edited by G. Shabbir Cheema and Vesselin Popovski. United Nations University Press, 2010.
62. EUROPE 2020. (2010). A strategy for smart, sustainable and inclusive growth**.** EUROPEAN COMMISSION. 3.3.2010.
63. Evans, Peter B.(2008). In Search of The 21stCentury Developmental State. The Centre for Global Political Economy, University of Sussex,

Brighton BN1 9SN United Kingdom. Working Paper No. 4. December 2008.
64. Evers, Adalbert; Laville, Jean-Louis (ed.). (2004). Defining the Third Sector in Europe. Edward Elgar Publishing, Globalization and Welfare 2004, p.11-42.
65. Extremism. (2017, June 23). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
66. Falagas ME, Zarkadoulia EA, Samonis G.(2006). Arab science in the golden age (750-1258 C.E.) and today. FASEB J. 2006 Aug; 20(10),1581-6.
67. Falagas, Matthew E.; Zarkadoulia, Effie A.;Simonis,George.(2006). Arab Science In The Golden Age(750–1258 C.E.)And Today.FASEB J August 2006 20,1581-1586.
68. Fox, Jonathan. (2000). Civil Society and Political Accountability, Propositions for Diskussion.“Institutions, Accountability and Democratic Governance in Latin America”, The Helen Kellogg Institute for International Studies, University of Notre Dame May 8-9, 2000.
69. Friedman, George. (2009). The next 100 years , a forecast for the 21st century.Published in the United States by Doubleday New York, 2009.
70. Fukuyama, Francis. (2001). Social capital, civil society and development. Third World Quarterly, Vol 22, No 1, pp 7– 20, 2001.
71. Funke, Manfred. (2008). Totalitarismus, Extremismus, Radikalismus. Konrad-Adenauer-Stiftung. 2. Juli 2008.
72. Gaddis, John Lewis. (2005).The ColdWar, A New History.The Penguin Press. New York 2005.
73. Gell-Mann, M. (1992). Complexity and Complex Adaptive Systems, in J.A. Hawkins and M. Gell-Mann (eds.), Theo Evolution of Human Languages. SFI Studies in the Sciences of Complexity. Proceedings, Vol. XI, (Reading, MA: Addison-Wesley, 1992) pp. 3-18.
74. Gell-Mann, M. (1994). The Quark and the Jaguar, Adventures in the Simple and the Complex. St. Martins Press-3pl; Auflage, Ill (15. September 1995).
75. Gell-Mann, M. (1995).What is Complexity? Complexity,Vol. 1, no. 1 (1995) pp. 16-19.
76. Ghannam, Jeffrey.(2011). Social Media in the Arab World, Leading up to the Uprisings of 2011. A Report to the Center for International Media Assistance (CIMA). National Endowment for Democracy.

77. Gidron, Benjamin. (2010). Promoting civil society in Third Sector organizations through participatory management patterns. European Management Journal (2010) 28, 403– 412.
78. Global Governance 2025, At a Critical Juncture. (2010). The USA National Intelligence counsel,The EU Institute of Security studies.
79. Global Trends 2030, Alternative Words. (2012). National Intelligence Council USA.
80. Global Values in a Changing World, Synergy of State and Society in a Globalized World. (2010). SID (Society for international development) Lecture Series 2010-2011.
81. GlobalTrends,Forced Displacement in 2015.(2016).The UN Refugee Agency (UNHCR).
82. Global Trends, Forced Displacement in 2016.(2017). The UN Refugee Agency (UNHCR).
83. Global Trends 2025, A Transformed World. (2008) National Intelligence Council USA.
84. Good Governance,A Code for the Voluntaryand Community Sektor. (2005).Published by NCVO on behalf of The Nation Hub of Expertise in Governance, First published July 2005.
85. Grobman,Gary M.(2005). Complexity Theory, A new way to look at organizational change. Public Administration Quarterly; Fall 2005; 29, 3; ABI/INFORM Global pg. 350.
86. Gupta, Amit; Anish, S. (2009). Insights from Complexity Theory, Understanding Organisations better - , IIM Bangalore.
87. Hawthorne, Amy.(2004). Middle Eastern Democracy**,**Is Civil Society the Answer? Carnegie Endowment fort International Peace.Carnegie Papers. Middle East Series, Number 44 March 2004**.**
88. Hegel's Dialectics (Stanford Encyclopedia of Philosophy). (2016). Center for the Study of Language and Information (CSLI), Stanford University.
89. Hegel's Philosophy of Right; Civil Society. (2014). Hegel-by-Hyper Text Home Page @ marxists.org.
90. Heidbreder, Eva G. (2012). Civil society participation in EU governance. Living Reviews in European Governance,Vol. 7, (2012), No. 2.
91. Heydemann, Steven. (2007). Upgrading Authoritarianism i n the Arab World, Analysis Paper, Number 13, Oktober 2007. The Sab an Center at The Brookings Institution.
92. Heylighen, F. (1996). Complex Adaptive Systems, Principia Cybernetica Web.

93. History of Germany. (2017,July1). InWikipedia,The Free Encyclopedia.
94. History of the Communist Party of the Soviet Union (Bolsheviks). From Marx to Mao (2006). Edited by a Commission of the Central Comittee of the C. P. S. U. (B.), Intenational Publishers, New York.
95. Holism. (2017, June 22). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
96. Holland, J. (1998). Emergence, From Chaos toOrder.Addison Wesley.
97. Holland, J. (1995). Hidden Order, How Adaptation Builds Complexity. Addison Wesley.
98. Holland, John H. (2014). “ Complexity, A Very Short Introducion”. Oxford Unhversity Press.
99. International human rights instruments. (2017, January 25). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
100. International law.(2017,June19).InWikipedia,TheFreeEncyclopedia.
101. Ishkanian, Armine (2007) Democracy promotion and civil society. In: Albrow, Martin; Glasius, Marlies; Anheier,Helmut K;Kaldor, Mary,(eds.) Global Civil Society 2007/8; Communicative Power and Democracy. Global Civil Society-Year Books. SAGE publications Ltd, London,UK, pp. 58-85.
102. Italian Fascism. (2017,June 29). InWikipedia, The Free Encyclopedia.
103. Jochum, Véronique; Pratten, Belinda; Wilding, Karl. (2005). Civil renewal and active citizenship, a guide to the debate. National Council for Voluntary Organisation.
104. Juche. (2017, July 1). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
105. Kauffman, S. (1993). The Origins of Order, Self-Organisation and Selection in Evolution. Oxford University Press.
106. Keck, Margaret E.; Abers, Rebecca Neaera .(2006). Civil Society and State-Building in Latin America. LasaForum. Winter 2006, Vol.XXXVII, Issue I.
107. Knowledge, Networks and Nations,Global scientific Collaboration in the 21st Century.(2011). The Royal Society.
108. Knudsen, Are. (2003). Political Islam in the Middle East, R 2003; 3. Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights.
109. Lewin, R.; Parker,T. & Regine, B. (1998). "Complexity theory and the organization, Beyond the metaphor". Complexity. 3 (4): 36–40.

110. Losano, Mario G. (2012). "After the arab spring, the problem of freedom of religion". janus.net; e-journal of International Relations, Vol. 3, N.º 2, fall 2012.
111. Mainzer, K. (1996). Thinking in Complexity, the Complex Dynamics of Matter, Mind and Mankind. Second Edition, Springer.
112. Manning , Robert A. (2013). Global Trends 2030, Challenges and Opportunities fort Europe. The Atlantic Council of the United States.
113. Marchetti, Raffaele. (2010). The Role of Civil Society in Global Governance, Report on the joint seminar organised by the EUISS, the European Commission / DG Research, and UNU-CRIS,Brussels, 1 October 2010.
114. Marxist philosophy. (2017, June 13). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
115. Maybee, Julie E. (2016). " Hegel's Dialectics ". The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Edward N. Zalta (ed.).
116. McElroy, Mark W. (2000). "The New Knowledge Management". Knowledge And Innovation, Journal of the KMCI. Knowledge Managemet Consortium International, Inc. 1 (1): 43–67.
117. McElroy, Mark W. (2000). "Integrating complexity theory,knowledge management and organizational learning". Journal of Knowledge Management. 4 (3): 195–203.
118. McKelvey, B. (1999). Visionary Leadership vs Distributed Intelligence, Strategy, Microcoevolution, Complexity, in Proceedings of EIASM Workshop, Brussels.
119. Mitleton-Kelly, E. (1997). Organisation as Co-Evolving Complex Adaptive Systems, Britisch Academy of Management Conference, London 8-10 September 1997.
120. Mitleton-Kelly, Eve.(2003). Ten Principles of Complexity & Enabling Infrastructures. ELSEVIER 2003.
121. Mitleton-Kelly, E. (1998). Organisations as Compiler Evolving Systems. LSE and Warwick Conference on Organisations as Complex Evolving Systems. Warwick 4-5 December 1998.
122. Moore, Pete W.; Salloukh, Bassel F. (2007). Struggles under Authoritarianism, Regimes, States, and Professional Associations in the Arab World. Int. J. Middle East Stud. 39 (2007), 53–76.
123. Nachhaltige Zeitenwende? Die Agenda 2030 als Herausforderung für Wissenschaft und Politik. (2017). Dokumentation des Leopoldina-Symposiums vom 18. Oktober 2016 in Berlin. 2017 Deutsche Akademie der Naturforscher Leopoldina e.V-Nationale Akademie der Wissenschaften, Halle (Saale).

124. Nakamura, Mitsuo. (2005). Islam and Democracy in Indonesia, Observationsonthe 2004 General and Presidential Elections, December 2005.
125. Nazi Germany.(2017, July 1). In Wikipedia,The Freie Encyclopedia.
126. Neumann, Peter R. (2015). Islamismus. Konrad-Adenauer-Stiftung. Die Politische Meinung, Nr. 531 | März/April 2015, 60. Jahrgang.
127. North Korea. (2017, July 2). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
128. Oktober Revolution. (2017, July 2). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
129. Ourghi, Abdel-Hakim. (2016). Aufklärung des Islams. Konrad-Adenauer-Stiftung.Analysen & Argumente | Juli 2016 | Ausgabe 211.
130. Payne, Stanley G. (2004).The Spanish Civil War, the Soviet Union, and Communism. yale university press new haven & London.
131. Perinova, Marie. (2005). Civil Society in Authoritarian Regime, The Analysis of China, Burma and Vietnam. Lund University Publications.
132. Pleines, Heiko (ed.). (2005). Partizipation of Civil Society in New Modes of Governance.The Case of the New EU Member States, Part 1: The State of Civil Society. Arbeitspapiere und Materialien – Forschungsstelle Osteuropa, Bremen, Working Papers of the Research Centre for East European Studies, Bremen.
133. Popular sovereignty. (2017, May 17). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
134. Porter, Michael E. (1996). What is Strategy Harvard Business Review.
135. Poverty and Health, DAC Guidelines and Reference Series. (2003). Organization For Economic Co-operation And Development(OECD), World Heath Organization (WHO).
136. Public international law. (2017, January 15). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
137. Rechtsstaat. (2017, April 2). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
138. Reductionism. (2017, May 1). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
139. Revelations form the Russin Archives, Dokuments in English Translation. (1997). Edited. by Diane P. Koenker and Ronald D. Bachman. Library of Congress, Washington.
140. Rishmawi, Mervat; Morris,Tim. (2007). Overview of Civil Society in the Arab World. Praxis Paper 20, INTRAC 2007.
141. Rodríguez, Josep A.; Mérida, Fredesvinda; Bosch, José L. C. (2004). Creating society, Networks of organized civil society in Spain.XXIV International Sunbelt Social Network Conference. Portorož, Slovenia, May 12 - 16, 2004.

142. Rosenblum, Nancy L.; Post, Robert C. (2001). Civil Society and Government. Princeton University Press.
143. Rosenfeld, Michel. (2001). The Rule of Law and the Legitimacy of Constitutional Democracy. Southern California Law Review, [Vol. 74:1307-1352].
144. Rothstein, Andrew. (1951). A History of the U.S.S.R. Penguin Books ,Harmondsworth Middlesex.
145. Russell, Bertrand. (1953). What Is Democracy? published by the Batchworth Press, 1953; Reprinted and revised in Fact and Fiction, 1961, pp. 78-110.
146. Saidi, Nasser. (1998). Arab Economic Integration, an Awakening to remove Barriers to Prosperity. Economic Research Forum. Cairo.
147. Sakwa, Richard. (2013). The Soviet collapse, Contradictions and neo-modernisation. Journal of Eurasian Studies 4 (2013) 65–77.
148. Salam, Nawaf. (2002). Civil Society Civil Society in the Arab World, The Historical and Political Dimension. Islamic Legal Studies Program 2002 by the President and Fellows of Harvard Colleges.
149. Saynisch, Manfred. (2010). "Beyond frontiers of traditional project management, An Approach to evolutionary, self - organizational principles and the complexitytheory-results of the research program". Project Management Journal. 41 (2): 21–37.
150. Secularism. (2017, June 12). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
151. Seeberg, Peter. (2015). Guest Editor's Introduction; An Arab World in Transition, Political Changes and Theoretical Discussions in a post-‘Arab Spring’ Scenario, Middle East Critique, 24:1, 1-7.
152. Separation of powers. (2017, June 23). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
153. Siri, Gabriel.(2002).TheWorld Bank and CivilSociety,Development, Exploring Two Courses of Action fort Capacity Building. World Bank Institute, 2002.
154. Social contract. (2017,June18). In Wikipedia,The Free Encyclopedia.
155. Social network analysis. (2017, June 25). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
156. Soviet Union. (2017, July 1). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
157. Spanish transition to democracy. (2017, June 6). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
158. Stacey, R.D. (2001). Complex Responsive Processesin Organisations. Routledge; 1 edition (March 29, 2001)

159. State of Democracy, human Rights and the role of law, Populism- How strong are Europe's Checks and balances, Report by the Secretary General of the Council of Europe (2017), Thorbjørn Jagland. Council of Europe.
160. State of Democracy Human Rights and the Rule of Laws, Populism – How strong arge Europe's checks and balances?(2017). Report by the Secretary General of the Council of Europa.
161. Storck, Madeleine. (2011). The Role of Social Media in Political Mobilisation, a Case Study of the January 2011 Egyptian Uprising, M.A. Dissertation at the University of St Andrews, Scotland. 20 December 2011.
162. Strategie planning. (2017, May 11). In Wikipedia, Theo Free Encyclopedia.
163. Suny,Ronald Grigor (ed.).(2006).The Cambridge History of Russia. Cambridge University Press.
164. Suny,RonaldGrigor.(1997).The Empire Strikes Out,Imperial Russia, "National" Identity, and Theories of Empire. A paper first delivered for the University of Chicago Conference,Empire and Nations;TheSoviet Union and the Non-Russian Peoples, October 24-26, 1997.
165. Sussman, Joseph M. (2002). Collected Views on Complexity in Systems. Massachusetts Institute of Technology, Engineering Systems Division. ESD-WP-2003-01.06-ESD Internal Symposium.
166. Synergetics (Fuller). (2017, January 10). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
167. Synergetics (Haken). (2017, January 27). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
168. Synergy. (2017, May 30). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
169. Systems analysis.(2017,June16).InWikipedia,TheFreEncyclopedia.
170. Systems theory.(2017, May 25).InWikipedia,TheFreeEncyclopedia.
171. The National Interest. (2017, May 24). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
172. Theo Arab World Competitiveness Report (2011-2012).The World Economic Forum, The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).
173. Tocci, Nathalie. (2011). State (un) Sustainability in the Southern Mediterranean and Scenarios to 2030,The EU's Response. MEDPRO Policy Paper No. 1/August 2011.
174. Totalitarianism. (2017, June30). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.

175. Towards Knowledge Societies,Unesco World Report (2005). Unesco.
176. Unesco Science Report, towards 2030. (2015/2016). The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).
177. Unifying Themas in Complex Systems. (2011). Volume VIII. Proceedings of the Eighth International Conference on Complex Systems. Edited by Hiroki Sayama, Ali A. Minai, Dan Braha and Yaneer Bar-Y. NECSI, Knowledge Press.
178. Union of Soviet Sozialist. (2017). Encyclopædia Britannica, Encyclopædia Britannica Online. Wed. 04 Jul. 2017.
179. United States Bill of Rights. (2017, April 17). In Wikipedia, The Free Encyclopedia.
180. Usaid Strategy on Democracy Human Rights and Governance. (2013). U.S. Agency for International Development. Washington, DC 20523.
181. Walby, Sylvia. (2003). Complexity Theory, Gopalisation and Diversit. Conference of the British Sociological Association, University of York, April 2003.
182. Walby, Sylvia. (2007). Complexity Theory, SystemsTheory, and Multipe Intersecting Social Inequalities. Philosophy of the Social Sciences 2007; 37; 449.
183. Waldrop, M.M. (1992). Complexity, The Emerging Science at the Edge of Order and Chaos. Penguin 1994.
184. Wang, Haolu. (2010). "The Emerging Civil Society in China and Ist Impact on Democratization". Honors Theses. Paper 591.
185. Yeung, Anne Birgitta. (2006). In Search of a Good Society, Introduction to Altruism Theories and Their Links with Civil Society. Centre for Civil Society, London School of Economics.
186. Yom, Sean L. (2005). Civil Society and Democratization in the Arab World. MERIA Journal Volume 09, Number 04 (Dec 2005).